

١- كتاب الطهارة

١- باب المياه

بدأ بالطهارة كما فعله غيره من المصنفين في الأحكام الشرعية^١ اهتماماً بالأمر الديني، وتقديماً لها على المصالح الدنيوية، ولما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: (بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة وصوم رمضان، والحج)^٢ فرتبها على هذا الترتيب المتين، وقدموا الطهارة لأنها مفتاح الصلاة^٣ التي هي عماد الدين^٤.

وهي بالماء أصل، وبالتراب فرع^٥ فقدمت أحكام المياه، ولم يذكر أحكام الشهادتين، لأن مبنى الإسلام عليهما، والكتاب إنما هو في محض الأحكام بعد ثبوت الإيمان، والكتاب: مصدر كتب كتاباً وكتابة^٦، ومادة كتب دالة على معنى الجمع والضم، ومنه الكتيبة والكتابة، استعملوا ذلك، فيما يجمع أساس الأبواب والفصول الجامعة للمسائل، والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحرز فحقيقة، وبالنسبة إلى المعاني مجاز.

^١ - الكتب المصنفة في الأحكام الشرعية كثيرة منها: كتاب الأحكام الكبرى لابن الخراط (ت ٥٨١هـ) في ست مجلدات، وله الأحكام الوسطى في مجلدين والصغرى في مجلد وكتاب عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ) وعليه عدة شروح، وله الأحكام في ست مجلدات، والإمام في أحاديث الأحكام ومختصره (الإمام) لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) والمنقلى في الأحكام لعبد السلام بن تيمية (ت ٦٣٥هـ) شرحه الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) في كتابه نيل الأوطار، والمنقلى لابن الجارود (ت ٣٠٧هـ) وبلوغ المرام لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) وعليه شروح كما أثرت في المقدمة ومنها (البدر التمام) الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٨ وبعدها) وكشف الظنون (١: ٢٥٤).

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٨) ومسلم رقم (١٦) والترمذي رقم (٢٦١٢) والنسائي (٨: ١٠٧) وأحمد (٢: ٩٣ و١٢٠ و١٤٣).

^٣ - يشير إلى حديث (مفتاح الصلاة الطهور) أخرجه أبوداود رقم (٦١ و٦١٨) والترمذي رقم (٣) وابن ماجه رقم (٢٧٥) وأحمد (١: ١٢٣ و١٢٩).

^٤ - يشير إلى حديث (الصلاة عماد الدين) عزاه السيوطي في الجامع الصغير (٢: ٥١) للبيهقي في الشعب وضعفه، وللفضل بن دكين في الصلاة وحسنه، وقال ابن حجر في التلخيص (١: ١٧٣): قال النووي في التتقيح: هو منكر باطل، قلت: ليس كذلك، بل رواه أبو نعيم (الفضل بن دكين) شيخ البخاري في كتاب الصلاة مرسلًا ورجاله ثقات. وانظر المغني عن حمل الأسفار بهامش الإحياء (١: ١٧٥).

^٥ - يشير إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ....﴾ ثم قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا....﴾ (المائدة: ٦).

^٦ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٤: ١٤٧) والمجموع (١: ٧٧).

والطهارة^١ : مصدر طَهَّرَ وطَهَّرَ ، وهو لازم ، فهي الوصف القائم بالفاعل شاملة للمعنى العام بالذات المجردة عن الحدث والنجس ، أو عن أحدهما ، أو يجوز أن تكون مصدراً لمفعول ، وهو الأمر الحاصل عن الفاعل القائم بالمفعول أو يجوز أن تكون اسم مصدر ، طهر تطهيراً وطهارة ، مثل كلم تكليماً وكلاماً ومعناها لغة^٢ : النظافة والنزاهة عن الأقدار ، وشرعاً - على الأول وهو مصدر اللزوم : صفة حكمية تثبت لموصوفها جواز الصلاة به ، أو فيه ، أو له . فالأولان : الطهارة من النجس ، والأخير : الطهارة من الحدث ، وعلى الباقي وهو كونها اسم مصدر المتعدى : استعمال المطهرين^٣ أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة النجس والحدث ، وعليهما جميعاً : عدم حدث أو نجس برفعه أو بالأصالة أو مافى حكمه. فيشمل الأول ما رفع منه الحدث بعد كونه كالوضوء من الحدث ، والغسل من الجنابة ، وما كان طاهراً من الحدث بالأصالة ، كمن بلغ طاهراً من الجنابة ويشمل الباقي ما رفعت منه النجاسة بعد كونها ، وما كان طاهراً قبل طروء النجاسة ، وقوله : (أو مافى حكمه) أى حكم الحدث ، يدخل فيه تجديد الوضوء والغسل المسنون والمندوب ، والمعنى الثانى : أنسب بالبحث ، إذ الفقيه إنما يبحث عن أحوال أعمال المكلفين من الوجوب وغيره ، لاعتن صفات الذوات القائمة بها.

وبالباب فى اللغة^٤ : ما يدخل منه الى غيره ، واستعماله هنا مجازاً فى عنوان الجملة من المسائل المتناسبة المعانى ، كما جرت به عادة العراقيين ويعبر عنه أيضاً بالفصل ، كما فى غالب كتب الخراسانيين ، والمياه : جمع ماء ، والماء جنس ، يقع على القليل والكثير وجمعه هنا للدلالة على اختلاف أنواعه ، حتى إن بعض أنواعه مجمع على تطهيره وهو ماعدا ماء البحر ، والخلاف فى ماء البحر لابن عمر وابن عمرو^٥ وحجة الجمهور حديث الباب وهو ...

^١ - المجموع (١ : ٧٩) والمغني مع الشرح (١ : ٥-٦).

^٢ - المجموع (١ : ١٢٤) والمغني مع الشرح (١ : ٦).

^٣ - هما الماء والتراب.

^٤ - القاموس المحيط (٤ : ٢٩٣).

^٥ - قال الترمذي فى سننه (١ : ١٠٢) : وقد كره بعض أصحاب النبى ﷺ الوضوء بماء البحر منهم ابن عمر

وعبد الله بن عمرو ، وقال عبد الله بن عمرو : هو نار .

طهورية ماء البحر

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ في البحر: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) أخرجه الأربعة ^١ وابن أبي شيبة واللفظ له ، وصححه ابن خزيمة والترمذي ^٢ .

ترجمة الراوي

أبو هريرة هو أول من كنى بهذه الكنية ، واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً ، وأصحها عبد الرحمن بن صخر ^٣ قال ابن عبد البر ^٤ : وهو الذي تسكن إليه النفس في اسمه في الإسلام ^٥ وبه قال محمد بن إسحاق ^٦ والحاكم أبو أحمد ^٧ وعلى هذا اعتمدت طائفة صنفت في الأسماء والكنى وكنى بأبي هريرة ، لأنه كانت له في صغره هرة صغيرة يلعب بها وهو أكثر الصحابة رواية عن النبي ﷺ وذكر الحافظ بقي بن مخلد الأندلسي ^٨ في مسنده لأبي هريرة خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً وليس لأحد من الصحابة هذا القدر ولا ما يقاربه ، قال الشافعي : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره ، وكان ينزل بالمدينة وبذي الحليفة وله فيها دار ، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة ،

^١ - أي أصحاب السنن ، فأخرجه أبوداود رقم (٨٣) والنسائي رقم (٥٩) وابن ماجه رقم (٣٨٦) والترمذي رقم (٦٩) وابن أبي شيبة في المصنف (١ : ١٣١) وابن خزيمة رقم (١١١) قلت : ومالك (١ : ٢٢) وأحمد (٢ : ٣٦١) .

^٢ - قال الترمذي بعد الحديث : هذا حديث حسن صحيح . قلت : ونقل ابن حجر في التلخيص (١ : ٩ - ١٢) تصحيحه عن ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي والطحاوي وابن منده والحاكم وابن حزم والبيهقي وعبد الحق وابن حبان والبخاري وابن عبد البر . وانظر نصب الراية (١ : ٩٥) .

^٣ - الإصابة (٤ : ٢٠٠) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٢٠٠) .

^٤ - هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) شيخ علماء الأندلس مؤرخ محدث فقيه أديب ، من كتبه (التمهيد والاستذكار والاستيعاب) . الديباج المذهب (ص : ٣٥٧) .

^٥ - الاستيعاب (٤ : ٢٠٥) .

^٦ - هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبلي (٣٧٨ هـ) رئيس أهل المغازي والسيرة ضعفه جماعة ووثقه آخرون في الحديث . تهذيب التهذيب (٩ : ٣٤) .

^٧ - هو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق أبو أحمد الحاكم (٢٨٥ - ٣٧٨ هـ) محدث خراسان وصاحب التصانيف منها (الأسماء والكنى والعلل) الأعلام (٧ : ٢٠) وصاحب التصانيف ، منها (الأسماء والكنى والعلل) الأعلام (٧ : ٢٠) .

^٨ - هو بقي بن مخلد بن يزيد الأندلسي (٢٠١ - ٢٧٦ هـ) حافظ مفسر محدث ، من كتبه (المصنف وكتاب في التفسير) . تذكرة الحفاظ (٢ : ١٨٤) .

ودفن بالبقيع ، وماتت عائشة قبله بقليل وهو الذى صلى عليها ، وقيل : إنه مات سنة سبع وخمسين وقيل : ثمان والصحيح الأول ^١ ، قال أبو نعيم ^٢ : كان عريف أهل الصفة وأشهر من سكنها ^٣ .

تخريج الحديث

هذا الحديث وقع فى جواب سؤال صياد ، أن المغيرة ^٤ سمع أباهريرة يقول : سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا؛ أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ : (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) هذا أصل عظيم فى الطهارة حتى قال الشافعى كما رواه الحميدى ^٥ : إن فيه نصف علم الطهارة ^٦ الحديث أخرجه ابن حبان وصححه ، وابن الجارود ^٧ فى المنتقى والحاكم فى المستدرک والدارقطنى والبيهقى فى سننهما ^٨ وصححه البخارى كما حكاه عنه الترمذى ^٩ وحكم ابن عبد البر بأن الأمة تلقته بالقبول ^{١٠} ورجح ابن مندة ^{١١} صحته وصححه ابن المنذر وأبو محمد البغوي ^{١٢} وقال الشافعى : فى إسناده

^١ - انتهى مانقله من الإصابة والاستيعاب .

^٢ - هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني الأصبهاني (٣٣٦-٤٣٠هـ) الحافظ المتقن النابغة بلغ أعلا المراتب العلمية ، من كتبه (حلية الأولياء) . تذكره الحفاظ (٤ : ١٠٩٢) .

^٣ - حلية الأولياء (١ : ٢٧٦) .

^٤ - هو المغيرة بن أبي بردة الكناني أخرج له الأربعة وثقه النسائي وابن حبان ، مات بعد المائة وقد ولي إمرة الغزو بالمغرب . تهذيب التهذيب (١٠ : ٢٢٩) .

^٥ - هو عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي أبو بكر الحميدي (ت ٢١٩هـ) مفتي مكة أحد أئمة الحديث المشهورين صاحب المسند . تهذيب التهذيب (٥ : ١٨٩) .

^٦ - التلخيص الحبير (١ : ١٢) .

^٧ - هو عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٨هـ) من كتبه (المنتقى فى الأحكام) . الأعلام (٤ : ١٠٤) .

^٨ - أخرجه ابن حبان رقم (١٢٤٣) وابن الجارود رقم (٤٣) والحاكم (١ : ١٤٠) والدارقطنى (١ : ٣٦) والبيهقى (٣ : ١) .

^٩ - فى سننه (١ : ١٠١) التلخيص الحبير (١ : ١٠) نصب الراية (١ : ٩٦) .

^{١٠} - كما نقل ابن حجر فى التلخيص (١ : ١٠) وقال الزرقاني فى شرح الموطأ (١ : ٥٣) : هذا الحديث أصل من أصول الإسلام تلقته الأمة بالقبول وتداوله فقهاء الأمصار فى سائر الأعصار فى جميع الأقطار ورواه الأئمة الكبار .

^{١١} - هو عبد الرحمن بن إسحاق بن مندة العبدي (٣٨٣-٤٧٠هـ) المحدث المشهور ، من كتبه (المسند والمستخرج) . الأعلام (٣ : ٣٢٧) .

^{١٢} - هو الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (٤٣٦-٥١٠هـ) الفقيه المحدث المفسر ، من كتبه (شرح السنة ومعالم التنزيل والتهذيب) . الأعلام (٢ : ٢٥٩) .

من لا أعرف^١ ومدار إسناده على صفوان بن سليم^٢ عن سعيد بن سلمة^٣ عن المغيرة ابن أبي بردة عن أبي هريرة ورواه مالك وأبو أويس^٤ عن صفوان ، والجهالة محتملة إن أراد الشافعي أنه لا يعرف سعيد بن سلمة أو المغيرة أو كليهما ، وقد تعقب الشافعي ، بأن سعيد ابن سلمة لم ينفرد به ، بل قد شاركه في الرواية يحيى بن سعيد الأنصاري^٥ إلا أنه اختلف عليه فيه^٦ والمغيرة قال أبوداود^٧ : إنه معروف ، وقال ابن عبد البر^٨ : وجدت اسمه في مغازي موسى بن نصير^٩ ووثقه النسائي ، وتابع صفوان في الرواية عن سعيد بن سلمة الجلاح بن كثير^{١٠} رواه عنه الليث بن سعد وعمرو بن الحارث^{١١} وغيرهما .

وأخرجه أحمد والحاكم والبيهقي^{١٢} عنه من طريق الليث عن أبي هريرة بسياق أتم ، جواباً عن سؤال صياد . وفي الباب عن جابر بن عبد الله ، رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم^{١٣} قال أبو علي بن السكن^{١٤} : حديث جابر أصح ما

^١ - التلخيص الحبير (١ : ١٠) ونصب الراية (١ : ٩٧) .

^٢ - هو صفوان بن سليم المدني (٥٢-١٢٤هـ) أخرج له الستة كان من خيار عباد الله كثير الحديث . تهذيب التهذيب (٤ : ٣٧٣)

^٣ - هو سعيد بن سلمة المخزومي أخرج له الأربعة وثقه النسائي وابن حبان . تهذيب التهذيب (٤ : ٣٧) وثقات ابن حبان (٦ : ٣٥٨) .

^٤ - هو عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي (ت ١٦٩هـ) أخرج له مسلم والأربعة وضعفه جماعة . تهذيب التهذيب (٥ : ٢٤٥-٢٤٦) .

^٥ - هو يحيى بن سعيد الأنصاري النجاري أبو سعيد المدني القاضي أخرج له الستة تهذيب التهذيب ، كان ثقة كثير الحديث حجة ثبتا (ت ١٤٤هـ) تهذيب التهذيب (١١ : ١٩٥)

^٦ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ١٠) للدارقطني في العلل وأخرجه الحاكم (١ : ١٤١) والهداية في تخريج أحاديث البداية (١ : ٢٤٣)

^٧ - التلخيص الحبير (١ : ١٠) ونصب الراية (١ : ٩٦-٩٨) .

^٨ - المرجع السابق .

^٩ - هو موسى بن نصير (١٩-٩٧هـ) القائد المجاهد فاتح الأندلس أصله من الحجاز . الأعلام (٧ : ٣٣٠) .

^{١٠} - هو الجلاح بن كثير الأموي (ت ١٢٠هـ) أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . ثقات ابن حبان (٦ : ١٥٨) وتهذيب التهذيب (٢ : ١٠٨) .

^{١١} - هو عمرو بن الحارث بن يعقوب (٩٠-١٤٨هـ) أخرج له الستة . ثقات ابن حبان (٧ : ٢٢٨) وتهذيب التهذيب (٨ : ١٣) .

^{١٢} - في المسند (٢ : ٢٣٧ و ٣٦١) والمستدرک (١ : ١٤٠) وسننه (١ : ٣) .

^{١٣} - في الإحسان رقم (١٢٤٤) والدارقطني (١ : ٣٤) والمستدرک (١ : ١٤٣) وأحمد (٣ : ٣٧٣) وابن ماجه رقم (٣٨٨) .

^{١٤} - هو سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن (٢٩٤-٣٥٣هـ) الحافظ الحجة ، من كتبه (الصحيح المنقلى) . الأعلام (٣ : ٩٨) .

روى في هذا الباب^١ وعن ابن عباس ، رواه الدارقطني والحاكم^٢ من حديث موسى بن سلمة^٣ عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ (ماء البحر ظهور) ورواته ثقات ، لكن صحيح الدارقطني وقفه^٤ وعن ابن الفراسي^٥ أخرجه ابن ماجة^٦ من حديث يحيى بن بكير^٧ بلفظ حديث أبي هريرة ، قال الترمذي عن البخاري^٨ : إن ابن الفراسي ليس له صحبة وأبوه^٩ صحابي فهو مرسل ، وقد رواه البيهقي^{١٠} من حديث يحيى بن بكير عن الفراسي نفسه ولكنه مرسل على رأى البخاري ، لأن راويه عنه ابن مخشي^{١١} وليس على شرط البخاري^{١٢} وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ (ميتة البحر حلال ، وماؤه ظهور) أخرجه الدارقطني والحاكم^{١٣} وفيه المثني^{١٤} وهو ضعيف ، ووقع في رواية الحاكم والأوزاعي^{١٥} وهو غير محفوظ^{١٦} وعن علي بن أبي طالب^{١٧} من طريق أهل البيت ، أخرجه الدارقطني والحاكم^{١٨} وفي إسناده من لا يعرف وعن ابن عمر بلفظ : قال النبي ﷺ : (إن ماءه ظهور وميتته حل) أخرجه الدارقطني ، ومن حديث أبي بكر^{١٩} أخرجه الدارقطني^{٢٠} وفي إسناده عبد العزيز بن أبي ثابت^{٢١} وهو

- ١- التلخيص الحبير (١ : ١١) ونصب الراية (١ : ٩٨) .
- ٢- في سننه (١ : ٣٥) والحاكم (١ : ١٤٠) وصححه على شرط مسلم وسكت عنه الذهبي .
- ٣- هو موسى بن سلمة المحقق أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي . تهذيب التهذيب (١٠ : ٣٠٨) .
- ٤- في سننه (١ : ٣٥) .
- ٥- هو ابن الفراس أو الفراسي هو من بني فراس بن مالك روى عن أبيه . الجرح والتعديل للرازي (٤ : ٢ : ٣٢٦) .
- ٦- في سننه رقم (٣٨٧) .
- ٧- هو يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي (١٥٤-٢٣١هـ) أخرج له الشيخان وابن ماجة كان من الحفاظ . تهذيب التهذيب (١ : ٢٠٨) .
- ٨- في العلل الكبير (١ : ١٣٧) .
- ٩- هو الفراس من بني فراس ، فنسب إليهم من بني مدلج . الإصابة (٣ : ٢٠٢) .
- ١٠- في السنن (١ : ٤٣) .
- ١١- هو مسلم بن مخشي المدلجي أخرج له الأربعة إلا الترمذي . تهذيب التهذيب (١٠ : ١٢٤) .
- ١٢- لأن ابن مخشي لم يدرك الفراسي وإنما يروى عن ابنه .
- ١٣- في السنن (١ : ٣٥) والمستدرك (١ : ١٤٣) .
- ١٤- هو المثني بن الصباح اليماني أخرج له الأربعة إلا النسائي وضعفه جماعة (ت١٤٩هـ) . تهذيب التهذيب (١٠ : ٣٢) .
- ١٥- هو عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي الأوزاعي (٨٨-١٥٧هـ) عالم الشام وفقيها صاحب مذهب . تهذيب التهذيب (٦ : ٢١٦) .
- ١٦- التلخيص الحبير (١ : ١٢) .
- ١٧- في سننه (١ : ٣٥) والمستدرك (١ : ١٤٢) والتلخيص الحبير (١ : ١٢) .
- ١٨- في سننه (٤ : ٢٦٧) و (١ : ٣٤) .
- ١٩- هو عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز الزهري المعروف بابن أبي ثابت (ت١٩٧هـ) . تهذيب التهذيب (٦ : ٣١٢-٣١٣) .

ضعيف وصحح الدارقطني وقفه ، وكذا ابن حبان في الضعفاء^١ وعن أنس ، رواه الدارقطني أيضاً^٢ وفي إسناده إبان بن أبي عياش^٣ وهو متروك^٤.

فقه الحديث ولغته

والطهور : بفتح الطاء على فعول ، صفة تطلق على المطهر ، وبالضم على المصدر^٥ وقال سيبويه : إنه بالفتح لهما .

وظاهر الحديث يدل على أن ماء البحر طاهر مطهر ، لا يخرج عن الطهورية بحال ، ولكنه مخصص بما يأتي واحتج من لم يقل بطهوريته^٦ بما روى موقوفاً على ابن عمر (ماء البحر لا يجزئ من وضوء ولا جنابة ، إن تحت البحر ناراً ، ثم ماء ، ثم ناراً حتى عد سبعة أبحر ، وسبع أنيار)^٧ ورواه أبو داود^٨ عن ابن عمر قال : (قال رسول الله ﷺ : لا تركب البحر إلا حاجاً أو معتمراً أو غازياً في سبيل الله فإن تحت البحر ناراً ، وتحت النار بحراً) ورواه سعيد بن منصور^٩ في سننه^{١٠} ولكن ذلك لا يعارض حديث الباب لقوته بكثرة طرقه^{١١} حتى روى الترمذي عن البخاري أنه قال بصحته^{١٢} وإن لم يخرج في الصحيح^{١٣} وأيضاً فإن محل الاستشهاد غير مرفوع

^١ - في سننه (٣٤ : ١) وضعفاء ابن حبان (١٣٩ : ٢) .

^٢ - في سننه (٣٥ : ١) وعبد الرزاق برقم (٣٢٠) .

^٣ - هو إبان بن عثمان بن أبي عياش أخرجه له أبو داود وكان من العباد وهو متروك الحديث . تهذيب التهذيب (٨٥ : ١) وضعفاء ابن حبان (٩٦ : ١) .

^٤ - قلت : وهناك حديث للعري أو المدلجي عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١٥ : ١) للطبراني في الكبير .

^٥ - النهاية في غريب الحديث (١٤٧ : ٣) .

^٦ - قال الترمذي في سننه (١٠٢ : ١) : وقد كره بعض أصحاب النبي ﷺ الوضوء بماء البحر منهم ابن عمر وابن عمرو ، وقال ابن عمرو : هو نار .

^٧ - أخرجه البيهقي (٣٣٤ : ٤) والفوائد المجموعة (ص : ٦) وتنزيه الشريعة (٦٨ : ٢) .

^٨ - في سننه برقم (٢٤٨٩) .

^٩ - هو سعيد بن منصور بن شعبة المروزي الحافظ الحجة صاحب المنن ، أخرجه له الستة (ت ٢٢٧ هـ) . تهذيب التهذيب (٧٨ : ٤) .

^{١٠} - عزاه الشوكاني في نيل الأوطار (٢٠ : ١) لسعيد بن منصور ، وتهذيب الكمال (١٧٥ : ٤) .

^{١١} - نصب الراية (٩٥ : ١) وبعدها (والتلخيص الحبير (٩ : ١) .

^{١٢} - قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤٢ : ٤) : صححه البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في العلل المفرد ، وقال البيهقي في المعرفة (١٥٢ : ١) : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : هو حديث صحيح .

^{١٣} - لأنه لم يلتزم فيه بإخراج كل الصحيح .

والمرفوع آخره ، وقوله : (والحل ميتته) فيه دلالة على حل ميتة البحرى على أى صفة كانت ، ومن أى نوع ، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

الأصل فى الماء الطهارة

٢- وعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إن الماء طهور لا ينجسه شيء) أخرجه الثلاثة ^١ وصححه أحمد ^٢ .

ترجمة الراوى ^٣

وأبو سعيد الخدرى ، هو سعد بن مالك بن سنان الخزرجى الأنصارى اشتهر بكنيته ، كان من الحفاظ المكثرين العلماء الفضلاء العقلاء ، أول مشاهده الخندق ، وعرض على النبى ﷺ يوم أحد^٤ وهو ابن ثلاث عشرة سنة فرده النبى ﷺ قال : فلما رجع النبى ﷺ خرجنا نلتقيه فنظر إلى ، فقال : (سعد بن مالك ؟) قلت : نعم ، بأبى وأمى ، فدنوت فقبلت ركبته ، فقال : (قد آجرك الله فى أبيك) ، وكان قتل يومئذ شهيداً ، وغزا أبو سعيد مع النبى ﷺ اثنتى عشرة غزوة . روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين ، مات سنة (٧٤هـ) ودفن بالقيع وله (٨٤هـ) .

تخريج الحديث ^٥

والحديث مختصر من حديث بئر بضاعة ^٦ وهو (قيل : يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة ؟ وهى بئر يلقي فيه الحيض ^٧ ولحوم الكلاب والنتن ^٨ ؟ فقال : رسول الله ﷺ : (إن الماء طهور لا ينجسه شيء) هذا لفظ الترمذى وقال : حديث حسن غريب ^٩ وقد أعله الدارقطنى ^{١٠} بالاختلاف على ابن إسحاق وغيره ، وقال فى آخر

^١ - وهم أبوداود رقم (٦٦) والترمذى رقم (٦٦) والنسائى (١٧٤: ١) وأبو يعلى برقم (١٣٠٤) .

^٢ - كما نقل ذلك ابن حجر فى التلخيص (١٣ : ١) وانظر المسند (٣ : ١٥ و ١٦ و ٣١) .

^٣ - الإصابة (٣٢ : ٢) والاستيعاب بهامشها (٤٤ : ٢) .

^٤ - كانت الخندق فى السنة الخامسة وكانت أحد فى السنة الثالثة .

^٥ - التلخيص الحبير (١٢ : ١) .

^٦ - بضاعة : بضم الباء وكسر ها بعضهم ، هى دار بنى ساعدة بالمدينة وبئر ها معروفة . معجم البلدان (١) : (٤٤٢) .

^٧ - الحيض : بكسر الحاء وفتح الياء ، جمع حيضة وهى الخرقعة التى تستعمل فى دم الحيض .

^٨ - النتن : بفتح النون وإسكان التاء وفتحها وكسر ها هو الشيء المنتن الذى أصبحت له رائحة كريهة .

^٩ - فى المطبوع (حديث حسن) وكلمة (غريب) غير موجودة .

^{١٠} - التلخيص الحبير (١٣ : ١)

الكلام عليه : وأحسنها إسناداً رواية الوليد بن كثير^١ عن محمد بن كعب^٢ يعنى عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن رافع ، عن أبى سعيد ، وأعله ابن القطان^٣ بجهالة راويه عن أبى سعيد واختلاف الرواة فى اسمه واسم أبيه^٤ قال : وله طرق أحسن من هذه ، ذكرها قاسم بن أصبغ^٥ فى مصنفه^٦ بلفظ الترمذى ، إلا أنه قال : (الماء لا ينجسه شيء) وقال ابن منده فى حديث أبى سعيد : هذا إسناد مشهور^٧ وهو فى سنن النسائى بلفظ (مررت بالنبى ﷺ وهو يتوضأ من بئر بضاعة ، فقلت : أنتوضأ منها ، وهى يطرح فيها من النتن ؟ فقال : (الماء لا ينجسه شيء)^٨ .

فقه الحديث

ظاهر الحديث يدل على أن الماء لا ينجس ، مهما كان يطلق عليه اسم الماء المطلق ولو تغير أوصافه بالنجاسة ، وإن قل ، إلا أنه قام الإجماع على نجاسة ما تغير أوصافه بالنجاسة ، لقوله ﷺ : (إلا أن تغير ريحه أو لونه أو طعمه نجاسة تحدث فيه) كما سيأتى فى حديث أبى أمامة^٩ والخلاف فيما عدا ذلك ، فذهب القاسم^{١٠} والإمام يحيى^{١١} وجماعة ، وهو مذهب مالك والغزالي أنه لا ينجس بما لاقاه من النجاسة ، وإن كان الماء قليلاً ، إذا لم يتغير عملاً بالحديث^{١٢} ذهب الهادى^{١٣}

١ - هو الوليد بن كثير المخزومي أخرج له الستة كان من الخوارج لذلك ضعفه قوم . تهذيب التهذيب (١١) : (١٣٠) .

٢ - هو محمد بن كعب القرظي (٤٠ - ١٠٨ هـ) أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٩ : ٣٧٤) .

٣ - يحيى بن سعيد بن فروخ القطان أبو سعيد القطان البصري ثقة متقن حافظ إمام قدوة من كبار التاسعة مات سنة ثمان وتسعين وله ثمان وسبعون . تقريب التهذيب (١ : ٥٩١) .

٤ - نصب الراية (١ : ١١٣) والتلخيص الحبير (١ : ١٣) .

٥ - هو قاسم بن أصبغ بن محمد البيهقي المالكي (ت ٣٤٠ هـ) الحافظ المتقن الحجة ، من كتبه (المصنف والمنتقى) . الرسالة المستطرفة (ص : ٢٥) .

٦ - عزاه ابن حجر فى التلخيص (١ : ١٣) لقاسم بن أصبغ .

٧ - المرجع السابق .

٨ - أخرجه النسائى (١ : ١٧٤) .

٩ - فى الحديث الثالث .

١٠ - هو الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (١٧٠ - ٢٤٤ هـ) الفقيه العالم الزاهد المتبحر فى كثير من العلوم . مقدمة البحر الزخار (ص : ٢٢٨) ورجال الأزهار (ص : ٢٩ - ٣٠) .

١١ - هو الإمام يحيى بن حمزة بن علي الحسيني (٦٦٧ - ٧٤٩ هـ) العالم العلامة صاحب التصانيف الفريدة كالطراز والانتصار . رجال الأزهار (ص : ٤٢) .

١٢ - البحر الزخار (١ : ٢٧ - ٣٢) وشرح الأزهار (١ : ٥٤) والمغنى مع الشرح (١ : ٢٤) والحاوي (١ : ٣٢٥ ويدها) .

١٣ - هو يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الهادي (٢٤٥ - ٢٨٠ هـ) العالم العلامة ، وإليه تنسب الهادوية ، من كتبه (الأحكام والمنتخب) . رجال الأزهار (ص : ٤٠) .

والمؤيد^١ وأبو طالب^٢ والناصر^٣ وجماعة إلى أنه ينجس القليل بملاقاته النجاسة ، وإن لم تتغير أوصافه ، إذ القليل حده ما يظن المستعمل للماء استعمال النجاسة ، فالمستعمل له قد استعمل أجزاءً من النجاسة وقد قال الله تعالى : ﴿ والرجز فسا هجر ﴾^٤ ولخبر الاستيقاظ^٥ ولقوله (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم) كما سيأتي^٦ ولأنه تعارض فيه جهة حظر وجهة إباحة ، فيرجح جانب الحظر ، ولحديث القلتين كما سيأتي^٧.

والحديث وإن كان عاماً ، فهو مخصوص ، يخرج عنه الماء القليل بما ذكرنا من الأدلة، وفرّع على هذا القول السادة وهم: المؤيد وأبو طالب وأبو العباس^٨ أن النجاسة إذا كان جرمها موجوداً في ماء كثير فهو محكوم بنجاسة ملاصقتها وملاصق الملاصق، وذلك أن الملاصق ينحل إليه جزء من النجاسة وملاصقه كذلك، فمستعمله غير هاجر للرجز وهو تخريج قوى ارتضاه الإمام المهدي على مقتضى أصل الهدوية^٩ وقياساً منهم على الغسلات الثلاث^{١٠} وسيأتي الكلام في اعتبارها ، ولكن يلزم في ملاصق ملاصق ملاصق النجاسة المعبر عنه عندهم بالمجاور الثالث أن يكون طاهراً غير مطهر، على أصل من يقول في ماء الغسلة الثالثة كذلك إلا أنه يمكن الفرق بين المجاور الثالث والغسلة الثالثة ، بأنها لما رفعت حكماً ، زال عنها حكم الطهورية بخلاف المجاور الثالث ، فإنه لم يرفع حكماً فبقى على أصل الطهورية والقائلون بعدم نجاسة الكثير ، إذا لم يتغير ، اختلفوا في تحديده فذهب أبو طالب إلى أن الكثير ما لم يظن استعمال النجاسة باستعمال الماء تحقيقاً أو تقديراً والقليل ما عاده ، والوجه في ذلك ، أنه لا يتحقق هجران النجس المأمور به في الآية ، والمستنبط من حديث الاستيقاظ ، وحديث البول في الماء الراكد إلا بذلك^{١١}.

^١ - هو أحمد بن الحسين بن هارون المؤيد بالله (٣٣٣-٤١١هـ) كان عالماً في فنون كثيرة ، من كتبه (الإفادة والبلغة وشرح التجريد) . رجال الأزهار (ص: ٤) .

^٢ - هو يحيى بن الحسين بن محمد الحسني أبو طالب (ت ٤٢٤هـ) الناطق بالحق ببيع بالخلافة سنة (٤١١هـ) من كتبه (التحرير والدعامة والمجزي) . رجال الأزهار (ص: ٤١) .

^٣ - هو الإمام الناصر الحسن بن علي بن الحسن الحسيني المعروف بالأطروش (٢٣٠-٣٠٤هـ) العالم الشجاع الورع الزاهد . رجال الأزهار (ص: ١١) .

^٤ - (المدثر : ٥) .

^٥ - سيأتي في الوضوء حديث رقم (٧) .

^٦ - سيأتي في الباب حديث رقم (٥) .

^٧ - سيأتي في الباب حديث رقم (٤) .

^٨ - هو أحمد بن إبراهيم بن الحسن أبو العباس (ت ٣٥٣هـ) الفقيه المناظر ، من كتبه (شرح الأحكام وشرح الإبانة والمصاييح) . رجال الأزهار (ص: ٣) .

^٩ - هم الذين ينتسبون إلى الهادي كآبي العباس وأحمد بن يحيى .

^{١٠} - البحر الزخار (١ : ٢٧-٢٨) وشرح الأزهار (١ : ٥٣) وبعدها .

^{١١} - البحر الزخار (١ : ٢٧-٢٨) وشرح الأزهار (١ : ٥٣) وبعدها .

واختلفت الحكاية عن الهادي^١ فحكى في شرح الإبانة عن الهادي ، وأطلقه القاضي زيد^٢ للمذهب أن الكثير مالا تستوعبه القوافل الكبار شرباً وطهوراً والقليل عكس ذلك ، ونظرة الإمام المهدي ، بأن في ذلك جهالة^٣ فإنه لا يدرى كم يغتفون ؟ يعني لشربهم في الطريق ، وهل شربهم قبل الاعتراف أو بعده ؟ وعن الأمير الحسين^٤ لمذهب الهادي ، أن حده بستة أذرع عرضاً ومثلها عمقاً ولعل مستنده ذلك ، ماورد في بئر بضاعة، أن عرضها ستة أذرع^٥ قال أبوداود : سمعت قتيبة بن سعيد ، قال : سألت قيس بن بئر بضاعة عن عمقها ، قال : أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة ، قلت : فإذا نقص ؟ قال : دون العورة ، قال أبوداود : قُتِرَتْ بئر بضاعة بردائي مددته عليها ، ثم ذرعت فإذا عرضها ستة أذرع وسألت الذي فتح لي البستان فأدخلني إليه ، هل غيّر بناؤها عما كانت عليه ؟ فقال : لا ، ورأيت فيها ماء متغير اللون^٦ ، وقال المنصور بالله^٧ والناصر والشافعي : إن الكثير قلتان^٨ من قلال هجر^٩ القلتان خمسمائة رطل بغدادى بالعراقي^{١٠} ، قال الغزالي : أو ذراع وربع طولاً ومثله عرضاً ، ومثله عمقاً بالذراع الهاشمي^{١١} وعن النواوى شبران باليد وفي المستدير ذراع عرضاً والعمق ذراعان^{١٢} وروى ابن جريج^{١٣} عن الشافعي^{١٤} أنه قال : (رأيت قلال هجر ،

^١ - شرح الأزهار (١: ٥٥).

^٢ - هو زيد بن محمد بن الكلوي علامة الزيدية وحافظ أقوالهم له كتاب (الشرح) . رجال الأزهار (ص: ١٥).

^٣ - البحر الزخار (١: ٣٢) وشرح الأزهار (١: ٥٥).

^٤ - هو علي بن الحسين بن يحيى الأمير الكبير والعالم الشهير ، من كتبه (اللمع والقمر المنير) رجال الأزهار (ص: ٢٤) .

^٥ - انتهى مانقله من البحر الزخار وشرح الأزهار.

^٦ - في سننه بعد حديث رقم (٦٧) انتهى كلام أبي داود.

^٧ - هو الإمام عبد الله بن حمزة الحسنى المنصور بالله (٥٦١ - ٦١٤ هـ) العالم العامل الزاهد العابد المجاهد ، من كتبه (الشافعي وصفوة الاختيار وزبد الأئمة) . رجال الأزهار (ص: ٢٠) وأئمة اليمن (١: ١٠٨ وبعدها).

^٨ - البحر الزخار (١: ٣٢) وشرح الأزهار (١: ٥٥).

^٩ - هجر : بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة المنورة. معجم البلدان (٥: ٣٩٣).

^{١٠} - الرطل العراقي يساوي (٤٠٨) غرام . انظر الفقه الإسلامي وأدلته (١: ٧٤).

^{١١} - انظر قول الغزالي في شرح الأزهار (١: ٥٥).

^{١٢} - المجموع (١: ١٢٤) والروضة (١: ١٩) وزاد المحتاج للكوهجي (١: ٢٢).

^{١٣} - هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (٨٠ - ١٥٠ هـ) فقيه الحرم المكي أخرج له الستة . تهذيب التهذيب

(٦: ٣٥٧) والأعلام (٤: ٣٠٥).

^{١٤} - هذا الكلام معكوس لأن الشافعي رحمه الله لم ير ابن جريج والذي رأى القلال هو ابن جريج والشافعي ينقل عن شيخه عن ابن جريج.

والقلة منها تسع قربتين أو قربتين وشيئاً^١ فاحتاط الشافعي وحسب الشيء نصفاً إذ لو كان فوقه لقال : ثلاث قرب إلا شيئاً فإنه عادة أهل اللسان ، فتكون خمس قرب والقربة من قرب مكة ، وهي التي عنها ابن جريج لا تزيد غالباً على مائة رطل بغدادى قال : وسيأتى فى الزكاة أن رطل بغداد على ترجيح الرافعى مائة وثلاثون درهماً وعلى ترجيح النواوى مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع الدرهم^٢ ومستندهم ما أخرجه الشافعى وأحمد والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر^٣ عن أبيه ، واللفظ لأبى داود (سئل رسول الله ﷺ عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب ، فقال رسول الله ﷺ : (إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث)^٤ ولفظ الحاكم فقال: إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء)^٥ وفى رواية لأبى داود وابن ماجه (فإنه لا ينجس)^٦ قال الحاكم : صحيح على شرطهما ، وقد احتجا بجميع رواته^٧ وقال ابن منده : إسناده على شرط مسلم^٨ ومداره على الوليد بن كثير ، فقل: عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير^٩ وقيل : عنه عن محمد بن عباد بن جعفر^{١٠} وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر^{١١} وتارة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، فهذا الحديث ظاهر فى المدعى واعتراض بأن سنده مضطرب لاختلافهم فى روايه واضطراب منته ، إذ قد روى (قلة أو قلتين ، أو ثلاث قلال ، وأربعين قلة)^{١٢} ومعارض بحديث أبى سعيد المار وبحديث ابن عباس (إن

١ - أخرجه ابن عدي فى الكامل (٦ : ٢٣٥٨) قال الماوردي فى الحاوي (١ : ٣٣٤) : (إن الشافعى لم ير قلال هجر ولا أهل عصره لنفاها) .

٢ - المجموع (١ : ١٢٢) .

٣ - هو عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أخرج له الستة إلا ابن ماجه (ت ١٠٥ هـ) . تهذيب التهذيب (٥٠ : ٢٥٠) .

٤ - سيأتى تخريجه فى حديث رقم (٥) .

٥ - المستدرک (١ : ١٣٢) .

٦ - سننه رقم (٦٥) وابن ماجه رقم (٥١٧ و ٥١٨) بلفظ الحاكم أما لفظ أبى داود فلم أجده .

٧ - المستدرک (١ : ١٣٢) .

٨ - التلخيص الحبير (١ : ١٧) ونصب الرأية (١ : ١٠٧) .

٩ - هو محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام أخرج له الستة كان عالماً جليلاً مات بين (١١٠ - ١٢٠ هـ) . تهذيب التهذيب (٩ : ٨١) .

١٠ - هو محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعه أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٩ : ٢١٦) .

١١ - هو عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أخرج له الستة (ت ١٠٦ هـ) . تهذيب التهذيب (٧ : ٢٣) .

١٢ - التلخيص الحبير (١ : ١٧ وبعدها) ونصب الرأية (١ : ١٠٥ وبعدها) .

الماء لا يجنب)^١ وأجيب عنه بأن الاضطراب في الراوى ليس اضطراباً قادحاً^٢ فإنه على تقدير أن يكون الجميع محفوظاً انتقال من ثقة إلى ثقة والتحقيق أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر^٣ قال الحافظ المصنف^٤: ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم .

وأما اضطراب المتن فكذاك إذا ثبت الخبر بين قلة أو قلتين كما حكاه الإمام المهدي في البحر^٥ أو كما رواه أحمد والدارقطني (إذا كان الماء قدر قلتين)^٦ وفي رواية للدارقطني وابن عدي^٧ والعقيلي^٨ (إذا بلغ الماء قلة ، فإنه لا يحمل الخبث)^٩ فإن ذلك لا يضر ، إذ الخبر بين قلتين أو ثلاث أثبت إذ مادون القلتين فهو قليل ، والقلتين أو الثلاث كثير وأما حديث (قلة واحدة) فلم يصح وقيل : موضوع ، وأما المعارضة بحديث أبي سعيد وحديث ابن عباس فالجمع ممكن بأنهما عامان^{١٠} بالنظر إلى القدر ، وهذا خاص^{١١} والعمل بالخاص فيما يتناوله وبالعامة فيما بقى ، فمفهوم العدد يقضى بأن ما دون القلتين يحمل الخبث أو النجس فتخصيص عموم قوله : (إن الماء طهور لا ينجسه شيء) بأنه إذا لم يكن دون القلتين ، حديث القلتين مخصوص أيضاً بحديث الاستثناء فأمكن الجمع بين الأخبار من دون تعارض ، فكان العمل به

^١ - سيأتي تخريجه في حديث رقم (١٠).

^٢ - التلخيص الحبير (١ : ١٧) ونصب الرأية (١ : ١٠٥) والمجموع (١ : ١١٢) .

^٣ - عبارة التلخيص (أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر المكي ، وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر) .

^٤ - أي ابن حجر في التلخيص (١ : ١٧) وانظر نصب الرأية (١ : ١٠٥) .

^٥ - البحر الرخار (١ : ٣٣) .

^٦ - أخرجه أحمد (٢ : ١٢٠٣٨) والدارقطني (١ : ٢٢) .

^٧ - هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني (٢٧٧-٣٦٥هـ) الحافظ المتقن ، من كتبه (الكامل في الضعفاء) . تذكره الحفاظ (٣ : ٩٤٠) .

^٨ - هو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي الحافظ ، من كتبه (الضعفاء الكبير) . تذكره الحفاظ (٣ : ٨٣٣) والأعلام (٧ : ٢١٠) .

^٩ - الدارقطني (١ : ٢٦-٢٧) والكامل (٦ : ٢٠٥٨) والضعفاء الكبير (٣ : ٤٧٣) نصب الرأية (١ : ١١٠) وهذه الروايات وردت (إذا بلغ الماء أربعين قلة) فيبدو أن كلمة (أربعين) سقطت بالنسخ .. وانظر نصب الرأية (١ : ١١٠) .

^{١٠} - العام : هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له دفعة واحدة بحسب وضع واحد ، فهو في الأصل وضع للدلالة على أفراد غير محصورين على سبيل الشمول لهم والاستغراق . إرشاد الفحول (ص : ١٠٨) .

^{١١} - الخاص : هو اللفظ الموضوع للدلالة على معنى واحد بالشخص كعلي أو بالجنس كإنسان أو بالنوع كرجل وامرأة ، أو للدلالة على أفراد متعددة محصورة مثل الأعداد ثلاثة وخمسة ونحو قوم ورهط بدون استغراق . أصول الفقه لمذكور (ص : ١٩٧) .

أرجح ، وقالت الحنفية : الكثير ما إذا حرك جانبه لم يتحرك الآخر ، قال بعضهم : باليدين وقال بعضهم : بالاغتسال^١ وفي مجمع البحرين : ويقدر بعشرة أذرع طولاً ، ومثلها عرضاً وعمقاً ، بما لا ينجس بالعرف واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ : (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) وفي رواية (لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب) متفق عليه^٢ فإن الصيغة صيغة عموم فظاهر الحديث أن الماء إذا وقعت فيه النجاسة صار نجساً ، إلا أنهم خصصوا هذا الحديث بالماء المستبحر ، لقيام الإجماع أن النجاسة لا تؤثر فيه ، وما ذكر لاحق بالمستبحر ، فكان حداً للكثير الذي لا تغيره النجاسة ، واعتذر الطحاوي^٣ من الحنفية عن العمل بحديث القلتين مع اعترافه بصحته بأن القلة في العرف تطلق على الكبير والصغير كالجرة ، ولم يثبت في الحديث تقديرها ، فيكون مجمل^٤ وقواه ابن دقيق العيد^٥ واعتذر عن حديث بئر بضاعة بما رواه الواقدي^٦ أنها كانت سحاء تجرى ثم أطال في ذلك^٧ ، وقد خالفه البلاذري^٨ في تاريخه ، فقال : عن إبراهيم بن عباد ، عن الواقدي ، قال : تكون بئر بضاعة سبعاً في سبع وعيونها كثيرة ، وهي لا تنزح ، ورُد عليه ، بأننا لانسلم الإجمال ، بل الظاهر أنه أراد القلة ، إذ لو أراد الصغيرة ، لم يذكر العدد واكتفى عنه بجرة كبيرة بمقدار صغيرتين ويرجع إلى العرف في معرفة الكبيرة عند أهل الحجاز ، إذ أن الشارع إنما خاطب الصحابة بما يفهمون ، وترك التحديد توسعة . وقد ورد أيضاً من حديث ابن عمر (إذا بلغ الماء قلتين من قلال هجر)^٩ وفي إسناده المغيرة

^١ - المبسوط (١ : ٧٠) وبدائع الصنائع (١ : ٧٢) والبحر الزخار (١ : ٣٣) .

^٢ - سيأتي تخريجه في الحديث رقم (٦) .

^٣ - هو أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي (٢٢٩-٣٢١هـ) كان إماماً من أئمة الحنفية ، من كتبه (أحكام القرآن وشرح معاني الآثار) . الأعلام (١ : ١٩٦) .

^٤ - نصب الراية (١ : ١١٢) وانتلخيص الحبير (١ : ١٨) .

^٥ - هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥-٧٠٢هـ) كان من أكابر العلماء ، من كتبه (إحكام الأحكام وأصول الدين) . الدرر الكامنة (٤ : ٩١) .

^٦ - هو محمد بن عمر الواقدي (١٣٠-٢٠٧هـ) كان عالماً بالمغازي والسيرة ضعفه جماعة ووثقه آخرون ، من كتبه (التاريخ الكبير والمغازي) . تهذيب التهذيب (٩ : ٣٢٣) .

^٧ - في كتابه (الإمام) نقل الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٠٥) كلامه وكذلك ابن حجر في التلخيص (١ : ١٨) .

^٨ - هو أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري مؤرخ جغرافي نسبه ، من كتبه (فتوح البلدان وتاريخ الأشراف) . الأعلام (١ : ٢٦٧) ولسان الميزان (١ : ٣٢٢) .

^٩ - أخرجه ابن عدي في الكامل (٦ : ٢٣٥٨) .

ابن سقلاب وهو منكر الحديث، قال ابن جريج: (ورأيت قلال هجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئاً)^٢ وقال الشافعي: فلاحتمياط أن تكون القلة قربتين ونصفاً^٣ ويؤيد وجهة النظر صحة التقدير بقلال هجر، أنه كثر استعمال العرب لها في أشعارهم^٤ وورد أيضاً حديث المعراج التشبيه بها فدل على أنها مشهورة متبادرة عند الإطلاق ، ورد الاعتذار الثاني بالمعارضة بما رواه أبو داود (أنها غير جارية ، وأن قدرها عرضاً ستة أذرع، وماؤها متغير)^٥ وبما ذكره البلاذري^٦ وهذا الذي مر من الخلاف في الماء الراكد^٧ وأما الماء الجاري فالإمام^٨ وغيره ، وهو كالراكد في التجسس ، إذ لم يفصل أدلة تجسس القليل وقال المنصور بالله وأحد قولى الشافعي : أنه كالكثر لنفوذه عن النجاسة وعدم استقراره فلا يتلوث بها بخلاف الراكد ، ولاستجاء السلف في الأنهار القليلة والراكد الفائض كالجاري على الأصح^٩ ويحتج على طهارته برواية في صحيح مسلم (لا يبولن أحدكم في الماء الذي لا يجري ثم يغتسل منه)^{١٠} فإن مفهوم الصفة يقضى بأن الراكد الجاري غير داخل في النهي، وما ذاك إلا لعدم تجسيسه.

فائدة : ذكرها بعض الأفاضل في قوله في حديث بئر بضاعة : (وهى بئر يطرح فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن) وهى : قد يظن بعض الناس إذا سمع هذا الحديث أن هذا كان منهم عادة وأنهم كانوا يأتون هذا الفعل قصداً وتعمداً وهذا ما لا يجوز أن يظن بدمى بل وثني، فضلاً عن مسلم ، فكيف يظن بأهل ذلك الزمان ، الذين هم فى أعلا طبقات التحرر من المأثم ، والبعد عن الشبه والمظالم والماء ببلادهم أعز ، والحاجة إليه أمس ، وقد (لعن رسول الله ﷺ من تغوط فى موارد الماء ومشارعه)^{١١} فكيف بمن اتخذ عيون الماء ومنابعه رسداً للأنجاس ومطرحاً للأقذار ،

^١ - هو المغيرة بن سقلاب الجطري منكر الحديث كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل ويخطئ كثيراً فاستحق الترك . الكامل في الضعفاء (٦ : ٢٣٥٧) .

^٢ - أخرجه البيهقي (١ : ٢٦٣) والشافعي في الأم (١ : ١٨) .

^٣ - التلخيص الحبير (١ : ١٨) .

^٤ - أخرجه البيهقي (١ : ٥) والدارقطني (١ : ٢٥) .

^٥ - كلام أبي داود في سننه بعد حديث رقم (٦٧) .

^٦ - كما مر قريباً .

^٧ - البحر الزخار (١ : ٣٣) .

^٨ - هو يحيى بن حمزة مرت ترجمته .

^٩ - انتهى مانقله من البحر الزخار .

^{١٠} - سنن أبي داود في الحديث الثامن .

^{١١} - أخرجه أبي داود رقم (٢٦) وابن ماجه رقم (٣٢٨) .

وإنما كان ذلك من أجل أن هذه البئر موضعها في حدود من الأرض ، وأن السيول كانت تكتسح هذه الأقدار من الطرق والأقنية ، وتحملها وتلقيها فيها ، وكان الماء لكثرتة لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء ولا تغيره ، فسألوا رسول الله ﷺ عن شأنها ليعلموا حكمها في الطهارة والنجاسة فكان من جوابه لهم (إن الماء....الحديث)^١.

متى يفقد الماء طهوريته ؟

- ٣- وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : (إنَّ الماءَ لا ينجسُهُ شيءٌ، إلاَّ ما غلبَ على ريحِهِ وطعمِهِ ولَوْنُهُ) أخرجه ابن ماجة^٢ وضعفه أبو حاتم^٣.
- ٤- وللبيهقي^٤ : (الماءُ طهورٌ إلا إن تغير ريحُه ، أو طعمُه ، أو لَوْنُه بنجاسةٍ تحدثُ فيه)^٥.

ترجمة الراوي

أبو أمامة هو صدق^٦ وقد جاء في رواية (الصدق) بالتعريف أبو أمامة الباهلي ، واختلف في نسبه وأبائه مع الاتفاق على كنيته واسمه واسم أبيه وأنه باهلي ، سكن مصر ثم انتقل إلى حمص ومات بها ، وهو من المكثرين في الرواية ، وأكثر حديثه في الشاميين روى عنه سليم بن عمير (بضم السين) ومحمد بن زياد^٧ وخالد بن معدان^٨ وسليمان بن حبيب المحاربي^٩ مات سنة (٨٦) وقيل : سنة (٨١) وله (٩١)

^١ - معالم السنن للخطابي بهامش سنن أبي داود (١ : ٥٤).

^٢ - أخرجه ابن ماجة رقم (٥٢١) قلت : والبيهقي (١ : ٢٥٩ - ٢٦٠) وعبد الرزاق رقم (٢٦٤) والطبراني في الكبير (٨ : ١٢٣) والدارقطني (١ : ٢٨ - ٢٩) .

^٣ - قال ابن حجر في التلخيص (١ : ١٥) : وصحح أبو حاتم إرساله .

^٤ - هو أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٣٦٠ هـ) الحافظ من أئمة الحديث المشهورين ، من كتبه (السنن الكبرى ومعرفة السنن والآثار) . أعلام النبلاء (١٨ : ١٦٣)

^٥ - سنن البيهقي (١ : ٢٥٩ - ٢٦٠) .

^٦ - (بضم الصاد وفتح الدال وتشديد الياء) الإصاية (٢ : ١٧٥) وبهامشها الاستيعاب (٤ : ٤) .

^٧ - هو محمد بن زياد الألهماني أبو سفيان الحمصي أخرج له الأربعة والبخاري في الأدب المفرد . تهذيب التهذيب (٩ : ١٥٠) .

^٨ - هو خالد بن معدان الكلاعي الحمصي أبو عبد الله ثقة عابد يرسل كثيرا من الثالثة مات سنة (١٠٣) وقيل بعد ذلك . تقريب التهذيب (١ : ١٩٠) .

^٩ - هو سليمان بن حبيب المحاربي أخرج له البخاري وثقه النسائي وابن معين والمجلي (ت ١٢٦ هـ) . تهذيب التهذيب (٤ : ١٥٦) .

سنة وهو آخر من مات من الصحابة بالشام ، وقيل : إن آخر من مات منهم بالشام عبد الله بن بسر^١ .

تخريج الحديث

الحديث أخرجه ابن ماجه والطبراني من حديث أبى أمامة ، وأخرجه الدارقطني من حديث ثوبان ، وهو مضعف برشدين بن سعد المصري^٢ وهو متروك .

قال ابن يونس^٣ : كان رجلاً صالحاً أدركته غفلة الصالحين فخلط فى الحديث^٤ وقال أبو زرعة : كان رجلاً صالحاً سيئ الحفظ^٥ قال الدارقطني : ولا يثبت هذا الحديث^٦ وقال الشافعى : ما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجساً، يروى عن النبى ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله، وهو قول العامة، لا أعلم بينهم خلافاً ، وقال النووى : اتفق المحدثون على تضعيفه ، وقال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً ، فهو نجس فالشافعى رجع الى العمل بالإجماع دون الحديث^٧ ولكن رواه البيهقى موصولاً من طريق عطية بن بقية^٨ عن أبيه^٩ عن ثور^{١٠} عن راشد بن سعد^{١١} عن أبى أمامة، ورواه الطحاوى والدارقطني^{١٢} من طريق راشد بن سعد مرسلأ بلفظ (إن الماء لا ينجسه

١ - هو الصحابي عبد الله بن بسر الحمصي (ت ٨٨هـ) بالشام وهو آخر من مات فيها . الإصابة (٢ : ٢٧٣) وبهامشها الاستيعاب (٢ : ٢٥٨) .

٢ - هو رشدين بن سعد (١١٠-١٨٨هـ) وهو متروك الحديث . تهذيب التهذيب (٣ : ٢٤٠) .

٣ - هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن قيس التميمي ، أخرج له الستة (ت ٢٢٧هـ) . تهذيب التهذيب (١ : ٤٤) .

٤ - التلخيص الحبير (١ : ١٥) .

٥ - ضعفاء العقيلي (٢ : ٦٦) وتهذيب التهذيب (٣ : ٢٤١) .

٦ - التلخيص الحبير (١ : ١٥) .

٧ - سنن البيهقي (١ : ٢٥٩) والمجموع (١ : ١١٠) .

٨ - هو عطية بن بقية بن الوليد الحمصي وكان شيخاً محدثاً ليس بالماهر . أعلام النبلاء (١٢ : ٥٢١)

٩ - هو بقية بن الوليد أخرج له الخمسة (١١٥-١٩٧هـ) . الأعلام (٨ : ٨١٥) .

١٠ - هو ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي أخرج له البخاري والأربعة . تهذيب التهذيب (٢ : ٣٠)

١١ - هو راشد بن سعد المقراني ، أخرج له الأربعة والبخاري في الأدب المفرد (ت ١٨٠هـ) . تهذيب التهذيب

(٣ : ١٩٥) وثقات ابن حبان (٤ : ٢٣٣) .

١٢ - سنن الدارقطني (١ : ٢٨) وعزاه ابن حجر للطحاوي في التلخيص (١ : ١٥) .

شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه) وزاد الطحاوى (أو لونه) وصحح أبو حاتم إرساله^١.

وليس هذا الاستثناء هو موضع الحجة فى حديث بئر بضاعة كما توهمه الرافعى والغزالى وليس هو أيضاً فى سنن أبى داود كما توهمه ابن الرفعة^٢ فنسبه إليها^٣.

فقه الحديث

الحديث يدل على أنه لا ينجس من الماء إلا المتغير ، وهو عام لما عدا المتغير سواء كان قليلاً أو كثيراً ، راكداً أو سارياً ، ولكن ذلك مخصص بحديث القلتين وحديث الاستيقاظ الآتى ، فيخص من ذلك العموم القليل ويبقى الكثير على ظاهر الحديث .

والكلام قد مضى فى تحقيق القليل والكثير واختلاف العلماء فى الماء فلا نعيده .

إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث

٥- وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبْثَ) وفى لفظ (لَمْ يَنْجُسْ) أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان .

ترجمة الراوى^٥

عبد الله بن عمر هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى، أسلم مع أبيه بمكة وهو صغير .

وقيل : إنه أسلم قبل أبيه ، ولم يصح ولم يشهد بديراً ، واختلفوا فى شهوده أحداً ، والصحيح أن أول مشاهدته الخندق وقيل : إنه استصغر يوم بدر ، وأجازه النبى ﷺ

١ - التلخيص الحبير (١ : ١٥).

٢ - هو أحمد بن محمد بن علي بن العباس الأنصاري ابن الرفعة المصري (٦٤٥ - ٧١٠هـ) من كتبه (الكفاية فى شرح التنبية والمطلب فى شرح الوسيط فى نحو أربعين مجلداً والموازين والمكاييل والنفائس فى هدم الكنائس) طبقات الشافعية (٢ : ٢١١) .

٣ - انتهى مانقله من التلخيص الحبير (١ : ١٥-١٦) .

٤ - أخرجه أبوداود رقم (٦٣) والنسائي (٤٦ : ١) والترمذي رقم (٦٧) وابن ماجه رقم (٥١٧) وابن خزيمة رقم (٩٢) وأحمد (٢ : ٢٧٣) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٢٤٩) والحاكم (١ : ١٣٢) وقال : صحيح على شرط الشيخين.

٥ - الإصابة (٢ : ٣٣٨) وبهامشها الاستيعاب (٢ : ٣٣٣) .

يوم أحد ، وروى عن نافع أنه رده يوم أحد ، لأنه كان له أربع عشرة سنة وشهد ما بعد الخندق من المشاهد ولد قبل الوحي بسنة ، ومات بمكة سنة ثلاث وسبعين بعد قتل ابن الزبير بثلاثة أشهر ، وقيل : بستة أشهر ، ودفن بذي طوى بمقبرة المهاجرين ، وقيل : دفن بفخ وله أربع وثمانون وقيل : ستة وثمانون .

روى عنه خلق كثير منهم ابنه سالم^١ وحمزة^٢ ونافع مولا^٣ والقاسم بن محمد^٤ وعروة بن الزبير^٥ وخلق سواهم .

فقه الحديث

والكلام على الحديث بالنظر الى طريقه ومنته ، قد مرّ ما فيه كفاية ، ولفظ الحاكم : (إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء)^٦ أصرح في المقصود من حديث أبي داود (لم يحمل الخبث)^٧ لاحتمال قوله : (لم يحمل الخبث) أنه لا يحتمل وقوع الخبث فينجسه ، وإن كان يفيد أنه لا يتنجس ما زاد على القلتين وإن قلّ بمفهوم العدد ، ولكن رواية الحاكم مفسرة للمراد ، صريحة في موضع الاحتجاج والخبث : بفتحيتين النجس ، ومنه الحديث (نهى عن كل دواء خبيث)^٨ كالخمر وخبثه من جهتين : الأولى : النجاسة ، والأخرى : الحرام والخبث قد يطلق على الحرام ، كقوله : (مهر البغى خبيث)^٩ وقد يطلق على المكروه كقوله : (كسب الحجام خبيث)^{١٠} وعلى كراهية الطعم

^١ - هو سالم بن عبدالله بن عمر أخرج له الستة واتفقوا على ثقته وكان من سادات التابعين وأحد الفقهاء السبعة (ت ١٠٦هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ٣٧٨) .

^٢ - هو حمزة بن عبد الله بن عمر أخرج له الستة واتفقوا على ثقته . تهذيب التهذيب (٣ : ٢٧٧) .

^٣ - هو نافع المدني أبو عبد الله أصابه عبد الله بن عمر في بعض مغازيه أخرج له الستة وأرسله عمر بن عبد العزيز لمصر ليعلم أهلها (ت ١١٧هـ) . تهذيب التهذيب (١٠ : ٣٦٨) .

^٤ - هو القاسم بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر الصديق كان إماماً فاضلاً فقيهاً ورعاً كثير الحديث أخرج له الستة (ت ١٠٦هـ) . تهذيب التهذيب (٨ : ٢٩٩) .

^٥ - هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي كان ثقة كثير الحديث أخرج له الستة (ت ٩٤هـ) . تهذيب التهذيب (٧ : ١٦٣) .

^٦ - في المستدرک (١ : ١٣٢) .

^٧ - في سننه رقم (٦٥ و ٦٤ و ٦٣) .

^٨ - أخرجه أبوداود (٣٨٧٠) والترمذي رقم (٢٠٤٦) وابن ماجه رقم (٣٤٥٩) وأحمد (٢ : ٣٠٥) .

^٩ - أخرجه مسلم رقم (١٥٦٨) وأبوداود رقم (٣٤٢١) والترمذي رقم (١٢٧٥) وأحمد (١ : ٢٧٨ و ٣ : ٤٦٤ و ٤ : ١٤١) .

^{١٠} - أخرجه مسلم رقم (٤١ / ١٥٦٨) وأبوداود رقم (٣٤٢١) والترمذي رقم (١٢٧٥) وأحمد (١ : ٢٧٨ و ٣ : ٤٦٤) .

والرائحة كقوله : (من أكل من الشجرة الخبيثة)^١ وعلى الثقيل ، كقوله : (فأصبح يوماً خبيث النفس)^٢ أى ثقلها ، ومنه الحديث (لا يقولن أحدكم : خبثت نفسى)^٣ أى ثقلت وقد يطلق على غير ذلك ذكره فى النهاية^٤.

النهى عن اغتسال الجنب فى الماء الدائم

٦- وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (لا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فى الماء الدائم وهو جُنُبٌ) أخرجه مسلم^٥.

٧- وللبخاري^٦ (لا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فى الماء الدائم الذى لا يَجْرَى ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ) .

٨- ولمسلم^٧ (منه) ولأبى داود^٨ (ولا يغتسل فيه من الجنابة) .

تخريج الحديث

وفى رواية الأصيلي^٩ عن الأعرج^{١٠} (لا يبولن فى الماء الدائم)^{١١} وهو الساكن ، كذا رواه شعيب^{١٢} ووافقه ابن عيينة^{١٣} فيما رواه الشافعي^{١٤} ، وكذا أخرجه

١- أخرجه مسلم رقم (٥٦٥) وأبوداود رقم (٢٨٢٣) .

٢- أخرجه البخاري رقم (٣٢٦٩) ومسلم رقم (٧٧٦) والنسائي رقم (١٦٠٨) وأبوداود رقم (١٣٠٦) وابن ماجه رقم (١٣٢٩) وأحمد (٢ : ٢٤٣) .

٣- أخرجه البخاري رقم (٦١٧٩) ومسلم رقم (٢٢٥١) وأبوداود رقم (٤٩٧٨) وأحمد (٦ : ٥١) .

٤- النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير (٢ : ٤) وبعدها .

٥- فى صحيحه برقم (٢٨٣) . قلت : وأخرجه ابن ماجه رقم (٦٠٥) وابن حبان (١٢٥٢) .

٦- فى صحيحه برقم (٢٣٨) . قلت : وأخرجه مسلم رقم (٢٨٢) والنسائي (١ : ٤٩) وأبوداود رقم (٦٩) والترمذي رقم (٦٨) وأحمد (٢ : ٤٩٢) وابن حبان رقم (١٢٥٤) .

٧- فى صحيحه برقم (٢٨٢) .

٨- فى سننه برقم (٧٠) . قلت : وابن ماجه رقم (٣٤٤) وأحمد (٢ : ٤٣٣) .

٩- هو عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأموي الأصيلي المحدث المتقن ، من كتبه (الدلائل على أمهات المسائل فى اختلاف مالك والشافعي وأبى حنيفة) . الأعلام (٤ : ٦٣) .

١٠- لعله عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أخرج له السنة (ت١١٧هـ) . تهذيب التهذيب (٦ : ٢٦٠) .

١١- فتح الباري (١ : ٣٤٦-٣٤٩) لم أجد بهذا اللفظ وإنما وجدت ، وفى رواية الأصيلي (باب لا تبولوا فى الماء الدائم) .

١٢- هو شعيب بن أبى حمزة ، أخرج له السنة (ت١٦٢هـ) . تهذيب التهذيب (٤ : ٣٠٧)

١٣- هو سفيان بن عيينة الإمام الكبير حافظ العصر شيخ الإسلام أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المكي (١٠٧ - ١٩٦) . أعلام النبلاء (٨ : ٤٥٦) .

١٤- الأم (١ : ٢٠) .

الإسماعيلي^١ ورواه أكثر أصحاب ابن عيينة ، عن أبي الزناد^٢ عن موسى بن أبي عثمان^٣ عن أبيه^٤ عن أبي هريرة ، ومن هذا الوجه أخرجه النسائي^٥ وكذا أخرجه أحمد^٦ من طريق الثوري^٧ عن أبي الزناد والطحاوي^٨ من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد^٩ عن أبيه والطريقان معاً صحيحان ولأبي الزناد فيه شيخان ، ولفظهما في سياق البخاري مختلف^{١٠}.

فقه الحديث

الماء الدائم : هو الراكد ، أى الساكن ، يقال : دوّم الطائر تدويماً ، إذا صف جناحيه فى الهواء فلم يحركهما ، وقوله : (الذى لا يجرى)^{١١} تفسير للدائم وإيضاح لمعناه ، ويحتمل أنه احترز به عن راكد لا يجرى بعضه كالبرك ونحوها وأما الذى يجرى بعضه فإن حكمه حكم الجارى على الصحيح ، وقد تقدم .

وفى إعراب قوله : (ثم يغتسل) مرفوعاً ، كما روى فى الحديث على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى ثم أنت تغتسل ، وكذلك على رواية (ويغتسل) إلا أنه جملة حالية على الأخير ، قال فى البدر^{١٢} : وهى الرواية الصحيحة ، وروى النووى^{١٣} عن شيخه ابن مالك^{١٤} أنه يجوز أيضاً جزمه عطفاً على موضع (يبولن) ونصبه بإضمار (أن)

^١ - هو محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري الإسماعيلي (ت ٢٩٥هـ) الحافظ المتقن الثقة. أعلام النبلاء (١٤ : ١١٧).

^٢ - هو أبو الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي (ت ١٣٠هـ) أخرج له الستة. أعلام النبلاء (٥ : ٤٤٥)

^٣ - هو موسى بن أبي عثمان التبان ، أخرج له البخاري فى التعاليق وأبو داود والنسائي وابن ماجه . تهذيب التهذيب (١٠ : ٣٢١) وثقات ابن حبان (٧ : ٤٥٤).

^٤ - هو أبو عثمان التبان اسمه سعيد ، وقيل : عمران ، مولى المغيرة بن شعبة ، أخرج له البخاري فى التعاليق والأربعة إلا ابن ماجه . تهذيب التهذيب (١٢ : ١٨٢) .

^٥ - فى سننه (١ : ١٢٥ و ١٩٧).

^٦ - فى المسند (٢ : ٣٩٤ و ٤٦٤).

^٧ - هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أمير المؤمنين بالحديث (٩٧-١٦١هـ) سيد زمانه فى العلم والورع والتقوى . تهذيب التهذيب (٤ : ٩٩) .

^٨ - شرح معاني الآثار (١ : ١٤) .

^٩ - هو عبد الرحمن بن أبي الزناد (١٠٠-١٧٤هـ) أخرج له الخمسة والبخاري فى التعاليق كان عالماً بالقرآن . تهذيب التهذيب (٦ : ١٥٥) .

^{١٠} - فتح الباري (١ : ٣٤٦ وبعدها).

^{١١} - فتح الباري (١ : ٣٤٦) وشرح النووي على مسلم (٣ : ١٨٧) .

^{١٢} - أى فى البدر المنير الذى ينقل عنه ابن حجر .

^{١٣} - فى شرحه على مسلم (٣ : ١٧٨) .

^{١٤} - هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (٦٠٠-٦٧٢هـ) أحد أئمة العربية وصاحب الألفية فيها ، من كتبه ألفية ابن مالك وتسهيل الفوائد والكافية الشافية) . الأعلام (٦ : ٣٢٢) .

وإعطاء (ثم) حكم الواو، إلا أن وجه النصب يقضى بأن المنهى عنه، إنما هو الجمع بينهما دون أفراد أحدهما، ولم يقل به أحد، بل البول فيه منهى عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا والله أعلم ، وفيه نظر إذ يجوز أن يستفاد من النهى عن الجمع من هذا اللفظ إن ثبتت رواية النصب، ويؤخذ النهى عن الأفراد من حديث آخر كرواية مسلم أنه (نهى عن البول في الماء الراكد) ^١ (ونهى عن الاغتسال في الماء الدائم وهو جنب) ^٢ وهذا النهى في الماء الكثير للكراهة ، وفي الماء القليل للتحريم ^٣ . وأما حكم الماء الراكد وتنجيسه بالبول، أو منعه من التطهير بالاغتسال فيه للجنباء ففيه التفصيل ^٤ وهو أنه إن كان كثيراً ، ولم تتغير أوصافه بالبول ، وكل على أصله في الكثرة فهو طاهر، وهو مخصص لهذا العموم وإن كان قليلاً كذلك فهو باق على حكم النهى ، ومزال عنه الطهارة والتطهير، وللعلماء تفصيل في البول في الماء ، وهو إن كان الماء كثيراً جارياً لم يحرم البول بمفهوم الحديث ، ولكن الأولى اجتنابه ، وإن كان قليلاً جارياً فقد قال جماعة من الشافعية : يكره ، والأولى التحريم ، إذا كان ينجسه أو يقذره وهو الأظهر من مذهب الشافعي ، لأن فيه إفساداً للانتفاع به وتغريباً للغير باستعماله وإن كان كثيراً راکداً ، فقال جماعة من الشافعية وبه صرح الإمام المهدى في الغيث ^٥ : إنه يكره، إلا أن الإمام قال : بالكراهة إذا كان قاصداً لا إذا عرض وهو فيه فلا كراهة ولو قبل بالتحريم، لكان أظهر وأوفق لظاهر النهى ، إذ فيه تقذير الماء وإفساد له على غيره ومضارة للمسلمين ، فقد شاع لعن من فعل ذلك وما ذاك إلا لتحريم الفعل ، وأما الراكد القليل ^٦ فقال جماعة من الشافعية : بالكراهة للبول فيه والصحيح التحريم للحديث ، ولأنه ينجسه ، ويتلفه على غيره ويقذره ويلحق بالبول مافي معناه كالتغوط وسائر المستقذرات ، إذ المعنى معقول وهو الاستقذار، فيحمل على البول ما شاركه فيه جزماً ، وأحمد بن حنبل خص الحكم بالبول عملاً بظاهر اللفظ، فينجس الماء بالبول وإن كان كثيراً بخلاف ما عده من النجاسات ، والقياس دليل عليه ^٧ ، وداود الظاهري ^٨ خص الحكم بالبول بشرط أن يكون فيه لا إذا

١ - أخرجه مسلم رقم (٢٨١) وابن ماجه رقم (٣٤٣) واحمد (٣ : ٣٥٠) .

٢ - أخرجه مسلم رقم (٢٨٣) وابن ماجه رقم (٦٠٥) والنسائي (١ : ١٩٧) .

٣ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٨٧ - ١٨٨) وفتح الباري (١ : ٣٤٧ - ٣٤٨) والمغني مع الشرح (١ : ١٥٧) .

٤ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٧٨) .

٥ - الغيث المدرار مخطوط في مكتبة الآثار بصنعاء .

٦ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٨٨) .

٧ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٨٨) وفتح الباري (١ : ٣٤٨) والمجموع (١ : ١١٢) .

٨ - هو داود بن علي بن خلف الظاهري الأصبهاني (٢٠١ - ٢٧٠هـ) أحد الأئمة المجتهدين صاحب المذهب الظاهري . الأعلام (٣ : ٨) وأعلام النبلاء (١٣ : ٩٧) .

كان في إناء ثم صبه فيه، أو بال بقرب الماء حتى وصل إليه ^١ وهو جمود منه علي ظاهر العبارة، ووقوف على صريح الدلالة، وهو مخالف لإجماع العلماء ^٢ وأما الاغتسال وهو جنب في الماء الدائم، فقال جماعة من العلماء ^٣: إنه يكره الاغتسال في الماء الراكد قليلاً كان أو كثيراً، وكذا يكره الاغتسال في العين الجارية .

قال الشافعي في البويطي: أكره للرجل أن يغتسل في البئر معينة كانت أو دائمة، وفي الماء الراكد الذي لا يجري قال الشافعي: وسواء قليل الراكد وكثيره، أكره الاغتسال فيه، هذا نصه وهو محمول على كراهة التنزيه لا التحريم، وأما حكم الماء وإزالته للجنابة ^٤ فإن كان الماء كثيراً فهو باق على التطهير وهذا الحديث مخصوص بالكثير، فخرج عن حكمه، وإن كان قليلاً وانغمس فيه فإنه يجزيه الاغتسال لأن البدن كالعضو الواحد في الغسل ويدل عليه فعل النبي ﷺ وعصره لشعره وغسله بما انفصل عنه اللمة ^٥ التي بقي غسلها ولا يجزئ غيره، لأنه قد صار مستعملاً طاهراً غير مطهر فعلى هذا لو انغمس فيه اثنان دفعة واحدة من دون تخلل زمان بين استعماليهما أجزأهما جميعاً .

وحكم الوضوء في الماء الراكد حكم الغسل، وقد ورد مصرحاً به في رواية (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه) ^٦ والغسل والوضوء مستويان في العلة، وهو قصد التقرب إلى الله سبحانه، فلا يكون بالمستقذرات واستدل بعض الحنفية ^٧ على تجبيس الماء المستعمل، لأن البول ينجس الماء فكذلك الاغتسال، وقد نهى عنهما معاً، وهو للتحريم، فيدل على النجاسة فيهما ورد بأنها دلالة اقتران فيكون النهي عن البول لئلا ينجسه، وعن الاغتسال فيه لئلا يسلبه الطهورية ويزيد ذلك وضوحاً، قوله في رواية مسلم (كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال: يتناوله تناولاً) ^٨ فدل على أن المنع من الانغماس فيه لئلا يصير مستعملاً فيمتنع على الغير الانتفاع به

^١ - شرح النووي على مسلم (٣: ١٨٨) وفتح الباري (١: ٣٤٨) والمجموع (١: ١١٢).

^٢ - شرح النووي على مسلم (٣: ١٨٨).

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - شرح النووي على مسلم (٣: ١٨٨) .

^٥ - شرح النووي على مسلم (٣: ١٨٩).

^٦ - أخرجه البخاري رقم (٢٣٨) ومسلم رقم (٢٨٢) والترمذي رقم (٦٨) والنسائي (١: ٤٩ و ١٩٧) وأبو داود رقم (٦٩) وأحمد (٢: ٤٩٢).

^٧ - فتح الباري (١: ٣٤٧) .

^٨ - أخرجه مسلم رقم (٢٨٣) وابن ماجه رقم (٦٠٥) والنسائي (١: ١٩٧) .

والصحابي أعلم بورود الخطاب من غيره ، وهذا من أقوى الأدلة على أن المستعمل غير ظهور .

النهي عن اغتسال الرجل بفضل المرأة أو اغتسالها بفضلها

٩- وعن رجل^١ صحب النبي ﷺ قال : (نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل ، أو الرجل بفضل المرأة ، وليغتربا جميعاً) أخرجه أبوداود والنسائي^٢ وإسناده صحيح .

تخريج الحديث

الحديث من رواية داود بن عبد الله^٣ عن حميد الحميري^٤ قال : لقيت رجلاً صحب النبي ﷺ أربع سنين كما صحب أبو هريرة ، قال : (نهى ... الحديث) هذا لفظ أبي داود^٥ قال الحافظ في الفتح^٦ : رجاله ثقات ، ولم أقف لمن أعله على حجة قوية ، ودعوى البيهقي^٧ أنه في معنى المرسل مردود ، لأن إيهام الصحابي لا يضر وقد صرح التابعي بأنه لقيه ، ودعوى ابن حزم^٨ أن داود راويه عن حميد ابن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي ، وهو ضعيف مردودة^٩ فإنه ابن عبد الله الأودي ، وهو ثقة ، وقد صرح باسم أبيه أبو داود^{١٠} وغيره^{١١} ولعل ما ذكره ابن حزم ، هو الذي أوهم المهدي

١ - المبهم قيل : هو الحكم بن عمرو ، وقيل : عبد الله بن سرجس وقيل : عبد الله بن مغفل .

٢ - أبوداود رقم (٨١) والنسائي (١: ١٧٩) قلت : وأحمد (٤: ٢١٣) والبيهقي (١: ١٩٠) والطبراني في الكبير رقم (٣١٥٦ و٣١٥٧) وابن أبي شيبة (١: ٣٣) والدارقطني (١: ٥٣) .

٣ - هو داود بن عبد الله الأودي الكوفي أخرج له الأربعة وثقه النسائي وأحمد وابن معين وضعفه ابن حزم بالاشتباه . تهذيب التهذيب (٣: ١٦٥) .

٤ - هو حميد بن عبد الرحمن الحميري ، أخرج له الستة وكان فقيهاً عالماً . ثقات ابن حبان (٤: ١٤٧) وتهذيب التهذيب (٣: ٤١) .

٥ - في سننه رقم (٨١) .

٦ - فتح الباري (١: ٣٠٠) .

٧ - انظر سننه (١: ١٩٠) .

٨ - هو علي بن أحمد بن حزم الظاهري عالم الأندلس (٣٨٤-٤٥٦هـ) عالم زمانه الفقيه المجتهد الزاهد ، ترك بيت الملك والوزارة واتجه إلى العلم من كتبه (المحلى والناسخ والمنسوخ) الأعلام (٤: ٢٥٤) .

٩ - فتح الباري (١: ٣٠٠) .

١٠ - في سننه في الحديث رقم (٨١) .

١١ - انتهى ما نقله من الفتح .

البحر^١ حيث قال في البحر بعد ذكر الحديث : إذ راويه ضعيف ، وأسنده إلى مجهول .

والحديث له شاهد من حديث الحكم بن عمرو الغفاري^٢ (وهو الأقرع) أن النبي ﷺ (نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة) أخرجه أبوداود^٣ ، قال أبوداود^٤ : الذي تفرد به البصريون من هذا الحديث ، قوله : (نهى أن يغتسل الرجل بفضل المرأة) .

وحديث الحكم أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان^٥ وأغرب النووى ، فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه^٦ .

فقه الحديث

والحديث يدل على أنه لا يتطهر بفضل طهور المرأة ، وهو معارض بما سيأتى ، ووجه الجمع يذكر إن شاء الله تعالى^٧ .

ما جاء فى جواز ذلك

١٠- وعن ابن عباس رضى الله عنهما (أن النبي ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أخرجه مسلم^٨ .

^١ - البحر الزخار (١ : ٣٠) .

^٢ - هو الحكم بن عمرو الغفاري الصحابي الجليل ولي خراسان ومكن مرو (ت ٥٠ هـ) . تهذيب التهذيب (٢ : ٣٧٥) والإصابة (١ : ٣٤٥) .

^٣ - أخرجه أبوداود رقم (٨٢) وابن ماجه رقم (٣٧٤) والترمذي رقم (٦٤) .

^٤ - في سننه بعد الحديث المذكور .

^٥ - أخرجه النسائي (١ : ١٧٩) وأبوداود رقم (٨٢) والترمذي رقم (٦٤) وابن ماجه رقم (٣٧٣) وأحمد (٤ : ٢١٣) و (٥ : ٦٦) وابن حبان في الإحسان رقم (١٢٦٠) .

^٦ - عون المعبود (١ : ١٠٤) .

^٧ - في الحديث الآتي رقم (١١٠) .

^٨ - في صحيحه برقم (٣٢٣) .

١١- ولأصحاب السنن (اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ ١ فَجَاءَ يَغْتَسِلُ مِنْهَا ، فَقَالَتْ : إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا فَقَالَ : إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْتَبُ) وصححه الترمذي وابن خزيمة ٢.

ترجمة الراوى ٣

عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله ﷺ وأمه لبابة ٤ بنت الحارث ، أخت ميمونة زوج النبي ﷺ ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وتوفي النبي ﷺ وعمره عشر سنين ، وقيل : خمس عشرة ، وقيل : ولد قبل خروج بنى هاشم من الشعب ، وقيل : ولد قبل الهجرة بسنتين ، كان حبر هذه الأمة وعالمها ، دعا له النبي ﷺ بالحكمة والفقه والتأويل ٥ وغزا أفريقية مع عبد الله ابن أبي سرح ٦ فى سنة سبع وعشرين مات بالطائف سنة ثمان وستين آخر أيام ابن الزبير ، وهو ابن سبعين سنة أو إحدى وسبعين ، وصلى عليه محمد بن الحنفية ، وكان أبيض طويلاً مشرباً بحمرة جسيماً .

تخريج الحديث

حديث مسلم أعلاه ٧ قوم لتردد وقع من رواية عمرو بن دينار ٨ حيث قال : قال : علمى والذي يخطر على بالى ، أن أبا الشعثاء ٩ أخبرنى ، فذكر الحديث وقد ورد من

١ - الجفنة : هي القصعة التي يوضع فيها الماء.

٢ - أخرجه أبو داود رقم (٦٨) والنسائي (١٧٣ : ١) والترمذي رقم (٦٥) وابن ماجه رقم (٣٧٠ و ٣٧١) وابن خزيمة رقم (١٠٩ و ١٠٩) والدارقطني (١ : ٥٢ و ٥٣).

٣ - الإصابة (٢ : ٣٢٢) والاستيعاب بهامشها (٢ : ٣٤٢) .

٤ - هي لبابة (يضم اللام وتخفيف الباء) بنت الحارث الهلالية أم الفضل أسلمت قبل الهجرة وماتت في خلافة عثمان . الإصابة (٤ : ٤٦١) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٤٦) .

٥ - أخرجه البخاري رقم (٧٥) وأطرافه) ومسلم رقم (٢٤٧٧) والنسائي في فضائل الصحابة (٧٤ و ٧٥) والترمذي رقم (٣٨٢٣ و ٣٨٢٤) وابن ماجه رقم (١٦٦) وأحمد (١ : ٢١٤ و ٢٦٦)

٦ - هو عبد الله بن سعد بن أبي سرح أخو عثمان من الرضاعة أسلم قبل الفتح وكان من كتاب الوحي ثم ارتد فأهدر رسول الله ﷺ دمه يوم الفتح ثم أخذ له الأمان عثمان (ت ٥٩) . الإصابة (٢ : ٣٠٩) .

٧ - فتح الباري (١ : ٣٠٠).

٨ - هو عمرو بن دينار المكي أحد الأئمة الأعلام النقات (ت ١٢٦هـ) أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٨ : ٢٦) ونقات ابن حبان (٥ : ١٦٧).

٩ - هو جابر بن زيد الأزدي أبو الشعثاء أخرج له الستة كان فقيهاً فاضلاً (ت ٩٣هـ) . تهذيب التهذيب (٢ : ٣٤) ونقات ابن حبان (٤ : ١٠١).

طريق أخرى فلا تردد ، لكن راويها غير ضابط وقد خولف والمحموظ ما أخرجه الشيخان ^١ بلفظ : (أن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد) وأخرج أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة ، قال : (أجنبنا فاعتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة ، فجاء النبي ﷺ يغتسل منه فقلت له : فقال : الماء ليس عليه جنابة واغتسل منه) لفظ الدارقطني ^٢ ، ولفظ أبي داود (بعض أزواج النبي ﷺ وقال : إن الماء لا يجنب) ^٣ وقد أعله قوم بسمالك بن حرب ^٤ راويه عن عكرمة ^٥ لأنه كان يقبل التلقين ، لكن رواه عنه شعبة ^٦ وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم ، وأخرج أبو داود من حديث عائشة ، قالت : (كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ونحن جنبان) ^٧ ومن حديث أم صبية الجهنية ^٨ قالت : (اختلفت يدي ويد رسول الله ﷺ في الوضوء من إناء واحد) ^٩ ومن حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قال : (كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ قال مسدد ^{١٠} : من الإناء الواحد جميعاً) ^{١١} ومن

^١ - فأخرجه البخاري رقم (٢٥٣) ومسلم رقم (٣٢٢) .

^٢ - مر تخريجه .

^٣ - في سننه رقم (٦٨) .

^٤ - هو سمالك بن حرب بن أوس الذهلي أخرجه له الخمسة والبخاري في التعاليق كان من كبار تابعي الكوفة . تهذيب التهذيب (٤ : ٢٠٤) .

^٥ - هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام القرشي أخرجه له الستة إلا ابن ماجه . تهذيب التهذيب (٧ : ٢٣٠) وثقات ابن حبان (٤ : ٣٣٩) .

^٦ - هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي (٨٢ - ١٦٠ هـ) أخرجه له الستة كان من سادات زمانه . تهذيب التهذيب (٤ : ٢٩٧) وثقات ابن حبان (٦ : ٤٤٦) .

^٧ - في سننه برقم (٧٧) قلت : وأخرجه البخاري رقم (٢٥٠) وأطرافه (ومسلم رقم (٣١٩) والنسائي (١ : ٥٧ و ١٢٧ و ١٢٩) وابن ماجه رقم (٢٧٦) وأحمد (٦ : ٣٧ و ١٢٧ و ١٩٩) .

^٨ - هي أم صبية الجهنية خولة بنت قيس . الإصابة (٤ : ٢٨٦) وتهذيب التهذيب (١٢ : ٤٩٩) .

^٩ - أخرجه أبو داود رقم (٧٨) وابن ماجه رقم (٣٨٢) وأحمد (١ : ٢٠٧) في ترتيب المسند للساعاتي والدارقطني (١ : ٥٤) والبيهقي (١ : ١٩٠) .

^{١٠} - هو مسدد بن مسرهد بن مسرير ، أخرجه له البخاري والأربعة إلا ابن ماجه وله مسند ينسب إليه . تهذيب التهذيب (١٠ : ٩٨) وثقات ابن حبان (٩ : ٢٠٠) .

^{١١} - أخرجه البخاري رقم (١٩٣) وأبو داود رقم (٧٩) وابن ماجه رقم (٣٨١) والنسائي (١ : ٥٧) وابن حبان في الإحسان رقم (١٢٦٥) .

حديث نافع عن عبد الله بن عمر قال : (كنا نتوضأ نحن والنساء ونغتسل من إماء واحد على عهد رسول الله ﷺ) ^١.

فقه الحديث

فحديث ميمونة وحديث بعض الأزواج معارضان بحديث النهي المتقدم إذ دلالتهما صريحة على جواز التطهر بفضل المرأة ، وفي قوله : (إن الماء لا يجنب) ^٢ هو من أجنب فيه إيماء إلى جواز العكس ، وهو تطهر المرأة بفضل الرجل وفي ذلك خلاف ، فنقل الطحاوي والقرطبي ^٣ والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد ، وفيه نظر ، كما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة (أنه كان ينهى عنه) ^٤ وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم ^٥ وهذا الحديث حجة عليهم ، ونقل النووي ^٦ أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة دون العكس ، وفيه نظر أيضاً ، أثبت فيه الخلاف الطحاوي ^٧ وثبت عن ابن عمر والشعبي ^٨ والأوزاعي المنع لكن مقيداً بما إذا كانت حائضاً ، وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرجس الصحابي ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري ^٩ أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة ، وبه قال أحمد وإسحاق ^{١٠} لكن قيده بما دخلت فيه ، لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز ونقل الميموني ^{١١} عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة قال : لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا دخلت فيه وعورض بصحة الجواز عن عدة من الصحابة ، منهم ابن عباس والله أعلم .

^١ - أخرجه أبوداود رقم (٨٠٧٩) وأحمد (٢: ١٠٣ و١٤٢) وابن حبان في الإحسان رقم (١٢٦٣).

^٢ - فتح الباري (١: ٣٠٠) .

^٣ - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرح القرطبي (ت ٦٧١هـ) المفسر المحدث النقي عالم الأندلس ، من كتبه (الجامع لأحكام القرآن والمفهم شرح مسلم) . الديباج المذهب (ص: ٣١٧) .

^٤ - فتح الباري (١: ٣٠٠) وشرح النووي لمسلم (٢: ٢).

^٥ - فتح الباري نفس الصفحة.

^٦ - فتح الباري (١: ٣٠٠) وشرح النووي على مسلم (٢: ٤).

^٧ - فتح الباري (١: ٣٠٠) وشرح النووي .

^٨ - هو عامر بن شراحيل الشعبي أخرج له الستة وهو من كبار فقهاء التابعين . تهذيب التهذيب (٥: ٥٧) والأعلام (٤: ١٩).

^٩ - هو الحسن بن يسار البصري (٢١-١١٠هـ) إمام أهل البصرة واحد علمائها المشهورين . تهذيب التهذيب (٢: ٢٣١) وأعلام النبلاء (٤: ٥٦٣).

^{١٠} - هو إسحاق بن إبراهيم التميمي المعروف بابن راهويه (١٦٦-٢٣٨هـ) الحافظ المتقن كان من سادات زمانه . تهذيب التهذيب (١: ١٩٠) .

^{١١} - هو عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون الحافظ المتقن (ت ٢٧٤هـ) أعلام النبلاء (١٣: ٩٠) .

فائدة^١

فى حديث توضؤ الرجال والنساء من إناء واحد ، ظاهره أنهم كانوا يتناولون الماء فى حالة واحدة ، فقيل: معناه: إن الرجال والنساء ، كانوا يتوضؤون جميعاً فى موضع واحد، هؤلاء على حدة، وهؤلاء على حدة وحديث من إناء واحد يدفعه^٢ ، وحكى عن سحنون^٣ من المالكية : أن معناه : كان الرجال يتوضؤون ويذهبون ، ثم يأتى النساء فيتوضأن وهو خلاف الظاهر من حديث البخارى عن ابن عمر أنه قال : (كان الرجال والنساء يتوضؤون فى زمان النبى ﷺ جميعاً) ومن حديث السنن فى زيادة مسدد^٤ فإن (جميعاً) تقتضى الاجتماع ، قال أهل اللغة : الجمع ضد التفرق ، ووحدته الإناء أيضاً مصرحاً به فى صحيح ابن خزيمة عن ابن عمر (أنه أبصر النبى ﷺ وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إناء واحد ، كلهم يتطهر منه)^٥ .
والأولى أن يقال : إن الاجتماع كان قبل نزول الحجاب ، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم ، والله أعلم^٦ .

^١ - فتح الباري (١ : ٣٠٠).

^٢ - فى الفتح نسبه إلى ابن التين.

^٣ - هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب بسحنون (ت ٢٤٠هـ) العالم الفقيه شيخ علماء المغرب . الدياج المذهب (ص: ١٦٠) وترتيب المدارك (٢ : ٥٨٥)

^٤ - والزيادة هي (من الإناء الواحد جميعاً) وقد مر تخريجها .

^٥ - فتح الباري (١ : ٣٠٠)

^٦ - برقم (٢٠٥) .

^٧ - قلت : فإن قيل : كيف ذلك، وليست بمحرم له ولازوجة؟ فالجواب من جهتين: الأولى: أن الحديث فى النسخة الهندية عن أبى داود من حديث أم صبية عن عائشة. الثانية: إن كان الحديث عن أم صبية، فربما كان قبل الحجاب، أو أدركته فى آخر وضوءه، واشتركت معه فى المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه، ثم انتهى وضوءه وفارقها قبل أن تحسر عن ذراعيها، أو أن ذلك كان بعد الحجاب وكان بينهما حائل يمنع الرؤية ولا يمنع الإناء والله أعلم وقال فى عون المعبود (١ : ١٠٤): وحاصل الكلام أن تطهير كل منهما بفضل الآخر ممنوع سواء يتطهران معا من إناء واحد كل منهما بفضل الآخر أو واحد بعد واحد كذلك لكن يجوز لهما التطهير من الفضل فى صورة واحدة وهي أن يتطهرا من إناء واحد ويكون اغترافهما جميعاً لا باختلاف أيديهما فيه واحد بعد واحد، واعلم أن تطهير الرجل بفضل المرأة وتطهيرها بفضلها فيه مذاهب: الأول: جواز التطهير لكل واحد من الرجل والمرأة بفضل الآخر شرعاً جميعاً أو تقدم أحدهما على الآخر، والثاني: كراهة تطهير الرجل بفضل المرأة وبالعكس، والثالث: جواز التطهير لكل منهما إذا اغترقا جميعاً، والرابع: جواز التطهير ما لم تكن المرأة حائضاً والرجل جنباً، والخامس: جواز تطهير المرأة بفضل ظهور الرجل وكراهة العكس، والسادس: جواز التطهير لكل منهما إذا شرعاً جميعاً للتطهير فى إناء واحد سواء اغترقا جميعاً أو لم يغترقا كذلك ، ولكل قائل من هذه الأقوال دليل يذهب إليه ويقول : الأحاديث الصحيحة تطهيره ﷺ مع أزواجه وكل منهما يستعمل =

كيفية تطهير نجاسة الكلب

١٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، أَوْ لَاهُنَّ بِالْأُتْرَابِ) أخرجه مسلم ^١ وفي لفظ له (فَنُيْرِقُهُ) ^٢ ، وللترمذي (أَخْرَاهُنَّ أَوْ أَوْلَاهُنَّ) ^٣.

تخريج الحديث

الأمر بالإراقة رواها مسلم من طريق الأعمش ^٤، قال النسائي ^٥: لم يذكر (فليرقه) غير علي بن مسهر ^٦ وكذا قال ابن منده ^٧ والدارقطني ^٨ : أخرجه من طريق حماد بن زيد عن أيوب ^٩ عن ابن سيرين ^{١٠} عن أبي هريرة موقوفاً وإسناده صحيح ، وقال :

= فضل صاحبه وقد ثبت أنه ﷺ اغتسل بفضل بعض أزواجه وجمع الحافظ الخطابي بين أحاديث الإباحة والنهي ، فقال في معالم السنن : كان وجه الجمع بين الحديثين إن ثبت حديث النهي وهو حديث الأقرع ، أن النهي إنما وقع عن التطهير بفضل ما تستعمله المرأة من الماء ، وهو ما سال وفضل عن أعضائها عند التطهير دون الفضل الذي يبقى في الإتياء ، ومن الناس من جعل النهي في ذلك على الاستحباب دون الإيجاب وكان ابن عمر رضي الله عنه يذهب إلى أن النهي عن فضل وضوء المرأة إنما هو إذا كانت جنباً أو حائضاً فإذا كانت طاهرة فلا بأس به ، قال : وإسناد حديث عائشة في الإباحة أجود من إسناد خير النهي ، قال النووي : إن المراد النهي عن فضل أعضائها وهو المتساقط منها وذلك مستعمل ، وقال الحافظ في الفتح : وقول أحمد : إن الأحاديث من الطريقين مضطربة إنما يصار إليه عند تعذر الجمع ، وهو ممكن بأن يحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء والجواز على ما بقي من الماء ، وبذلك جمع الخطابي ، أو بحمل النهي على التنزيه جمعا بين الأدلة والله أعلم .

^١ - في صحيحه برقم (٩١/٢٧٩) قلت: وأخرجه أبو داود برقم (٧١) واحمد (٢: ٤٢٧) وابن حبان في الإحسان برقم (١٢٩٧).

^٢ - في صحيحه رقم (٨٩/٢٧٩).

^٣ - في سننه برقم (٩١).

^٤ - هو سليمان بن مهران الأسدي المعروف بالأعمش أخرج له الستة (١٤٨هـ) تهذيب التهذيب (٤: ١٩٥).

^٥ - في سننه (١ : ٥٢) حديث رقم (٦٥) .

^٦ - هو علي بن مسهر القرشي الحافظ أخرج له الستة (١٨٩هـ) تهذيب التهذيب (٧: ٣٣٥)

^٧ - فتح الباري (١: ٢٧٥) والتلخيص الحبير (١: ٢٣).

^٨ - في سننه (١: ٦٣ و٦٤ و٦٥).

^٩ - هو أيوب بن أبي تيمية السخيتاني (٦٦-١٣١هـ) أخرج له الستة تهذيب التهذيب (١: ٣٤٨)

^{١٠} - هو محمد بن سيرين الأنصاري أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٩: ١٩٠) .

رواته كلهم ثقات ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه^١ ولفظه في الصحيحين من رواية مالك (إذا شرب)^٢ وروى عنه : (إذا ولغ) وهو لفظ أصحاب أبي الزناد أو أكثرهم ، لأن الجوزقي^٣ وقع في روايته من رواية ورقاء بن عمر^٤ وعن أبي الزناد بلفظ (إذا شرب) وكذا في عوالي^٥ أبي الشيخ^٦ .

قال البيهقي^٧ : ذكر التراب ، لم يروه ثقة عن أبي هريرة غير ابن سيرين ، وتعقبه الحافظ المصنف^٨ بأن الدارقطني^٩ أخرجه عن أبي رافع^{١٠} والبيهقي^{١١} أيضاً عن قتادة^{١٢} عنه ، لكن قال : إن كان معاذ حفظه فهو حسن فأشار إلى تعليقه ورواه الدارقطني^{١٣} من طريق الحسن عن أبي هريرة لكن لم يسمع منه على الأصح ، وروى مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة^{١٤} من حديث مطرف بن عبد الله^{١٥} عن عبد الله بن مغفل^{١٦} قال في آخره : (فاغسلوه سبعاً وعفروه الثامنة بالتراب) لفظ مسلم ، ولم يخرج البخاري قال ابن عبد البر^{١٧} : لا أعلم أحداً أفى بأن غسلة التراب

^١ - في صحيحه برقم (٩٦ و ٩٧ و ٩٨) .

^٢ - البخاري رقم (١٧٢) ومسلم رقم (٢٧٩) قلت : والنسائي (١ : ٥٢) ومالك (ص : ٤٦) .

^٣ - هو محمد بن عبد الله بن محمد الجوزقي (٣٠٦ - ٣٨٨ هـ) محدث نيسابور في عصره . تذكرة الحفاظ (٣ : ٢٠٤) والأعلام (٦ : ٢٢٦) .

^٤ - هو ورقاء بن عمر اليشكري أبو بشير الكوفي وثقه جماعة وتكلم فيه آخرون وأخرج له البخاري في الأدب المفرد . تهذيب التهذيب (١١ : ١٠٠) .

^٥ - التلخيص الحبير (١ : ٢٣) .

^٦ - هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ (٢٧٤ - ٣٦٩ هـ) صاحب التصانيف منها (السنة والعظمة والسنن) . أعلام النبلاء (١٦ : ٢٧٦) .

^٧ - في سننه (١ : ٢٤١)

^٨ - أي ابن حجر في التلخيص (١ : ٢٣) .

^٩ - في سننه (١ : ٦٥) .

^{١٠} - هو نقيع بن رافع الصائغ أبو رافع المدني ، أخرج له السنة ، كان من كبار التابعين . تهذيب التهذيب (١٠ : ٤٢٠) وأعلام النبلاء (٣ : ٥) .

^{١١} - في سننه (١ : ٢٤١)

^{١٢} - هو قتادة بن دعامة السدوسي (٦١ - ١١٧ هـ) كان من علماء زمانه بالفقه والقرآن مع حفظ وإتقان ولكنه كان يدرس . تهذيب التهذيب (٨ : ٣١٥) .

^{١٣} - في سننه (١ : ٦٤) .

^{١٤} - أخرجه مسلم رقم (٢٨٠) وأبو داود رقم (٧٤) والنسائي (١ : ١٧٤ و ٥٤) وابن ماجة رقم (٣٦٥) وأحمد (٤ : ٨٧ و ٥ : ٥٦) وانظر الإحسان رقم (١٢٩٨) .

^{١٥} - هو مطرف بن عبد الله الشخير العامري الحرشي أبو عبد الله البصري ثقة عابد فاضل من الثانية مات سنة (٩٥ هـ) تقريب التهذيب (١ : ٥٣٤) .

^{١٦} - هو عبد الله بن مغفل الصحابي الجليل من أصحاب الشجرة سكن المدينة ثم تحول للبصرة ومات فيها سنة (٥٧ هـ) . الإصابة (٢ : ٦٤) .

^{١٧} - التلخيص الحبير (١ : ٢٤) .

غير الغسلات السبع بالماء غير الحسن البصري ، وقد أفتى بذلك أحمد بن حنبل وروى عن مالك ^١.

لغة الحديث

ولفظ (طهور) : الأشهر فيه ضم الطاء، ويقال : بفتحها لغتان ^٢.

وقوله: (ولغ) : قال أهل اللغة : يقال : ولغ الكلب في الإناء يلغ بفتح اللام فيهما ولوغاً إذا شرب بأطراف لسانه ^٣ قال أبو زيد ^٤ : يقال : ولغ الكلب شرابنا وفي شرابنا ومن شرابنا ، قال أبو مثنى المدني ^٥ : وأكثر ما يكون الولوغ في السباع .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي ^٦ : الولوغ للسباع والكلاب كالشرب لبنى آدم ^٧ وقال ثعلب ^٨ : هو أن يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه، زاد ابن درستويه ^٩ : شرب أو لم يشرب ، وقال ابن مكي ^{١٠} : فإن كان غير مائع يقال : لعقه ^{١١}.

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة ظاهرة على نجاسة الكلب ، من حيث الأمر بالغسل والإراقة فإنه لو كان طاهراً لما أمر بغسل الإناء ، ولم يأمر بالإراقة ، إذ في ذلك إتلاف مال

^١ - فتح الباري (١: ٢٧٧).

^٢ - النهاية في غريب الحديث (٣: ١٤٧).

^٣ - لسان العرب (٨: ٤٦٠) مادة (ولغ) والنهاية في غريب الحديث (٥: ٢٢٦) وفتح الباري (١: ٢٧٤) وشرح النووي (٣: ١٨٤).

^٤ - هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١١٩-٢١٥هـ) أحد أئمة الأدب ، واللغة من كتبه (النوادر والهمز والمطر) . الأعلام (٣: ٩٢).

^٥ - أبو المثنى الجهني المدني وثقة ابن معين وابن حبان ، وقال ابن المديني: مجهول لا أعرفه . تهذيب التهذيب (١٢: ٢٤٢).

^٦ - هو محمد بن عبد الله بن العربي (٤٦٨-٥٤٣هـ) العالم الحافظ ختام علماء الأندلس ، من كتبه (عارضة الأحودي وأنوار الفجر في تفسير القرآن) . الديباج المذهب (ص: ٢٨١) .

^٧ - عارضة الأحودي (١: ١٣٤).

^٨ - هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني (٢٠٠-٢٩١هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة ، من كتبه (الفصيح معاني القرآن قواعد الشعر) . الأعلام (١: ٢٦٧).

^٩ - هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه (٢٥٨-٣٤٧هـ) كان من علماء اللغة المشهورين ، من كتبه (تصحيح الفصيح والكتاب والإرشاد) . الأعلام (٤: ٧٦)

^{١٠} - هو العلامة اللغوي الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمد بن مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي . سير أعلام النبلاء (٢٠: ٨٦)

^{١١} - فتح الباري (١: ٢٧٤).

وإضاعة ، وقد ثبت النهي عن ذلك ^١ فدل على النجاسة وأصرح من ذلك رواية (طهور إناء أحدكم) فإن الطهارة تكون من حدث أو نجس وليس هما حدث فتعين النجس ، فإن قيل : المراد الطهارة المعنوية فالجواب : أن حمل اللفظ على حقيقته الشرعية يقدم على اللغوية ^٢ ويدل أيضاً على نجاسة ما ولغ فيه سواء أكان شرباً أو غيره ، إذ قد ورد الأمر بالإراقة في رواية صحيحة على وجه العموم ، وخص مالك في قول له ذلك بالماء ، وأن الطعام إذا ولغ فيه لا يجتنب ولا يراق ، وهو ظاهر في نجاسة فمه ، ومقيس عليه سائر بدنه ، وذلك أنه إذا ثبت نجاسة لعابه ولعابه جزء من فمه ، إذ فمه أشرف ما فيه إذ هو عرق فمه ، ففمه نجس إذ العرق جزء متحلب من البدن فكذلك بقية بدنه إلا أنه يرد عليه بأن ذلك يحتمل أن النجاسة في لعابه وفمه إنما هو سبب استعماله للنجاسة بحسب الأغلب وعلق الحكم بالنظر إلى أغلب أحواله من أكله للنجاسات ومباشرته لها ، فلا يدل على نجاسة العين ^٣ . والقول بنجاسة الكلب ^٤ مذهب الهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة والخلاف في ذلك لمالك وداود الظاهري والزهرى ^٥ لما روى عن مالك أن جميع الحيوانات طاهرة مأكولة إلا أربعة معروفة ^٦ ولم يصرح بجواز أكله ، وخرج المؤيد بالله طهارته أيضاً للقاسم ، لأنه ذكر في النيروسي ^٧ طهارة سوره ، وهو على أحد قولي القاسم ، وأما أبو طالب فحمل طهارة سوره على أحد قولي القاسم أن الماء لا ينجس ، مالم يتغير أحد أوصافه ، وفي سوره عند مالك ثلاثة أقوال : طهارته ونجاسته ، وطهارة المأذون في اتخاذه دون غيره ، وعن مالك رواية أنه نجس لكن الماء لا ينجس إلا بالتغير ، فلا يجب التسبب للنجاسة بل للتعبد والرابع : عن عبد الملك بن الماجشون المالكي ^٨ أنه يفرق

^١ - يشير إلى حديث (نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال) أخرجه البخاري رقم (٧٢٩٢) ومسلم رقم (٥٩٣) وأحمد (٤: ٢٥).

^٢ - فتح الباري (١: ٢٧٦) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٨٤).

^٣ - فتح الباري (١: ٢٧٧).

^٤ - البحر الزخار (١: ٢١٢) والمجموع (٢: ٥٦٧) والمغني مع الشرح (١: ٤١) وبداية المجتهد (١: ٢٧٤) والفتاوى الإسلامية وأدلتها (١: ١٥٣) والمبسوط (١: ٤٨).

^٥ - هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (٥٨-١٢٤هـ) من كبار الحفاظ والفقهاء المشهورين . تهذيب التهذيب (٩: ٤٤٥).

^٦ - وهي الفهد والنمر والأسد والذئب . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢: ١١٧) وحاشية شرح الأزهري (١: ٣٦).

^٧ - هي مسائل النيروسي جعفر بن محمد بن شعبة جمعها في كتاب . رجال الأزهري (ص: ١٠).

^٨ - هو عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون مفتي أهل المدينة وقيدها (٢١٢هـ) . الديباج المذهب (ص: ١٥٣).

بين الحضري والبدوي^١ وقال مالك : هذا الأمر على التعبد^٢ ورجحه بعض أصحابه بذكر السبع ، لأنه لو كان للنجاسة لاكتفى بما دون السبع ، إذ نجاسته لاتزيد على العذرة ، ويجب عنه بأن أصل الحكم ، وهو الأمر بالغسل معقول المعنى ممكن التعليل والأصل في الأحكام التعليل ، فيحمل على الأعم الأغلب ، والتعبد إنما هو في العدد فقط والحديث دليل على وجوب السبع الغسلات^٣ وهو قول الشافعي ومالك وابن حنبل ، وقال به ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وطاووس^٤ وعمرو بن دينار والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد^(٥) وداود ، والخلاف في ذلك لغيرهم من أئمة أهل البيت عليهم السلام والحنفية فقالوا : لافرق بين الكلب وغيره من سائر النجاسات وحملوا حديث السبع على الندب، ورواية عن مالك أيضاً ، أن السبع للندب، واحتجوا على مالك بما رواه الطحاوي والدارقطني موقوفاً على أبي هريرة (أنه يغسل من ولو غه ثلاث مرات)^٦ وهو الراوي للغسل سبعاً وهو مناسب لأصل بعض الحنفية من وجوب العمل بتأويل الراوي وتخصيصه ونسخه ، قالوا: لأنك إما أن تحسن الظن بالراوي أو لا وعلى الأول يجب الحمل على حمله ، وعلى الثاني يمتنع العمل بروايته ولايناسب أصول الأئمة عليهم السلام ، إلا أنه قد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً ، أنه قال ﷺ في الكلب يلغ في الإناء : (يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً)^٧ فالحديث يدل على عدم تعين السبع ، إذ لو كانت متعينة لما خير ، إلا أنه ضعف الحديث بأنه من رواية عبد الوهاب بن الضحاك^٨ أحد الضعفاء عن إسماعيل ابن عياش^٩ عن هشام بن عروة^{١٠} ، ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة ، وفيه

^١ - فتح الباري (١: ٢٧٦) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٨٤).

^٢ - المرجع الأول السابق.

^٣ - البحر الزخار (١: ٢١) والمجموع (١: ١٧٢) والمغني مع الشرح (١: ٤٥) والمبسوط (١: ٤٨) وفتح الباري (١: ٢٧٥) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٨٥) وبداية المجتهد (١: ٢٩٠).

^٤ - هو طاووس بن كيسان الخولاني (٣٣-١٠٦هـ) من كبار التابعين والفقهاء والمحدثين. تهذيب التهذيب (٥: ٨).

^٥ - هو القاسم بن سلام (١٥٧-٢٢٤هـ) كان عالماً بالفقه والحديث واللغة ، من كتبه (الأموال والغريب في الحديث). تهذيب التهذيب (٧: ٣١٥) .

^٦ - في سننه (١: ٦٦) وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار (١: ٢٣) وابن عدي في الكامل (٢: ٧٧٦).

^٧ - أخرجه الدارقطني (١: ٦٥) والبيهقي (١: ٢٤٠).

^٨ - هو عبد الوهاب بن الضحاك العرضي، قال البخاري: عنده عجائب، وقال ابن أبي حاتم : كذاب . الضعفاء الكبير للعقيلي (٣: ٧٨) والكامل في الضعفاء (٥: ١٩٣٣)

^٩ - هو إسماعيل بن عياش العنسي (١٠٢-١٨١هـ) أخرج له الستة إلا مسلماً وضعفوا حديثه في غير الشاميين . تهذيب التهذيب (١: ٢٨٠).

^{١٠} - هو هشام بن عروة بن الزبير (٦١-١٤٦هـ) أخرج له الستة كان من الحفاظ الأتقياء . تهذيب التهذيب (١١: ٤٤).

دلالة على وجوب الترتيب^١ والمقصود عند الشافعي وأصحابه حصول الترتيب في مرة من المرات ، ولا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتكدر أو يطرح الماء عليه ؟ ، أو التراب على الماء ، أو يأخذ الماء المتكدر من موضع فيغسل به ، وأما مسح موضع النجاسة بالتراب فلا يجزئ ، إلا أن يمسح بالتراب ويتبعه الماء والتراب باق ، ولم يوجب مالك التراب^٢ لأنه لم يثبت في روايته وإنما هو في رواية ابن سيرين ، وقد أورد على الرواية التي فيها ذكر التراب بالاضطراب من كونها أولاهن أو أخراهن أو إحداهن أو السابعة أو الثامنة^٣ والاضطراب قاذح ، فيجب الإطراح لها ، وأجيب عنه بأن الاضطراب إنما يكون قاذحاً مع استواء الروايات أما إذا رجع بعضها عمل به وأطرح ماسواه ، ورواية : (أولاهن) أرجح ، فإنه رواها عن محمد بن سيرين ثلاثة هشام بن حسان^٤ وحبيب بن الشهيد^٥ وأيوب السخيتاني^٦ ، وأخرجها مسلم في صحيحه^٧ من رواية هشام ، فتترجح بأمرين :

١- كثرة الرواة. ٢- وتخریج أحد الشیخین لها.

وهما من وجوه الترجيح عند التعارض ، وأما رواية : (أخراهن) بالخاء والسراء فلا توجد منفردة مسندة في شيء من كتب الحديث ، إلا أن ابن عبد البر ذكر في التمهيد أنه رواها خلاص^٨ عن أبي هريرة^٩ إلا أنها رويت مضمومة مع أولاهن^{١٠} ، وأما رواية : (السابعة بالتراب) فهي وإن كانت بمعناها ، فإنه تفرد بها عن محمد ابن سيرين قتادة وانفرد بها أبو داود^{١١} وقد اختلف فيها على قتادة فقال إبان عنه هكذا ، وفي رواية أبي داود^{١٢} وقال سعيد بن بشير^{١٣} عنه : (الأولى بالتراب) فوافق الجماعة ،

١ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٨٦).

٢ - فتح الباري (١ : ٢٧٥-٢٧٦).

٣ - المرجع السابق .

٤ - هو هشام بن حسان الأزدي الحافظ المتقن أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (١١ : ٣٢-٣٥).

٥ - هو حبيب بن الشهيد الأزدي الحافظ المتقن أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٢ : ١٦٢).

٦ - هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني أبو بكر البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة مائت سنة (١٣١هـ) وله خمس وستون . تقريب التهذيب (١ : ١١٧).

٧ - برقم (٩١/٢٧٩).

٨ - هو خلاص بن عمرو الهجري أخرج له الستة (ت ١٠٠هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ١٥٢) .

٩ - أخرجه النسائي (١ : ١٧٧) والدارقطني (١ : ٦٥) والبيهقي (١ : ٢٤١).

١٠ - أخرجه الترمذي رقم (٩١).

١١ - أخرجه أبو داود رقم (٧٣) والبيهقي (١ : ٢٤١) والدارقطني (١ : ٦٤).

١٢ - العبارة في الفتح (١ : ٢٧٥) بلفظ (واختلف عن قتادة عن ابن سيرين ، فقال سعيد بن بشير : (أولاهن) أخرجه الدارقطني ، وقال إبان عن قتادة : (السابعة) أخرجه أبو داود) .

١٣ - هو سعيد بن بشير الأزدي أخرج له الأربعة (ت ١٦٨هـ) والأكثر على تضعيفه . تهذيب التهذيب (٤ : ٨).

رواه كذلك الدارقطني في سننه والبيهقي من طريقه^١ وهذا يقتضى ترجيح رواية : (أولاهن) لموافقة الجماعة ، وأما رواية (إحداهن)^٢ بالحاء المهملة والداد ، فليست في شيء من كتب الستة وإنما رواها البزار^٣ وهى لاتعارض ، إذ هو يوجب حمل المطلق على المقيد^٤ وأما رواية (أولاهن أو أخراهن) فقد رواها الشافعى والبيهقى^٥ من طريقه بإسناد صحيح ، وفيه بحث وذلك أن قوله : (أولاهن أو أخراهن) لا يخلو أن تكون مجموعة من النبى ﷺ أو هو شك من بعض الرواة ، فإن كانت مجموعة من النبى ﷺ فهو دال على التخيير بينهما ، ويترجح مانص عليه الشافعى من التقييد بها ، وذلك لأن من جمع بينهما معه زيادة علم على من اقتصر على الأولى أو السابعة لأن كلاً منهما حفظ فاقصر عليها ، وحفظ هذا الجمع بين الأولى والأخرى فكان أولى وإن كان ذلك شكاً من بعض الرواة فالتعارض قائم ، ويرجع الى الترجيح فترجح الأولى كما تقدم^٦ ومما يدل على أن ذلك شك من بعض الرواة ، لامن كلام الشارع قول الترمذي^٧ فى روايتين (أولاهن ، أو قال : أخراهن بالتراب) فهذا يدل على أن بعض الرواة شك فيه ، فيترجح تعيين الأولى ، ولها شاهد أيضاً من رواية خلاص عن أبى هريرة^٨ وقوله فى رواية مسلم : (وعفروه الثامنة بالتراب)^٩ وورد عن الشافعى ، ومن اقتصر على السبع ، فإنه يدل دلالة صريحة على وجوب الثامنة ، قيل : ولم يقل به إلا الحسن البصرى ، وقد يقضى عنه النواوى بأن المراد اغسلوه سبعاً واحدة منهم بالتراب مع الماء فكان التراب قائماً مقام غسلة ، فسميت ثامنة ، وفيه تكلف لا يخفى^{١٠} وأجيب أيضاً بأن أبا هريرة لم يرو الثامنة ، وهو أحفظ من روى الحديث فى دهره

١ - أخرجه الدارقطني (١: ٦٤) والبيهقي (١: ٢٤١).

٢ - انظر فتح الباري (١: ٢٧٥) ونسبها الهيتمي في المجمع (١: ٢٨٧) للدارقطني (١: ٦٥) وفي سندها الجارود بن أبى يزيد، قال الدارقطني : متروك.

٣ - كشف الأستار (١: ١٤٥) رقم (٢٧٧).

٤ - لمعرفة متى يحمل المطلق على المقيد انظر أصول الفقه للزحيلي (٢: ٢١٠) وأصول الفقه لمذكور (ص: ٢١٠).

٥ - مسند الشافعى (ص: ٨) والبيهقي (١: ٢٤١).

٦ - فتح الباري (١: ٢٧٥-٢٧٦) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٨٥) والتلخيص الحبير (١: ٢٤) .

٧ - فى سننه رقم (٩١).

٨ - أخرجه الدارقطني (١: ٦٥) والبيهقي (١: ٢٤١) وقد نص ابن خزيمة فى صحيحه برقم (٩٧ و ٩٥) على الأولى منهن وفى رواية (أولها).

٩ - أخرجه مسلم برقم (٢٨٠) والنسائي (١: ٥٤) وأبو داود برقم (٧٤) وابن ماجه رقم (٣٦٥) وأحمد فى الفتح الرباني (١: ٢٢٠) والإحسان فى تقريب ابن حبان رقم (١٢٩٨) .

١٠ - فتح الباري (١: ٢٧٧) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٨٥) والتلخيص الحبير (١: ٢٤) .

فروايته أولى وفيه بأن حديث عبد الله بن مغفل صحيح قال ابن مندة : مجمع على صحته وهي زيادة ثقة مقبولة ، وقد ألزم الطحاوى الشافعية بذلك وأيضاً فقال الشافعى فى حديث التتريب : لم أقف على صحته ، وهذا لا ينفع أصحابه الذين وقفوا على صحته ، وأيضاً يجوز أن يكون محمولاً على من نسى استعمال التراب حين نقل السبع فإنه يجب عليه الثامنة ، ويؤيد هذا الجواب بما فى رواية أبى هريرة (فإن لم تغفروه فى إحداهن فغفروه الثامنة) وهذا قوى والله أعلم . وظاهر الحديث يدل على تعيين التراب ، ولا يقوم مقامه الأسنان وفى قول للشافعى أنه يقوم مقامه غيره ، إذ الغرض إنما هو المبالغة فى الإزالة واعترض بأن فى التصحيح على ذلك معنى يعقل لا يوجد فى غيره ، وهو الجمع بين المطهرين فلا يقاس عليه غيره ^١ ولو ولغ كلبان أو أكثر فى إناء واحد فللشافعية ثلاثة أوجه ^٢ :

الأول : أنه يكفى للجميع سبع مرات ، وهو الصحيح . الثانى : يجب لكل ولغة سبع . الثالث : يكفى لولغات الكلب الواحد سبع ، ويجب لكل كلب سبع ولو كانت نجاسة الكلب مرئية ، ولم تزل إلا بعد ست غسلات مثلاً فهل يجب زيادة سبع بعد ذلك ؟ لأصحاب الشافعى ثلاثة أوجه : الأصح أنه يحسب مازالت به العين واحدة ، وفى قول للشافعى : إن الخنزير كالكلب فى ذلك ، وقول له : إنه كسائر الأنجسة ، وهو القوى ^٣ .

وإذا أصاب الماء الذى ولغ فيه الكلب شيئاً ، وجب تسبيح ذلك الذى أصابه وتتريبه ، وإذا ولغ فى إناء فيه طعام جامد ، ألقى ما أصابه وما حوله وانتفع بالباقي ، كما فى الفأرة تموت فى السمن الجامد ، والمشهور عند المالكية التفرقة بين الماء والطعام ، فإراق الماء ويغسل الإناء والطعام يؤكل ، ثم يغسل الإناء تعبدًا ، لأن فى إراقة الطعام إضاعة مال فيخص حديث الإراقة ، وهو يحرم إجماعاً ^٤ .

^١ - انظر هذا الكلام فى شرح النووي لمسلم (٣ : ١٨٥) .

^٢ - المرجع السابق .

^٣ - عبارة النووي فى شرحه لمسلم : (ولو كانت نجاسة الكلب دمه أو روثه فلم يزل عينه إلا بست غسلات مثلاً ، فهل يحسب ذلك ست غسلات أم غسلة واحدة ؟ أم لا يحسب من السبع أصلاً ؟ فيه ثلاثة أوجه : أصحها واحدة ، وأما الخنزير فحكمه حكم الكلب فى هذا كله ، هذا مذهبنا ، وذهب العلماء إلى أن الخنزير لا يفتقر إلى غسله سبعاً وهو قول الشافعى وهو قوى فى الدليل) .

^٤ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٨٥-١٨٦) وفتح الباري (١ : ٢٧٧) .

فائدة^١

فى حديث عبد الله بن مغفل الذى رواه مسلم^٢ قال : (أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ، ثم قال : ما بالهم وبإل الكلاب ؟ ثم رخص فى كلب الصيد و كلب الغنم وقال : وإذا ولغ الكلب فى الإماء ، فاغسلوه سبعاً وعفروه الثامنة بالتراب) فهذا نهى عن اقتنائها ، وقد اتفق على أنه يحرم اقتناء الكلب لغير حاجة ، مثل أن يقتنى كلباً إعجاباً بصورته أو للمفاخرة فهذا حرام بلا خلاف وأما الحاجة التى يجوز الاقتناء لها ، فقد ورد فى الحديث الترخيص (فى كلب الصيد و كلب الغنم)^٣ وفى الرواية الأخرى (و كلب زرع)^٤ وهذا جائز بلا خلاف ، واختلف فى الاقتناء لحراسة الدور ، واقتناء الجرو ليعلم ، فمنهم من حرمه ، لأن الرخصة إنما وردت فى الثلاثة المتقدمة ، ومنهم من أباحه ، وهو الأصح ، لأنه فى معناه واختلف أيضاً فيما اقتنى كلب صيد ، وهو لا يصيد .

فائدة فى قتل الكلاب^٥

وأما قتل غير العقور غير المستثنى ، فقال إمام الحرمين أبو المعالى^٦ : إن الأمر بقتلها منسوخ ، قال : وقد صح (أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب مرة)^٧ ثم صح (أنه نهى عن قتلها)^٨ قال : واستقر الشرع عليه ، على التفصيل الذى ذكرنا ، قال : وأمر بقتل الأسود البهيم^٩ وكان هذا فى الابتداء وهو الآن منسوخ . هذا كلامه^{١٠}.

^١ - انظر هذه الفائدة التى بعدها فى شرح النووي لمسلم (٣ : ١٨٦) .

^٢ - فى صحيحه برقم (٢٨٠) وقد مر تخريجه .

^٣ - أخرجه النسائي (١ : ١٧٧) والدارمي (٢ : ٩٠) وابن عبد البر فى التمهيد (٨ : ٤٠٤) .

^٤ - أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد (٨ : ٤٠٤) .

^٥ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٨٦) .

^٦ - هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤١٩ - ٤٧٨ هـ) إمام الحرمين المشهور ، من كتبه (البرهان والشامل) وغيرهما . الأعلام (٤ : ٣٠٦) .

^٧ - البخاري رقم (٣٣٢٣) ومسلم رقم (٢٨٠) وأبو داود رقم (٧٤) والترمذي رقم (١٤٨٨) والنسائي (١ : ١٧٧ و ٤ : ١٨٤) وابن ماجه رقم (٣٢٠٠) وأحمد (٢ : ٢٢ و ٣ : ٣٣٣ و ٥ : ٥٦ و ٦ : ١٠٩) .

^٨ - أخرجه أبو داود رقم (٢٨٤٥ و ٢٨٤٦) والترمذي رقم (١٤٨٦) والنسائي (٤ : ١٨٥) وابن ماجه رقم (٣٢٠٥) وأحمد (٤ : ٨٥ و ٥ : ٥٤) .

^٩ - أخرجه مسلم رقم (٣٩٩٦) وأبو داود فى الأضاحي (٢١) والترمذي فى الصيد (١٦ و ١٧) والنسائي فى الصيد (١٠) وابن ماجه فى الصيد (٤ و ٢) .

^{١٠} - أي كلام إمام الحرمين الذى نقله النووي فى شرحه لمسلم (٣ : ١٨٦) .

طهارة الهرة

١٣- وعن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في الهرة : (إنها ليست بنجسة ، إنما هي من الطوافين عليكم) أخرجه الأربعة ^١ وصححه الترمذي وابن خزيمة ^٢ .

ترجمة الراوى ^٣

أبو قتادة هو الحارث بن ربعي الأنصاري ، وقد اختلف في اسمه ، فالأكثر ما ذكر ، وقيل : النعمان بن عمرو بن بلدمة ، وقيل : عمرو بن ربعي بن بلدمة الأنصاري السلمي ، فارس رسول الله ﷺ غلبت عليه الكنية ، وربعي ^٤ ، وبلدمة ^٥ اختلف في شهوده بديراً وشهد أحداً وما بعدها من المشاهد ، وروى عنه ابنه عبد الله ^٦ وأبو سعيد الخدري وأبو سلمة عبد الرحمن ^٧ مات بالمدينة سنة أربع وخمسين ، وقيل : بل مات في خلافة علي بن أبي طالب بالكوفة وكان شهد معه مشاهد كلها ، وهو ابن سبعين سنة وصلى عليه علي فكبّر عليه سبعاً .

تخريج الحديث

والحديث أخرجه ^٨ مالك والشافعي وأحمد وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي ، قال مالك ^٩ : عن إسحاق بن أبي طلحة ^{١٠} عن حميدة بنت أبي عبيدة ^{١١} عن

^١ - أبوداود رقم (٧٥) والترمذي رقم (٩٢) وابن ماجه رقم (٣٦٧) والنسائي (١: ٥٥)

^٢ - وأخرجاه فأخرجه ابن خزيمة برقم (١٠٤) وقال الترمذي بعده : حديث حسن صحيح . قلت : ونقل ابن حجر في التلخيص (١: ٤١) تصحيحه عن البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني . وانظر نصب الراية (١: ١٣٧) .

^٣ - الإصابة (٤: ١٥٧) وبهامشها الاستيعاب (٤: ١٦١) .

^٤ - بكسر الراء وسكون الباء الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد الباء (من المخطوط) .

^٥ - يفتح الباء الموحدة وسكون اللام وفتح الدال المهملة ، ويقال : بضم الباء والدال ويقال : يفتحهما وبالدال المعجمة (من المخطوط) .

^٦ - هو عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري أخرج له الستة (ت٩٥هـ) . تهذيب التهذيب (٥: ٣١٥)

^٧ - هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخرج له الستة وكان ثقة كثير الحديث (ت٩٤هـ) . تهذيب التهذيب (١٢: ١٢٧) .

^٨ - الموطأ (ص: ٤٠) ومسند الشافعي (ص: ٩) وأحمد (٥: ٣٠٣) وابن حبان في الإحسان رقم (١٢٩٩) والحاكم (١: ١٦٠) والدارقطني (١: ٧٠) والبيهقي (١: ٢٤٥) .

^٩ - في الموطأ (ص: ٤٠) .

^{١٠} - هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري أخرج له الستة وكان ثقة كثير الحديث (ت١٣٤هـ) . تهذيب التهذيب (١: ٢١٠) .

^{١١} - هي حميدة بنت عبيد بن رفاعه الأنصاري أخرج لها الأربعة . تهذيب التهذيب (١٢: ٤٤١) .

خالتها كبشة بنت كعب بن مالك^١ وكانت تحت ابن أبي قتادة ، أنها أخبرتها (أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت ، قالت كبشة فرأى أنظر إليه ، فقال : أتعجبين يا ابنة أخي ؟ قالت : نعم ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال : إنها ليست بنجس ، إنها من الطوائف عليكم والطوائف) ورواه الباقر من حديث مالك ، ورواه الشافعي عن الثقة^٢ عن يحيى بن أبي كثير^٣ عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ورواه أبو يعلى^٤ من طريق حسين المعلم^٥ عن إسحاق بن أبي طلحة عن أم يحيى امرأته عن خالتها ابنة كعب بن مالك فذكره^٦ تابعه همام^٧ عن إسحاق بن أبي طلحة ، أخرجه البيهقي^٨ ، قال ابن أبي حاتم^٩ : سألت أبي وأبا زرعة عنها فقالا : هي حميدة ، تكنى أم يحيى وصححه البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني^{١٠} وساق له في الأفراد^{١١} طريقاً غير طريق إسحاق ، فروى من طريق الدراوردي^{١٢} عن أسيد ابن أبي أسيد^{١٣} عن أبيه^{١٤} أن أبا قتادة وساق الحديث ، وأعله ابن مندة^{١٥} بأن حميدة وخالتها كبشة مجهولتان ولم

^١ - هي كبشة بنت كعب بن مالك النصارية أخرج لها الأربعة . الإصابة (٤ : ٣٨٣).

^٢ - أي الإمام مالك انظر مسند الشافعي (ص : ٩).

^٣ - هو يحيى بن أبي كثير الطائي أخرج له الستة (ت ١٣٢هـ). تهذيب التهذيب (١١ : ٢٣٥).

^٤ - هو أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى الموصلي (٢١٠-١٧٤هـ) محدث الموصل وصاحب المسند المنسوب إليه . أعلام النبلاء (١٤ : ١٧٤) .

^٥ - هو حسين بن ذكوان المعلم أخرج له الستة (ت ١٤٥هـ). تهذيب التهذيب (٢ : ٢٩٣).

^٦ - انظر مسند أبي يعلى ولم أجده عنده.

^٧ - هو همام بن يحيى بن دينار الأزدي أخرج له الستة (ت ١٦٣هـ). تهذيب التهذيب (١١ : ٦٠).

^٨ - في سننه (١ : ٢٤٥).

^٩ - هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر (٢٤٠-٣٢٧هـ) كان بحراً في العلوم وصنف كتباً كثيرة أشهرها (الجرح والتعديل). أعلام النبلاء (١٣ : ٢٦٣).

^{١٠} - كما نقله ابن حجر في التلخيص الحبير (١ : ٤١) والزيلعي في نصب الراية (١ : ١٣٣-١٣٤) قلت : وصححه النووي في المجموع (١ : ١٧١).

^{١١} - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٤١) للدارقطني في الأفراد.

^{١٢} - هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي (ت ١٨٦هـ) كان كثير الحديث وأحياناً يخطئ ويهم . تهذيب التهذيب (٦ : ٣١٥) والأعلام (٤ : ٢٥).

^{١٣} - هو أسيد بن أبي أسيد يزيد البراد أخرج له البخاري والأربعة . تهذيب التهذيب (١ : ٣٠٠).

^{١٤} - هو أبو أسيد يزيد البراد أخرج له أبوداود . تهذيب التهذيب (٢ : ١٤).

^{١٥} - كما نقله ابن حجر في التلخيص (١ : ٤٢) وانظر نصب الراية (١ : ١٣٧).

يعرف لهما إلا هذا الحديث وتعقب بأن لحميدة حديثاً آخر في تسميت العاطس رواه أبو داود^١ ولها حديث ثالث رواه أبو نعيم في المعرفة^٢ وأما كبشة، فقيل : إنها صحابية^٣ فلا تضر الجهالة والله أعلم .

وقال ابن دقيق العيد^٤ : لعل من صححه اعتمد على تخريج مالك ، فإنه قد صح عنه أنه لا يخرج إلا عن ثقة^٥ فإن اكتفى بهذا وإلا فالقول ما قاله ابن مندة ، وروى ابن شاهين^٦ في الناسخ والمنسوخ من حديث جابر ، قال : (كان رسول الله ﷺ يضع الإماء للسنور فيلغ فيه ، ثم يتوضأ من فضله)^٧ ورواه الدارقطني^٨ من طريق أبي يوسف القاضي^٩ عن عبد ربه بن سعيد المقبري^{١٠} من حديث عائشة ، قالت : (كان رسول الله ﷺ تمر به الهرة فيصغى لها الإماء فتشرب منه ، ثم يتوضأ بفضلها) وعبد ربه هو عبد الله ، متفق على ضعفه ، واختلف عليه فيه وقد خرج حديث عائشة من ست طرق غير المذكورة^{١١} وفي الكل مقال^{١٢} .

فقه الحديث

والحديث دليل على طهارة الهرة ، وطهارة سورها ، وهو مذهب الهادي عليه السلام والشافعي^{١٣} ، وقال أبو حنيفة : بل نجس كالسبع ، لكن خفف فيه ، فكره سورته ولعل مستنده ما تقدم في حديث القلتين (من أنه سئل رسول الله ﷺ عن الماء وما ينوبه من

^١ - في سننه رقم (٥٠٣٦).

^٢ - كما نقله ابن حجر في التلخيص (١ : ٤٢).

^٣ - الإصابة (٤ : ٣٨٣).

^٤ - التلخيص الحبير (١ : ٤٢) ونصب الراية (١ : ١٣٧).

^٥ - انتهى كلام ابن دقيق العيد .

^٦ - هو عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (٢٩٧-٣٨٥هـ) كان ثقة ، من كتبه (المسند والناسخ والمنسوخ والزهد) . تاريخ بغداد (١١ : ٢٦٥).

^٧ - الناسخ والمنسوخ له (ص : ١٤٢).

^٨ - في سننه (١ : ٦٦).

^٩ - هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة (١١٣-١٨٢هـ) الفقيه المجتهد الفوائد البهية (ص : ٢٢٥) والأعلام (٨ : ١٩٣).

^{١٠} - هو عبد الله بن سعيد المقبري أخرج له الترمذي وابن ماجة وضعفه الأكثر . تهذيب التهذيب (٥ : ٢٠٩).

^{١١} - انظر هذه الطرق في سنن الدارقطني (١ : ٦٩-٧٠).

^{١٢} - انتهى كلام ابن حجر في التلخيص (١ : ٤١-٤٢).

^{١٣} - البحر الزخار (١ : ٢٦) والمجموع (١ : ١٧٢) والمغني مع الشرح (١ : ٤٤) والمبسوط (١ : ٥١) والفقه الإسلامي وأدلته (١ : ١٣٠) والهداية في تخريج أحاديث البداية (١ : ٢٧٤).

السباع والدواب ، فقال رسول الله ﷺ : إذا كان الماء قلّتين لم ينجسه شيء^١ فأفهم الحديث أن دون القلتين تنجسه السباع ، وإن كان أبو حنيفة لا يعتبر التحديد بالقلتين فهو إنما تركه للاضطراب فيهما، وما يرجعان إليه من الجهالة، وقد ورد عن النبي ﷺ (أن الهرة سبع) في حديث أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عيسى بن المسيب^٢ عن أبي زرعة عن أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ كان يأتي دار قوم من الأنصار، ودونهم دار لا يأتيها فشق عليهم ذلك فقالوا : يا رسول الله تأتي دار فلان ، ولا تأتي دارنا ! فقال النبي ﷺ : إن في داركم كلباً ، قالوا : فإن في دارهم سنوراً فقال النبي ﷺ : السنور سبع)^٣ وفيه مقال^٤ فأطلق على الهرة اسم السبع والجواب عنه : أولاً : بأنه معارض بحديث الباب في الهرة ، مخرجه من عموم نجاسة السبع على تسليم صحة الاحتجاج به ، مع أن نجاسة السبع معارض بما أخرجه الشافعي وعبد الرزاق^٥ عن إبراهيم بن أبي يحيى^٦ عن داود بن الحصين^٧ عن أبيه^٨ عن جابر ، قال : (قيل : يا رسول الله أنتوضأ بما أفضلت الحمر؟ فقال : نعم وبما أفضلت السباع) فهو صريح في طهارتها جميعاً ، الهرة وغيرها ، مع أن حديث القلتين المتقدم ، يحتمل أن تتجسس السباع لما دونهما ليس لأجل سورهما وإنما هو لما هو مظنة أن يلقيان فيه من الأزبال والأبوال والكلام إنما هو في طهارة السور والغم والحديث يدل على طهارة سورهما وإن باشرت نجساً ، ولا يعتبر البقاء ليلة أو يومها ، على الخلاف في ذلك^٩ وهو أحد قولي الشافعي ومذهب الهادي عليه السلام وأبى حنيفة لا بد من جرى الريق في فيها ، فيطهر بذلك لحدته ، وتعذر غيره إذ هو الممكن في حقها ، قال المؤيد بالله : ويقدر بليلة لاستدعاء السكون جرى الريق ، وقال أبو

^١ - مر تخريجه في الحديث الرابع.

^٢ - هو عيسى بن المسيب البجلي وقد ضعفوه . ضعفاء العقيلي (٣ : ٣٨٦).

^٣ - أخرجه أحمد (٢ : ٤٤٢) والدارقطني (١ : ٦٣) والحاكم (١ : ١٨٣) والبيهقي (١ : ٢٤٩).

^٤ - نصب الراية (١ : ١٣٤-١٣٥).

^٥ - المسند (ص : ٨) والمصنف رقم (٢٥٢) قلت : والدارقطني (١ : ٦٢) والبيهقي (١ : ٢٤٩).

^٦ - هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، قيل فيه : كذاب ، وقيل : منكر الحديث (ت ١٨٤هـ). تهذيب التهذيب (١ : ١٣٧).

^٧ - هو داود بن الحصين الأموي أخرج له الستة (ت ١٣٥هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ١٥٧).

^٨ - هو حصين الأموي أخرج له ابن ماجة ، قال البخاري : حديثه ليس في وجه صحيح . تهذيب التهذيب (٢ : ٣٣٩) والكمال (٢ : ٨٠٤).

^٩ - البحر الزخار (١ : ٢٦-٢٧) وشرح الأزهار (١ : ٤٦).

مضر^١ تخريجاً : ويوم مع الليلة ، إذ لا يخلو من الريق حينئذ ، وقال المهدي أحمد بن الحسين^٢ ورواية عن القاسم : بمضى ساعة حكاها الفقيه (ع)^٣ وقال المنصور : يطهر فيها بزوال عين النجاسة من دم أو غيره ، وحكاها أيضاً عن القاسم قال الإمام يحيى : التحديد بالمدة إنما هو تقريب والاعتبار بغلبة الظن بجرى الريق ثلاثاً ، والوجه في اعتبار ذلك وهو أن الفم إذا باشر النجاسة ، فلا بد من بقاء أجزاء النجاسة في الفم ، وقد قام الدليل على أن عين النجاسة تتجس ما لاقاها ، فلا بد من مزيل لها من فم الهرة والمزيل إنما هو الريق ، إذ غيره لا يحيط بجوانب الفم ، فكان اعتباره لازماً وهو مقيد لإطلاق طهارة سورها ، فقياس النجاسة التي في فمها على سائر النجاسات لأنه الممكن دون ما عداها ، وجرى الريق في فمها هو المعتبر ، وإنما اليوم والليلة مظنة جرى الريق فقط ، وقال الشافعي في أحد قوليه^٤ : لا يطهر إلا بأن يراها تشرب من ماء كثير أو تغيب مدة يغلب في الظن حصول ذلك ، ورده المؤيد بالله بأن الماء لا يبلغ حيث بلغت النجاسة ، لأنها دارت في غلاصمها بخلاف الماء ، فإنها تأخذه بطرف لسانها وترمى به إلى حلقها ، واختلف العلماء هل تقاس سائر الأفواه على فم الهرة أولاً ؟ فنفاه نفاة القياس^٥ ومثبتوه اختلفوا ، فقال الحقيني^٦ : يقاس عليها ما شاركها في الطواف ومشقة غسل الفم كالسحال والأطفال لا الكبار من الأدميين والبهائم والسباع لأن الأدمى الكبير لامشقة عليه في الغسل وماعداه من المذكور لعدم الطواف^٧ ومذهب الهادي عليه السلام والمؤيد بالله وادعى في الكافي^٨ الإجماع عليه أنه يلحق بالهرة كل حيوان طاهر ، لأنه ﷺ علل ذلك بعدم النجاسة ، وعلل عدم النجاسة بالطواف فيلحق به ماشاركه في ذلك ، والقياس على ماخالف القياس ، إذا عقل المعنى صحيح

^١ - هو أبو مضر شريح بن المؤيد الجيلي الحافظ صاحب التصانيف منها (أسرار الزيادات ولباب المقالات) . رجال الأزهاري (ص: ١٧).

^٢ - هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن القاسم الإمام المهدي الشهيد بايعه الناس على الإمامة سنة (٦٤٦هـ) ثم انفضوا من حوله فقتل سنة (٦٥٦هـ) . رجال الأزهاري (ص: ٤).

^٣ - هو علي بن يحيى الوشلي العلامة الحجة في المذهب الزيدي (٦٦٢-٧٧٧هـ) . رجال الأزهاري (ص: ٢٥).

^٤ - المجموع (١: ١٧٢) والبحر الزخار (١: ٢٧) وشرح الأزهاري (١: ١٧) والمغني مع الشرح (١: ٤٤)

^٥ - وهم الظاهرية وبعض الشيعة والنظام وجماعة من المعتزلة . أصول الفقه لمذكور (ص: ١٥٠).

^٦ - هو علي بن جعفر الحقيني نسبة إلى قرية بقرب المدينة المنورة كان فقيها متكلماً له المقالات في العلوم قتل سنة (٤٩٠هـ) . رجال الأزهاري (ص: ٢٤).

^٧ - البحر الزخار (١: ٢٧).

^٨ - هو الجامع الكافي في مذهب آل البيت ، مخطوط في مكتبتي الأوقاف والآثار بصنعاء .

عند أبى طالب والجمهور والمؤيد بالله وإن كان لا يقول به فإنه يوافق فى الحكم هنا ، لأنه من باب النص لما نص على العلة ، وليس من باب القياس عنده فتطهر الأفواه جميعها بالرقيق والتحديد على الخلاف ^١.

فائدة

فى قوله : (إنها من الطوافين) ذلك من باب الاستعارة ، شبهها بخدم البيت ومن يطوف على أهله للخدمة ومعالجة المهنة ، كقوله تعالى : (طوافون عليكم بعضكم من بعض) ^٢ يعنى الخدم والمماليك ^٣.

فى قوله : (تنوبه) أى ترد عليه نوبة بعد أخرى ، وحكى الدارقطنى أن ابن المبارك ^٤ صحفه ، فقال : تنوبه بالثاء المثناة.

الطهارة من البول

١٤- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (جاء أعرابى فبال فى طائفة المسجد فزجره الناس ، فنهاهم النبى ﷺ ، فلما قضى بوله أمر النبى ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه) متفق عليه ^٥.

ترجمة الراوى ^١

أنس بن مالك هو أبو حمزة بالحاء المهملة والزاي ، ابن النضر بفتح النون وسكون الضاد المعجمة ، الأنصارى النجارى الخزرجى خاتم رسول الله ﷺ أمه أم سليم بنت

^١ - البحر الزخار (١: ٢٦-٢٧) وشرح الأزهري (١: ١٧) والمجموع (١: ١٧٢) والمغني مع الشرح (١: ٤٤).

^٢ - (النور: ٥٨).

^٣ - انظر هذا الكلام فى معالم السنن بهامش سنن أبى داود (١: ٦٠) فقد ذكر هذا الوجه، وذكر وجهاً آخر وهو : أن يكون شبهها بمن يطوف للحاجة والمسألة يريد أن الأجر فى مواساتها كالأجر فى مواساة من يطوف للحاجة ويتعرض للمسألة.

^٤ - هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي أبو عبد الرحمن (١١٨ - ١٨١) أحد الأئمة كان فقيهاً عالماً زاهداً شجاعاً أخرج له الستة . سير أعلام النبلاء (٨ : ٣٧٨).

^٥ - أخرجه البخاري رقم (٢١٩) وأطرافه) ومسلم رقم (٢٨٤ و ٢٨٥) قلت : والنسائي (١ : ٤٧ و ٤٨) والترمذي رقم (١٤٨) وابن ماجه رقم (٥٢٨) وأحمد (٣ : ١١٠ و ١١٤ و ١٦٧) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٤٠١) وانظر عنده من أخرجه.

^٦ - الإصابة (١ : ٨٤) والاستيعاب بهامشها (١ : ٤٤) وتهذيب التهذيب (١ : ٣٢٩).

ملحان^١ قدم النبي ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين ، وقيل : ابن تسع ، وقيل : ثمان ، وخدم النبي ﷺ عشر سنين ، وقد خدمه لما خرج إلى خيبر وانتقل إلى البصرة في خلافة عمر ليفقه الناس بها .

وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى وتسعين ، وقيل : اثنتين ، وقيل : ثلاث وله من العمر مائة وثلاث سنين أو سنة ، أو سنتان ، وقيل : تسع وتسعون سنة قال ابن عبد البر : وهو أصح ما قيل ، يقال : إنه ولد له مائة ولد ، وقيل : ثمانون ، منهم ثمانية وسبعون ذكراً وإبنتان ، حفصة وأم عمر ، وروى عنه الزهري وابن سيرين وقتادة وثابت^٢ وحמיד^٣ وجماعة من أولاده وأولاد أولاده ، وخلق كثير من التابعين .

تخريج الحديث

الحديث متفق عليه من حديث أنس، ورواه البخاري^٤ من حديث أبي هريرة وعند الترمذي من حديث ابن عيينة في أوله (أنه صلى، ثم قال: اللهم ارحمني ومحمداً، ولا ترحم معنا أحداً، فقال له النبي ﷺ: لقد تحجرت واسعاً . فلم يلبث أن بال في المسجد)^٥ وقد روى ابن ماجه وابن حبان^٦ الحديث تاماً من طريق محمد بن عمرو^٧ عن أبي سلمة عن أبي هريرة وكذا رواه ابن ماجه^٨ أيضاً من حديث واثلة بن الأسقع^٩ ، وأخرجه أبو موسى المديني^{١٠} في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء^{١١}

^١ - هي أم سليم بنت ملحان الأنصارية الصحابية المجاهدة ، قيل : اسمها سمية وقيل : ربيعة تزوجت مالك بن النضر فولدت له أنسا ثم أسلمت مع السابقين الأولين فغضب مالك وخرج إلى الشام فمات هناك فتزوجت بعده أبا طلحة وكان صداقها إسلامه . الإصابة (٤ : ٤٤١)

^٢ - هو ثابت بن أسلم البناني أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٢ : ٣).

^٣ - هو حميد بن أبي أحمد الطويل أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٣ : ٣٤).

^٤ - برقم (٢٢٠) قلت : والنسائي (١ : ١٧٥٥ و٣ : ١٤) وأبوداود رقم (٣٨٠) وأحمد (٢ : ٢٣٩ و٢٨٢) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣٩٩ و١٤٠٠) .

^٥ - في سننه برقم (١٤٧) .

^٦ - سنن ابن ماجه رقم (٥٢٩) والإحسان برقم (١٤٠٢).

^٧ - هو محمد بن عمرو بن علقمة الليثي ، أخرج له الستة (ت ١٤٤هـ) تهذيب التهذيب (٩ : ٣٣٣)

^٨ - في سننه برقم (٥٤٠).

^٩ - هو الصحابي الجليل واثلة بن الأسقع أسلم قبل تبوك وكان من أهل الصفة (ت ٨٣هـ) . تهذيب التهذيب (١ : ٨٩).

^{١٠} - هو محمد بن عمر بن أحمد المديني (٥٠١-٥٨١هـ) الحافظ الكبير شيخ المحدثين في زمانه . أعلام النبلاء (٢١ : ١٥١).

^{١١} - هو محمد بن عمرو بن عطاء القرشي أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٩ : ٣٣٢).

عن سلمان بن يسار ، قال : (اطلع نو الخويصرة اليماني^١ وكان رجلاً جافياً)^٢ فذكره تماماً بمعناه وزيادة وهو مرسل وفي اسناده أيضاً مبهم ، واستفيد منه تسمية الأعرابي قال التاريخي^٣ : إنه الأقرع^٤ ونقل عن أبي الحسين بن فارس^٥ أنه عيينة بن حصن^٦ والعلم عند الله سبحانه^٧.

لغة الحديث

والأعرابي : واحد الأعراب ، وهو من سكن البادية ، كانوا عرباً أو عجماً وطائفة المسجد ناحيته .

والطائفة : القطعة من الشيء ، والذنوب : قال الخليل^٨ : الدلو ملأى ماء ، وقال ابن فارس : الدلو العظيمة ، وقال ابن السكيت^٩ : فيها ماء قريب من الملاء ، ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب^{١٠} وزيادة (من ماء) للبيان لأن الذنوب مشترك بينه وبين الفرس الطويل ، وفي رواية (سَجَلًا) بفتح المهملة وسكون الجيم ، قال أبو حاتم السجستاني^{١١} : هو الدلو ملأى ، ولا يقال لها ذلك وهي فارغة . وقال ابن دريد^{١٢} : السجل دلو واسعة ، وفي الصحاح^{١٣} الدلو الضخمة ، وقوله : (فأهريقوا) وفي رواية (فهريق) والهاء بدل من الهمزة ويجوز اجتلاب همزة أخرى بعد الإبدال ، أو نحكم بزيادة الهاء ، ويجوز في (أهريق) فتح الهاء لكونها عوضاً عن همزة مفتوحة ونقل عن سيبويه أنه قال : أهراق بهريق مثل اسطاع يستطيع ، قال الجوهري : ويجوز أن

١ - هكذا ورد اسمه في أسد الغابة (٢: ١٧٣) وفي الإصابة (١: ٤٨٥).

٢ - نسبته ابن حجر في الفتح (١: ٣٢٣) لابن المديني في الصحابة.

٣ - هو محمد بن عبد الملك التاريخي كان فاضلاً حسن الأخبار . تاريخ بغداد (٢: ٣٤٨).

٤ - هو الصحابي الأقرع بن حابس الشجاع المقدم . أسد الغابة (١: ١٢٨) .

٥ - الإمام العلامة اللغوي المحدث أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني (٣٢٩ - ٣٩٥ هـ) صاحب كتاب المجمل سير أعلام النبلاء (١٧ : ١٠٣) .

٦ - هو الصحابي عيينة بن حصن كان من المؤلفة قلوبهم . الإصابة (٣: ٥٤).

٧ - فتح الباري (١: ٣٢٣-٣٢٤).

٨ - هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٠هـ) أحد أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض . الأعلام (٢: ٣١٤).

٩ - هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت (١٨٦-٢٤٤هـ) إمام في اللغة . الأعلام (٨: ١٩٥).

١٠ - فتح الباري (١: ٣٢٤).

١١ - هو سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني من كبار علماء اللغة . الأعلام (٣: ١٤٣).

١٢ - هو ابن دريد العلامة شيخ الأدب أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي البصري صاحب التصانيف فاق أهل زمانه وله شعر جيد (ت ٣٢١ هـ) وله ثمان وتسعون سنة عفا الله عنه . أعلام النبلاء (١٥ : ٩٦) .

١٣ - للجوهري (٥ : ١٧٢٥) .

يكون أصله (أأراق) بهمزتين فأبدلت الهمزة الثانية هاء للخفة ، وجزم ثعلب بأن (أهريق) بفتح الهاء ^١.

فقه الحديث

وفى الحديث دلالة على أن الأرض يجب في تطهيرها الماء كغيرها من النجاسات ، وهو مذهب العترة والشافعي ومالك ، وقيل : تطهر بالشمس والريح للصلاة والتيمم ، وقال أبو حنيفة : بل هما مطهران فإنهما يحيلان الشيء عن طباعه ، فتأثيرهما في إزالة النجاسة أعظم من تأثير الماء ، فإذا كان الماء مطهراً فهما مثله في التطهير ، وقال الخراسانيون من أصحاب الشافعي : بل الظل يطهر ^٢ والجواب أن الحديث لم يذكر فيه إلا الماء وبالقياس على سائر المنتجسات إلا ما خصه دليل ، قالت الحنفية : قوله ﷺ : (ذكاة الأرض ببسها) في النهاية ^٣ في حرف الذال مع الكاف ، وحديث محمد بن علي ^٤ (ذكاة الأرض ببسها) يريد طهارتها من النجاسة ، جعل ببسها من النجاسة الرطبة في التطهير بمنزلة تذكية الشاة ، فهي حلال ، لأن الذبح يطهرها ، ويحل أكلها وفى باب الزاى مع الكاف ما لفظه ^٥ وفى حديث الباقر أنه قال : (ذكاة الأرض ببسها) يريد طهارتها من النجاسة كالبول وأشباهه ، بأن يجف ويذهب أثره ، وأجيب بأن هذا لأصل له فى الحديث المرفوع ، وقد ذكره ابن أبى شيبه موقوفاً على محمد بن الباقر ﷺ ورواه عبد الرزاق عن أبى قلابة ^٦ من قوله : (جفوف الأرض طهورها) ^٧ وصب الماء مطهر للأرض الرخوة إجماعاً وأما الصلبة فعند

^١ - انتهى كلام ابن حجر المنقول من الفتح.

^٢ - انظر آراء الفقهاء في البحر الزخار (١: ٢٥) والمغني مع الشرح (١: ٩) الهداية تخريج أحاديث البداية (١: ٨٠) والفقهاء الإسلامى وأدلته (١: ٩٢) وشرح الأذهار (١: ٤٨) وفتح الباري (١: ٣٢٥) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٩٠).

^٣ - النهاية في غريب الحديث (٢: ١٦٤ و٣٠٨).

^٤ - هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر (٥٦-١١٨هـ) أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٩: ٣١١).

^٥ - ذكره القاري في الأسرار المرفوعة رقم (٢٠١) والمجلوني في كشف الخفاء رقم (٦٠٥) وانظر نصب الراية (١: ٢١١-٢١٢) والتلخيص الحبير (١: ٣٧).

^٦ - النهاية في غريب الحديث (٢: ٣٠٨) .

^٧ - هو عبد الله بن زيد بن عمرو بن نايل الجرمي أحد الأعلام أخرج له الستة (ت١٠٤هـ) هرب من القضاء خوفاً منه . الأعلام (٤: ٢١٩).

^٨ - ذكره القاري في الأسرار المرفوعة رقم (٢٠٣) والفتي في تذكرة الموضوعات رقم (٣٣) .

المؤيد بالله والشافعي هي كذلك ، مذهب الهدوية أنه لابد من غسلها^١ وظاهر الحديث مع المؤيد والشافعي إلا أنه يجاب عنه بأن أرض المدينة رخوة فمسجد النبي ﷺ كذلك ولا تنقاس عليه الصلبة ، لعدم تخلل الماء لأجزاء الأرض فالحكم فيها كغيرها من المتجسات ، ويستدل به أيضاً بأنه لا يتوقف طهارتها على النضوب واختار هذا الإمام المهدي في البحر^٢ قال الإمام : وذكره أصحابنا للمذهب أنه لابد من النضوب ، وعن بعضهم أنه لابد من الجفاف ، قال الموفق^٣ في المغني^٤ : الأولى الحكم بالطهارة مطلقاً ، لأن النبي ﷺ لم يشترط في الصب على بول الأعرابي شيئاً ، واشترطت الحنفية إلقاء التراب وحفرها ، كذا رواه الإمام المهدي في البحر والنواوي في شرح مسلم^٥ ، قال الحافظ المصنف^٦ رحمه الله : والمذكور في كتب الحنفية التفصيل بين إذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء حتى يغمرها ، فهذه لا تحتاج إلى حفر ، وبين إذا كانت صلبة ، فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لأن الماء لم يغمر أعلاها وأسفلها ، واحتجوا على ذلك بحديث جاء من ثلاثة طرق :

أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي^٧ لكن إسناده ضعيف ، قاله أحمد وغيره ، والآخران مرسلان أخرج أحدهما أبو داود^٨ من طريق عبد الله بن معقل بن مقرن التابعي^٩ ، والآخر سعيد بن منصور من طريق طاووس ، ورواهما ثقات^{١٠} ، وأخرجه الدارقطني^{١١} أيضاً من حديث عبد الله بن معقل ، قال : (قام أعرابي إلى زاوية من زوايا المسجد فبال فيها ، فقال النبي ﷺ : خذوا ما بال عليه من التراب فالفوه وأهريقوا مكانه ماء) قال أبو داود^{١٢} : روى مرفوعاً يعنى موصولاً ولا

١ - شرح الأثرار (١ : ٤٨) وضوء النهار (١ : ١٢٤-١٢٥) والفقهاء الإسلامي وأدلته (١ : ٩٢).

٢ - البحر الزخار (١ : ٢٦) وضوء النهار (١ : ١٢٤-١٢٥).

٣ - هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٥٤١-٦٢٠هـ) أحد الأعلام وشيخ الإسلام ، من كتبه (المغني والبرهان في مسألة القرآن) وغيرهما . الأعلام (٤ : ٦٧).

٤ - المغني مع الشرح (١ : ٤٩).

٥ - البحر الزخار (٢ : ٢٦) وشرح النووي لمسلم (٣ : ١٩١).

٦ - أي ابن حجر في الفتح (١ : ٣٢٥).

٧ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٣٧) له وكذلك الزيلعي في نصب الراية (١ : ٢١٢).

٨ - في سننه برقم (٣٨١) .

٩ - هو عبد الله بن معقل بن مقرن أخرجه له السنة مات سنة بضعة وثمانين للهجرة . تهذيب التهذيب (٦ : ٣٦).

١٠ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٣٧) وفي الفتح (١ : ٣٢٥) لسعيد بن منصور وأخرجه عبد الرزاق برقم (١٦٦٢).

١١ - في سننه (١ : ١٣٢).

١٢ - هذا لفظ التلخيص الحبير (١ : ٣٧) أما لفظ أبي داود في سننه بعد حديث رقم (٣٨١) وهو مرسل ، ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ .

يصح قال المصنف في التلخيص^١ : وله إسنادان موصولان : أحدهما عن ابن مسعود^٢ وثانيها عن واثلة بن الأسقع^٣ وفيهما مقال، فليرجع إليه . وبالجمله فهو لازم لمن قَبِلَ المرسل (العمل به) كالمؤيد ، وأما الشافعي فلا يلزمه ، لأنه لا يقبل إلا مراسيل كبار التابعين ، ويشترط أن يكون ممن إذا سمي لا يسمى إلا ثقة، وذلك مفقود في المرسلين المذكورين^٤ قال النووي رحمه الله : وفي الحديث أحكام منها^٥ :

- ١- إثبات نجاسة بول آدمي ، وهو مجمع^٦ عليه كبيراً كان أو صغيراً إلا أن الصغير يكفي فيه النضح على تفصيل.
- ٢- واحترام المسجد ، وتنزيهه عن الأقدار ، فإن النبي ﷺ قرر الصحابة على الإنكار ، وإنما أمرهم بالرفق.
- ٣- وأن الأرض تطهر بصب الماء عليها.
- ٤- وأن غسالة النجاسة طاهرة ، وفيها خلاف بين العلماء.
- ٥- والرفق بالجاهل وعدم التعنيف والإيذاء.
- ٦- ودفع أعظم المضرتين^٧ بأخفهما ، لأنه لو قطع عليه بوله لأضرّ به وكان يحصل من إقامته مع ما قد حصل من تنجيس المسجد بدنه وثيابه ومواضع من المسجد، وقوله ﷺ في تمام الحديث : (إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر ، إنما هي لذكر الله تعالى وقراءة القرآن) أو كما قال .

^١ - التلخيص الحبير (١: ٣٧).

^٢ - أخرجه الدارقطني (١: ١٣٢) وعزاه ابن حجر في التلخيص للدارمي (ولم أجده في سننه) ثم قال : وفيه سيمان بن مالك وليس بالقوي ، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبي زرعة : هو حديث منكر، وكذا قال أحمد ، وقال أبو حاتم : لا أصل له.

^٣ - أخرجه ابن ماجة رقم (٥٣٠) والطبراني في الكبير (٢٢: ١٩٢) وقال ابن حجر في التلخيص (١: ٣٧): وفيه عبيد الله بن أبي حميد ، قال البخاري وأبو حاتم : منكر الحديث.

^٤ - فتح الباري (١: ٣٢٥).

^٥ - شرح مسلم (٣: ١٩٠) وبعدها (١: ٣٢٤-٣٢٥).

^٦ - المغني مع الشرح (١: ٧٣) والهداية تخريج أحاديث البداية (٢: ١٩٢) والبحر الزخار (١: ٧) والنفه الإسلامي وأدلته (١: ١٥١).

^٧ - في شرح النووي لمسلم (٣: ١٩٠) (الضررين) ولعل ذلك من اختلاف النسخ.

٧- وفيه صيانة المساجد ، وتنزيهها عن الأقذار والقذى والبصاق ، ورفع الأصوات والخصومات ، والبيع والشراء وسائر العقود ومافى معنى ذلك^١ ، وفى هذا مسائل وهى^٢ :

١- أجمع المسلمون على جواز الجلوس فى المسجد للتحديث^٣ فإن كان جلوسه لعبادة من اعتكاف أو قراءة علم أو سماع موعظة أو انتظار صلاة أو نحو ذلك كان مستحباً ، ولو لم يكن شيء من ذلك كان مباحاً وقال بعض أصحابنا : إنه مكروه ، وهو ضعيف .

٢- ويجوز النوم فى المسجد ، نص عليه الشافعى فى الأم^٤ قال ابن المنذر فى الإشراف : رخص فى النوم فى المسجد ابن المسيب والحسن وعطاء^٥ والشافعى ، وقال ابن عباس : لا تتخذوه مرقداً ، وروى عنه لا بأس فى النوم إذا كان لصلاة ، وقال الأوزاعى : يكره وقال مالك : لا بأس به للغرباء ولا أرى ذلك للحاضر ، وقال أحمد : إن كان مسافراً أو شبهه فلا بأس ، وإن اتخذه مقبلاً أو مبيتاً فلا ، وهذا قول إسحاق ، واحتج من جوزه بنوم على^٦ وابن عمر^٧ وأهل الصفة^٨ والمرأة صاحبة الوشاح^٩ والعننيين^{١٠} وثمامة بن أثال^{١١} وصفوان بن أمية^{١٢} وغيرهم وأحاديثهم مشهورة فى الصحيح .

-
- ١- قلت : وفى الحديث بيان لأخلاق الرسول ﷺ الكاملة مصداقاً لقوله تعالى : (وإنا لعلى خلق عظيم) وقوله : (ولو كنت فظاً غليظ القلب لاتفضوا من حولك) .
- ٢- شرح النووي لمسلم (٣ : ١٩٢) وإعلام الساجد بأحكام المساجد (ص: ٣٠١ وبعدها).
- ٣- المطبوع فى شرح النووي (للمحدث).
- ٤- المجموع (٢ : ١٩٧) وروضة الطالبين (١ : ٨٦) وإعلام الساجد بأحكام المساجد (ص: ٣٠٥)
- ٥- هو عطاء بن أبي رباح (٢٧-١١٤هـ) أخرج له الستة وكان كثير الحديث متقناً . تهذيب التهذيب (٧ : ١٧٩).
- ٦- أخرجه البخاري رقم (٣٧٠٣).
- ٧- أخرجه البخاري رقم (٧٠٣٠) وأبوداود رقم (٣٨٢) وابن ماجه رقم (٣٩١٩).
- ٨- أخرجه البخاري رقم (٦٤٥٢) ومسلم فى الإمارة رقم (١٤٧).
- ٩- أخرجه البخاري رقم (٤٣٩).
- ١٠- أخرجه البخاري رقم (٣٠١٨) ومسلم رقم (١٦٧١) والترمذي رقم (٧٢) والنسائي (١ : ١٥٨) وابن ماجه رقم (٢٥٧٨) وأحمد (٣ : ١٠٧ و١٦١).
- ١١- أخرجه البخاري رقم (٤٦٢) ومسلم رقم (١٧٦٤) وأبو داود رقم (٢٦٧٩) والنسائي رقم (٤٦ : ٢) وأحمد (٢ : ٤٥٢ و٣ : ٨٢).
- ١٢- المستدرک (٤ : ٤٢٢) .

- ٣- ويجوز أن يمكن الكافر من دخول المسجد بإذن من المسلمين لامن غيرهم^١ .
- ٤- وقال ابن المنذر: أباح كل من نحفظ عنه العلم الوضوء في المسجد إلا أن يبيل المكان ، ويتأذى منه الناس فإنه مكروه ، ونقل الإمام أبو الحسن ابن بطال^٢ هذا عن ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاووس والنخعي^٣ وابن القاسم المالكي^٤ وأكثر أهل العلم ، وعن ابن سيرين ومالك وسحنون أنهم كرهوه تنزيهاً للمسجد^٥ .
- ٥- وقال جماعة من أصحابنا : يكره إدخال البهائم والصبيان والمجانين الذين لا يميزون لغير حاجة مقصودة ، لأنه لا يؤمن تجسيسهم المسجد ، ولا يحرم (لأن النبي ﷺ طاف على بعير)^٦ وفعل ذلك بياناً للجواز ، فلا يعارض الكراهة.
- ٦- ويحرم إدخال النجاسة المسجد^٧ ومن في بدنه نجاسة وخاف تجسيس المسجد حرم عليه الدخول ، فإن فصد في المسجد في غير إناء فحرام ، وإن قطر دمه في إناء فمكروه ، والبول كذلك.
- ٧- ويجوز الاستلقاء في المسجد ، ومد الرجل^٨ وتشبيك الأصابع^٩ للأحاديث الصحيحة المشهورة الواردة في ذلك من فعل النبي ﷺ .
- ٨ - ويستحب استحباباً مؤكداً كنس المسجد^{١٠} وتظيفه للأحاديث الواردة فيه انتهى^{١١} .

١ - شرح النووي لمسلم (٣: ١٩٢) وإعلام الساجد (ص: ٣١٨) والمجموع (٢: ١٩٧) .

٢ - هو أبو الحسن علي بن بطال القرطبي المالكي كان من العلماء المتقنين (ت: ٤٩٩هـ) من كتبه (شرح صحيح البخاري) نقل منه ابن حجر في الفتح كثيراً. أعلام النبلاء (١٨: ٤٧) .

٣ - هو إبراهيم بن يزيد النخعي (٤٦-٩٦هـ) من كبار التابعين والفقهاء أخرجه له الستة. تهذيب التهذيب (١: ٥٥) .

٤ - هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي المالكي (١٣٣-١٩١هـ) . الأعلام (٤: ٩٧) .

٥ - شرح النووي لمسلم (٣: ١٩٢) وإعلام الساجد (ص: ٣١١) .

٦ - أخرجه البخاري رقم (١٦٠٧) ومسلم رقم (١٢٧٢) والنسائي رقم (٢٩٥٧) والترمذي رقم (٨٦٥) وأبو داود رقم (١٨٧٧) وابن ماجه رقم (٢٩٤٨) .

٧ - إعلام الساجد (ص: ٣٠٩-٣١٠) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٩٢) .

٨ - أخرجه البخاري رقم (٤٧٥) ومسلم رقم (٢١٠٠) والنسائي (٢: ٥٠) والترمذي رقم (٢٧٦٥) وأحمد (٤: ٣٩) .

٩ - أخرجه البخاري رقم (٤٧٨) ومسلم رقم (١٢١٨) والنسائي (٢: ٤٩) وأبو داود رقم (١٩٠٥) وابن ماجه رقم (٣٠٧٤) .

١٠ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٥) والترمذي رقم (٥٩٤) وابن ماجه رقم (٧٥٨) .

١١ - أي مانقله من شرح النووي لمسلم (٣: ١٩٢) .

أُحِلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ وَدَمَانِ

١٥- وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : (أُحِلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ وَدَمَانِ ، فَأَمَّا الْمِيتَتَانِ : فَالْجَرَادُ وَالْحُوتُ ، وَأَمَّا الدَّمَانِ : فَالطَّحَالُ وَالْكَبِدُ) أخرجه أحمد وابن ماجه^١ وفيه ضعف.

تخريج الحديث^٢

ضعف بعبد الرحمن بن زيد بن أسلم^٣ عن أبيه^٤ عن ابن عمر ، قال أحمد^٥ : حديثه هذا منكر، وقال البيهقي^٦ : رفع هذا الحديث أولاد زيد بن أسلم ، عبد الله وعبد الرحمن ، وأسامة ، وقد ضعفهم ابن معين^٧ وابن المديني وكان أحمد يوثق عبد الله^٨ قال المصنف رحمه الله^٩ : وقد رواه الدارقطني وابن عدي^{١٠} من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم وروى الترمذي عن البخاري عن علي بن المديني توثيق عبد الله بن زيد في باب الصائم يذره القيء^{١١} قال ابن عدي^{١٢} : الحديث يدور على هؤلاء الثلاثة ، وقد تابعهم شخص أضعف منهم ، وهو أبو هاشم كثير بن عبد الله الأكلبي^{١٣} أخرجه ابن مردويه^{١٤} في تفسير سورة الأنعام من طريقه عن زيد بن أسلم بلفظ قريب من حديث الكتاب^{١٥} ورواه المسور بن الصلت^{١٦} أيضاً عن زيد بن أسلم لكنه خالف في إسناده

١ - أخرجه أحمد (٢: ٩٧) وابن ماجه رقم (٣٣١٤) والبيهقي (١: ٢٥٤) .

٢ - التلخيص الحبير (١: ٢٥-٢٦) .

٣ - هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أخرجه له الترمذي وابن ماجه وقد ضعفه أهل الشأن (ت ١٨٢هـ) . تهذيب التهذيب (٦: ١٦١) وضعفاء العقيلي (٢: ٣٣١) .

٤ - هو زيد بن أسلم العدوي أخرجه له الستة (ت ١٣٦هـ) . تهذيب التهذيب (٣: ٣٤١) .

٥ - التلخيص الحبير (١: ٢٦) .

٦ - في سننه (١: ٢٥٤) والمرجع السابق .

٧ - هو يحيى بن معين القطفاني (١٥٨-٢٣٣هـ) إمام الجرح والتعديل الذي لا يجارى أخرجه له الستة . تهذيب التهذيب (١١: ٢٤٦) وأعلام النبلاء (١١: ٧١) .

٨ - التلخيص الحبير (١: ٢٦) ونصب الراية (٤: ٢٠١-٢٠٢) .

٩ - في التلخيص (١: ٢٦) .

١٠ - سنن الدارقطني (٤: ٢٧١) والكمال (٤: ١٥٠٣) .

١١ - سنن الترمذي رقم (٧١٩) .

١٢ - في الكامل (٤: ١٥٠٣) والتلخيص الحبير (١: ٢٦) ونصب الراية (٤: ٢٠٢) .

١٣ - هو كثير بن عبد الله الأكلبي، قال البخاري : منكر الحديث . ضعفاء العقيلي (٤: ٨) .

١٤ - هو أحمد بن موسى بن مردويه الكبير صاحب التاريخ والمسنن في التفسير (٣٢٣-٤١٠هـ) (أعلام النبلاء (١٧: ٣٠٨) .

١٥ - التلخيص الحبير (١: ٢٦) ونصب الراية (٤: ٢٠٢) .

١٦ - هو المسور بن الصلت المديني ضعفه أهل الفن . ضعفاء العقيلي (٤: ٢٤٤) .

قال : عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعاً أخرجه الخطيب^١ وذكره الدارقطني في العلل^٢ والمسور كذاب وقد روى موقوفاً ، رواه الدارقطني^٣ من رواية سليمان بن بلال^٤ عن زيد بن أسلم ، قال : وهو أصح ، وكذا صحح الوقف أبو زرعة وأبو حاتم ولكن الوقف في مثل هذا في حكم المرفوع ، لأن قول الصحابي : أحل لنا كذا وحُرم علينا كذا مثل قوله : أمرنا ونُهينا^٥ فقام الاحتجاج بالحديث بإحدى المرفوعتين والموقوفة.

فقه الحديث

والحديث يدل على حل ما ذكر فيه من الجراد وغيره على أى حال وجد ، فلا يعتبر في الجراد شيء سواء مات حتف أنفه أو بسبب ، وهذا قول الجمهور من أهل البيت عليهم السلام والشافعي وأبو حنيفة ، وقال الناصر والإمام أحمد بن الحسين ومالك وأحمد بن حنبل : لا يحل منها إلا ما كان موته بسبب آدمي ، بأن يقطع بعضه أو يسلق أو يلقي في النار حياً أو يشوى ، فإن مات حتف أنفه أو في وعاء حرم^٦ وروى في البحر عن مالك ، أنه لا بد من قطف رؤوسها وإلا حرمت ، والحديث حجة عليهم^٧ وأما السمك^٨ : فيحل منه ما كان موته بسبب آدمي أو جزر الماء أو قذفه أو نضوبه لاماكان طافياً ، وهو مذهب الهادي والجمهور من أهل البيت ، وقال الشافعي : يحل الطافي ، وهو مردود والحجة له على ذلك عموم قوله : (الحل ميتته) و (ميتتان) قلنا : مخصوص بحديث جابر^٩ عن النبي ﷺ : (ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه ، ومامات فيه فطفا فلا تأكلوه) أخرجه أبو داود وأحمد^{١٠} وروى مثل ذلك عن علي عليه السلام^{١١}

^١ - هو أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ) أحد الحفاظ والمؤرخين صاحب تاريخ بغداد . الأعلام (١: ١٧٢) .

^٢ - تاريخ بغداد (١٣: ٢٤٥) والتلخيص الحبير (١: ٢٦) .

^٣ - لم أجد هذه الرواية وإنما وجدت رواية أخرى في سننه (٤: ٢٧٢) .

^٤ - هو سليمان بن بلال التميمي أخرج له الستة (ت ١٧٢هـ) . تهذيب التهذيب (٤: ١٥٤) .

^٥ - تدريب الراوي (١: ١٨٥) .

^٦ - آراء الفقهاء في البحر الزخار (٤: ٢٩١) والمغني مع الشرح (١١: ٤٠) والمجموع (٩: ٢٣) والهداية تخريج أحاديث البداية (٦: ٢٢٦) .

^٧ - البحر الزخار (٤: ٣٠٢) والمغني مع الشرح (١١: ٤٠) والمجموع (٩: ٣٣) والهداية تخريج أحاديث البداية (٦: ٢٨٩) .

^٨ - المراجع السابقة .

^٩ - أخرجه أبو داود رقم (٣٢٤٧) وأحمد (٣: ٣٠٣-٣٠٤) والدارقطني (٤: ٢٦٨) .

^{١٠} - أخرجه ابن حزم في المحلى مع غيره من الآثار (٧: ٣٩٤) وأعلها بالضعف والانقطاع .

قال النووي: حديث جابر ضعيف باتفاق أئمة الحديث، لا يجوز الاحتجاج به لولم يعارضه شيء، كيف وهو معارض^١، مع أن النبي ﷺ قررهم على أكل العنبرة^٢ وطلب أن يأكل منها وأكل، ولم يعلم بأى سبب مات، فدل على جواز أكله إذا وجد ميتاً، ولا يقال: إنهم أكلوه لأجل الإضطرار، إذ لا ضرورة في أكل النبي ﷺ وما مات من جزر الماء^٣ أو برده أو بقتل بعضه بعضاً، فإنه يحرم أكله على قول الهادى والقاسم وأحد قولى المؤيد بالله، إذ هو كالطافى لعدم تصيده، وعن الناصر وأحد قولى المؤيد بالله وأبى حنيفة والشافعى، وقال به جماهير من الصحابة كأبى بكر الصديق ومن التابعين كأبى ثور وعطاء ومكحول^٤ والنخعى ومالك وأحمد وداود أنه يحل لعموم (الحل ميتته) و(ميتتان) وأجيب بأنه مخصوص بالقياس على الطافى، وقد عرفت مافيه وأما الطحال: بوزن كتاب، فإنه حلال إجماعاً للحديث، مكروه أكله عند الهادى والناصر لما روى عن على عليه السلام (أنه لقمة الشيطان)^٥ وهو توقيف، ومعنى (لقمة الشيطان): أنه يسر بأكله، ذكره فى الغيث، وقال القاسم: لا يكره للحديث، قال فى البحر^٦: لا ينافى الكراهة، ووجدنا فى مصنف ابن أبى شيبة فى ترجمة من كره أكل الطحال، حدثنا وكيع^٧ عن إسرائيل^٨ عن أبى إسحاق^٩ عن الحارث^{١٠} عن على كرم الله وجهه، قال: (الطحال لقمة الشيطان)^{١١} وأما الكبد: فلا خلاف أنها تحل، وأنها غير مكروهة.

^١ - فى المجموع (٩: ٣٤).

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٢٩٨٣) ومسلم رقم (١٩٣٥) والنسائى (٧: ٢٠٧) وأبوداود رقم (٣٨٤٠) وابن ماجه رقم (٤١٥٩) والترمذى رقم (٢٤٧٧) وأحمد (٣: ٣٠٣ و٣٠٨ و٣٠٩).

^٣ - البحر الزخار (٤: ٣٣٦).

^٤ - هو مكحول بن أبى أسلم الهذلى عالم أهل الشام (ت ١١٢هـ) أصله من كابل. الأعلام (٧: ٢٨٤) وتهذيب التهذيب (١٠: ٢٨٩).

^٥ - عزاه ابن بهران فى جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (٤: ٣٣٦) للشافى. وأخرجه ابن أبى شيبة (٥: ١٢٦) رقم (٢٤٣٧٠).

^٦ - البحر الزخار (٤: ٣٣٦).

^٧ - هو وكيع بن الجراح (١٢٩-١٧٥) الحافظ كان من بحور العلم. أعلام النبلاء (٩: ١٤٠).

^٨ - هو إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعي أخرج له الستة (١٠٠-١٦١هـ). تهذيب التهذيب (١: ٢٢٩).

^٩ - هو عمرو بن عبد الله بن عبيد أبو إسحاق السبيعي (ت ١٢٦هـ) أخرج له الستة. تهذيب التهذيب (٨: ٥٦).

^{١٠} - هو الحارث بن عبد الله الأعمور الهمداني أخرج له الأربعة، قال مسلم: كان كذاباً، وقال أبوزرعة: لا يحتج به. تهذيب التهذيب (٢: ١٢٦).

^{١١} - أخرجه ابن أبى شيبة رقم (٤٤٢٢).

حكم الشراب إذا وقع فيه الذباب

١٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ، ثم لينزعه ، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء) أخرجه البخاري وأبو داود ^١ وزاد : (وإِنَّهُ يَسْتَقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ) .

تخريج الحديث^٢

لفظ البخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء) ولفظ أبي داود عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه ، فإن في أحد جناحيه داء ، وفي الآخر دواء وأنه يتقى بجناحه الذي فيه الداء فليغمسه كله) ورواه ابن خزيمة وابن حبان بزيادة في آخره (ثم لينزعه) ورواه ابن ماجه والدارمي أيضاً ورواه ابن السكن بلفظ : (إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليمقله ، فإن في أحد جناحيه دواء وفي الآخر داء وقال : سمياً) ورواه ابن ماجه وأحمد من حديث سعيد بن خالد^٣ عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري بلفظ (في أحد جناحي الذباب سم ، وفي الآخر شفاء ، فإذا وقع في الطعام فامقلوه فيه ، فإنه يقدم السم ، ويؤخر الشفاء) ورواه النسائي والبيهقي وابن حبان أيضاً بنحوه^٤ وروى عن ثمامة^٥ عن أنس ، والصحيح عن أبي ثمامة^٦ عن أبي هريرة قاله ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة^٧ وقال الدارقطني^٨ : رواه عبد الله المثنى^٩ عن

^١ - أخرجه البخاري رقم (٣٣٢٠) وأطرافه) وأبو داود رقم (٣٨٤٤) وابن خزيمة رقم (١٠٥) وابن حبان في الإحسان رقم (١٢٤٦-١٢٤٧) وابن ماجه رقم (٣٥٠٤-٣٥٠٥) والنسائي (١٧٨: ٧) والدارمي (٩٨: ٢) وأحمد (٢٢٩: ٢ و ٢٤٦: ٣) والبيهقي (٢٥٣: ١) .

^٢ - التلخيص الحبير (١: ٢٦ - ٢٧) .

^٣ - هو سعيد بن خالد بن عبد الله بن قارظ أخرج له الأربعة إلا الترمذي وثقه قوم وضعفه آخرون . تهذيب التهذيب (٤: ١٨) وثقات ابن حبان (٦: ٣٥٧) .

^٤ - أخرجه النسائي (٧: ١٧٨ و ١٧٩) والبيهقي (١: ٢٥٣) وابن حبان في الإحسان رقم (١٢٤٧) والموصلي رقم (٩٨٦) .

^٥ - هو ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٢: ٢٦) .

^٦ - في التلخيص الحبير (١: ٢٨) (عن ثمامة) .

^٧ - المرجع السابق .

^٨ - نقله ابن حجر في التلخيص الحبير (١: ٢٨) .

^٩ - هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك أخرج له البخاري والترمذي وابن ماجه وثقه قوم وضعفه آخرون . تهذيب التهذيب (٥: ٣٣٨) .

ثمامة عن أنس ، ورواه حماد بن سلمة ^١ عن ثمامة عن أبي هريرة ، والقولان محتملان ^٢ .

قال المصنف رحمه الله ^٣ : وروى عن قتادة عن أنس عن كعب الأحبار ^٤ أخرجه ابن أبي خيثمة ^٥ في تاريخه الكبير ^٦ في باب من حدث من الصحابة عن التابعين إسناداه صحيح ، ورواه الدارمي ^٧ من طريق ثمامة عن أبي هريرة وقال : الصواب طريق عبيد بن حنين ^٨ عن أبي هريرة ، قال ^٩ : وحديث عبد الله المثني رواه البزار ^{١٠} والطبراني في الأوسط ^{١١} .

فقه الحديث ^{١٢}

والحديث يدل على أن ميتة مالادم له طاهرة ، إذ لم يفصل بين أن يموت أو يعيش ، وقد ورد مصرحاً به في حديث الطعام الذي وجد فيه ﷺ خنفساً وذباباً ميتاً ، فأمر بإلقائه والتسمية عليه والأكل منه ^{١٣} ويدل على أنه يغمس الذباب وإن هلك بالغمس ، والمعنى المناسب أنه صار عقوراً ضاراً فيحل قتله ، لاسيما لدفع الضرر الذي هو واقع بسببه ، وأنه يحرم أكل الحيوان المستخبث عند النفوس إذ أمر بطرحه ، وكذا يقاس عليه دود الفاكهة والطعام المسوس وإن هلكت باستعمال ذلك ^{١٤} ، ورواية : (إناء احدكم) أعم وأشمل من رواية (شراب وطعام) .

^١ - هو حماد بن سلمة بن دينار أخرج له البخاري في التعاليق والخمسة (ت ١٦٧هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ١١) وأعلام النبلاء (٧ : ٤٤٤) .

^٢ - التلخيص الحبير (١ : ٢٨) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - هو كعب بن ماته الحميري أسلم وقدم المدينة في خلافة أبي بكر (ت ٣٢هـ) بحمص . تهذيب التهذيب (٨ : ٢٩٣) وأعلام النبلاء (٣ : ٤٨٩) .

^٥ - هو أحمد بن زهير البغدادي (١٨٥ - ٢٧٩هـ) كان ثقة حافظاً متقناً صاحب التاريخ الكبير أعلام النبلاء (١١ : ٤٩٢) ولسان الميزان (٣ : ١٧٤) .

^٦ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٢٨) له .

^٧ - في سننه (٢ : ٩٩) .

^٨ - هو عبيد بن حنين المدني أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٧ : ٥٨) .

^٩ - أي ابن حجر في التلخيص (١ : ٢٨) .

^{١٠} - هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (٢١٢ - ٢٩٢هـ) الحافظ المتقن من كتبه المسند الكبير سماه (البحر الزاخر) . تذكرة الحفاظ (٢ : ٢٠٤) .

^{١١} - عزاه الهيتمي في المجمع (٥ : ٣٨) لهما . وكذلك ابن حجر في التلخيص (١ : ٢٨) .

^{١٢} - البحر الزخار (١ : ١٤-١٥) المغني مع الشرح (١ : ٣٩) الفقه الإسلامي وأدلته (١ : ١٥٤) .

^{١٣} - عزاه ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١ : ١٥) لأصول الأحكام والشفاء .

^{١٤} - المغني مع الشرح (١١ : ٦٤) والهداية تخريج أحاديث البداية (٦ : ٣١٣) والبحر الزخار (٤ : ٣٢٩ و ٣٣١) .

وقوله : (امقلوه) أى اغمسوه ^١ قاله أبو عبيد ، وحديث سلمان أشمل وهو أن رسول الله ﷺ قال : (يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ، ليس لها دم فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه) وفيه مقال ، أخرجه الدارقطني والبيهقي ^٢ من حديث علي بن زيد بن جدعان ^٣ عن سعيد بن المسيب عن سلمان ، وفيه بقية بن الوليد وقد تفرد به ، وحاله معروف وشيخه سعيد بن أبي سعيد الزبيري ^٤ مجهول ، وقد ضعف أيضاً .

واتفق الحفاظ على أن رواية بقية عن المجهولين واهية ، وعلى بن زيد بن جدعان ضعيف أيضاً ، وقال الحاكم أبو أحمد : هذا الحديث غير محفوظ ^٥ .

حكم ما قطع من البهيمة

١٧- وعن أبي واقد الليثي ﷺ قال : قال النبي ﷺ : (مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ ؛ فَهُوَ مَيْتٌ) أخرجه أبوداود والترمذي ^١ وحسنه واللفظ له .

ترجمة الراوى ^٧

أبو واقد اسمه الحارث بن عوف الليثي ، وقد اختلف فى اسمه ونسبه :

فقيل : الحارث بن مالك ، وقيل : عوف بن الحارث بن أسيد من بنى عامر بن ليث قديم الإسلام .

^١ - غريب الحديث له (٢: ٢١٥) والنهاية في غريب الحديث (٤: ٣٤٧).

^٢ - أخرجه الدارقطني (١: ٣٧) والبيهقي (١: ٢٥٣).

^٣ - هو علي بن زيد بن جدعان التميمي ، أخرج له البخاري فى الأدب المفرد والخمسة (ت ١٢٩هـ) كان يهيم ويخطئ فضعف. تهذيب التهذيب (٧: ٢٨٣).

^٤ - هو سعيد بن أبي سعيد الزبيري أخرج له ابن ماجه قال ابو أحمد الحاكم : يرمى بالكذب. تهذيب التهذيب (٤: ٤٧) والكمال (٣: ١١٤١).

^٥ - التلخيص الحبير (١: ٢٨) .

قلت : للقائدة انظر ماكتبه ابن القيم فى زاد المعاد (٤: ١١٢) والشيخ شعيب الأرناؤوط فى تعليقه على الإحسان (٤: ٥٤-٥٥) وأحمد شاكر فى تعليقه على المسند بعد حديث رقم (٧١٤١) وتعليق الأسد على مسند الموصلي (٢: ٢٧٤).

^٦ - أخرجه أبوداود رقم (٢٨٥٨) والترمذي رقم (١٤٨٠) وأحمد (٥: ٢١٨) والحاكم (٤: ٢٣٩) والدارقطني (٤: ٢٩٢) والبيهقي (٩: ٢٤٥) والموصلي رقم (١٤٥٠) .

^٧ - الإصابة (٤: ٢١٢) والاستيعاب بهامشها (٤: ٢١١).

قيل: إنه شهد بدرًا ، وكان معه لواء بنى ليث وضمرة وسعد بنى بكر يوم الفتح ، وقيل : من مسلمة الفتح ، والأول أصح ، عداده في أهل المدينة وجاور بمكة سنة ومات بها سنة ثمان وستين ، وقيل : سنة خمس وستين ، وهو ابن (٧٥) سنة ، وقيل : ابن خمس وثمانين ، ودفن بفخ .

روى عنه عبيد الله بن عتبة^١ وأبو مرة^٢ مولى عقيل بن أبي طالب^٣.

تخريج الحديث

الحديث قال في البدر المنير^٤ : إنه قاعدة عظيمة من قواعد الأحكام ، وهو مروى من أربع طرق عن أبي سعيد ، وعن أبي واقد ، وعن ابن عمر ، وعن تميم الدار^٥ فأخرجه الحاكم^٦ من حديث أبي سعيد الخدري (أن رسول الله ﷺ سئل عن جباب أسنمة الإبل، وإليات الغنم ، فقال : ما قطع من حي فهو ميت) وذكر الدارقطني^٧ علقته وقال : المرسل أصح ، ورواه الدارمي واحمد والترمذي وأبو داود والحاكم^٨ من حديث أبي واقد ، قال : (قدم رسول الله ﷺ المدينة وبها ناس يعمدون إلى إليات الغنم وأسنمة الإبل فقال : ما قطع من البهيمة ، وهي حية فهو ميتة) لفظ أحمد ولفظ أبي داود ولم يذكر القصة ورواه ابن ماجة والبخاري^٩ في الأوسط من حديث ابن عمر ، واختلف في هذا الإسناد على زيد بن أسلم ، فقال البخاري^{١٠} بعد أن أخرجه من طريق المسور بن الصلت ، عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري : تفرد به ابن الصلت ، وخالفه سليمان بن بلال ، فقال : عن زيد عن عطاء مرسلًا كذا قال وكذا

^١ - هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أخرج له الستة كان ثقة كثير الحديث (ت٩٨هـ) . تهذيب التهذيب (٢٢ : ٧) وثقات ابن حبان (٥ : ٦٣) .

^٢ - هو أبو مرة يزيد الهاشمي مولى عقيل أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (١١ : ٣٢٨) .

^٣ - هو الصحابي الجليل عقيل بن أبي طالب أسلم قبل الحديبية ، مات في نهاية خلافة معاوية . الإصابة (٢ : ٤٩٤) وتهذيب التهذيب (٧ : ٢٢٦) .

^٤ - التلخيص الحبير (١ : ٢٩) فقد عزا هذا الكلام للبدر المنير .

^٥ - هو الصحابي الجليل تميم بن أوس بن حارثة كان نصرانياً فأسلم . الإصابة (١ : ١٨٦) .

^٦ - المستدرک (٤ : ٢٣٩) وصححه على شرط الشيخين وأقره الذهبي .

^٧ - التلخيص الحبير (١ : ٢٩) والتعليق المغني على الدارقطني (٤ : ٢٩٢) .

^٨ - انظر الصفحة السابقة هامش رقم (٦) .

^٩ - أخرجه ابن ماجة رقم (٣٢١٦) وكشف الاستار (٢ : ٦٧) رقم (١٢٢٠) وعزاه الهيتمي في المجمع (٤ : ٣٢) لهما وكذلك ابن حجر في التلخيص (١ : ٢٩) .

^{١٠} - كشف الاستار بعد حديث رقم (١٢٢٠) والتلخيص الحبير (١ : ٢٩) .

قال الدارقطني^١ وقد وصله الحاكم كما تقدم^٢ ورواه معمر^٣ عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مرسلًا ، وتابع المسور وغيره عليه خارقة بن مصعب^٤ أخرجه ابن عدي في الكامل وأبونعيم في الحلية^٥ وقال الدارقطني^٦ : المرسل أشبه بالصواب ، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط^٧ وفيه عاصم بن عمر^٨ وهو ضعيف ، ورواه ابن ماجه والطبراني وابن عدي^٩ من طريق تميم الداري وإسناده ضعيف ، ولفظه (قيل: يارسول الله ، إن ناساً يجِبُون إليّات الغنم وهي أحياء ؛ فقال : ما أخذ من البهيمة ، وهي حية فهو ميتة) .

فقه الحديث^{١٠}

وهو يدل على أن ماقطع من الحي فهو نجس ، إذ الميتة كذلك ، وهو عام مخصوص بما أبين من ميتة طاهرة ، كالجراد والسمك ومالا دم له ، إذ ذلك المبان ملحق بالميت منه ومشبه به ، فلا يخالفه في الحكم ، قال الإمام يحيى : ومن بائن الحي ، وفي شرح الإرشاد^{١١} : المشيمة لها حكم ميتة ما انفصلت عنه قياساً على الجزء المقطوع ، فهي طاهرة من الأدمى نجسة من غيره . انتهى وفي قوله : (قياساً على الجزء المقطوع) دلالة على أنها ليست بائناً حيّاً ويفهم منه أن الحياة لا تحلها ، وبدل على ذلك قوله في متن الإرشاد : (ومبان حي ومشيّمته) والعطف يدل ظاهراً على المغايرة واختار هذا في شرح الأثمار^{١٢} لابن بهران^{١٣} ، وقال في موضع : فرع :

١ - التلخيص الحبير (١ : ٢٩) .

٢ - في المستدرک (٤ : ٢٣٩) .

٣ - هو معمر بن راشد أخرج له الستة كان من الحفاظ المتفقين (ت ١٥٢هـ) . تهذيب التهذيب (١٠ : ٢١٨) وفتاى ابن حبان (٧ : ٤٨٤) .

٤ - هو خارقة بن مصعب بن خارجة ضعفه أهل الفن (ت ١٦٨هـ) تهذيب التهذيب (٣ : ٦٧) .

٥ - الكامل (٣ : ٩٢٦) والحلية (٨ : ٢٥١) .

٦ - التلخيص الحبير (١ : ٢٩) فقد نقله عنه .

٧ - التلخيص الحبير (١ : ٢٩) فقد نقله عنه .

٨ - هو عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أخرج له الترمذي وابن ماجه وضعفه أهل الفن . تهذيب التهذيب (٥ : ٤٥) .

٩ - أخرجه ابن ماجه رقم (٣٢١٧) والطبراني في الكبير (٢ : ٥٧) رقم (١٢٧٦) وابن عدي في الكامل (١١٧ : ٣) وفيه أبو بكر الهذلي متروك الحديث وشهر بن حوشب وهو صدوق .

١٠ - البحر الزخار (١ : ١٣) وشرح الأزهري (١ : ٣٧) وضوء النهار (١ : ٩٩) .

١١ - مخطوط في مكتبة الأوقاف بصنعاء ولم أستطع الحصول عليه .

١٢ - مخطوط في مكتبة الأوقاف بصنعاء .

١٣ - هو محمد بن يحيى بن بهران الصعدي (ت ٩٥٧هـ) من كتبه (شرح الأثمار والمعتمد وتخریج أحاديث البحر الزخار) انظر مقدمة البحر الزخار (١ : ٢٠-٢١) .

والمشيمة والمضغة والعلة جميعها نجس مطلقاً على المختار للمذهب ، وحكى فى الزهور^١ عن الانتصار^٢ فى العلة والمضغة وجهين : الطهارة كالكبد ، قال : وهذا هو المختار لخروجهما عن صفة الدم ، ولا كدم الحيض ، وخصوص أيضاً بما أبين من الصيد بضربة قاتلة ولحقه موته ، وما أبين من السمك ، وما أبين من المذبوح قبل موته فإنه طاهر .

^١ - الزهور كتاب فى الفقه الزيدى لايزال مخطوطاً ليوسف بن أحمد بن محمد بن عثمان (ت ٨٣٢هـ) شرح فيه لمع السيد الأمير. انظر فهرس المخطوطات فى الجامع الكبير بصنعاء (ص: ١٠٦٤) وفهارس مكتبة الآثار .

^٢ - الانتصار كتاب فى الفقه الزيدى للإمام يحيى بن حمزة لايزال مخطوطاً. فهرس المخطوطات فى الجامع الكبير بصنعاء (ص: ٩١٣) وفهارس مكتبة الآثار .

٢- باب الآنية

الآنية جمع إناء، وهو معروف، وإنما بوب لها لأن الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلقت بها أحكام .

تحريم الأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة

١٨- عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا فى صحافهما فإنها لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة) متفق عليه^١.

ترجمة الراوى^٢

هو أبو عبد الله حذيفة بن اليمان ، واسم اليمان حُسَيْل مصغراً ، وقيل : حَسِل بكسر الحاء المهملة ، وسكون السين المهملة ، ولقب اليمان لأنه أصاب فى قومه دماً فهرب الى المدينة ، فحالف بنى عبد الأشهل ، فسماه قومه اليمان لأنه حالف اليمانية ، يعنون الأنصار ، وهو عبس بالعين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة ، شهد حذيفة وأبوه أحداً ، وهو صاحب سر رسول الله ﷺ وهاجر الى النبى ﷺ مع أبيه أيام بدر ولم يشهدا .

روى عنه عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وأبو الدرداء^٣ وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين مات بالمدائن وبها قبره سنة خمس وثلاثين ، وقيل : سنة ست وثلاثين بعد قتل عثمان بأربعين ليلة .

^١ - أخرجه البخاري رقم (٥٤٢٦) ومسلم رقم (٢٠٦٧) قلت : والنسائي (٨ : ١٩٨) وابن ماجه رقم (٣٤١٤) والترمذي رقم (١٨٧٩) وأبو داود رقم (٣٧٢٣) وأحمد (٥ : ٣٩٧).

^٢ - الإصابة (١ : ٣١٦) والاستيعاب بهامشها (١ : ٢٧٦).

^٣ - هو الصحابي الجليل أبو الدرداء عويمر بن عامر بن قيس الخزرجي الأنصاري أسلم يوم بدر وشهد أحداً ولاء معاوية قضاء دمشق (ت ٣٢٢هـ). الإصابة (٣ : ٤٥).

فقه الحديث

قال ابن مندة^١: وهذا الحديث مجمع على صحته^٢ وهو صريح في تحريم الشرب في أنية الذهب والفضة، والأكل في صحافهما^٣ ويلحق بالذهب والفضة ما شابههما في نفاسة القدر كالجواهر والياقوت^٤ لا ما ارتفع قدره لأجل الصنعة فقط، كما يتخذ من الزجاج والصفر ونحوها إجماعاً، فإنه يجوز استعماله، واختلف أصحاب الشافعي في ذلك فقال النواوي^٥: الأصح عند بعض أصحابنا جواز استعمالها، ويلحق بالأكل والشرب سائر الانتفاعات قال النواوي^٦: قال أصحابنا: انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب وسائر الاستعمالات في إناء ذهب أو فضة إلا رواية عن داود في تحريم الشرب فقط ولعله لم يبلغه حديث تحريم الأكل، وقول قديم للشافعي والعراقيين، فقال بالكراهة دون التحريم وقد رجع عنه، وتأوله أيضاً صاحب التقریب^٧ ولم يحمله على ظاهره، فثبتت صحة دعوى الإجماع على ذلك^٨، واختلف العلماء ما العلة المناسبة في ذلك^٩ فقيل: هي الخيلاء، فعلى هذا إذا طلى الفضة برصاص أو نحاس زال سبب التحريم، وحل استعماله وقيل: العين، فلا يحل المذكور، لأن العين باقية وأما المذهبة والمفضضة فإن كان الذهب والفضة مستهلكين، بأن يكونا موهين لا يمكن فصلهما، فإنه يجوز استعماله، وإن كان غير مستهلك حرم إن عم الإناء إجماعاً، لأنه مستعمل للذهب والفضة، وأما إذا لم يعمه، فكذلك عند أهل البيت عليهم السلام، وهو قول الشافعي وأبي يوسف، وقال أبو حنيفة: يجوز الشرب من القدر المعشى بالفضة ونحوها، إذا كان الشارب لا يضع فاه

١ - الإمام الكبير الحافظ أبو عبدالله محمد بن يحيى بن مندة، من كتبه (الإيمان والتوحيد والصفات والتاريخ الكبير ومعرفة الصحابة) (ت ٣٩٥هـ) أعلام النبلاء (١٤: ١٨٨).

٢ - انتهى كلام ابن مندة المنقول في التلخيص الحبير (١: ٥٠).

٣ - (من الأصل) والصحاف: جمع صحيفة، وهي دون القصعة، قال الجوهرى في صحاحه (٤: ١٣٨٤): قال الكسائي: أعظم القصاع الجفنة، ثم القصعة تليها تشبع العشرة ثم الصحيفة تشبع الخمسة، ثم المشكلة تشبع الرجلين والثلاثة، ثم الصحيفة تشبع الرجل.

٤ - المجموع (١: ٢٤٦) والمغني مع الشرح (١: ٦٢) والبحر الزخار (١: ٤١ و ٤: ٣٥٢) وفتح الباري (١٠: ٩٧) وشرح النووي لمسلم (١٤: ٣٧).

٥ - المجموع (١: ٢٤٩) والمغني مع الشرح (١: ٦٥) والبحر الزخار (١: ٤٢ و ٤: ٣٥٣).

٦ - في المجموع (١: ٢٤٩) المسألة الثالثة ويعدها.

٧ - هو القاسم بن محمد الشافعي صاحب التقریب في شرح مختصر المزني توفي حوالي (٤٠٠هـ). معجم المؤلفين (٨: ١١٩) وطبقات الشافعية (٢: ١٨٧ - ١٨٨).

٨ - المجموع (١: ٢٤٩-٢٥٢).

٩ - فتح الباري (١٠: ٩٨) والمجموع (١: ٢٤٨ - ٢٤٩) والمغني مع الشرح (١: ٦٣) والبحر الزخار (١: ٤١ و ٤: ٣٥٣).

على الفضة ، إذ المقصود هو الإناء والحلية تابعة ، قلنا : لم يفصل الدليل^١ قال الإمام يحيى^٢ : وأما ضبة الإناء ، فتجوز إجماعاً ما لم يكثر وسيأتي حديث أنس^٣ في قدح النبي ﷺ . ولا فرق في تحريم ذلك في حق الرجال والنساء وإن حلت الحلية للنساء ولعل الحلية مخصوصة في حق النساء لحاجتهن إلى ذلك لما يجلب إلى الرغبة إليهن فلا يقاس الاستعمال عليها ، إذ دليل التحريم شامل والقياس غير صحيح^٤ والضمير في قوله : (لهم في الدنيا) للكفار ، أى إنما يحصل لهم ذلك في الدنيا ، وأما الآخرة فليس لهم فيها نصيب ، وأما المسلمون فلمهم في الجنة مالا عين رأت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، وليس في ذلك حجة لمن يقول : الكفار غير مخاطبين بالشريعة^٥ فإنه ليس المقصود منه إلا مذكروا والله سبحانه أعلم.

التحذير من الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة

١٩- وعن أم سلمة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : (الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ) متفق عليه^٦ .
ترجمة الراوى^٧

هى أم سلمة هند بنت أبى أمية ، واسم أبى أمية ، سهيل بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وأما عاتكة بنت عامر ، ويقال : إن اسم أم سلمة : رملة وليس بشيء ، كانت قبل النبي ﷺ تحت أبى سلمة بن عبد الأشهل وهى وزوجها أول من هاجر إلى الحبشة ، ويقال : إنها أول ظعينة هاجرت إلى المدينة ، وولدت بأرض الحبشة زينب^٨ وولدت له بعد ذلك سلمة وعمر^٩ ودرّة ومات أبو سلمة سنة أربع، وقيل :

^١ - البحر الزخار (٤: ٣٥٣) والمجموع (١: ٢٥٤) والمغني مع الشرح (١: ٦٤).

^٢ - البحر الزخار (٤: ٣٥٣).

^٣ - الحديث رقم (٢١).

^٤ - المجموع (١: ٢٥٠) والمغني مع الشرح (١: ٦٤) والبحر الزخار (٤: ٣٦٥) .

^٥ - وهم أكثر الحنفية ، أما الجمهور فقالوا : إنهم مخاطبون بأداء العبادات وقد أوجب عليهم الإيمان قبلها ، وفريق من الفقهاء قال : مخاطبون بالنواهي دون الأوامر . معيار العقول في علم الأصول في مقدمة البحر الزخار (ص: ١٦١) وأصول الفقه لمذكور (ص: ٦٩) .

^٦ - البخاري رقم (٥٦٣٤) ومسلم رقم (٢٠٦٥) وابن ماجه رقم (٣٤١٣) وأحمد (٦: ٩٨) .

^٧ - الإصابة (٤: ٤٠٧) والاستيعاب بهامشها (٤: ٤٠٥).

^٨ - هي زينب بنت أبى سلمة ربيبة رسول الله ﷺ كانت من أفقه النساء . الإصابة (٤: ٣١٠).

^٩ - هو عمر بن أبى سلمة ربيب رسول الله ﷺ ولد بالحبشة ، ولي البحرين لعلى وشهد معه الجمل (ت٨٣هـ) بالمدينة . الإصابة (٢: ٥١٢).

سنة ثلاث ، فتزوحها النبي ﷺ في ليال بقين من شوال من السنة التي مات فيها أبو سلمة ، وماتت سنة (٥٩) وقيل: (٦٢) والأول أصح ، ودفنت بالبقيع ، وصلى عليها أبو هريرة ، وقيل : سعيد بن زيد وكان عمرها (٨٤) سنة .

روى عنها ابن عباس وعائشة وزينب ابنتها وعمر ابنها وابن المسيب وخلق سواهم من الصحابة والتابعين.

تخريج الحديث

الحديث متفق عليه باللفظ المذكور ، ورواه أيضاً مسلم بلفظ (إن الذي يأكل ويشرب في آنية الفضة والذهب)^١ عن أبي بكر بن أبي شيبة والوليد بن شجاع^٢ عن علي بن مسهر ، تفرد بهذه على بن مسهر ، وفي رواية الطبراني^٣ (إلا أن يتوب) . وفي الباب عن عائشة رواه الدارقطني في العلل^٤ من طريق شعبة والثوري ، وحديث شعبة في الجعديات^٥ وصحيح أبي عوانة^٦ بلفظ (الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه ناراً) .

لغة الحديث

وقوله : (يجرجر) بكسر الجيم الآخر ، أى يحذر فيه ، فجعل الشرب والجرع جرجرة، وهى صوت وقوع الماء فى الجوف ، قال الزمخشري^٧: يروى برفع (النار)^٨ والأكثر النصب ، وهذا مجاز ، لأن نار جهنم على الحقيقة لا تجرجر فى جوفه ، والجرجرة صوت البعير عند الضجر^٩ ولكن جعل صوت جرع الإنسان للماء فى هذه

^١ - أخرجه مسلم رقم (٢٠٦٥) .

^٢ - هو الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي (ت٢٤٣هـ) وثقه قوم وضعفه آخرون . تهذيب التهذيب (١١: ١١٩) .

^٣ - المعجم الكبير (٢٣: ٣٨٩) .

^٤ - عزاه ابن حجر فى التلخيص (١: ٥١) للدارقطني فى العلل .

^٥ - المرجع السابق .

^٦ - مسند أبي عوانة (٥: ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨) .

^٧ - فتح الباري (١٠: ٩٧) وشرح النووي لمسلم (١٤: ٢٧) .

^٨ - العلامة كبير المعتزلة أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي صاحب الكشف والفائق فى غريب الحديث (٤٦٧-٥٣٨هـ) وكان رأساً فى البلاغة والعربية والمعاني والبيان . سير أعلام النبلاء (٢٠: ١٥١) .

^٩ - النهاية لابن الأثير (١: ٢٥٥) .

^{١٠} - النهاية لابن الأثير (١: ٢٥٥) .

الأواني المخصصة لوقوع النهى عنها واستحقاق العقاب عليها كجرجرة نار جهنم فى بطنه من طريق المجاز ، هذا وجه الرفع ، وأما وجه النصب فالفاعل ضمير الشارب ، والنار مفعوله وجرجر فلان الماء ، إذا جرعه جرعاً متواتراً له صوت ، والمعنى كأنما يجرع نار جهنم ، قال النواوى ^١ : والنصب هو الصحيح المشهور والذى عليه الشارحون وأهل الغريب واللغة ، وجزم به الزهرى وآخرون من المحققين ورجحه الخطابى والزجاج ^٢ وتؤيده الرواية (إنما يجرجر فى جوفه ناراً) وسمى المشروب ناراً ، لأنه يؤول إليها ، وأما جهنم أعادنا الله منها ومن كل بلاء ، فقال الواحدى ^٣ : قال يونس ^٤ وأكثر النحويين : هى عجمية لا تتصرف للتأنيث والعلمية وسميت بذلك لبعدها قعرها ، يقال : بئر جهنم ، إذا كانت عميقة القعر ، وقيل : مشتقة من الجهومة ، وهى الغلظ ، سميت به لغلظ أمرها فى العذاب ، قيل : والحديث إخبار عن الكفار من ملوك العجم وغيرهم الذين عادتهم فعل ذلك ، وقيل : المراد النهى عن ذلك ، وأن من ارتكب هذا المنهى عنه استوجب هذا العقاب.

فائدة

قال النواوى ^٥ : وقال أصحابنا : فإن ابتلى الإنسان بطعام فى إناء ذهب أو فضة فليخرج الطعام إلى إناء آخر ويأكل منه ، فإن لم يجد آخر فليجعله على رغيف إن أمكن ، وإذا ابتلى بقلادة فيها دهن ، فليصبه فى يده اليسرى ، ثم يصبه إلى اليمنى ويدهن به .

قالوا : ويحرم تزيين الأماكن بآنية الذهب والفضة أما إذا اضطر إلى استعمال إناء ، فلم يجد إلا ذهباً أو فضة فله استعماله بلا خلاف كالميتة للمضطر ، وأما اتخاذه من دون استعمال ، فللشافعى وأصحابه فيه خلاف والأصح التحريم ، والثانى : الكراهة . انتهى كلامه ^٦ .

^١ - فى شرحه لمسلم (١٤ : ٢٧) وانظر فتح الباري (١٠ : ٩٧) .

^٢ - هو إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج (٢٤١ - ٣١١ هـ) كان من أهل العلم والأدب والدين ، من كتبه (معاني القرآن وخلق الإنسان) . وفيات الأعيان (١ : ٣١) .

^٣ - هو علي بن أحمد بن محمد الواحدى (ت ٤٦٨ هـ) فقيه مفسر محدث ، من كتبه (البسيط والوسيط والسجيز) وكلها فى التفسير . النجوم الزاهرة (٥ : ١٠٤) .

^٤ - هو يونس بن حبيب الضبى (٩٤ - ١٨٢ هـ) إمام نحاة البصرة فى عصره . الأعلام (٨ : ٢٦١) .

^٥ - فى شرحه لمسلم (١٤ : ٣٠) .

^٦ - أى كلام النووي المنقول من شرحه لمسلم .

والمختار لمذهب الأئمة عليهم السلام جواز التجمل بها ، قال فى شرح الأثمار :
وهو أحد قولى الشافعى .

دباغ الجلود

٢٠- وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : (إِذَا دُبِغَ
الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ) أخرجه مسلم ^١ .

٢١- وعند الأربعة : (أَيْمًا إِهَابٌ دُبِغَ) ^٢ .

تخريج الحديث

الحديث بهذا اللفظ رواه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة ، وعمرو الناقد ^٣ عن
سفيان ، وروى مسلم ^٤ أيضاً حديث ابن عباس بألفاظ أخر غير هذا المصتر وروى
البخارى ^٥ من حديث سودة ، قالت : (ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ^٦ ثم مازلنا ننبذ فيه
حتى صار شناً) ^٧ ولم يخرج البخارى لسودة سوى هذا الحديث ولم يخرج لها مسلم
شيئاً ^٨ ، ورواه النسائى وأحمد ^٩ بلفظ (مر بشاة لميمونة) ورواه البزار ^{١٠} بلفظ (ماتت
شاة لميمونة ، فقال النبى ﷺ : ألا استمتعتم بإهابها ، فإن دباغ الأديم طهوره) وفى
الباب عن أم سلمة رواه الطبرانى فى الأوسط والدارقطنى ^{١١} وفى اسناده فرج بن

^١ - فى صحيحه برقم (٣٦٦).

^٢ - أى أصحاب السنن فأخرجه أبو داود رقم (٤١٢٣) والترمذى رقم (١٧٢٨) والنسائى (٧: ١٧٣) وابن ماجه
رقم (٣٦٠٩) وأحمد (١: ٢١٩) والإحسان رقم (١٢٨٧ و ١٢٨٨).

^٣ - هو عمرو بن بكير بن سابور الناقد (ت ٢٣٢هـ) أخرج له البخارى ومسلم وأبوداود والنسائى . تهذيب
التهذيب (٨: ٨٥).

^٤ - انظر الأرقام الآتية فى صحيحه (٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥).

^٥ - فى صحيحه رقم (٦٦٨٦).

^٦ - أى جلدها.

^٧ - الشن : هو الجلد الخلق البالى . غريب الحديث لأبى عبيد (٤: ٥٦) والنهاية (٢: ٥٠٦).

^٨ - ذخائر المواريث (٤: ١٩٠).

^٩ - النسائى (٧: ١٧١ و ١٧٢) وأحمد فى الفتح الربانى (١: ٣٢) والإحسان رقم (١٢٨٥) .

^{١٠} - وعزه ابن حجر فى التلخيص (١: ٤٦) والزيلعى فى نصب الراية (١: ١١٩) للطبرانى فى الأول .
وللبزار .

^{١١} - أخرجه الدارقطنى فى سننه (١: ٤٩).

فضالة^١ وهو ضعيف ، وفي تاريخ نيسابور للحاكم^٢ من طريق مغيرة^٣ عن الشعبي عن ابن عباس: (مر النبي ﷺ بشاة ميتة لأم سلمة أو لسودة) فذكر الحديث، وأما حديث (أيما إهاب دبغ فقد طهر) فرواه الشافعي^٤ عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن ابن وعله^٥ عن ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا ، وكذا رواه الترمذي في جامعه^٦ عن قتبية عن سفيان ، وقال : حسن صحيح ، ورواه ابن حبان^٧ بلفظ قتبية وله شاهد من حديث ابن عمر رواه الدارقطني^٨ بإسناد على شرط الصحة ، وقال : إسناده حسن ، وآخر من حديث جابر رواه الخطيب في تلخيص المتشابه^٩.

فقه الحديث

الحديث يدل على أن الدباغ مطهر لجلد الميتة ، نص في السبب ، وهو الشاة المعينة ، ونوع الشاة على الخلاف المعروف ، وظاهر فيما عداها ، وهذا مروى عن علي بن الحسين وابن مسعود ، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة واستثنى الشافعي الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما وغيره^{١٠} ، قال في البحر^{١١} : له في الآدمي وجهان ، وإنما استثنى الخنزير ، لقوله تعالى : (فإنه رجس)^{١٢} والضمير عائد الى المضاف إليه إذ هو أقرب ولا مانع منه وقاس الكلب عليه بجامع النجاسة ووافق أبو حنيفة في الخنزير ، قال : لأنه لا جلد له والآدمي إذ لا يجوز الانتفاع بجلده ، ويطهر بالدباغ ظاهر الجلد وباطنه ، ويجوز استعماله في الأشياء المائعة واليابسة ، ولا فرق بين مأكول اللحم وغيره^{١٣}.

^١ - فرج بن فضالة بن النعمان أخرج له الأربعة إلا النسائي وقد ضعف تهذيب التهذيب (٨ : ٢٣٤) .

^٢ - عزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (١ : ٤٦) للحاكم في تاريخه .

^٣ - هو مغيرة بن مقسم الضبي (ت ١٣٦هـ) أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (١٠ : ٢٤١) .

^٤ - في مسنده (ص : ١٠) .

^٥ - هو عبد الرحمن بن وعله السبئي كان ثقة . ثقات ابن حبان (٥ : ١٠٥) .

^٦ - في سننه رقم (١٧٢٨) .

^٧ - في الإحسان رقم (١٢٨٧-١٢٨٨) .

^٨ - في سننه (١ : ٤٨) .

^٩ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٤٦) للخطيب وأخرجه الطحاوي (١ : ٢٧٣) .

^{١٠} - انظر هذا الكلام في شرح النووي لمسلم (٤ : ٥٤) .

^{١١} - البحر الزخار (١ : ٢٤) .

^{١٢} - (الأنعام : ١٤٥) .

^{١٣} - شرح النووي لمسلم (٤ : ٥٤) .

المذهب الثاني^١ : أن الدباغ لا يظهر شيئاً من الجلود ، وهو قول أكثر العترة ، ورواية عن أحمد وعن مالك ، وهو مروى عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعائشة ، وحجتهم ما أخرجه الشافعي في سنن حرمله^٢ وأحمد والبخاري في تاريخه والأربعة والدارقطني عن عبد الله بن عكيم^٣ قال: (أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته، أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب)^٤ وفي رواية الشافعي وأحمد وأبوداود (قبل موته بشهر) وفي رواية لأحمد^٥ (بشهر أو شهرين) قال الترمذي : حسن^٦ وكان أحمد يذهب إليه، ويقول : هذا آخر الأمر ثم تركه لما اضطربوا في إسناده لما قيل : عن ابن عكيم عن أشياخ من جهينة ، قال ابن حبان^٧ : بل ابن عكيم شهد كتاب النبي ﷺ وسمع مشايخ جهينة يقولون ذلك وقد ذكر الاضطراب في رواية ابن عدى والطبراني^٨ من حديث شبيب بن سعيد^٩ عن الحكم^{١٠} عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه^{١١} وفي رواية أبي داود^{١٢} عن عبد الرحمن (أنه انطلق هو وأناس معه الى عبد الله بن عكيم فدخلوا وقعدت على الباب، فخرجوا إلى وأخبروني ، أن عبد الله بن عكيم أخبرهم ...الحديث) فاضطرب في سماع عبد الرحمن ، ولكنه إذا ثبتت رواية السماع حمل على أنه سمع منه بعد ذلك^{١٣} .

فهذا الحديث يدل على تحريم الانتفاع من الميتة بالإهاب والعصب ، وهو إذا كان متأخراً ، فهو ناسخ للحديث الأول وإن لم يعلم تأخره فقد عارض ، ووجب الترجيح ، وهذا أرجح لما فيه من التاريخ ولأن فيه حظر ، والأول مبيح والحظر مرجح على الإباحة وأجيب بأنه لا يقوى على النسخ والمعارضة.

١ - البحر الزخار (١: ٢٣).

٢ - هو حرمله بن يحيى بن عبد الله التجيبي صاحب الشافعي (١٦٦-٢٤٤هـ). تهذيب التهذيب (٢: ٢٠١).

٣ - هو عبد الله بن عكيم الجهني أخرج له مسلم والأربعة أدرك زمن النبي ولم يره وكان ثقة . تهذيب التهذيب (٥: ٢٨٣).

٤ - أخرجه أبوداود رقم (٤١٢٧) وابن ماجه رقم (٣٦١٣) والترمذي رقم (١٧٢٩) والنسائي (٧: ١٧٥) وأحمد (٤: ٣١٠ و٣١١) .

٥ - الفتح الرباني (١: ٢٣٧).

٦ - في سننه بعد حديث رقم (١٧٢٩).

٧ - في الإحسان بعد حديث رقم (١٢٧٩).

٨ - الكامل (٤: ١٣٤٧) وعزاه ابن حجر في التلخيص (١: ٤٧) للطبراني.

٩ - هو شبيب بن سعيد التميمي ، أخرج له البخاري والنسائي (ت١٨٧هـ) . تهذيب التهذيب (٤: ٢٦٩) .

١٠ - هو الحكم بن عتيبة الكندي أخرج له الستة (ت١١٣هـ). تهذيب التهذيب (٢: ٣٧٢) .

١١ - هو عبد الرحمن بن أبي ليلى ، أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٦: ٢٣٤) .

١٢ - في سننه رقم (٤١٢٨) والذاهب الحكم وليس عبد الرحمن.

١٣ - التلخيص الحبير (١: ٤٨).

أما الأول^١ : فلأن حديث الدباغ أصح ، فإنه مما اتفق عليه الشيخان^٢ وروى من طرق متعددة ، حتى عد فيه خمسة عشر حديثاً ، عن ابن عباس حديثان^٣ وعن أم سلمة ثلاثة^٤ وعن أنس حديثان^٥ وعن سلمة بن المحبق^٦ وعائشة^٧ والمغيرة^٨ وأبي أمامة وابن مسعود^٩ وسفيان وثابت^{١٠} وجابر وأثران عن سودة^{١١} وابن مسعود^{١٢} ورواية التاريخ معلقة^{١٣} فقد رواها خالد الحذاء^{١٤} وخالفه شعبة ، وهو أحفظ منه ، وشيخهما واحد فلا تقوى على النسخ، وأيضاً فإن النسخ يتوقف على أن يكون الناسخ آخر الأمر ، ولم يدل شيء من الرواية على أن حديث ابن عكيم كان آخر الأمر ، والتاريخ بما ذكر لا يقتضى بذلك ، بل قد روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : (لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ، فلما كان من الغد خرجت أنا وهو ، فإذا نحن بسخلة مطروحة على الطريق ، فقال : ما كان على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها ؟ فقلت : يارسول الله أين قولك بالأمس ؟ فقال : ينتفع منها بالشيء)^{١٥} فإنه يقتضى أن الإباحة آخر الأمر ، عكس ما احتج به أهل القول الآخر ، فثبت عدم صحة النسخ .

وأما المعارضة : على فرض جهل التاريخ ، فهي ممنوعة لعدم الاستواء لما تقدم وهذا على القول بأن العام المتأخر ناسخ للخاص المتقدم ، وأما على القول بأن الخاص المتقدم مخصص للعام وإن تأخر ، فالأمر ظاهر فإنه يغنى العام على الخاص على

- ١ - وهو النسخ.
- ٢ - فأخرجه البخاري رقم (١٤٩٢) ومسلم رقم (٣٦٣ / ١٠١) .
- ٣ - التلخيص الحبير (١ : ٤٦) ونصب الراية (١ : ١١٥) .
- ٤ - أخرجه الدارقطني (١ : ٤٩ و ٤٧) وعزاها ابن حجر في التلخيص (١ : ٤٦) للطبراني في الأوسط وكذلك الزيلعي في نصب الراية (١ : ١١٨ و ١١٩) .
- ٥ - عزاها ابن حجر في التلخيص (١ : ٥٠) لابن منده في مستخرجه .
- ٦ - سيأتي حديثه بعد هذا الحديث رقم (٢٢) انظر من خرجه هناك .
- ٧ - أخرجه النسائي (٧ : ١٧٤) وأحمد في الفتح الرباني (١ : ٢٣٠) والدارقطني (١ : ٤٤) وابن حبان في الإحسان رقم (١٢٩٠) .
- ٨ - أخرجه أحمد في الفتح الرباني (١ : ٢٣١) وانظر التلخيص الحبير (١ : ٥٠) .
- ٩ - حديث ابن مسعود وجابر عزاها ابن حجر في التلخيص (١ : ٥٠) لابن منده في مستخرجه ، وحديث أبي أمامة وسفيان عزاها للطبراني .
- ١٠ - أخرجه البيهقي (١ : ١٤ - ١٥) والدارقطني (١ : ٤٨) .
- ١١ - أخرجه البخاري رقم (٦٦٨٦) والنسائي (٧ : ١٧٣) .
- ١٢ - عزاها ابن حجر في التلخيص (١ : ٥٠) لابن منده في مستخرجه .
- ١٣ - المرجع السابق .
- ١٤ - هو خالد بن مهران الحذاء أخرج له الستة (ت ١٤١ هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ١٠٤) .
- ١٥ - عزاها ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١ : ١٥) لأصول الأحكام .

جميع التقادير وأحاديث الدباج خاصة وحديث ابن عكيم عام فهو معمول به فيما لم يدبغ فخرج عنه ماقد دبغ وأيضاً فقد روى عن النضر بن شميل^١ أن الإهاب اسم لما لم يدبغ، وبعد الدبغ يقال له : شن وقربة والجوهري^٢ جزم به ، وقال ابن شاهين^٣ : لما احتمل الأمرين ، جاء قوله : (أيما إهاب دبغ فقد طهر^٤) فحملناه على ما لم يدبغ جمعاً بين الحديثين^٥.

المذهب الثالث^٦ : يطهر بالدباج جلد مأكول اللحم ، ولا يطهر غيره وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبى ثور وإسحاق بن راهويه، ولعل ذلك بناء على قصر العام الوارد على السبب على سببه، والسبب الشاة فكان ذلك فيها وقيس سائر المأكول عليها .
والمذهب الرابع : يطهر الجميع بالدبغ إلا الخنزير وهو مذهب أبى حنيفة وقد تقدم دليله .

والمذهب الخامس : يطهر الجميع إلا أنه يطر ظاهره دون باطنه ، فيستعمل في اليابسات دون المائعات ، ويصلى عليه ولا يصلى فيه وهذا هو المشهور عن مالك في حكاية أصحابه عنه ، وجمع بين الأحاديث بهذا التأويل لما تعارضت .

والمذهب السادس : يطهر الجميع ظاهراً وباطناً ، وهو مذهب داود وأهل الظاهر وحكى عن أبى يوسف، المذهب السابع: قوله ﷺ لما مر بشاة ميتة ، فقال : (هلا استمتعتم بإهابها قالوا : إنها ميتة قال : إنما حرم أكلها) أخرجه البخاري^٧ من رواية الزهري عن ابن عباس وأخرج من حديث سعيد بن جبيرة^٨ عن ابن عباس : (مر

^١ - هو النضر بن شميل المازني أخرج له الستة (١٢٢ - ٢٠٤هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ١٠٤) .

^٢ - في صحاحه (١ : ٨٩) .

^٣ - الشيخ المسند الكبير أبو حفص عمر بن أحمد بن محمد بن حسن بن شاهين الفارسي الشاهيني السمرقندي (٤٥٤هـ) عاش ثيفاً وتسعين سنة . سير أعلام النبلاء (١٨ : ١٢٧) .

^٤ - والإهاب : ككتاب ، يجمع على أهاب مضموم الهمزة والهاء ، ويفتحهما لغتان ويقال : طهر الشيء بفتح الهاء وضمها لغتان ، والفتح أفصح ، شرح النووي لمسلم (٤ : ٥٤) .

^٥ - في النسخ والمنسوخ (ص : ١٦٠) .

^٦ - شرح النووي لمسلم (٤ : ٥٤) المجموع (١ : ١٧) وفتح الباري (٩ : ٦٥٨-٦٥٩) والمحلّى (١ : ١١٩) .

^٧ - في صحيحه رقم (١٤٩٢) ومسلم رقم (٣٦٣) وأبو داود رقم (٤١٢٠) والنسائي (٧ : ١٧١) وابن ماجه رقم (٣٦١٠) وأحمد (٦ : ٣٢٩) .

^٨ - هو سعيد بن جبيرة بن هشام الأسدي (٤٦-٩٥هـ) أخرج له الستة وكان من الفقهاء والعلماء العاملين ، خرج على الحجاج مع الفقهاء والقراء ثم هرب إلى مكة فآلقي القبض عليه وأرسل للحجاج فقتله . تهذيب التهذيب (٤ : ١١) .

رسول الله ﷺ بعز مية فقال : ماعلى أهلها لو انتفعوا بإهابها)^١ والجواب عنه بأن هذا مطلق ، وحديث الدباغ مقيد والواجب حمل المطلق على المقيد.

فائدة

ورد فى الدباغ فى رواية الدارقطنى^٢ (أليس فى الماء والقرظ^٣ ما يطهرها ؟) أخرجه عن ابن عباس مرفوعاً ، ورواه مالك وأبوداود والنسائى وابن حبان والدارقطنى من حديث ميمونة، فى حديث، وقال فى آخره : (يطهرها الماء والقرظ)^٤ وصححه ابن السكن والحاكم^٥ وأما قوله ﷺ : (أليس فى الشب والقرظ والماء ما يطهره؟) قال النووى فى الخلاصة^٦ : هو بهذا اللفظ باطل لا أصل له، قال فى شرح المذهب^٧ : ذكر الشب إنما هو من كلام الشافعى قال الأزهرى : هو بالباء الموحدة من الجواهر التى جعلها الله تعالى فى الأرض تشبه الزاج وقال غيره : بالمثلثة، قال الجوهرى : نبت طيب الرائحة مر الطعم يدبغ به^٨، قال النووى فى شرح مسلم^٩ : يجوز الدباغ بكل شيء ينشف فضلات الجلد ويطيبه، ويمنع من ورود الفساد عليه، كالشب والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الأدوية الطاهرة ولا يحصل بالشمس عندنا وقال أصحاب أبى حنيفة : يحصل ، ولا بالتراب والرماد والملح على الأصح وبالأدوية النجسة كذرق الحمام ، والشب المتنجس فيه وجهان ، أصحهما حصوله، ويجب غسله بعد الفراغ على أحد احتمالين ، وفى الاحتياج إلى الماء وجهان ، قال أصحابنا : ولا يفتر الدباغ إلى فعل فاعل فلو أطارت الريح جلد مية فوق فى مدبغة طهر وإذا دبغ جاز الانتفاع به بلا خلاف ، وفى بيعه قولان للشافعى أصحهما يجوز وفى أكله فيه ثلاثة أوجه أو أقوال : أصحها لايجوز والثاني : يجوز والثالث : يجوز فى جلد المأكول دون غيره ، ومع القول : إن شعر المية نجس ، فلا يطهر الشعر بالدبغ على الأصح والأشهر من

^١ - أخرجه البخاري رقم (٥٥٣٢).

^٢ - فى سننه (١ : ٤٢).

^٣ - القرظ : بفتح القاف والراء ورق السلم . وانظر سنن الدارقطنى (١ : ٤٩).

^٤ - سيأتي قريباً رقم (٢٣).

^٥ - كما نقله ابن حجر فى التلخيص (١ : ٤٩).

^٦ - التلخيص الحبير (١ : ٤٨).

^٧ - المجموع (١ : ٢٢٣).

^٨ - فى الصحاح (١ : ١٥١) لفظه (الشب : شيء يشبه الزاج).

^٩ - شرح النووي لمسلم (٤ : ٥٥).

قولى الشافعى ، قال أصحابنا : ولا يجوز استعمال جلد الميتة قبل السدبغ فى الأشياء الرطبة ويجوز فى اليابسة على كراهة . انتهى^١.

ظهور جلد الميتة

٢٢- وعن سلمة بن المحبق رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (دباغ جلود الميتة طهورها) . صححه ابن حبان^٢.

ترجمة الراوي^٣

هو أبو سنان سلمة بن المحبق ، ويقال : سلمة بن ربيعة بن المحبق بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الباء المكسورة والقاف ، وأصحاب الحديث يفتحون الباء ، واسم المحبق صخر بن عتبة ، ويقال : عتيبة بن الحارث وعتبة بالعين المهملة المضمومة والتاء المنقوطة اثنتين من أعلى الساكنة والباء الموحدة وعتيبة مصغرها ، وسلمة هذلى يعد فى البصريين.

روى عنه ابنه سنان ولسان صحبة^٤ روى عنه الحسن البصرى ، وقبيصة^٥ بفتح القاف وكسر الباء الموحدة والصاد المهملة ابن حريث مصغراً وبالحاء المهملة والراء المهملة والياء المنقوطة من أسفل باثنتين والتاء المثناة.

تخريج الحديث

الحديث روى بألفاظ متعددة ، فلفظ ابن حبان على ما رواه المصنف رحمه الله تعالى فى التلخيص^٦ من حديث عائشة: (دباغ جلود الميتة طهورها)^٧ وفى الطبرانى^٨ من حديث المغيرة بن شعبة وزيد بن ثابت وأبى أمامة وابن عمر بلفظ: (جلود الميتة دباغها

^١ - أى مانقله من شرح النووي لمسلم (٤: ٥٥).

^٢ - أخرجه برقم (٤٥٢٢) وأحمد (٣: ٤٧٦ و٥: ٦) وأبو داود رقم (٤١٢٥) والنسائى (٧: ١٧٣-١٧٤) والبيهقى (١٧: ١).

^٣ - الإصابة (٢: ٦٥) والاستيعاب بهامشها (٢: ٨٧) .

^٤ - هو سنان بن سلمة بن المحبق ولد يوم حنين وسماه رسول الله ﷺ بهذا الاسم وكان شجاعاً مات فى آخر ولاية الحجاج . الإصابة (٢: ١٠٥-١٠٦) .

^٥ - هو قبيصة بن حريث الأنصارى أخرج له الأربعة إلا ابن ماجه وثقه قوم وضعفه آخرون . تهذيب التهذيب (٣١٠: ٨) .

^٦ - التلخيص الحبير (١: ٤٩) وهذا خطأ لأن لفظ ابن حبان (ذكاة الأديم دباغه) .

^٧ - أخرجه أحمد (٦: ١٥٤-١٥٥) والنسائى (٧: ١٤٧) وابن حبان رقم (١٢٩٠) .

^٨ - المعجم الكبير (٢٠: ٣٦٨) و (٨: ١٩٩) ولم أجد حديث زيد وابن عمر فرجعت إلى مجمع الزوائد (١: ٢١٧-٢١٨) فلم أجدهما ، وقد عزاما ابن حجر فى التلخيص (١: ٥٠) للطبرانى .

طهورها) وحديث ابن عمر أيضاً عند ابن شاهين^١ وحديث زيد بن ثابت في تاريخ نيسابور وفي الكنى للحاكم أبي أحمد^٢ في ترجمة أبي سهيل، وفي البيهقي^٣ عن هزيل بن شرحبيل^٤ عن بعض أزواج النبي ﷺ أم سلمة أو غيرها، وفي الدارقطني^٥ عن أم سلمة بلفظ **(إن دباغها يحل كما يحل خل الخمر)** وفيه الفرج بن فضالة وهو ضعيف، وعن أنس وجابر وابن مسعود ذكرها أبو القاسم بن مندة في مستخرجه^٦ وفي لفظ أحمد وأبوداود والنسائي والبيهقي وابن حبان عن سلمة بن المحبق بلفظ **(دباغ الأديم ذكاته)** وفي لفظ **(دباغها ذكاتها)** وفي لفظ: **(دباغها طهورها)** وفي لفظ **(ذكاة الأديم دباغها)** واسناده صحيح، وإن كان أحمد أعله بعدم معرفة ابن الجون^٧ قال أحمد: الجون لا أعرفه، وفي التقريب: جون بسكون الواو، فقد عرفه على ابن المديني وغيره^٨ وفي الباب أيضاً من حديث ابن عباس في مسلم بلفظ **(دباغ طهوره)**^٩ وفيه قصة سؤال ابن وعله لابن عباس، وفي لفظ الدارقطني وابن شاهين^{١٠} عن ابن عباس **(دباغ كل إهاب طهوره)** وفي رواية الدولابي^{١١} بعد سؤال ابن عباس عن الفراء تصنع من جلود الميتة فقال: **(سمعت رسول الله ﷺ يقول: ذكاة كل مسك دباغها)**^{١٢} ورواه البزار والطبراني والبيهقي من حديث عطاء عن ابن عباس في شاة ميمونة فقال ﷺ: **(فإن دباغ الأديم طهوره)**^{١٣} وفيه ابن عطاء^{١٤} وهو ضعيف عند يحيى بن معين وأبي زرعة

^١ - في الناسخ والمنسوخ (ص: ١٥٨) .

^٢ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١: ٥٠) لأبي أحمد والحاكم .

^٣ - في سننه (٦: ٣٨) .

^٤ - هو هزيل بن شرحبيل متفق على توثيقه . انظر تهذيب التهذيب (١١: ٣٠) .

^٥ - في سننه (١: ٤٩) والبيهقي (٦: ٣٨) .

^٦ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١: ٥٠) لابن منده .

^٧ - هو جون بن قتادة بن الأعور التميمي أخرج له أبوداود والنسائي، قال أحمد: لا يعرف وقال ابن المديني :

معروف . تهذيب التهذيب (٢: ١٠٥) .

^٨ - التلخيص الحبير (١: ٤٩) .

^٩ - في صحيحه رقم (١٠٧/٣٦٦) .

^{١٠} - الدارقطني (١: ٤٦) والناسخ والمنسوخ لابن شاهين (ص: ١٥٦) .

^{١١} - هو محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي (٢٤٤-٣١٠هـ) من كتبه (الكنى والأسماء) . الأعلام (٥: ٣٠٨) .

^{١٢} - عزاه ابن حجر في التلخيص (١: ٥٠) له .

^{١٣} - سنن البيهقي (١: ١٦) والمعجم الكبير (١١: ١٦٧) .

^{١٤} - هو يعقوب بن عطاء بن أبي رباح أخرج له النسائي . تهذيب التهذيب (١: ٣٤٤) .

ومن حديث ابن عباس في سياق آخر عند أحمد وابن خزيمة والحاكم والبيهقي^١ من طريق سالم بن أبي الجعد^٢ عن أخيه^٣ عن ابن عباس فقال : (دباغه يزيل خبثه أو نجسه أو رجسه) وإسناده صحيح ، قاله الحاكم والبيهقي^٤ .

فقه الحديث

وفي قوله : (دباغ الأديم ذكاته) ونحوه ، يريد أن الدباغ في التطهير بمنزلة تذكية الشاة في الأحلال ، لأن الذبح يطهرها ويحل أكلها ، فهو من باب التشبيهه بالبالغ أو الاستعارة على ما اختاره سعد الدين التفتازاني^٥ .

ما يطهر جلد الميتة

٢٣- وعن ميمونة رضى الله عنها ، قالت : (مرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا فَقَالَ: لَوْ أَخَذْتُمْ إِبَاهِبَهَا ؟ فَقَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ، فَقَالَ : يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ) أخرجه أبو داود والنسائي^٦ .

ترجمة الراوي^٧

هى أم المؤمنين بنت الهلالية العامرية ، وأمها هند بنت عوف ، من حمير وقيل : من كنانة ، ويقال : إن اسمها كان برة فسمها النبي ﷺ ميمونة تزوجها فى الجاهلية مسعود بن عمرو الثقفى وفارقها وتزوجها أيضاً أبو رهم بن عبد العزى وتوفى عنها ، فتزوجها رسول الله ﷺ فى ذى القعدة سنة سبع فى عمرة القضية بسرف على عشرة أميال من مكة وماتت فى ذلك المكان الذى تزوجها فيه بسرف ، سنة إحدى وستين ،

^١ - أخرجه أحمد فى الفتح الرباني (١ : ٢٣٢) وابن خزيمة رقم (١١٤) والحاكم (١ : ١٦١) وقال : حديث صحيح ووافقه الذهبي ، وأخرجه البيهقي (١ : ١٧) وقال : هذا إسناد صحيح .

^٢ - هو سالم بن أبي الجعد الأشجعي أخرج له الستة (ت ٩٩هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ٣٧٣) .

^٣ - هو عبد الله بن أبي الجعد أخرج له النسائي وابن ماجة قال ابن القطان : مجهول . تهذيب التهذيب (٥ : ١٤٩) .

^٤ - المستدرک (١ : ١٦١) وسنن البيهقي (١ : ١٧) .

^٥ - هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (٧١٢ - ٧٩٣هـ) من أئمة العربية والأصول . الأعلام (٧ : ٢١٩) .

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (٤١٢٦) والنسائي (٧ : ١٧٤-١٧٥) وأحمد (٦ : ٣٣٤) والدارقطني (١ : ٤٥) والبيهقي

(١ : ١٩) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٢٨٥) ومالك (ص : ٤٠٥) .

^٧ - الإصابة (٤ : ٣٩٧) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٣٩١) .

وقيل : إحدى وخمسين ، وقيل : ثلاث وستين وقيل : ست وستين ، وقيل غير ذلك ،
وصلى عليها ابن عباس ، وهى أخت أم الفضل امرأة العباس وأخت أسماء بنت عميس ،
قيل : لم يتزوج النبى ﷺ بعدها .

روى عنها ابن عباس ويزيد بن الأصم^١ وعبد الله بن شداد بن الهاد^٢ وكريب^٣ وعطاء
ابن يسار^٤ .

تخريج الحديث

الحديث رواه أيضاً مالك^٥ من حديث ميمونة ، وصححه ابن السكن والحاكم^٦ وفى
الباب عن ابن عباس مرفوعاً ، أخرجه الدارقطنى (أليس فى الماء والقرظ ما يطهرها؟)
وأما رواية (أليس فى الشب والقرظ والماء ما يطهرها ؟)^٧ فقال النووى فى
الخلاصة : هو بهذا اللفظ باطل لا أصل له ، وقال فى شرح المذهب^٨ : ذكر الشب ،
إنما هو من كلام الشافعى ، قال الأزهرى : هو بالباء الموحدة من الجواهر التى جعلها
الله تعالى فى الأرض ، يشبه الزاج وقال غيره : بالمثلثة ، قال الجوهرى : نبت طيب
الرائحة ، مر الطعم يدبغ به .

فقه الحديث

قال النووى فى شرح مسلم^٩ : يجوز الدباغ بكل شيء ينشف فضلات الجلد وبطيئه ،
ويمنع من ورود الفساد عليه ، كالشب والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الأدوية
الطاهرة ، ولا يحصل بالشمس عندنا .

وقال أصحاب أبى حنيفة : يحصل ، ولا بالتراب والرماد والملح على الأصح
وبالأدوية النجسة كذرق الحمام والشب المنتجس فيه وجهان : أحدهما حصوله ، ويجب
غسله بعد الفراغ على أحد احتمالين ، وفى الاحتياج إلى الماء وجهان ، قال أصحابنا :

^١ - هو يزيد بن الأصم بن عبيد ابن اخت ميمونة أخرج له البخاري فى الأدب المفرد والخمسة . تهذيب التهذيب
(٢٧٣ : ١١) .

^٢ - هو عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي ابن اخت ميمونة أخرج له الستة (ت ٨١هـ) كان من كبار التابعين . تهذيب
التهذيب (٢٢٢ : ٥) .

^٣ - هو كريب بن أبى مسلم أخرج له الستة كان ثقة كثير الحديث (ت ٩٨هـ) . تهذيب التهذيب (٨ : ٣٨٨) .

^٤ - هو عطاء بن يسار الهلالي مولى ميمونة أخرج له الستة (ت ١٠٣هـ) . تهذيب التهذيب (٧ : ١٩٤) .

^٥ - انظر الموطأ (ص : ١٤٥) .

^٦ - نقله ابن حجر فى التلخيص (١ : ٤٩) .

^٧ - فى سننه (١ : ٤١ - ٤٢) .

^٨ - لم أجد هذا الكلام فى المجموع .

^٩ - (٤ : ٥٥) .

ولا يفتقر الدباغ إلى فعل فاعل ، فلو أطارت الريح جلد ميتة فوق في مدبغة طهر وإذا دبغ جاز الانتفاع به بلا خلاف، وفي بيعه قولان للشافعي ، أصحهما لا يجوز ، والثاني : يجوز ، والثالث : يجوز جلد المأكول لحمه دون غيره ومع القول بأن شعر الميتة نجس فلا يطهر الشعر بالدبغ على الأصح ، والأشهر من قولي الشافعي .
قال أصحابنا : ولا يجوز استعمال جلد الميتة قبل الدبغ في الأشياء الرطبة، ويجوز في اليابسة على كراهة . انتهى .

حكم الأكل في آنية أهل الكتاب

٢٤- وعن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : قلت : (يارسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب ، أفأكل في آنيتهم ؟) قال : لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها فغسلوها وكُلوا فيها) متفق عليه ^١.

ترجمة الراوي ^٢

هو جرهم ^٣ بن ناشب الخشني ، وقيل : جرثوم ، بضم الجيم وضم الشاء المثلثة وقيل: ابن ناشم ، وقيل : ابن لاشر ، وقيل : بل اسمه عمرو بن جرقوم وقيل : غير ذلك، اشتهر بكنيته بايع النبي ﷺ بيعة الرضوان، وضرب له بسهم يوم خيبر ، وأرسله إلى قومه فأسلموا نزل الشام، ومات بها سنة (٧٥) وقيل: مات بزمان معاوية قال ابن عبد البر: وهو الأكثر، روى عنه أبو إدريس الخولاني ^٤ وجبير بن نفير ^٥ ومكحول.

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على نجاسة آنية أهل الكتاب ، وأن رطوبتهم نجسة إذ أمر النبي ﷺ باجتنابها ، ثم رخص بشرط عدم وجدان الغير وغسلها وهو دليل من قال بنجاسة الكافر

^١- أخرجه البخاري رقم (٥٤٧٨) ومسلم رقم (١٩٣٠) قلت: والترمذي رقم (١٧٩٦ و١٧٩٧) وابن ماجه رقم (٣٢٠٧) وأحمد (٢: ١٨٤ و١٩٣) .

^٢- الإصابة (٤: ٣٢) والاستيعاب بهامشها (٤: ٢٧) .

^٣- (جرهم) بضم الجيم والهاء (ناشب) بالنون وكسر المعجمة والباء الموحدة (الخشني) بضم الخاء المعجمة ، وفتح الشين المعجمة وبالنون .

^٤- هو عائد بن عبد الله أبو إدريس الخولاني (٨ - ٨٠هـ) أخرج له الستة وكان أعلم أهل الشام بالحلال والحرام . تهذيب التهذيب (٥: ٧٤) .

^٥- هو جبير بن نفير بن مالك بن عامر الحضرمي أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة (ت ٨٠هـ) . تهذيب التهذيب (٢: ٥٦) .

مطلقاً ، وهو مذهب الهادى والقاسم والناصر ومالك^١ وهو موافق لظاهر قوله تعالى : (إنما المشركون نجس)^٢ ومذهب الباقر والمؤيد بالله وأبى حنيفة والشافعى والإمام يحيى وجماعة ، أن رطوباتهم طاهرة كغيرهم لقوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم)^٣ ولأن النبى ﷺ توضأ من مزادة المشركة^٤ وعن جابر ﷺ قال : (كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فنصيب من آنية المشركين وأسقيتهم ، فننتفع بها ولا يعيب ذلك علينا) رواه أحمد وأبوداود^٥ وعن أنس (أن يهودياً دعا النبى ﷺ إلى خبر شعير وإهالة سبخة^٦ فأجاب)^٧ وعن عمر (الوضوء من جرة نصرانية)^٨ قال فى البحر^٩ : والأولى الاستدلال بأنه لو حرمت رطوبتهم لاستفاض نقل توقيعهم لقلّة المسلمين حينئذ وأكثر مستعملاتهم لاتخلو منها ملبوساً ومطعوماً ، والعادة فى مثل ذلك تقتضى الاستفاضة^{١٠} وحديث أبى ثعلبة ليس على ظاهره ، وإنما هو محمول على كراهة الأكل فى آنيّتهم للاستقذار ، إذ لو كان لأجل النجاسة لم يجعله مشروطاً بعدم وجدان الغير إذ الإناء المتنجس بعد إزالة نجاسته ، هو ومالم يتنجس على سواء . وإنما ذلك للاستقذار ، فهو كالأكل فى المحجمة المغسولة . وأيضاً فإن الحديث فى رواية أبى داود وأحمد ، واللفظ لأبى داود (أنه سأل رسول الله ﷺ قال : إنا نجاور أهل الكتاب ، وهو يطبخون فى قدورهم الخنزير ويشربون فى آنيّتهم الخمر ، فقال رسول الله ﷺ : إن وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا وإن لم تجدوا غيرها فارحضوها^{١١} بالماء ، وكلوا واشربوا)^{١٢} فالأمر بالاجتناب والغسل إنما هو لما يوقع فيها من النجاسة ، ليس لأجل رطوبتهم ، والمطلق يحمل على المقيد فبطل الاحتجاج به .

^١ - البحر الزخار (١: ١٢) وشرح الأزهار (١: ٣٧) والمغنى مع الشرح (١: ٢١٢) .

^٢ - (التوبة: ٥) .

^٣ - (المائدة : ٥) .

^٤ - سيأتى تخريجه فى الحديث رقم (٢٠) .

^٥ - أبوداود رقم (٣٨٣٨) وأحمد فى الفتح الربانى (١: ٢٣٨-٢٣٩) والبيهقى (١: ٣٢)

^٦ - الإهالة : بكسر الهمة ، الودك ، وهو دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه ، والمبخة : المتغيرة الريح .

^٧ - الفتح الربانى (١: ٢٣٩) .

^٨ - أخرجه البيهقى (١: ٣٢) .

^٩ - البحر الزخار (١: ١٣) .

^{١٠} - انتهى ما نقله من البحر .

^{١١} - أي اغسلوها .

^{١٢} - أخرجه أبوداود رقم (٣٨٣٩) والترمذى رقم (١٤٦٤) وابن ماجه رقم (٣٢٠٧) وأحمد (٤: ١٩٤-١٩٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾^١ فمعناه ذوو نجس ، لأن معهم الشرك الذى بمنزلة النجس ولأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات ، فهى ملابسة لهم ولذلك كان نتيجه قوله : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾^٢ أى لا يحجوا ولا يعتمرؤا ووجب المصير إلى هذا الجمع بين هذه الآية وآية المائدة^٣ وهى أصرح فى المقصود .

وأما الاحتجاج على الطهارة بحديث جابر ففيه نظر ، إذ ذلك بعد الاستيلاء وبعد الاستيلاء غير محل النظر .

قال فى المنتقى : وقد ذهب بعض أهل العلم إلى المنع من استعمال آنية الكفار حتى تغسل ، إذا كانوا ممن لا تباح ذبيحتهم ، وكذلك من كان من النصارى بموضع متظاهراً فيه بأكل لحم الخنزير متمكناً منه ، أو يذبح بالسن والظفر ونحو ذلك ، وأنه لا يأمر بآنية من سواهم جمعاً بين الأحاديث ، إذ يستحب بعضهم غسل الكل ، لحديث الحسن بن على رضى الله عنهما ، قال : (حفظت من رسول الله ﷺ : دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)^٤ رواه أحمد والنسائى والترمذى وصححه . انتهى .

طهارة مياه المشركين

٢٥ - وعن عمران بن حصين رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّأُوا مِنْ مَزَادَةٍ °
امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ) متفق عليه^١ فى حديث طويل .

ترجمة الراوى^٢

هو أبو نجيد^٣ عمران بن حصين بن عبيد الخزاعى الكعبى ، أسلم عام خيبر وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة اثنتين وخمسين ، وقيل : سنة ثلاث ، وكان من فضلاء

^١ - (التوبة: ٥) .

^٢ - (التوبة: ٢٨) .

^٣ - وهى قوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) .

^٤ - أخرجه أحمد (٣: ١٥٣) والنسائى (٨: ٣٢٧-٣٢٨) والترمذى رقم (٢٥١٧) قلت: والحاكم (٢: ٤١٣ و٩٤) والبيهقى (٥: ٣٣٥) .

^٥ - المزايدة : هى الظرف الذى يحمل فيه الماء وتكون من الجلد . النهاية (٤: ٣٢٤) .

^٦ - أخرجه البخارى رقم (٣٥٧١) ومسلم رقم (٦٨٢) وأحمد (٤: ٤٣٤ و٤٣٥) .

^٧ - الإصابة (٣: ٢٧) والاستيعاب بهامشها (٣: ٢٢٩) .

^٨ - (من المخطوط) بضم النون ، وكسر الجيم ، والياء الساكنة والذال المهملة .

الصحابة وفقهائهم ، أسلم هو وأبوه روى عنه أبو رجاء العطاردي^٢ ومطرف بن عبد الله وزرارة بن أبي أوفى^٣.

فقه الحديث

تقدم الكلام على فقه الحديث^٤.

ما يجوز استعماله من الفضة

٢٦ - وعن أنس بن مالك رضي الله عنه : (أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشغب^٥ سلسلة من فضة) . أخرجه البخاري^٦.

واضع السلسلة في الروايات

وحكى البيهقي^٧ عن موسى بن هارون^٨ أو غيره ، أن الذي جعل السلسلة هو أنس لأن لفظه (فجعلت مكان الشعب سلسلة) وجزم بذلك ابن الصلاح^٩ .
قال المصنف رحمه الله تعالى^{١٠} : وفيه نظر ، لأن في الخبر عند البخاري^{١١} عن عاصم الأحول^{١٢} قال : (رأيت قدح رسول الله ﷺ عند أنس بن مالك فكان قد

^١ - هو حصين بن عبيد الخزاعي كان معظماً في قومه أسلم وقدم إلى النبي ﷺ . الإصابة (١ : ٣٣٦) وبهامشها الاستيعاب (١ : ٣٣٢) .

^٢ - هو عمران بن ملحان أبو رجاء العطاردي أخرج له الستة أدرك النبي ﷺ ولم يره (ت ١٠٩هـ) . تهذيب التهذيب (٨ : ١٢٤) .

^٣ - هو زرارة بن أبي أوفى العامري أخرج له الستة (ت ٩٣هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ٢٧٨) .

^٤ - في الحديث السابق . قلت : وفي الحديث دلالة على طهارة رطوبة المشرك وطهارة جلد الميتة بالدباغ ، وطهارة أنية المشركين ، وفيه معجزة للنبي ﷺ ظاهرة بكثرة الماء بين يديه .

^٥ - الشعب : الصدع والشق ، والسلسلة : مصدر بفتح الفاء اتصال الشيء بالشيء وبالكسر : المتحد لذلك ، والنضار : بضم النون خشب للأواني ومنه كان منبر النبي ﷺ (هذان السطران من الكتاب) . النهاية في غريب الحديث (٥ : ٧١) .

^٦ - في صحيحه رقم (٣١٠٩) .

^٧ - في سننه (١ : ٢٩-٣٠) .

^٨ - هو موسى بن هارون بن بشير القيسي أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي . تهذيب التهذيب (١٠ : ٣٣٥) .

^٩ - كما نقل عنه ابن حجر في التلخيص (١ : ٥٢) وانظر فتح الباري (١ : ١٠٠) .

^{١٠} - المرجع السابق .

^{١١} - في صحيحه رقم (٥٦٣٨) .

^{١٢} - هو عاصم بن سليمان الأحول أخرج له الستة ولي القضاء لأبي جعفر المنصور (ت ٢٤٢هـ) . تهذيب التهذيب (٥ : ٣٨) .

انصدع فسلسله بفضة، قال : وهو قدح جيد عريض من نضار ، قال أنس : لقد سقيت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا . وقال ابن سيرين : (إنه كان فيه حلقة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل منها حلقة من ذهب أو فضة ، فقال له أبو طلحة : لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله ﷺ فتركه) هذا لفظ البخاري ، وهو يحتمل أن يكون الضمير في (فسلسله بفضة) عائداً إلى النبي ﷺ ويحتمل أن يكون عائداً إلى أنس ، كما ذكر البيهقي وجزم به ابن الصلاح إلا أن آخر الحديث يدل على تعيين الأول ، فإنه لما قال له أبو طلحة : (لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله ﷺ فتركه) تصريح بأن القدح لم يتغير عن موضوعه الأول ، الذي كان عليه مع النبي ﷺ وفي المواهب اللدنية : (كان للنبي ﷺ قدح مضرب بسلسلة من فضة في ثلاثة مواضع) وهو يؤيد الأول .

فقه الحديث

والحديث يدل على جواز تضبيب الإناء بالفضة ، وهو مجمع على جواز ذلك^١ .

^١ - فتح الباري (١ : ١٠١) والمجموع (١ : ٢٥٦) والمغني مع الشرح (١ : ٦٤) والموسوعة الفقهية الكويتية (١ : ١١٨) .

٣- باب إزالة النجاسة

حكم خل الخمر

٢٧- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (سئل رسول الله ﷺ عن الخمر تتخذ خلأ ؟ قال : لا) أخرجه مسلم والترمذي ، وقال : حسن صحيح^١ .
فقه الحديث^٢

الحديث يدل على أنه لا يجوز أن تتخذ الخمر خلأ، واتخاذها هو علاجها حتى تصير خلأ، وهذا مذهب العترة عليهم السلام والشافعي (لأن النبي ﷺ نهى أبا طلحة، لما سألته عن أيتام رزقوا خمرأ، فقال له النبي ﷺ : أرقها، أو قال : ألا أجعلها لهم خلأ ؟ قال : لا)^٣ فإن فعل ذلك لم تطهر، ولم تحل عند الهادي والقاسم والشافعي وأصحابه للنهي المذكور وهذا إذا كان العلاج بوضع شيء فيها، وأما إذا كان علاجها بنقلها من الظل الى الشمس، فلأصحاب الشافعي وجهان، أحدهما أنه تطهر كذا في شرح الأثمار^٤ لابن بهران ، وفي شرح الفتح^٥ : أن ذلك علاج فلا تطهر على المذهب، وعند المؤيد بالله أنها تطهر بالعلاج، وإن كان حراماً للاستحالة، وقال أبو حنيفة: بل تحل بالعلاج وتطهر، وهو مذهب الأوزاعي والليث لقوله ﷺ في حديث أم سلمة في تطهير الدباج لجلود الميتة : (إن دباغها يحل كما يحل خل الخمر) رواه الدارقطني^٦ .
فإن فيه الفرع بن فضالة ، وهو ضعيف .

وثانياً: بأنه متأول بما تخللت بنفسها من دون علاج جمعاً بين الأحاديث.

قال النووي^٧ : وقد أجمعوا على أنها لا تطهر ، فإن صح عنه فهو محجوج بإجماع من قبله . انتهى^٨ وقال الإمام المهدي في البحر^٩ : بل كثير من أصحابنا أنها لا تطهر وإن

^١ - أخرجه مسلم رقم (١٩٨٣) والترمذي رقم (١٢٩٤) قلت: وأبو داود رقم (٣٦٧٥) وأحمد (٣: ١١٩) .

^٢ - البحر الزخار (٤: ٣٥٠) والمغني مع الشرح (١٠: ٣٤٣) والموسوعة الفقهية الكويتية (١١: ٥٥) ومصادرها، وشرح النووي لمسلم (١٣: ١٥١) .

^٣ - انظر الفقرة الأولى .

^٤ - شرح الأثمار مخطوط في مكتبة الأوقاف والآثار بصنعاء .

^٥ - شرح الفتح مخطوط في مكتبة الأوقاف والآثار بصنعاء .

^٦ - في سننه (١: ٤٩) . قلت: والبيهقي (٦: ٣٨) .

^٧ - في شرحه لمسلم (١٣: ١٥١) ولم ينقل الإجماع على عدم طهارتها .

^٨ - أي ما نقله من شرح النووي لمسلم . قلت : المحجوج في شرح مسلم هو سحنون وليس النووي ولكن عندما تم النقل صار تقديم وتأخير والله اعلم .

^٩ - البحر الزخار (١: ١١) .

تخللت بنفسها من دون علاج ومنهم الإمام أحمد وعن مالك في تخليل الخمر ثلاث روايات :

أصحها عنه أن التخليل حرام ، فلو خللها عصي وطهرت، والثانية : حرام لا تطهر ، والثالثة : حلال وتطهر^١.

النهي عن أكل لحوم الحمر الأسيية

٢٨- وعنه^٢ قال : (لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَنَادَى : إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رَجَسٌ) متفق عليه^٣.

تخريج الحديث

وحديث أنس في البخاري^٤ (أن رسول الله ﷺ جاءه جاء ، فقال : أفنيت الحمر فأمر منادياً ينادى في الناس، إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية ، فإنها رجس ؛ فأكفنت القدور وإنها لتفور بالحم) وعن ابن عمر مثله^٥ وعن علي^٦ قال : (نهى النبي ﷺ عن المتعة عام خيبر ، وعن لحوم الحمر الأسيية) وعن جابر بن عبد الله^٧ (نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص في لحوم الخيل) وعن ابن أبي أوفى والبراء^٨ قالوا : (نهى النبي ﷺ عن لحوم الحمر) وعن أبي ثعلبة^٩ قال : (حرم رسول الله ﷺ لحم الحمر الأهلية) أخرجه البخاري وأخرج الترمذي^{١٠} عن أبي

^١ - انتهى المنقول من البحر ، وانظر هذا الكلام في شرح النووي لمسلم (١٣ : ١٥١) .

^٢ - أي أنس رضي الله عنه .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (٢٩٩١ وأطرافه) ومسلم رقم (١٩٤٠) قلت : وابن ماجه رقم (٣١٩٦) والنسائي (٧ : ٢٠٤) وأحمد (٣ : ١١١ و ١٢١) وابن حبان رقم (٥٢٧٤) .

^٤ - رقم (٢٩٩١ و ٤١٩٩ و ٥٥٢٨)

^٥ - أخرجه البخاري رقم (٤٢١٥ وأطرافه) ومسلم رقم (٥٦١) والنسائي (٧ : ٢٠٣) وأحمد (٢ : ١٠٢ و ١٤٤) وابن حبان في الإحسان رقم (٥٢٧٥) .

^٦ - أخرجه البخاري رقم (٤٢١٦) ومسلم رقم (١٤٠٧) والنسائي (٧ : ٢٠٣) .

^٧ - أخرجه البخاري رقم (٤٢١٩ وأطرافه) ومسلم رقم (١٩٤١) وأبوداود رقم (٣٧٨٨) والنسائي (٧ : ٢٠١) وانظر الإحسان رقم (٥٢٧٣) .

^٨ - أخرجه البخاري رقم (٤٢٢١ وأطرافه) ومسلم رقم (١٩٣٨) والنسائي (٧ : ٢٠٣) وأحمد (٤ : ٢٩١) وابن ماجه رقم (٣١٩٤) وابن حبان في الإحسان رقم (٥٢٧٧) .

^٩ - أخرجه البخاري رقم (٥٥٢٧) ومسلم رقم (١٩٣٦) والنسائي (٧ : ٢٠٣) .

^{١٠} - الترمذي رقم (١٤٧٤ و ١٧٩٥) وأحمد في الفتح الرباني (١٧ : ٧٨) .

هريرة والعرباض ابن سارية^١ وأبو داود والنسائي^٢ عن خالد بن الوليد ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

فقه الحديث^٣

والحديث يدل على تحريمها ، وقد اختلف العلماء في المسألة ، فقال الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : بتحريم لحومها ، لهذه الأحاديث الصريحة الصحيحة ، وقال ابن عباس : ليست بحرام ، وفي الصحيحين^٤ من رواية الشعبي عن ابن عباس (لا أدرى أنهى عنها من أجل أنها كانت حمولة الناس أو حرمة) وفي البخاري^٥ عن عمرو بن دينار ، قلت لجابر بن زيد : (يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية ، فقال : قد كان يقول ذلك الحكم ابن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة ، ولكن أبى ذلك البحر) .

وعن مالك ثلاث روايات : أشهرها : أنها مكروهة كراهة تنزيه شديدة ، والثاني : حرام ، والثالث : مباحة^٦ وحجته عموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ .. الْآيَةَ ﴾^٧ وابن عباس تلاها جوابا عما سألته عن تحريمها ، أخرجه البخاري^٨ وأيضاً فإن أبا داود^٩ أخرج عن غالب بن أبجر^{١٠} قال : (أصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطعم أهلي إلا شيء من حُمُر ، وقد كان رسول الله ﷺ حرم لحوم الحمر الأهلية فأتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله أصابتنا السنة ، ولم يكن في مالي ما أطعم إلا سمان حمر ، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية فقال : أطعم أهلك من سمين حمر فإنما حرمتها

^١ - هو الصحابي الجليل العرباض بن سارية السلمي أخرج له الأربعة كان من أهل الصفة (ت ٧٥هـ) . تهذيب التهذيب (٧ : ١٥٧) .

^٢ - أبو داود رقم (٣٨٠٦ و ٣٨١١) والنسائي (٧ : ٢٠٢ و ٢٣٩ و ٢٤٠) .

^٣ - البحر الزخار (٤ : ٣٣٠) والمغني مع الشرح (١١ : ٦٥) والمجموع (٩ : ٦٠) والهداية تخريج أحاديث البداية (٦ : ٣٠٨) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (٤٢٢٧) ومسلم رقم (١٩٣٩) .

^٥ - أخرجه البخاري رقم (٥٥٢٩) وأحمد في الفتح الرباني (١٧ : ٨١) .

^٦ - البحر الزخار (٤ : ٣٣٠) والمغني مع الشرح (١١ : ٦٥) والمجموع (٩ : ٦٠) والهداية تخريج أحاديث البداية (٦ : ٣٠٨) .

^٧ - (الأنعام : ١٤٥) .

^٨ - في صحيحه رقم (٥٥٢٩) .

^٩ - في سننه رقم (٣٨٠٩) والبيهقي (٩ : ٣٣٢) .

^{١٠} - هو الصحابي الجليل غالب بن أبجر . الإصابة (٣ : ١٨٣) .

من أجل جوال القرية) يعنى بالجوال التى تأكل الجلة وهى العذرة . وأجيب بأن الآية مخصصة بالأحاديث الصحيحة المتقدمة ، وهذا الحديث مضطرب ، مختلف الإسناد ، شديد الاختلاف ^١ وإن صح حمل على الأكل منها فى حال الاضطراب والله أعلم .

وفى قوله : (اكسروها ، وقال رجل : أو نغسلها) ^٢ هذا صريح فى نجاستها وتحريمها ، وقوله فى الرواية الأخرى : (فإنها رجس أو نجس) ^٣ صريح أيضاً ويسدل على غسل ما أصابته النجاسة ولا يجب التسبيح ، إذ أطلق الغسل ^٤ ، وقال أحمد فى أشهر الروايتين عنه : إنه يجب التسبيح ، وفى الأمر بكسرها يحتمل أنه كان بوحي أو باجتهاد ثم نسخ ، وتعين الغسل ، ولا يجوز الكسر ، إذ هو إضاعة مال^٥ وفيه دلالة على أنه إذا غسل الإناء فلا بأس باستعماله والله أعلم ^٦ وقوله : (ينهيانكم) ^٧ يرد عليه كيف جمع فى الضمير مع نهيه ﷺ لثابت بن قيس^٨ فى قوله : (ومن يعصهما) ^٩ إلا أن تكون هذه حكاية لقول النبي ﷺ لا من قول أبى طلحة ^{١٠} وذلك غير ممتنع منه إنما يمتنع وقوع ذلك من غيره ، وقد روى فى البخارى ^{١١} (من أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما) وذكر هذا المعنى الزركشى ^{١٢} فى شرح البخارى ، وسيأتى تمام الكلام عليه فى كتاب البيوع إن شاء الله تعالى .

^١ نقل الزيلعي فى نصب الراية (٤: ١٩٧) قول البيهقي فى المعرفة بأن حديث غالب مضطرب وقال : وفى إسناده اختلاف كثير .

^٢ أخرجه البخارى رقم (٢٤٧٧ وأطرافه) ومسلم رقم (١٨٠٢) وابن ماجه رقم (٣١٩٥).

^٣ انظر حديث الباب وتخرجه .

^٤ يعنى بالجوال : التى تأكل الجلة وهى العذرة .

^٥ شرح النووي لمسلم (١٣: ٩٣-٩٤) .

^٦ انتهى ما نقله من شرح النووي .

^٧ فتح الباري (١: ٦١-٦٢ و٩: ٦٥٥-٦٥٦) .

^٨ هو ثابت بن قيس بن شماس بن مالك بن امرئ القيس خطيب النبي ﷺ استشهد فى الإمامة سنة (١٢هـ) أخرج له البخارى وأبو داود والنسائى فى تهذيب التهذيب (٢: ١١) .

^٩ أخرجه البخارى رقم (٥٨٧٠) وأبو داود رقم (١٠٩٩) والنسائى (٦: ٩٠) .

^{١٠} هو الصحابى الجليل زيد بن سهل الأنصارى تزوجته أم سليم على إسلامه .

^{١١} أخرجه البخارى رقم (١٦) ومسلم رقم (٤٣) والترمذى رقم (٢٦٢٤) وابن ماجه رقم (٤٠٣٣) والنسائى (٨: ٩٦-٩٧) وأحمد (٤: ١١) .

^{١٢} هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى (٧٩٤-٧٤٥هـ) ولد وتوفى بمصر ، من كتبه (البرهان فى علوم القرآن والإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة) . الدرر الكامنة (٣: ٣٩٧) .

طهارة لعاب الحيوان الذي يؤكل

٢٤- وعن عمرو بن خارجة رضي الله عنه قال : (خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَنَى وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَلُعَابُهَا يَسِيلُ عَلَى كَتِفَيْهِ) . أخرجه أحمد والترمذي وصححه ^١ .

ترجمة الراوي^٢

هو عمرو بن خارجة بن المنتفق بضم الميم والنون الساكنة والتاء فوقها نقطتان المفتوحة وكسر الفاء وبعدها قاف ، الأنصاري ، حليف أبي سفيان عداده في أهل الشام .
روى عنه عبد الرحمن بن غنم^٣ بفتح الغين المعجمة وسكون النون ، وشهر بن حوشب^٤ بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وحوشب بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة والباء الموحدة .

فقه الحديث

والحديث يدل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر ، والظاهر أنه إجماع .
واللعاب بضم أوله : ماسال من الفم^٥ .

حكم المنى

٣٠- وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ الْمَنَى ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ النَّوْبِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ) متفق عليه ^١ .
٣١- ولمسلم^٢ : (لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكَاً فَنِيصَلِّي فِيهِ) .

^١ - أخرجه الترمذي رقم (٢١٢١) وأحمد (٤: ١٨٦ و ١٨٧) قلت: وابن ماجه رقم (٢٧١٢) .

^٢ - الإصابة (٢: ٥٢٧) والاستيعاب بهامشها (٢: ٥٢٤) .

^٣ - هو عبد الرحمن بن غنم الأشعري قيل إنه من الصحابة وقيل : من التابعين نزل الشام وفقه أهلها (ت٧٨هـ) .
تهذيب التهذيب (٦: ٢٢٥) .

^٤ - هو شهر بن حوشب الأشعري أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة كان فقيها عالماً قارئاً (ت١١١هـ) . تهذيب التهذيب (٤: ٣٢٤) .

^٥ - الفقه الإسلامي وأدلته (١: ١٢٩) .

^١ - البخاري رقم (٢٢٩) وأطرافه) ومسلم رقم (٢٨٩) والنسائي (١: ١٥٦) وابن ماجه رقم (٥٣٦) وأبوداود رقم (٣٧٣) والترمذي رقم (١١٧) وابن حبان في الإحسان رقم (١٣٨١)

^٢ - في صحيحه برقم (٢٨٨) والنسائي (١: ١٥٦-١٥٧) .

٣٢ - وفى لفظ له^١ : (لَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ يَابِسًا بِظَفَرِي مِنْ ثَوْبِهِ) .

تخريج الحديث

أخرجه البخارى من خمس طرق^٢ من حديث سليمان بن يسار عن عائشة بألفاظ مختلفة وفى جميعها (أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ) وفى بعضها (وأثر الغسل فى ثوبه بقع الماء) وفى أخرى (فيخرج الى الصلاة وأن بقع الماء فى ثوبه) وفى أخرى (وأثر الغسل فيه بقع الماء) وفى أخرى (أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ ثم أراه فيه بقعة أو بقعاً)^٣ والظاهر عود الضمير الى المني ، وجعله البخارى فى باب (إذا غسل الجنابة ولم يذهب أثرها)^٤ ولم يذكر البخارى الفرق فى شيء من المرفوع وإنما جعله ترجمة باب^٥ ، وقال البزار^٦ فى حديث البخارى : إن مداره على سليمان بن يسار وهو لم يسمع من عائشة ، وقد سبقه الى ذلك الشافعى فى الأم^٧ حكاه عن غيره ، وزاد أن عمرو بن ميمون^٨ الراوى عن سليمان ابن يسار غلط فى رفعه وإنما هو فتوى سليمان . انتهى^٩ . وقد تبين من تصحيح البخارى وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع سليمان منها ، وأن رفعه صحيح وليس بين فتواه وروايته تناف^{١٠} وروى البيهقى والدارقطنى وابن خزيمة وابن الجوزى من حديث محارب ابن دثار^{١١} عن عائشة ، قال : (ربما حثيته من ثوب رسول الله وهو يصلى)^{١٢} لفظ الدارقطنى ولفظ ابن خزيمة : (أنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلى) ورواه ابن حبان أيضاً^{١٣} ولابن حبان^{١٤} من حديث الأسود

١- أى لمسلم برقم (٢٩٠) .

٢- انظر هذه الطرق عند البخاري في كتاب الوضوء باب رقم (٦٤، ٦٥) .

٣- انظر هذه الروايات في صحيح البخاري من رقم (٢٢٩-٢٣٢) .

٤- صحيح البخاري كتاب الوضوء باب رقم (٦٥) .

٥- صحيح البخاري كتاب الوضوء باب رقم (٦٤) .

٦- انظر كلام البزار في فتح الباري (١: ٣٣٤) والتلخيص الحبير (١: ٣٣-٣٤) .

٧- الأم (١: ٧٤) .

٨- هو عمرو بن ميمون الجزري أخرج له الستة (ت ١٤٥هـ) . تهذيب التهذيب (٨: ٩٥) .

٩- أى ما نقله من الفتحة أو التلخيص .

١٠- فتح الباري (١: ٣٣٤) .

١١- هو محارب بن دثار السدوسي أخرج له الستة (ت ١١٦هـ) وكان قد تولى القضاء . تهذيب التهذيب (١٠: ٤٥) .

١٢- أخرجه البيهقي (٢: ٤١٦) والدارقطني (١: ١٢٥) وابن خزيمة رقم (٢٨٨-٢٩٠) .

١٣- في الإحسان رقم (١٣٧٩-١٣٨٢) .

١٤- في الإحسان رقم (١٣٨٠) وانظر فيه من أخرجه .

ابن يزيد عن عائشة ، قالت : (لقد رأيتني أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي فيه) ورجاله رجال الصحيح.

فقه الحديث^١

الحديث يدل على وقوع الغسل أو الحت أو الفرك للمنى ، وهل ذلك على سبيل الوجوب ، أو على جهة الندب ؟ لم يصرح فى الحديث بشيء من ذلك ، واختلف العلماء فى منى الآدمى ، فمذهب العترة عليهم السلام وأبى حنيفة وأصحابه ومالك ورواية عن أحمد أنه نجس ، ودليلهم على ذلك روايات الغسل وحديث عمار (إنما تغسل ثوبك من الغائط والبول والمنى والدم والقيء)^٢ وتأخير عمر الصلاة عن أول وقتها ، حتى وجد الماء وغسل ثوبه من الاحتلام وقياساً على سائر الفضلات المستقرة من البول والغائط لانصبابها الجميع الى مقر وانحلالها عن الغذاء، ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة، والمنى منها ولأنه يجرى مجرى البول ، فتعين لغسله الماء عند العترة ومالك كغيره من النجاسات ، وقول حديث الفرك بأنه مع مخالطة الماء ، وحت عائشة له من ثوب النبى ﷺ لعله لم يشعر به أولاً، ومنه طاهر ، وهو من الخصائص وعند أبى حنيفة يغسل بالماء الرطب ويحت اليايس منه عملاً بالحديثين كما فى ذلك النعل من النجاسة ، ومذهب الشافعى وأصحاب الحديث ، وهو رواية عن على عليه السلام وسعد بن أبى وقاص^٣ وابن عمر وعائشة وداود وأحمد فى أصح الروايتين عنه أنه طاهر ، ودليله على ذلك حديث ابن عباس ، قال : إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق، وقال : (إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو أنخرة) أخرجه الدارقطنى والبيهقى^٤ من

^١ - البحر الزخار (١: ٩-١٠) والمجموع (٢: ٥٥٣) والمغنى مع الشرح (١: ٧٣٥) والهداية تخريج أحاديث البداية (٢: ١٩٧-١٩٨) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٩٧-١٩٨) وفتح الباري (١: ٣٣٢-٣٣٣) وشرح السنة (٢: ٩٠) والفقه الإسلامى وأدلته (١: ١٦٢) .

^٢ - أخرجه الدارقطنى (١: ١٢٧) والبيهقى (١: ١٤) وابن عدي فى الكامل (٢: ٥٢٥) وعزاه ابن حجر فى التلخيص (١: ٣٢-٣٣) للبخارى وأبى يعلى والمعلى فى الضعفاء والطبرانى وأبى نعيم فى المعرفة. وانظر نصب الرأية (١: ٢١٠) .

^٣ - هو سعد بن أبى وقاص أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأول من رمى بسهم وكان مجاب الدعوة (ت ٥٦هـ). الإصابة (٢: ٣٠) والاستيعاب بهامشها (٢: ١٨) .

^٤ - أخرجه الدارقطنى (١: ١٢٤) والبيهقى (٢: ٤١٨) .

طريق اسحاق الأزرق^١ ورواه الطحاوي^٢ من حديث حبيب بن أبي عمرة^٣ عن سعيد بن جببر عن ابن عباس أيضاً ورواه البيهقي^٤ من طريق عطاء عن ابن عباس موقوفاً ، وقال البيهقي : الموقوف هو أصح فتشبيهه بالمخاط والبزاق دليل الطهارة ، كما أنهما طاهران وأما الأمر بمسحه بالخرقة أو الأذخرة ، فيحتمل أن ذلك لأجل إزالة الدرن المستكره بقاءه في ثوب الصلاة ، وقد يعارض بأن حديث الغسل والفرك أصح وأشهر ولأنهما من رواية الصحيحين ، وهما أرجح ، وفي رواية ابن خزيمة عن عائشة (كان يسلت المنى من ثوبه بعرق الأرض ثم يصلي)^٥ ويجب عن ذلك ، بأنه لم يكن فيهما أمر من النبي ﷺ لها بذلك وإنما ذلك حكاية فعل منها أو من النبي ﷺ وهذا قول صريح في الطهارة ويرد ذلك بأنه قد ورد الأمر في رواية ، أنه قال لعائشة في المنى : (اغسليه رطباً وفركيه يابساً)^٦ ويجب عنه بأن ابن الجوزي^٧ قال في التحقيق : وهذا الحديث لا يعرف بهذا السياق وإنما نقل أنها هي كانت تفعل ذلك كما تقدم^٨ . قال المصنف رحمه الله تعالى^٩ : أما الحث فقد ورد الأمر به في رواية صحيحة لما أجنب ضيف كان عند عائشة فغسل الثوب من الجنابة ، فقالت عائشة رضي الله عنها : (كان رسول الله ﷺ يأمرنا بحتة) وأما حديث عمار^{١٠} فقد قيل : علته أنه تفرد به ثابت بن حماد^{١١} عن علي بن زيد بن جدعان ، وثابت ضعفه البزار في مسنده وابن عدى في الكامل والدارقطني والبيهقي والعقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة^{١٢} إلا أبا يعلى^{١٣}

^١ - هو إسحاق بن يوسف بن مرداس الأزرق (١١٧-١٩٥هـ) أخرج له الستة. تهذيب التهذيب (١: ٢٢٥) .

^٢ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١: ٣٣) للطحاوي .

^٣ - هو حبيب بن أبي عمرة القصاب أخرج له الخمسة إلا أبو داود في النسخ والمنسوخ (ت ١٤٢هـ) . تهذيب التهذيب (٢: ١٦٥) .

^٤ - في سننه (٢: ٤١٨) .

^٥ - أخرجه ابن خزيمة رقم (٢٩٤) .

^٦ - أخرجه الدارقطني (١: ١٢٥) وعزاه ابن حجر في التلخيص (١: ٣٣) لأبي عوانة وللإزار .

^٧ - الإمام العلامة الحافظ عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الله الحنبلي (٥١٠ - ٥٩٧هـ) صاحب التصانيف منها (زاد المسير وجامع المسانيد والمغني في علوم القرآن والموضوعات والضعفاء والمنظّم) طبقات الحفاظ (١ : ٤٨٠)

^٨ - نقله ابن حجر في التلخيص (١: ٣٣) .

^٩ - مسلم رقم (٢٨٨) وأبو داود رقم (٣٧١) والنسائي (١: ٥٦) والترمذي رقم (١١٦) وابن ماجه رقم (٥٣٧) .

^{١٠} - مر تخريجه .

^{١١} - هو ثابت بن حماد البصري أجمعوا على تضعيفه. ضعفاء العقيلي (١: ١٧٦) .

^{١٢} - التلخيص الحبير (١: ٣٣) ونصب الراية (١: ٢١٠-٢١١) .

^{١٣} - مسنده برقم (١٦١١) .

فإنه أورد الحديث ولم يضعفه ، واتهمه الأزدي^١ بالوضع ، وقال هبة الله الطبري^٢ : أجمعوا على ترك حديثه ، وقال البزار : لا يعلم لثابت إلا هذا الحديث ، وقال الطبراني : تفرد به ثابت بن حماد ، ولا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد ، وقال البيهقي : هذا حديث باطل ، إنما رواه ثابت بن حماد ، وهو متهم^٣ .

قال المصنف رحمه الله^٤ : ورواه البزار والطبراني من طريق إبراهيم بن زكريا العجلي^٥ عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد ، لكن إبراهيم ضعيف وقد غلط فيه إنما يرويه ثابت بن حماد^٦ وأما غسل عمر فليس بحجة^٧ لأن للاجتهاد في مثل هذا الحكم مسرحة فلا يكون توقفاً ، وأما القياس على سائر المستقذرات فلا قياس مع النص ، وأما تأويل fark بأنه مع الماء ، فهو خلاف الظاهر وكون النبي ﷺ لم يشعر به حين دخل في الصلاة ، فهو بعيد وأما كونه من الخصائص ، فهو قريب إلا أنه يبعده أنه عن جماع ، وقد اختلط بمنى المرأة فلم يستقم كونه منه وحده ، حتى يكون من الخصائص وقد أجيب عنه بأنه يجوز أن يكون عن احتلام ، وهو جائز عليه ﷺ ولا نسلم أنه إنما يكون من تلعب الشيطان وقد أجبر منه ، فإنه قد يكون من فيضان الشهوة واستحكامها ، أو أنه قد وقع منه مقدمات الجماع فسقط من المنى شيء على الثوب ، ويرد على مدعى أبي حنيفة تعارض حديث fark وحديث الغسل ، ويجب على أصل من قال بنجاسته بأن الغسل مع الرطوبة كاف ، وأما إذا كان يابساً ، فال fark لتزول العين ، ثم الغسل قياساً على سائر النجاسات ، ولم يكن في الحديث حصر على fark حتى يدفع القياس ، وأما على من قال بطهارته ، فنقول^٨ : الغسل للندب لأجل التنظيف وليس للوجوب ، واستدل بعض الشافعية على طهارة رطوبة فرج المرأة بالفرك قال : ومن قال : إن المنى لا يسلم من المذى فيتجنس به لم يصب ، لأن الشهوة إذا استبدت خرج المنى دون

^١ - هو محمد بن الحسين بن أحمد بن بريدة الأزدي (ت ٣٧٤هـ) صاحب كتاب الضعفاء . أعلام النبلاء (١٦ : ٢٤٧-٢٤٨) .

^٢ - هو هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري (ت ٤١٨هـ) . أعلام النبلاء (١٧ : ٤١٩) .

^٣ - التلخيص الحبير (١ : ٢٣) ونصب الراية (١ : ٢١٠-٢١١) وضعفاء العقيلي (١ : ١٧٦) والكمال (٢ : ٥٢٤) ومجمع الزوائد (١ : ٢٨٣) وسنن البيهقي (١ : ١٤٠) ومسنن البزار رقم (٢٤٨) .

^٤ - في التلخيص الحبير (١ : ٢٣) .

^٥ - هو إبراهيم بن زكريا العجلي الضرير قال العجلي : صاحب مناكير وقال ابن عدي : حدث بالبواطيل . الكامل (١ : ٢٥٤) وضعفاء العقيلي (١ : ٥٤) .

^٦ - كشف الاستار (١ : ١٣١) .

^٧ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٩٩) .

^٨ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٩٩) والمجموع (٢ : ٥٧٠) وفتح الباري (٣ : ١٩٨) .

المذى والبول حالة الاحتلام وحكى عن بعض الشافعية ، أنه قال : بنجاسة منى المرأة دون الرجل وبعضهم بان المجتمع من المرأة والرجل نجس ، وهو قول شاذ ، وعلى القول بطهارته ففي حل أكله وجهان :

أحدهما : لا يحل لأنه مستقذر ، فهو داخل فى جملة الخبائث المحرمة.

والثانى : أنه يحل ، وهو ضعيف ، وأما منى سائر الحيوانات غير آدمى فالكلب والخنزير والمتولد من أحدهما نجس ، بلا خلاف، وما عداهما فعند الشافعى ثلاثة أوجه : أصحها : أنها كلها طاهرة من مأكول اللحم وغيره والثانى: نجسة والثالث : من مأكول اللحم طاهر ، وغيره نجس^١ .

حكم بول الجارية والغلام

٣٣- وعن أبى السمع رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (يَغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ ، وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ) . أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم^٢.

ترجمة الراوي^٣

هو إِيَاد خادِم النبى ﷺ بكسر الهمزة وتخفيف الياء تحتها نقطتان روى عنه مُحِلٌّ^٤ بضم الميم وكسر الحاء المهملة وتشديد اللام ، يقال : إنه ضل ولا يدرى أين مات .

تخريج الحديث

الحديث أخرجه أيضاً البزار وابن ماجه وابن خزيمة^٥ من حديث السمع قال: (كنت أخدم رسول الله ﷺ فأتى بحسن أو حسين ، فبال على صدره فجئت أغسله ، فقال : يغسل... الحديث) . قال البزار وأبو زرعة^٦ : ليس لأبى السمع غيره ، ولا أعرف اسمه ، وقال البخارى : حديث حسن ، ورواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة

^١- انتهى مانقله من شرح مسلم .

^٢- أخرجه أبو داود رقم (٣٧٦) والنسائي (١٥٨ : ١) والحاكم (١٦٦ : ١) .

^٣- الإصابة (٩٥ : ٤) والاستيعاب بهامشها (١٠٠ : ٤) .

^٤- هو محل بن خليفة الطائي أخرج له البخاري والأربعة إلا الترمذي . تهذيب التهذيب (١٠ : ٥٤) .

^٥- فأخرجه ابن خزيمة رقم (٢٨٣) وابن ماجه رقم (٥٢٦) قلت: وأخرجه البيهقي (٤١٥ : ٢) والدارقطني

(١٣٠ : ١) وعزاه ابن حجر في التلخيص (٣٧ : ١) للبزار .

^٦- التلخيص الحبير (١ : ٣٨) .

والحاكم^١ من حديث لبابة بنت الحارث قالت : (كان الحسن ... وذكرت القصة) وقال في آخره : (إنما يغسل من بول الأثني وينضح من بول الذكر) ورواه الحاكم والطبراني من حديثها مطولاً ، وروى أحمد وأبوداود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم^٢ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ في بول الرضيع : (ينضح بول الغلام ، ويغسل بول الجارية) قال قتادة راويه : (هذا ما لم يطعما فإذا طعما غسل) لفظ الترمذي ، وقال : حسن ، رفعه هشام^٣ ووقفه سعيد^٤ ، قال المصنف رحمه الله تعالى^٥ : وإسناده صحيح إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وفي وصله وإرساله ، وقد رجح البخاري صحته وكذا الدارقطني وقال البزار : تفرد برفعه معاذ بن هشام^٦ عن أبيه ، وفي الباب غير ذلك من حديث عمرو بن شعيب^٧ وأثار عن أم سلمة^٨ وعن أنس^٩ وعن امرأة من أهل البيت^{١٠} قال حسين بن علي أو ابن حسين بن علي عليهما السلام : (حدثتنا امرأة من أهلنا) رواه أحمد بن منيع^{١١} في مسنده ، وعن ابن عمر وابن عباس ، وفي أحاديث أكثر هؤلاء أن صاحب القصة حسن أو حسين ، وفي حديث عائشة في رواية الدارقطني^{١٢} (أن ابن الزبير بال على رسول الله ﷺ ... الحديث) وفي البخاري^{١٣} (أتى بصبي إلى رسول الله ﷺ فقال على ثوبه ، فدعا بماء فنضحه ، ولم يغسله) وفي الطبراني^{١٤} من حديث الحسن البصري عن أمه

^١ فأخرجه أحمد (٦: ٣٣٩) وأبوداود رقم (٣٧٥) وابن خزيمة رقم (٢٨٢) والحاكم (١: ١٦٦) والطبراني في الكبير (٢٥: ٢٦) والموصلي رقم (٧٠٧٤) .

^٢ أخرجه أحمد (١: ٧٦) وأبوداود رقم (٣٧٨) والترمذي رقم (٦١٠) وابن ماجه رقم (٥٢٥) وابن خزيمة رقم (٢٨٤) وابن حبان في الإحسان رقم (١٣٧٥) والحاكم (١: ١٦٥-١٦٦) والموصلي رقم (٣٠٧) .

^٣ هو هشام بن عبد الله الدستوائي وثقه أهل الفن (ت ١٥٢هـ) . تهذيب التهذيب (١١: ٤٠) .

^٤ هو سعيد بن أبي عروبة أخرج له الستة (ت ١٥٥هـ) . تهذيب التهذيب (٤: ٥٦) .

^٥ ابن حجر في التلخيص (١: ٣٨) .

^٦ هو معاذ بن هشام الدستوائي أخرج له الستة (ت ٢٠٠هـ) . تهذيب التهذيب (١٠: ١٧٧) .

^٧ أخرجه أحمد في الفتح الربيعي (١: ٢٤٥) وابن ماجه رقم (٣٧٩) والطبراني في الكبير (٢٥: ١٦٨) .

^٨ أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣: ٢٦٦) وأبوداود رقم (٣٧٩) والبيهقي (٢: ٤١٥-٤١٦) .

^٩ ذكره ابن حجر في التلخيص (١: ٣٨) ولم يعزه لأحد ، وعزاه الهيثمي في المجمع (١: ٢٨٤) للطبراني في الكبير ولم أجده في المطبوع عندي .

^{١٠} عزاه ابن حجر في التلخيص (١: ٣٨) لابن منيع .

^{١١} هو أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي الحافظ المتقن صاحب المسند (١٦٠-٢٤٤هـ) .

أعلام النبلاء (١١: ٤٨٣) .

^{١٢} في سننه (١: ١٢٩) .

^{١٣} برقم (٢٢٣) .

^{١٤} المعجم الكبير (٢٣: ٣٦٦) .

(أن الحسن أو الحسين بال على بطن رسول الله ﷺ .. الحديث) وفي المصنف وصحيح ابن حبان^١ عن ابن شهاب (مضت السنة أن يرش بول من لم يأكل الطعام من الصبيان) وروى الدارقطني^٢ من حديث عكرمة عن ابن عباس ، قال : (أصاب ثوب النبي ﷺ أو جلده بول صبي وهو صغير فصب عليه الماء بقدر ما كان البول) وإسناده ضعيف^٣ .

فقه الحديث^٤

الحديث فيه دلالة على التفرقة بين بول الصبي وبول الصبية ، وأنه يجب فيهما استعمال الماء ، وإنما التفرقة في كيفية الاستعمال ، وهو يدل على نجاسته مطلقاً . وقد اختلف العلماء في النجاسة ، وفي حكم التطهير .

أما النجاسة : فمذهب العترة والجمهور من العلماء ، أنه نجس مطلقاً وقال داود الظاهري : بطهارة بول الصبي ، وقال الطحاوي : قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام ، وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطل ومن تبعهما من الشافعية وأحمد وغيرهما ، ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة ، قال النواوي: هذه حكاية باطلة . انتهى^٥ .

وأما التفرقة في التطهير بينهما ، فقالت العترة وأبو حنيفة ، وهو المشهور عن مالك وأهل الكوفة : هما على سواء ، فيغسلان جميعاً وقال الإمام المهدي في البحر^٦ : لحديث عمار ، فإنه أطلق البول ، وقياساً على سائر النجاسات والرش هو غسل خفيف ، قال : وأما حديث النضح فلم يصح ، قلت^٧ : الرش انتهى إلى النضح فإن الرش هو تنقيط الماء فانتهى إلى النضح ، فلا تخالف بين الروايتين ثم قال الإمام^٨ : قلت : وفيه نظر ، إذ

^١ - أخرجه عبد الرزاق رقم (١٤٨٥) وابن حبان في الإحسان رقم (١٧٤) .

^٢ - في سننه (١ : ١٣٠) وعبد الرزاق رقم (١٨٩٠) .

^٣ - لضعف إبراهيم بن أبي يحيى .

^٤ - انظر آراء الفقهاء في شرح النووي لمسلم (٣ : ١٩٥) وفتح الباري (١ : ٣٢٧) والبحر الزخار (١ : ١٩) والمغني مع الشرح (١ : ٧٣٤) والمجموع (٢ : ٥٨٩) .

^٥ - أي مانقله من المراجع السابقة . وانظر شرح الموطأ للزرقاني (١ : ١١٥) وشرح السنة للبغوي (٢ : ٨٤) .

^٦ - البحر الزخار (١ : ١٩) .

^٧ - القائل المؤلف رحمه الله .

^٨ - أي صاحب البحر الزخار في بحره (١ : ١٩) .

ظاهر الخبر الفرق ولكن يقال : لا يبنى العام على الخاص إلا حيث قارن أو تأخر ، ومع اللبس الترجيح وخبر عمار أرجح لظهوره ، هذا كلامه في البحر^١ .

(وهذا مبنى على أن العام المتأخر ناسخ للخاص المتقدم ، كما ذهب إليه جماعة من قدماء أهل البيت والحنفية ، وأما على ما ذهب إليه المتأخرون من الأئمة والشافعي وغيرهم من المحققين ، أن الخاص المتقدم يخصص العام المتأخر فلا يستقيم فتأمل)^٢ .

وقال الشافعية في أصح وجوه ثلاثة^٣ : إنه يكفي في بول الصبي بالنضح دون الصبية ، وهو قول على بن أبي طالب عليه السلام وعطاء والحسن والزهرى وأحمد وإسحاق وابن وهب^٤ وغيرهم ، ورواه الوليد بن مسلم^٥ عن مالك ، وقال أصحابه : هي رواية شاذة .

حكم دم الحيض

٣٤- وعن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما (أن النبى ﷺ قال فى دم الحيض يصيب الثوب : تَحْتَهُ ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ تَنْضَحُهُ ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ) متفق عليه^١ .

ترجمة الراوي^٢

هي أسماء بنت أبي بكر الصديق ، تسمى ذات النطاقين ، لأنها شقت نطاقها ليلة خرج النبى ﷺ مهاجراً ، فجعلت واحداً شداً لسفرته والآخر عصاً لقربته وقيل : جعلت النصف الثانى نطاقاً لها ، وهى أم عبد الله بن الزبير بن العوام أسلمت بمكة

^١ - انتهى كلام صاحب البحر .

^٢ - ما بين القوسين من الحاشية .

^٣ - فتح الباري (١ : ٣٢٧) وشرح النووي لمسلم (٣ : ١٩٥) .

^٤ - هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي (١٢٥ - ١٩٧ هـ) صاحب الإمام مالك أخرج له الستة . تهذيب التهذيب

(٦٥ : ٦) والديباج المذهب (ص : ١٣٢) .

^٥ - هو الوليد بن مسلم القرشي (١١٩ - ١٩٤ هـ) عالم الشام أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (١١ : ١٣٣) .

^٦ - أخرجه البخاري رقم (٢٢٧) وأطرافه) ومسلم رقم (٢٩١) وأبوداود رقم (٣٦٠ - ٣٦٢) والترمذي رقم (١٣٨)

وابن ماجة رقم (٦٢٩) والنسائي (١ : ١٥٥) وأحمد (٦ : ٣٤٥) وابن حبان في الإحسان رقم

(١٣٩٦ و ١٣٩٧) .

^٧ - الإصابة (٤ : ٢٢٤) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٢٢٨) .

قديمًا، قيل : أسلمت بعد سبعة عشر إنساناً وبايعت النبي ﷺ وتزوجها الزبير بمكة ، ثم طلقها بالمدينة ويقال : إن ابنها عبدالله وقف يوماً بالباب ، فلما جاءه الزبير ليدخل منعه فسأله عن ذلك ، فقال : ما أدعك تدخل حتى تطلق أمي ، فامتنع عليه وأبى طلاقها فسأله عن السبب ، فقال : مثلى لا يكون له أم توطأ ، أو كما قال فطلقها الزبير ، وبقيت عند ابنها الى أن قتل وهي أكبر من عائشة بعشر سنين مانت بعد أن قتل ابنها بعشرة أيام ، وقيل : بعشرين يوماً ، وقيل : ببضع وعشرين يوماً ، بعدما أنزل ابنها من الخشبة ولها مائة سنة وذلك سنة ثلاث وسبعين بمكة ، ولم يقع لها سن ، ولم ينكر من عقلها شيء وكانت قد أضرت .

روى عنها ابنها عبد الله وعروة ، وعبد الله بن عباس وغيرهم .

تخريج الحديث

الحديث في الصحيحين أن أسماء قالت : (جاءت امرأة إلى النبي ﷺ .. الحديث) وظاهر اللفظ أن السائل غيرها ، وأخرج الشافعي^١ عن أسماء قالت : (سألت النبي ﷺ) وقال النووي^٢ : إن هذا الإسناد الذي فيه تعيين أن السائلة أسماء ضعيف ، وقد تبع ابن الصلاح جماعة ، وليس كذلك ، بل هو إسناد صحيح ، ولا يبعد أن يبهم الراوى اسم نفسه ، وذكر الشيخ تقي الدين^٣ في الإمام من رواية محمد بن إسحاق بن يسار (أن أسماء قالت : سمعت رسول الله ﷺ وسألته امرأة عن دم الحيض يصيب ثوبها ، فقال : اغسله)^٤ ورواه ابن ماجه بلفظ (اقرصيه واغسله وصلى فيه) ولابن أبي شيبة (اقرصيه بالماء واغسله وصلى فيه)^٥ ، وروى أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محصن^٦ (أنها سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيض يصيب الثوب ، فقال : حكاه بصلع واغسله بماء وسدر)^٧ وقال ابن القطان : إسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة^٨ .

^١ - في المسند (ص: ٨٠) .

^٢ - نقله ابن حجر في التلخيص (١: ٣٥) وفتح الباري (١: ٣٢١) .

^٣ - هو ابن دقيق العيد ، مرت ترجمته .

^٤ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١: ٣٥) له .

^٥ - في مصنفه (١: ٩١) .

^٦ - هي أم قيس بنت محصن الأسدية أخت عكاشة بن محصن أسلمت قديمًا بمكة وهاجرت وقد عَمَرَت الإصابة (٤٨٥-٤٨٦) .

^٧ - أخرجه أحمد (٦: ٣٥٥ و٣٥٦) وأبوداود رقم (٣٦٣) والنسائي (١: ١٥٤) وابن ماجه رقم (٦٢٨) وابن خزيمة رقم (٢٧٥-٢٧٧) وابن حبان في الإحسان رقم (١٣٩٥) .

^٨ - التلخيص الحبير (١: ٣٥) .

لغة الحديث

وقوله : (بصلع) بفتح الصاد المهملة ، وإسكان اللام ، ثم عين مهملة وهو الحجر ، ووقع في بعض المواضع بكسر الصاد المعجمة ، وفتح اللام قال ابن دقيق العيد : ولعله وهم^١ ، قوله : (تحته)^٢ بالفتح وضم المهملة وتشديد المثناة الفوقانية ، أى تحكه ، وكذا رواية ابن خزيمة ، والمراد بذلك إزالة عينه .

وقوله : (ثم تقرصه)^٣ بالفتح وإسكان القاف ، وضم الراء والصاد المهملتين كذا في رواية الشيخين^٤ وحكى القاضي عياض^٥ وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة ، أى تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه .

وقوله : (وتنضحه) بفتح الضاد المعجمة ، أى تغسله قال الخطابي : وقال القرطبي : المراد به الرش ، لأن غسل الدم استفيد من قوله : (تقرصه بالماء) . وأما النضج : فهو لما شكت فيه من الثوب وعلى هذا فالضمير فى قوله : (تنضحه) للثوب ، ويلزم تفكيك الضمائر^٦ .

فقه الحديث^٧

والحديث فيه دلالة على أن النجاسات ، إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات لأن جميع النجاسات بمثابة الدم ، ولا فرق بينه وبينها إجماعاً ولا يقال : هو مفهوم لقب ، ولا يعمل به عند الأكثر ، لأننا نقول : لما ذكر فى بيان حكم وقوع الدم فى الثوب واقتصر عليه ، دل على أنه لا غيره إذ لو كان غيره لوجب البيان ولكنه ورد فى حديث عائشة (ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه ، فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت

^١ - المرجع السابق .

^٢ - فتح الباري (١ : ٣٣١) .

^٣ - فتح الباري (١ : ٣٣١) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (٢٢٧) ومسلم رقم (٢٩١) .

^٥ - هو القاضي عياض بن موسى اليعصبى (٤٧٦ - ٥٤٤) فقيه أصولي محدث ، من كتبه (الشفا والمفهم شرح مسلم) . الأعلام (٥ : ٩٩) والديباج المذهب (ص : ١٦٨) .

^٦ - فتح الباري (١ : ٣٣١) .

^٧ - المغنى مع الشرح (١ : ١١) والبحر الزخار (١ : ٢٩) وفتح الباري (١ : ٣٣١) وشرح النووي لمسلم (٣ : ٢٠٠) ومغنى المحتاج (١ : ١٧) .

بريقها ، فمصعته ^١ بظفرها) ^٢ ولأبى داود (بثلثة بريقها) ^٣ فلو كان الريق لا يظهر لزيد النجاسة^٤ ولعله يقال : هذا لا يعارض ، فإنه موقوف ، وذلك مرفوع والمرفوع أحق بالاعتبار .

حكم أثر النجاسة

٣٥- وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قالت خولة : (يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ ؟ قَالَ : يَكْفِيكَ الْمَاءُ ، وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ) أخرجه الترمذي^٥ وسنده ضعيف.

تخريج الحديث

وأخرج أحمد وأبوداود من طريق ابن الأعرابي والبيهقي عن خولة بنت يسار^٦ قالت : (سألت النبي ﷺ عن دم الحيض ، فقال : اغسله فقلت : أغسله فيبقى أثره ، فقال النبي ﷺ : الماء يكفيك ، ولا يضرُّك أثره) ^٧ وفيه ابن لهيعة^٨ ، قال ابراهيم الحربي : لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث^٩ ورواه الطبراني في الكبير^{١٠} من حديث خولة بنت حكيم^{١١} وإسناده أضعف من الأول^{١٢} ، وأخرج الدارمي^{١٣} موقوفاً على عائشة أنها قالت : (إذا غسلت المرأة الدم فلم يذهب ، فلتغيره بصفرة أو زعفران) ورواه

^١ - أي حكته وفركته بظفرها .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٣١٢) وأبوداود رقم (٣٥٨) بلفظ (قصعته) أي دلكته .

^٣ - في سننه رقم (٣٥٨) .

^٤ - فتح الباري (١ : ٣٢١) .

^٥ - لم أجده عند الترمذي وإنما أشار إليه . انظر سننه (١ : ٢٥٥) تحقيق شاكر .

^٦ - هي الصحابية خولة بنت يسار لها حديث واحد . انظر الإصابة والاستيعاب بهامشها (٤ : ٢٨٥-٢٨٦) .

^٧ - أخرجه أحمد (٢ : ٣٦٤) وأبوداود رقم (٣٦٥) والبيهقي (٢ : ٤٠٨) .

^٨ - هو عبد الله بن لهيعة المصري أخرج له مسلم والأربعة إلا النسائي . تهذيب التهذيب (٥ : ٣٢٧) .

^٩ - كلام الحربي في التلخيص الحبير (١ : ٣٦) .

^{١٠} - المعجم الكبير (٢٤ : ٢٤١) .

^{١١} - هي خولة بنت حكيم الأنصارية . الإصابة (٤ : ٢٨٤) .

^{١٢} - لأن فيه الوازع بن نافع ، قال النسائي : متروك ، وقال غيره : ليس بثقة . ضعفاء العقيلي (٤ : ٣٣٠) .

^{١٣} - في سننه (١ : ٢٣٨) .

ابوداود^١ بلفظ (قلت لعائشة في دم الحيض يصيب الثوب ، قالت : تغسله ، فإن لم يذهب أثره فلتغيره بشيء من صفرة) .

فقه الحديث

والحديث يدل على انه يكفي في إزالة النجاسة الماء ، ولا يجب استعمال شيء آخر من الحواد ، وهو مذهب المؤيد بالله وأبي طالب والناصر والمنصور وأكثر أصحاب أبي حنيفة وأكثر أصحاب الشافعي وذهب الهادي والشافعي الى وجوب استعمال الحاد الذي يعتاد فعله في البلد ، قال في البحر^٢ : لقوله ﷺ : (ثم اقرصيه) وقوله : (أمطه عنك بإذخرة) ولمطابقته المقصود من الطهارة وهو أن يكون المصلى على أكمل هيئة وأحسن زينة ، وقد عرفت أن ما ذكر لا يفيد المطلوب ، فإن القرص إنما هو فركه بالأصابع والإمطة بالإذخرة ، إنما هو دليل لمن قال : المنى طاهر ، فإنه اكتفى بإمطته دون غسل ، فالقول الأول أظهر واتفقوا على أنه يعفى عما بقى بعد استعمال الحاد ، وأن أثر المنتجس لا يجب استعمال الحاد له ، وأن التغيير للأثر بالصفرة إنما هو ندب إلا عند داود فيجب لظاهر أمر عائشة .

^١ - في سننه رقم (٣٧٥) والبيهقي (٤٠٨ : ٢) .

^٢ - البحر الزخار (١ : ١٩) .

٤- باب الوضوء

استحباب السواك مع الوضوء

٣٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : (لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ) أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وذكره البخاري تعليقاً^١.

تخريج الحديث

الحديث متفق عليه^٢ من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه ورواه البخاري من حديث مالك ، ومسلم من حديث ابن عيينة ، وهذا لفظه كلاهما عنه^٣ قال ابن مندة^٤ : وإسناده مجمع على صحته ، وقال النواوي^٥ : غلط بعض الكبار ، فزعم البخاري لم يخرج ، وهو في الموطأ موقوف على أبي هريرة^٦ ورفع عنه مالك الشافعي^٧ .

وفي الباب عن زيد بن خالد رواه الترمذي وأبو داود^٨ وعن علي رواه أحمد^٩ وعن أم حبيبة رواه أحمد أيضاً^{١٠} وعن عبد الله بن عمرو وسهل بن سعد وجابر وأنس رواها أبو نعيم^{١١} في كتاب السواك وإسناده بعضها حسن وعن ابن الزبير رواه الطبراني، وعن ابن عمر وجعفر بن أبي طالب رواها الطبراني أيضاً^{١٢}.

١- أخرجه مالك (ص: ٦٨) وأحمد (٢: ٤٦٠ و ٥١٧) والنسائي (١: ١٢ و ٢٦٦) وابن خزيمة رقم (١٤٠) وعلقه البخاري في كتاب الصيام باب سواك الرطب واليابس .

٢- البخاري رقم (٨٨٧) ومسلم رقم (٢٥٢) وأبو داود رقم (٤٦٠) وابن حبان رقم (١٠٦٨) .

٣- التلخيص الحبير (١: ٦٢) المجموع (١: ٢٦٨) .

٤- التلخيص الحبير (١: ٦٢) المجموع (١: ٢٦٨) .

٥- التلخيص الحبير (١: ٦٢) المجموع (١: ٢٦٨) .

٦- الموطأ (ص: ٦٨) .

٧- مسند الشافعي (ص: ١٣) .

٨- أخرجه الترمذي رقم (٢٣) وأبو داود رقم (٤٧) قلت: والبيهقي (١: ٣٧) والبغوي رقم (١٩٨) والطحاوي (١: ٤٣) وانظر مجمع الزوائد (٢: ٩٩) .

٩- الفتح الرباني ترتيب المسند (١: ٢٩٣) وانظر مجمع الزوائد (٢: ٩٦) .

١٠- في المسند (٦: ٣٢٥ و ٤٢٩) والبخاري في تاريخه (٩: ١٩) والموصلي رقم (٧١٢٧) .

١١- عزاها في التلخيص (١: ٦٣) لأبي نعيم وانظر مجمع الزوائد (٢: ٩٦) .

١٢- عزاها في التلخيص (١: ٦٣) للطبراني وانظر مجمع الزوائد (٢: ٩٦-٩٧) .

لغة الحديث

ولفظ السواك^١ : قال أهل اللغة : يطلق على الفعل وعلى الآلة ، وذكر صاحب المحكم : أنه يذكر ويؤنث ، يقال : ساك فمه يسوكه سوكاً ، فإن قلت : استاك لم يذكر الفم ، وجمع السواك سوك ، ككتاب وكتب .

وقيل : إن السواك مأخوذ من ساك إذا ذلك ، وقيل : من جاءت الإبل تساوك أي تتمايل هزالاً وهو في اصطلاح العلماء : استعمال عود أو نحوه في الأسنان ، لتذهب الصفرة وغيرها .

فقه الحديث^٢

والسواك سنة وليس بواجب إجماعاً ، وقد حكى الخلاف عن داود فقال : واجب ولا تفسد بتركه الصلاة ، وعن إسحاق بن راهويه ، فقال : واجب وتفسد الصلاة بتركه عمداً ، وقد أنكرت الرواية عنهما^٣ أو مسبقان بالإجماع فلا اعتداد^٤ والحديث صريح في عدم الوجوب ، وقوله : (لأمرتهم) أي أمر إيجاب وهو دليل أيضاً على أن الأمر في حقيقته الوجوب ، إذ السواك مسنون إجماعاً وما ورد من الأمر به ، فهو محمول على الندب كحديث أبي أمامة مرفوعاً (تسوكوا فإن السواك مطهرة للفم) أخرجه ابن ماجة^٥ وفيه على بن يزيد الألهماني^٦ وهو ضعيف جداً ، وحديث العباس مرفوعاً (تدخلون على قلحاً استاكوا) رواه البزار^٧ في مسنده ، وروى أحمد^٨ في مسنده من حديث تمام بن العباس^٩ بلفظ (مالي أراكم تأتونى قلحاً استاكوا) ورواه البيهقي^{١٠} في سننه من حديث ابن عباس (عليكم بالسواك فإنه مطهرة للفم) وفيها أبو على

^١ - شرح النووي لمسلم (٣: ١٤٢) والمجموع (١: ٢٦٩) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (٣: ١٤٢) والمجموع (١: ٢٦٩) .

^٣ - نقل النووي في المجموع (١: ٢٧١) أن الذي أنكرها القاضي أبو الطيب والعبدي وقالوا : بل مذهب داود أنه سنة .

^٤ - المجموع (١: ٢٧١) والبحر الزخار (١: ٧٢-٧٣) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٤٣) وفتح الباري (٢: ٣٧٥) .

^٥ - في سننه رقم (٢٨٩) .

^٦ - هو علي بن يزيد الألهماني أخرجه له الترمذي وابن ماجة وقد ضعفه أهل الشأن . تهذيب التهذيب (٧: ٣٤٦) .

^٧ - المسند (١: ٢١٤ و٣: ٤٤٢) قلت : والموصلي رقم (٦٧١٠) وانظر عنده من أخرجه .

^٨ - كشف الأستار رقم (٤٩٨) .

^٩ - هو تمام بن العباس بن عبد المطلب روى عن أبيه . ثقات ابن حبان (٤: ٨٥) .

^{١٠} - في سننه (١: ٣٦) .

الصيقل^(١) وهو مجهول ، قاله ابن السكن وغيره^٢ وحديث ابن عباس تفرد به الخليل بن مرة^٣ وهو منكر الحديث كما قاله البخارى .

واعلم أن السواك مستحب فى جميع الأوقات^٤ ويشد استحبابه فى خمسة أوقات :
أحدها : عند الصلاة سواء كان متطهراً بماء أو تراب أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا تراباً .

الثانى : عند الوضوء .
الثالث : عند قراءة القرآن .

الرابع : عند الاستيقاظ من النوم . الخامس : عند تغير الفم ، وتغيره يكون بأشياء : منها ترك الأكل والشرب ، ومنها أكل ما له رائحة كريهة ، ومنها طول السكوت ، ومنها كثرة الكلام ، ومذهب الشافعي^٥ أن السواك يكره للصائم بعد زوال الشمس لئلا تزول رائحة الخلوفا المستحبة ، ويستحب أن يستاك بعد من أراك وبأى شيء استاك مما يزيل التغير كالخرقة الخشنة والسعد^٦ والأشنان وأما الأصبع فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك ، وإن كانت خشنة ففيها ثلاثة أوجه للشافعية : المشهور لا يجزئ ، والثانى : يجزئ ، والثالث : يجزئ إن لم يجد غيرها ، والمستحب أن يستاك بعد متوسط ، لا شديد اليبس يجرح ولا رطب لا يزيل ، ويستاك عرضاً لا طولاً ، لئلا يدمى لحم أسنانه ، وأن يمر السواك أيضاً على طرف أسنانه ، وكرسى أضراره ، وسقف حلقه إمراراً لطيفاً وأن يبدأ فى سواكه بالجانب الأيمن من فمه ، ولا بأس باستعمال سواك غيره بإذنه وأن يعود الصبى السواك ليعتاده ، وفى الحديث دليل على جواز الاجتهاد^٧ للنبي ﷺ فيما لم يرد فيه نص من الله تعالى ، وهذا مذهب أكثر الفقهاء وأصحاب الأصول وفيه بيان ماكان النبي ﷺ عليه من الرفق بأمته ، وفيه دليل على فضيلة السواك عند كل صلاة ، وفى رواية مسلم (عند كل وضوء)^٨ فإن قيل : من أين أخذ

^١ - هو أبو علي الصيقل مولى بني أسد وهو مجهول عند أهل الفن . لسان الميزان (٨٣ : ٧) والجرح والتعديل (٤٠٩ : ٩) .

^٢ - التلخيص الحبير (١ : ٦٩) .

^٣ - هو الخليل بن مرة الضبعي أخرج له الترمذي قال البخاري : منكر الحديث . تهذيب التهذيب (٣ : ١٤٦) والكامل (٩٢٨ : ٣) .

^٤ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٤٢) والمجموع (١ : ٢٧٢) .

^٥ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٤٣) .

^٦ - نوع من النباتات له أصل تحت الأرض أسود طيب الريح . لسان العرب (٦ : ٢٦٤) .

^٧ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٤٤) .

^٨ - انتهى كلام النووي .

سنيته ؟ وحديث الباب إنما مفهومه رفع وجوبه خشية المشقة ؛ ورفع الوجوب أعم من السنة ؟ قلت : لما دل الحديث على ما ذكر ، وعلم مواظبة النبي ﷺ وأن ذلك ليس خاصاً ، كان مع ذلك مشروعاً في حقنا للناسي وقد ارتفع الوجوب ، فتعين النذب والسنة ، لأنه صار عادة منه ﷺ والله سبحانه أعلم . وأيضاً فلما في تلك الأحاديث من الأمر ، وإن كان فيها ضعف ، فبعضها مقو للبعض ، وحديث أبي أيوب (أربع من سنن المرسلين : الختان والسواك والتعطر والنكاح)^١ ورواه ابن أبي خيثمة^٢ وغيره من حديث مليح بن عبد الله^٣ عن أبيه^٤ عن جده^٥ نحوه ، ورواه الطبراني من حديث ابن عباس^٦ ، وحديث عائشة : (عشر من الفطرة : فذكر منها السواك)^٧ ورواه أبوداود^٨ من حديث عمار ، وحديث أبي هريرة (الطهارات أربع : فذكر منها السواك)^٩ ورواه الطبراني^{١٠} من حديث أبي الدرداء ، وحديث أم سلمة (ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت أن يدرنني)^{١١} ورواه ابن ماجه^{١٢} من حديث أبي أمامة ورواه الطبراني^{١٣} من حيث سهل بن سعد ، ورواه أبو نعيم^{١٤} من حديث جبير بن مطعم وأبى الطفيل^{١٥} وأنس والمطلب بن عبد الله^{١٦} ورواه أحمد^{١٧} من طريق عباس ، ورواه ابن السكن^{١٨} من حديث عائشة ، وحديث عائشة (فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا

١- (من المخطوط) أخرجه أحمد (٤٢١ : ٢) والترمذي رقم (١٠٨٠) .

٢- عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٦٦) له وكذلك الهيثمي في المجمع (٢ : ٩٩) .

٣- هو مليح بن عبد الله الخطمي روى عن أبيه . الجرح والتعديل (٨ : ٣٦٧) .

٤- هو عبد الله بن يزيد الخطمي له ولأبيه صحبة شهد بيعة الرضوان وهو صغير . الإصابة (٢ : ٣٧٥) .

٥- هو يزيد بن زيد الخطمي له صحبة وشهد أحداً . الإصابة (٣ : ٦١٩) وقال الهيثمي في المجمع (٢ : ٩٩) : مليح وأبوه وجده لم أجد من ترجمهم .

٦- في الكبير (١١ : ١٨٦) وفيه إسماعيل ابن أبي شيبة ، قال الذهبي : واه . مجمع الزوائد (٤ : ٢٥٣) .

٧- في صحيحه برقم (٢٦١) وأبوداود رقم (٥٣) والترمذي رقم (٢٧٥٧) وابن ماجه رقم (٢٩٣) والنسائي (٨ : ١٢٩) وأحمد في الفتح الرباني (١٧ : ٣١٠) .

٨- في سننه برقم (٥٤) وابن ماجه رقم (٢٩٤) وأحمد في الفتح (١٧ : ٣١١) .

٩- عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٦٧) للبخاري ، وانظر كشف الأستار رقم (٢٩٦٧) .

١٠- عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٦٧) للطبراني .

١١- (من المخطوط) الطبراني في الكبير (٢٣ : ٢٥١) والبيهقي (٧ : ٤٩) .

١٢- في سننه برقم (٢٨٩) وأحمد في الفتح الرباني (١ : ٢٩١) .

١٣- في الكبير (٦ : ٢٠٥) .

١٤- عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٦٧) لأبي نعيم .

١٥- هو الصحابي الجليل عامر بن واثلة أبو الطفيل (ت ١٠٠هـ) . الإصابة (٤ : ١١٣) .

١٦- هو المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي . ثقات ابن حبان (٥ : ٤٥٠) .

١٧- الفتح الرباني (١ : ٢٩٢) .

١٨- عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٦٧) له .

يستاك لها بسبعين ضعفاً^١ وغير ذلك من الأحاديث ، فهي قاضية بشرعيته وإن أفهم بعضها الوجوب فهو مدفوع بحديث الباب فبقى السنية .

فائدة

ورد في تعيين ما يستاك به حديث وفد عبد القيس (فأمر لنا بأراك وقال : استاكوا بهذا)^٢ وذكر البخاري في تاريخه نحواً من هذا في قصتهم ، وفي مسند أبي يعلى^٣ من حديث ابن مسعود ، قال : (كنت أجتني لرسول الله ﷺ سواكاً من أراك) وروى أبو نعيم^٤ في معرفة الصحابة من ترجمة أبي زيد الغافقي^٥ رفعه (الأسوكة ثلاثة : أراك فإن لم يكن أراك فَعَتَمَ أو بطم)^٦ وروى الطبراني^٧ من حديث معاذ رفعه (نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة يطيب الفم ، ويذهب الحفر ، وهو سواكي وسواك الأنبياء قبلي) وسواك عبد الرحمن بن أبي بكر^٨ الذي شقه للنبي ﷺ في مرضه ، وقنع في البخاري^٩ (أنه كان جريدة رطبة) ووقع في المستدرک^{١٠} (أنه أراك رطب) ونهى النبي ﷺ عن السواك بعود الريحان وقال : (إنه يحرك عرق الجذام) وذكره ابن أبي أسامة^{١١} في مسنده^{١٢} وهو مرسل ضعيف ، وورد في الاستيأك بالإصبع من حديث أنس (يجزئ من السواك الأصابع) رواه ابن عدى والدارقطني والبيهقي^{١٣} ومن حديث علي عليه السلام (أنه دعا بكوز من ماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثاً وتمضمض فأدخل أصابعه

١ - الفتح الرباني (١ : ٢٩٣) وابن خزيمة رقم (١٣٧) والحاكم (١ : ١٦٤) .

٢ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٧١) للبخاري في تاريخه ولطبراني في الكبير ولأبي أحمد الحاكم في الكنى ولأبي نعيم في المعرفة .

٣ - برقم (٥٣١٠) وأحمد (١ : ٤٢٠) وانظر مجمع الزوائد (٩ : ٢٨٩) .

٤ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٧٢) لأبي نعيم .

٥ - هو أبو زيد الغافقي عداة في أهل مصر . الإصابة (٤ : ٧٩) .

٦ - البطم : شجر الحبة الخضراء . لسان العرب (١٢ : ٥١) . والعتم : الزيتون ، لسان العرب (١٢ : ٣٨٣) .

٧ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٧٢) للطبراني في الوسط ولأبي نعيم في كتاب السواك .

٨ - هو عبد الرحمن بن أبي بكر أسلم قبل الفتح أخرج له السنة (٥٣هـ) ثقات ابن حبان (٣ : ٢٤٩) وتهذيب التهذيب (٦ : ١٣٣) .

٩ - أخرجه البخاري رقم (٨٩٠) وأطرافه) .

١٠ - أخرجه البخاري رقم (٨٩٠) وأطرافه) .

١١ - هو الحارث بن أبي أسامة

١٢ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٧٢) لابن أبي أسامة .

١٣ - ابن عدي (٦ : ١٩٧١) وفيه القسلي منكر والبيهقي (١ : ٤٠) ولم أقف عليه عند الدارقطني .

فى فيه) رواه أحمد^١ وقريب منه من حديث عثمان رواه أبو عبيد فى كتاب الطهور^٢ وروى الطبرانى^٣ فى الأوسط من حديث عائشة (قلت : يا رسول الله الرجل يذهب فوه أَيْسْتَاكَ ؟ قال : نعم قلت : كيف يصنع ؟ قال : يدخل أصبعه فى فيه) وفيه الوليد بن مسلم ضعفه ابن حبان^٤ قال فى البدر المنير : قد ذكر فى السواك زيادة على مائة حديث فواعجباً لسنة تأتى فيها الأحاديث الكثيرة ، ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خيبة عظيمة ، قال ابن دقيق العيد^٥ : السر فى استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة أنا مأمورون فى كل حالة من أحوال التقرب إلى الله تعالى أن تكون فى حال كمال ونظافة إظهاراً لشرف العبادة ، وقد روى البزار^٦ فى مسنده من حديث على بن أبى طالب ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : (إن العبد إذا سوَّك ، ثم قام يصلى ، قام الملك خلفه فيسمع لقراءته فيدنو منه أو كلمة نحوها ، حتى يضع فاه على فيه ، فما يخرج من فيه شيء إلا صار فى جوف الملك ، فطهروا أفواهكم للقرآن) ورجاله رجال الصحيح ، وفيه فضيل بن سليمان النميري^٧ وهو وإن أخرج له البخارى ووثقه ابن حبان ، فقد ضعفه الجمهور .

صفة وضوء النبى ﷺ

٣٧- وعن حمران (أن عثمان ؓ دعا بوضوء ، فغسل كفيه ثلاث مرّات ثم مضمض ، واستنشق ، واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرّات ، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرّات ، ثم اليسرى مثل ذلك ، ثم مسح برأسه ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرّات ، ثم اليسرى مثل ذلك ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئى هذا) متفق عليه^٨.

^١ - فى الفتح الرباني (٢٩٦ : ١) وعزاه ابن حجر فى التلخيص (٧٠ : ١) لأبى عبيد .

^٢ - فى الفتح الرباني (٢٩٦ : ١) وعزاه ابن حجر فى التلخيص (٧٠ : ١) لأبى عبيد .

^٣ - كما نقله ابن حجر فى التلخيص .

^٤ - ضعفاء ابن حبان (٨١ : ١) .

^٥ - فتح الباري (٣٧٦ : ٢) .

^٦ - عزاه ابن حجر فى التلخيص (٦٨ : ١) والهيثمي فى المجمع (٩٩ : ٢) للبزار .

^٧ - هو فضيل بن سليمان النميري أخرج له الستة (١٨٦ هـ) تهذيب التهذيب (٢٦٢ : ٨) .

^٨ - أخرجه البخاري رقم (١٥٩) وأطرافه) ومسلم رقم (٢٢٦) والنسائي (٨٠٦ : ١) وأبو داود رقم (١٠٦) وابن

ماجة رقم (٢٨٥) وأحمد (٥٩ : ١) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٠٥٨) .

وتمام الحديث ، فقال : (من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر له ما تقدم من ذنبه) .

ترجمة الراوي^١

هو حمران بضم الحاء وسكون الميم والراء المهملة ، ابن أبان بفتح الهمزة وفتح الباء الموحدة ، وهو ابن عم صهيب بن سنان^٢ من سبى عين التمر^٣ سباه خالد بن الوليد ، فوجده غلاماً كيساً أحمر ، فوجهه إلى عثمان فأعتقه ، صحيح الحديث حديثه عند أهل المدينة .

روى عن عثمان بن عفان ، وروى عنه عروة بن الزبير ومحمد بن المنكدر^٤ وزيد ابن أسلم .

لغة الحديث

الوضوء بفتح الواو ، اسم الماء ، وبضمها الفعل على الأكثر^٥ وحكى في كل منهما الاطراد ، وهو مشتق من الوضأة ، لأن المصلى ينتظف به فيصير وضياً وهو يحتمل أن يكون اسماً للماء المعد للوضوء ، فلا يصلح احتجاج القائل : إن الماء المستعمل طاهر ، بحديث جابر (فصب على من وضوئه)^٦ وأن يكون اسماً للماء الذي وقع به الفعل ، وهو ما انفصل عن الأعضاء فيصلح الاحتجاج بالحديث المذكور .

قوله : (يغسل كفيه)^٧ هذا دليل على أن غسلهما في الوضوء سنة وهو كذلك باتفاق العلماء ، وقوله : (ثم مضمض)^٨ ثم مشعرة بالترتيب على حقيقة وضعها والمضمضة مشعرة بالتحريك، ومنه مضمض النعاس في عينيه واستعملت هنا لتحريك الماء في الفم ، وقيل: المضمضة أن يجعل الماء في الفم ثم يمجه، فعلى هذا لو ابتلع لم يفعل المضمضة ،

^١ - انظر تهذيب التهذيب (٣: ٣١) .

^٢ - هو الصحابي الجليل صهيب بن سنان الرومي أسلم قديماً وعذب في الله (ت٣٨هـ) الإصابة (٢: ١٨٨) والاستيعاب بهامشها (٢: ١٦٧) .

^٣ - وهي منطقة في العراق معروفة ، فتحها خالد رضي الله عنه سنة (١٢هـ) .

^٤ - هو محمد بن المنكدر أحد الأئمة الأعلام أخرج له الستة (ت١١٣هـ) . تهذيب التهذيب (٩: ٤١٧) .

^٥ - شرح النووي لمسلم (٣: ٩٩) وفتح الباري (١: ٢٣٢) والمجموع (١: ٣١٠) .

^٦ - أخرجه البخاري رقم (١٩٤) وأطرافه) ومسلم رقم (١٦١٦) وأبوداود رقم (٢٨٨٦) والترمذي رقم (٢٠٩٧) وابن ماجه رقم (٢٧٢٨) وأحمد (٣: ٢٩٨) وابن حبان في الإحسان رقم (١٢٦٦) .

^٧ - شرح النووي لمسلم (٣: ١٠٥) والمجموع (١: ٣٥٠) وفتح الباري (١: ٢٦٦) والبحر الزخار (١: ٦١) .

وعند أصحاب الشافعي كمالها أن يجعل الماء في فيه ، ثم يديره فيه ثم يمجه وأقلها أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط إدارته على المشهور عندهم وعند بعضهم شرط .
وأما الاستنشاق^١ : فهو إيصال الماء إلى الأنف ، وجلبه بالنفس إلى أقصاه ويستحب المبالغة فيهما إلا أن يكون صائماً^٢ .

والاستنثار^٣ : قال جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون : هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق ، وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة^٤ : هو الاستنشاق والصواب الأول بدليل العطف ، وهو مأخوذ من النثرة ، وهي طرف الأنف قال الخطابي^٥ وغيره : هي الأنف ، والمشهور الأول ، قال الأزهري : روى سلمة^٦ عن الفراء^٧ أنه يقال : نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرك النثرة في الطهارة ولا كراهة في اجتذاب الماء من دون إعانة اليد ، وقد حكى عن مالك الكراهة لكونه يشبه فعل الدابة ، والمستحب أن يكون باليسرى بوب عليه النسائي^٨ وأخرجه مقيداً بها من حديث علي . وقوله : (ثم غسل وجهه)^٩ الوجه مشتق من الواجحة والفقهاء اعتبروا هذا الاستنشاق وبنوا عليه أحكاماً وقوله : (ثلاثاً)^{١٠} يفيد استحباب هذا العدد في كل ما ذكر فيه وقوله : (إلى المرفق)^{١١} المرفق : فيه ثلاث لغات ، بكسر الميم وفتح الفاء وبفتح الميم وكسر الفاء كمسجد ، وبفتح الميم والفاء (وإلى) موضوعة للانتهاء وقد تستعمل بمعنى مع ، ولكن بين أن المراد بها في الآية الثاني فعل النبي ﷺ في حديث جابر (كان يدير الماء على

^١ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٠٥) .

^٢ - سيأتي الحديث برقم (٤٤) .

^٣ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٠٥) والمجموع (١ : ٣٥٣) وفتح الباري (١ : ٢٦٢) .

^٤ - عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد صاحب التصانيف كان ثقة ديناً فاضلاً (ت ٢٧٦هـ) صاحب التصانيف منها (غريب القرآن غريب الحديث ، مشكل القرآن ، مشكل الحديث ، أدب الكاتب ، عيون الأخبار ، المعارف وغير ذلك) . لسان الميزان (٣ : ٣٥٧) .

^٥ - انظر كلام الخطابي في شرح النووي لمسلم (٣ : ١٠٥) وفتح الباري (١ : ٢٦٢) .

^٦ - سلمة بن عاصم أبو محمد النحوي وكان ثقة ثباتاً ديناً عالماً ، مات ببغداد . تاريخ بغداد (٩ : ١٣٤)

^٧ - هو يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي مولاهم الكوفي نزيل بغداد ، الفراء النحوي المشهور صدوق من التاسعة ، مات (ت ٢٠٧هـ) . تقريب التهذيب (١ : ٥٩٠) .

^٨ - فتح الباري (١ : ٢٦٢) وسنن النسائي (١ : ٦٧) .

^٩ - المغني مع الشرح (١ : ٩٦) والمجموع (١ : ٣٧) والبحر الزخار (١ : ٥٩) .

^{١٠} - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٠٦) وفتح الباري (١ : ٢٦٠) .

^{١١} - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٠٧) وفتح الباري (١ : ٢٩٢) والمجموع (١ : ٣٨٥) والبحر الزخار (١ : ٦٣) والمغني مع الشرح (١ : ١٠٧) .

مرفقيه) أخرجه الدارقطني^١ بسند ضعيف ، وأخرج^٢ بسند حسن من حديث عثمان فى صفة الوضوء (فغسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف العضدين) وفى البزار والطبراني^٣ من حديث وائل بن حجر فى صفة الوضوء: (وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق) وفى الطحاوى والطبراني^٤ من حديث ثعلبة بن عباد^(٥) عن أبيه مرفوعاً (ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه) فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً^٦ ، قال إسحاق بن راهويه^٧ : (إلى) فى الآية ، يحتمل أن تكون بمعنى الغاية ، وأن تكون بمعنى (مع) فبينت السنة أنها بمعنى (مع) قال الشافعى فى الأم^٨ : لا أعلم مخالفاً فى إيجاب دخول المرفقين فى الوضوء ، وقد خالف فى ذلك زفر^٩ وهو محجوج على هذا بالإجماع قبله ، وكذا من قال نحو قوله من أهل الظاهر ، ولم يثبت مثل ذلك عن مالك صريحاً ، وإنما حكى عنه أشهب^{١٠} كلاماً محتملاً ، قال الزمخشري^{١١} : لفظ (إلى) يفيد معنى الغاية مطلقاً ، فإما دخولها فى الحكم وخروجها ، فأمر يدور مع الدليل ، فقوله تعالى : ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾^{١٢} دليل عدم الدخول النهى عن الوصال وقول القائل: حفظت القرآن من أوله إلى آخره ، دليل الدخول كون كلامه مسوقاً لحفظ القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ إلى المرافق ﴾^{١٣} لا دليل فيه على أحد الأمرين قال: فأخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر مع التيقن . انتهى^(١٤) .

^١ - ٢٠ - سنن الدارقطني (١: ٨٣) وفى الأول منهما ابن عقيل، وهو منكر الحديث .

^٢ - عزاه ابن حجر فى التلخيص (١: ٢٩٢) لهما .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - هو ثعلبة بن عباد العبدي أخرج له الأربعة . تهذيب التهذيب (٢: ٢٢) .

^٥ - وأصح منها ما رواه مسلم رقم (٥٧٨) : (ثم غسل يديه حتى أشرع فى العضد) فهذا صريح فى إدخال المرفقين .

^٦ - فتح الباري (١: ٢٩٢) .

^٧ - المرجع السابق والأم (١: ٢٥) .

^٨ - هو زفر بن الهذيل بن قيس العبدي (١١٠-١٥٨هـ) أحد أصحاب أبي حنيفة . الأعلام (٣: ٧٨) .

^٩ - هو أشهب بن عبد العزيز العامري (١٤٠-٢٠٤هـ) من أصحاب مالك . الديباج المذهب (ص: ٩٨) .

^{١٠} - فى الكشف (١: ٣٢٥) وانظر فتح الباري (١: ٢٩٢) .

^{١١} - (البقرة: ١٨٧) .

^{١٢} - (المائدة: ٦) .

^{١٣} - أى ما نقله ابن حجر عن الكشف ثم نقله الشارح عن الفتح .

وقوله : (ثم مسح برأسه)^١ قال القرطبي : الباء للتعدية ، يجوز حذفها وإثباتها ، كقولك : مسحت رأس اليتيم ، ومسحت برأسه ، وقيل : دخلت الباء لتفيد معنى آخر ، وهو أن الغسل لغة يقتضى مغسولاً به والمسح لغة لا يقتضى ممسوحاً به ، فلو قال : وامسحوا رؤوسكم ، لأجزأ المسح باليد بغير ماء ، فكأنه قال : وامسحوا برؤوسكم الماء ، وهو من باب القلب ، والأصل فيه وامسحوا رؤوسكم بالماء ، والظاهر أنه يجب مسح الرأس جميعه ، إذ هو اسم للكل ، قال الشافعي^٢ : احتمل قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾^٣ جميع الرأس أو بعضه ، ودلت السنة أن بعضه يجزئ ، والفرق بينه وبين قوله تعالى : ﴿ فامسحوا بوجوهكم ﴾^٤ فآية التيمم أن المسح فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافترقا ، ولا يرد كون مسح الخف بدلاً عن غسل الرجل لأن الرخصة فيه ثبتت بالإجماع ، والسنة هو ما رواه الشافعي^٥ من حديث عطاء (أن الرسول ﷺ توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه) وهو مرسل لكنه اعتضد لمجيئه من وجه آخر موصولاً ، أخرجه أبو داود^٦ من حديث أنس وفي سنده أبو معقل^٧ لا يعرف حاله ، فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المجموعة ، وهذه قاعدة للشافعي في العمل بالمرسل^٨ وفي الباب أيضاً عن عثمان في صفة الوضوء ، قال : (ومسح مقدم رأسه) أخرجه سعيد بن منصور^٩ وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك^{١٠} مختلف فيه وصح عن ابن عمر الاكتفاء ببعض الرأس ، قاله ابن المنذر^{١١} ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ، والحديث يدل على عدم تكرير المسح^{١٢} وقوله : (ثم غسل رجله اليمنى الى الكعبين)^{١٣} وقوله : (الى الكعبين) مثل ماتقم في المرفقين والمشهور أن الكعب هو العظم الناشز عند ملتقة الساق والقدم ، وحكى محمد

١- فتح الباري (١: ٢٩٢) .

٢- الأم (١: ٢٦) وفتح الباري (١: ٢٩٢) .

٣- (المائدة: ٦) .

٤- (النساء: ٤٣) .

٥- مسند الشافعي (ص: ١٤) .

٦- في سننه برقم (١٤٧) .

٧- هو أبو معقل هكذا ذكره ابن حجر قال ابن القطان : مجهول . تهذيب التهذيب (١٢: ٢٦٤) .

٨- وهي العمل بالمرسل إذا اعتضد بمرسل آخر أو مسند .

٩- عزاه ابن حجر في الفتح (١: ٢٩٣) له .

١٠- هو خالد بن يزيد بن أبي مالك أخرج له ابن ماجة . تهذيب التهذيب (٣: ١٠٩) .

١١- فتح الباري (١: ٢٩٣) .

١٢- فتح الباري (١: ٢٩٣) .

١٣- المرجع السابق وشرح النووي لمسلم (٣: ١٠٧) .

ابن الحسن^١ عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك ، وروى عن ابن القاسم عن مالك مثله والأول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة ، وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ، ومن أوضح الأدلة على ذلك حديث النعمان بن بشير^٢ الصحيح في صفة الصف في الصلاة : (فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه)^٣ .

وقوله : (نحو وضوئي هذا)^٤ ولم يقل مثل وضوئي ، لأن حقيقة مماثلته ﷺ لا يقدر عليها غيره ، وقوله : (لا يحدث فيها نفسه) والمراد به لا يحدث بشيء من أمر الدنيا وما لا يتعلق بالصلاة ، ولوعرض له حديث فأعرض عنه بمجرد عروضه عفى عن ذلك وحصلت له هذه الفضيلة إن شاء الله تعالى ، لأن هذا ليس من فعله ، وقد عفى لهذه الأمة عن الخواطر التي تعرض ولا تستقر ، وقد أشار إليه بقوله : (يحدث) إذ هو في معنى يفعل التحديث ولا يكون ذلك إلا مع قصد واعتماد ذكره النووي^٥ . قال المصنف رحمه الله^٦ : قد ثبت التعبير (بمثل) في رواية البخاري^٧ في الرقاق ، ولمسلم^٨ أيضاً في حديث حمران من طريق زيد بن أسلم وعلى هذا قالوا : يجوز تصرف الرواة لأنها تستعمل بمعنى (مثل) مجازاً ولأن (مثل) وإن كانت تقتضي المساواة ظاهراً لكنها تطلق على الغالب فبهذا تلتئم الروايتان ويكون المتروك لا يخل بالمقصود . انتهى^٩ والله أعلم .

وفي الحديث دلالة على استحباب الصلاة بعد الوضوء ، وأن هذا من أسبابها ولذلك لا تكره في الأوقات المكروهة عند الشافعي وتحصل الفضيلة بصلاة الفريضة ونحوها كما تحصل تحية المسجد بها^{١٠} والحديث قد صرح فيه بأكمل حالات الوضوء من

^١ - هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني صاحب أبي حنيفة (١٢٥-١٨٩هـ) وهو مؤلف كتاب ظواهر الرواية وهو الذي دون ونشر علم أبي حنيفة . الفوائد البهية (ص: ١٦٣) .

^٢ - هو الصحابي الجليل النعمان بن بشير أول مولود في الإسلام بعد الهجرة . الإصابة (٣: ٥٢٩) .

^٣ - أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب رقم (٧٦) وأبو داود رقم (٦٦٢) وأحمد (٤: ٢٧٦) وابن خزيمة رقم (١٦٠) وابن حبان (٥: ٥٤٩-٥٥٠) والدارقطني (١: ٢٨٢) .

^٤ - فتح الباري (١: ٢٦٠) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٠٨) .

^٥ - في شرحه لمسلم (٣: ١٠٨) .

^٦ - أي ابن حجر في الفتح (١: ٢٦٠) .

^٧ - في صحيحه برقم (٦٤٣٣) .

^٨ - في صحيحه برقم (٢٢٩) .

^٩ - أي ما نقله من فتح الباري .

^{١٠} - شرح النووي لمسلم (٣: ١٠٨) .

الترتيب والتثليث فيما عدا المضمضة والاستنشاق ومسح الرأس وتعميم الأعضاء بإفاضة الماء عليها ورتب على ذلك هذه الفضيلة المذكورة في تمام الحديث وظاهره أنه إذا لم يكن على الصفة المذكورة ، لم يستحق الفضيلة المذكورة ، وأما أنه لا يحصل الوضوء الذي تجزئ به الصلاة المطلقة إلا بهذه الكيفية فلا ، وفي ذلك تفصيل : أما الترتيب : ففيه خلاف الحنفية^١ وأما التثليث^٢ : فغير واجب إجماعاً وقد صرح بذلك في الأحاديث الصحيحة من وضوئه مرتين^٣ ومرة^٤ وبعضها بالتثليث ، والبعض بخلاف ذلك^٥ وأما المضمضة والاستنشاق^٦ : فقال بوجوبهما الهادي والقاسم والمؤيد بالله في الوضوء والغسل ، قالوا : لأنهما من الوجه وقد ثبت الأمر بهما بإسناد صحيح أخرجه أبو داود في السنن ، قال في آخر الحديث : (وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً)^٧ وقال في رواية ابن جريج لهذا الحديث : (إذا توضأت فمضمض)^٨ وقال الناصر والشافعي : إنهما سنة ، قالوا : لقوله : (وعشر من سنن المرسلين)^٩ قلنا : لم يرد السنة الاصطلاحية ، وإنما أراد بها الطريقة والعادة ، ولقوله للأعرابي : (توضأ كما أمرك الله)^{١٠} فأحاله على الآية ، وليس فيها ذكر الاستنشاق ، وأجيب بأنه يحتمل أن يراد بالأمر ما هو أعم من آية الوضوء فقد أمر الله باتباع نبيه ولم يحك أحد ممن وصف وضوئه على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة ، وهذا قاض بالوجوب^{١١} ويرد على الجواب أن في رواية لأبي داود والدارقطني (لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح

^١ - المجموع (١ : ٤٤١) والبحر الزخار (١ : ٥٨) .

^٢ - المجموع (١ : ٤٣٧) والبحر الزخار (١ : ٧٢) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (١٥٨) وأبو داود رقم (١٣٦) والترمذي رقم (٤٣) وابن حبان في الإحسان رقم (١٠٩٤) وانظر عنده من أخرجه .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١٥٧) والترمذي رقم (٤٢) والنسائي رقم (٨٠) وابن ماجه رقم (٤١١) وأبو داود رقم (١٣٨) وابن حبان في الإحسان رقم (١٠٩٥) .

^٥ - كحديث (غسل بعض أعضائه ثلاثاً وبعضها مرتين) أخرجه البخاري رقم (١٨٥) ومسلم رقم (٢٣٥) والترمذي رقم (٤٧) والنسائي (٧٢ : ١) وأبو داود رقم (١١٨) وابن حبان في الإحسان رقم (١٠٩٣) وانظر عنده من أخرجه .

^٦ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٠٥) وفتح الباري (١ : ٢٦٦) والمغني مع الشرح (١ : ٨٦) والمجموع (١ : ٣٥١ و ٣٥٥ و ٣٦٢) والبحر الزخار (١ : ٦١) .

^٧ - سيأتي تخريجه برقم (٤٤) .

^٨ - أخرجه أبو داود ، رقم (١٤٤) ولفظه (إذا توضأت فمضمض) .

^٩ - أخرجه مسلم رقم (٢٦١) والترمذي رقم (٢٧٥٨) وأبو داود رقم (٥٣) وابن ماجه رقم (٢٩٣) والنسائي رقم (٥٠٤٣) .

^{١٠} - أخرجه الترمذي رقم (٣٠٢) والنسائي (١ : ١٦١ و ١٧٠ و ١٩٣ و ١٩٤) وأحمد (٤ : ٣٤٠) .

^{١١} - فتح الباري (١ : ٢٦٢) .

رأسه ورجله إلى الكعبيين) وقد ذكره ابن حزم في المحلى^١ وذكر ابن المنذر^٢ أن الشافعي لم يحتج (على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به)^٣ إلا بكونه لم يعلم خلافاً في أن تاركها لا يعيد وهذا دليل فقهي فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء ، وثبت عنه أنه رجع عن إيجاب الإعادة ، ذكره ابن المنذر ولم يذكر في هذه الرواية عدداً ، وقد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد ولفظه (وإذا استنثر فليستنثر وتراً) أخرجه الحميدي في مسنده عنه ، وأصله لمسلم^٤ وفي حديث أبي هريرة (فليستنثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه)^٥ وأخرج أبو داود^٦ من حديث المقدم بن معدى كرب الكندي^٧ قال : (أتى رسول الله ﷺ بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ... الحديث) وذكر أبو داود في التلخيص فيها أحاديث متعددة فليرجع إلى السنن^٨ . وأما مسح الرأس^٩ : فليس في شيء من الصحيحين ذكر عدد للمسح وبه قال أكثر العلماء ، وقال الشافعي : يستحب التثليث في المسح كما في الغسل واستدل بظاهر رواية لمسلم (أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً)^{١٠} وأجيب بأنه مجمل تبين فيه الروايات الصحيحة أن المسح لم يتكرر فحمل على الغالب ، أو يختص بالمغسول ، قال أبو داود في السنن^{١١} : أحاديث الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة^{١٢} وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل ، وبالحق أبو عبيد^{١٣} وقال : لا نعلم أحداً من السلف استحَب تثليث مسح الرأس إلا إبراهيم التيمي^{١٤} وفيه نظر ، فقد نقل عن أنس

^١ - أخرجه أبوداود رقم (٨٥٨) والدارقطني (١: ٩٦) والترمذي رقم (٣٠٢) وابن ماجه رقم (٤٦٠) والنسائي (٢: ٢٢٥) .

^٢ - فتح الباري (١: ٢٦٢) .

^٣ - سقط ما بين القوسين من المخطوط واستكملته من فتح الباري .

^٤ - مسند الحميدي رقم (٩٥٧) ومسلم رقم (٢٣٧) .

^٥ - أخرجه البخاري رقم (٣٢٩٥) ومسلم رقم (٢٣٨) والنسائي (١: ٦٧) وأحمد (٢: ٣٥٢) .

^٦ - أخرجه أبوداود رقم (١٢١) وابن ماجه رقم (٤٤٢) .

^٧ - هو الصحابي الجليل المقدم بن معدى كرب ، روى عدة أحاديث ومات بحمص (٨٧هـ) . الإصابة (٣: ٤٣٤) والاستيعاب بهامشها (٣: ٤٦١) .

^٨ - انظر سنن أبي داود كتاب الصلاة باب رقم (٥٠) .

^٩ - فتح الباري (١: ٢٦٠) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٠٦) .

^{١٠} - أخرجه مسلم رقم (٢٣٠) .

^{١١} - انظر كلامه بعد حديث رقم (١٠٨) .

^{١٢} - انتهى كلام أبي داود .

^{١٣} - فتح الباري (١: ٢٦٠) والتلخيص الحبير (١: ٨٥) .

^{١٤} - هو إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي ، أخرج له الستة ، كان من العلماء الأتقياء الذين قتلهم الحجاج سنة (٩٢هـ) . تهذيب التهذيب (١: ١٥٤) .

وعطاء وغيرهما^١ وقد روى أبو داود^٢ من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة^٣ وغيره في حديث عثمان : (تثليث مسح الرأس) والزيادة مقبولة من الثقة .

فائدة

قوله : (غفر له ما تقدم من ذنبه)^٤ ظاهر الحديث يعم الكبائر والصغائر^٥ لكن العلماء خصوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية^٦ وهو في حق من له كبائر وصغائر ، ومن ليس له إلا صغائر كفرتها .

ووقع في رواية البخاري^٧ في الرقاق في آخر هذا الحديث قال النبي ﷺ : (لا تغفروا) أى فتكثروا من الأعمال السيئة بناءً على أن الصلاة تكفرها ، فإن الصلاة التى تكفر بها الخطايا هي التى يقبلها الله وأنى للعبد بالاطلاع على ذلك...! .^٨

مسح الرأس مرة

٣٨- وعن علي عليه السلام في صفة وضوء النبي ﷺ قال : (ومسح برأسه واحدة) أخرجه أبوداود^٩ وأخرجه الترمذي والنسائي بإسناد صحيح^{١٠} بل قال الترمذي^{١١} : إنه أصح شيء في الباب .

^١ - عزاه ابن حجر في الفتح (١ : ٢٦٠) لابن المنذر ونقل عبد الرزاق في مصنفه برقم (١٣) عن عطاء .

^٢ - سنن أبي داود رقم (١٠٧ و ١٠٨) .

^٣ - وأخرجه برقم (١٥١ و ١٥٢) ولم يذكر فيها تثليث مسح الرأس .

^٤ - فتح الباري (١ : ٢٦٠) .

^٥ - سقطت كلمة الصغائر من المخطوط فاستكملتها من الفتح .

^٦ - منها حديث (الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش الكبائر) أخرجه مسلم رقم

(٢٣٣) والترمذي رقم (٢٠٤) وابن ماجه رقم (١٠٨٦) وأحمد (٢ : ٤٨٤) .

^٧ - برقم (٦٤٣٣) وأخرجه ابن ماجه رقم (٢٨٥) وأحمد (١ : ٦٦) .

^٨ - انتهى ما نقله من فتح الباري (١ : ٢٦٠ - ٢٦١) .

^٩ - في سننه برقم (١١١) قلت : وأخرجه ابن حبان في الإحسان رقم (١٠٥٦) وابن خزيمة رقم (١٤٧) والبيهقي

(١ : ٤٧ و ٤٩) والبيهقي رقم (٢٢٢) وابن أبي شيبة (١ : ٣٨) .

^{١٠} - سنن النسائي (١ : ٦٨) والترمذي رقم (٤٨ و ٤٩) .

^{١١} - في سننه بعد الحديث رقم (٤٤) ولفظه (حديث علي أحسن شيء في هذا الباب وأصح ، لأنه قد روي من

غير وجه عن علي رضوان الله عليه ، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم ، أن الوضوء يجرئ مرة ، ومرة أفضل ، وأفضله ثلاث وليس بعده شيء ، وقال ابن المبارك : لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأتى ، وقال أحمد وإسحاق : لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى) .

ترجمة الراوي^١

هو أمير المؤمنين أبو الحسن وأبو تراب على بن أبي طالب ، اسم أبي طالب عبد مناف ، ابن عم رسول الله ﷺ وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم أسلمت وهاجرت^٢ ، وهو أول من أسلم من الذكور في أكثر الأقوال ، وقد اختلف في سنه يومئذ فقليل : كان له خمس عشرة سنة ، وقيل : ست عشرة ، وقيل : أربع عشرة ، وقيل : ثلاث عشرة ، وقيل : ثمان سنين وقيل : سبع سنين ، وقيل : عشر سنين شهد مع النبي ﷺ المشاهد كلها إلا تبوك فاستخلفه على المدينة وقال له في ذلك : (ألا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى)^٣ كان آدم شديد الأدمة عظيم العينين أقرب الى القصر من الطول ، ذا بطن كثير الشعر عظيم اللحية أصلع أبيض الرأس واللحية ، لم يصفه أحد بالخضاب إلا نادراً استخلف يوم قتل عثمان ، يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وضربه عبد الرحمن بن ملجم المرادي بالكوفة صبيحة الجمعة لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربعين ، ومات بعد ثلاث من ضربته ، وقيل : ضرب ليلة إحدى وعشرين ، ومات ليلة الأحد وقيل : يوم الأحد ، وغسله ابنه الحسن والحسين ، وعبد الله بن جعفر^٤ وصلى عليه الحسن ، ودفن سحراً وله من العمر ثلاث وستون ، وقيل : خمس وستون سنة وقيل : سبع وقيل : ثمان وخمسون ، وكانت خلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأياماً .

روى عنه بنوه الحسن والحسين ومحمد وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر وابن المسيب وأبو عبد الرحمن السلمي^٥ وزيد بن وهب^٦ وخلق كثير من الصحابة والتابعين .

تخريج الحديث

وأخرجه أبو داود^٧ من ست طرق ، وفي بعض طرقه لم يذكر المضمضة والاستنشاق^٨ وفي بعضها (ومسح على رأسه حتى لما يقطر)^٩ .

^١ - الإصابة (٢: ٥٠١) والاستيعاب بهامشها (٣: ٢٦) .

^٢ - الإصابة رقم (١١٥٨٤) .

^٣ - البخاري رقم (٣٧٠٦) والترمذي رقم (٣٧٣٠) وابن ماجه رقم (١١٥) وأحمد (١: ١٧٠) .

^٤ - هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ولد بالحيرة أخرج له الستة (ت ٨٠هـ) الإصابة (٢: ٢٨٠)

^٥ - هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي أخرج له الستة (ت ٧٢هـ) . تهذيب التهذيب (٥: ١٦١) .

^٦ - هو زيد بن وهب الجهني أخرج له الستة ، تهذيب التهذيب (٣: ٣٦٨) .

^٧ - في سننه برقم (١١١) وبعده .

^٨ - سننه رقم (١١٥) .

^٩ - سننه رقم (١١٤) .

وقد تقدم الكلام فى فقه الحديث^١.

مسح جميع الرأس

- ٣٩ - وعن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه فى صفة الوضوء ، قال : (وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ) متفق عليه^٢.
- ٤٠ - وفى لفظ لهما^٣ : (بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاةِ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ) .

ترجمة الراوي

هو أبو محمد عبد الله بن زيد بن عاصم بن عمرو الأنصاري المازني من بنى مازن ابن النجار ، شهد أحداً ولم يشهد بديراً ، وهو الذى قتل مسيلمة الكذاب وشاركه وحشي^٤ وقتل عبد الله يوم الحرة^٥ سنة ثلاث وستين .

روى عنه عباد بن تميم^٦ وهو ابن أخيه ، وابن المسيب وهذا غير عبد الله بن زيد ابن عبد ربه الذى سيأتى حديثه فى رؤيا الأذان، وقد غلط الحفاظ سفيان بن عيينة لما قال : هو هو .

فقه الحديث

قوله فى الحديث : (ومسح برأسه فأقبل بيديه وأدبر)^٧ هذا مستحب باتفاق العلماء ، فإنه طريق الى استيعاب الرأس ، ووصول الماء الى جميع أصول الشعر وهذا يستحب

^١ - الحديث السابق .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (١٨٦) ومسلم رقم (٢٣٥) والترمذي رقم (٤٧) والنسائي (١: ٧٢) وأبوداود رقم (١١٨) وابن ماجه رقم (٤٣٤) وأحمد (٤: ٤٠) وابن حبان رقم (١٠٧٧) .

^٣ - أي للبخاري ومسلم .

^٤ - الإصابة (٢: ٣٠٥) والاستيعاب بهامشها (٢: ٣٠٤) .

^٥ - هو وحشي بن حرب الحبشي قاتل حمزة فى أحد ، قدم مع أهل الطائف فأسلم وحسن إسلامه وشهد اليرموك وقتل مسيلمة الكذاب ، سكن حمص ومات بها . الإصابة (٣: ٥٩٤) .

^٦ - هي وقعة الحرة وكان سببها خلع أهل المدينة ليزيد بن معاوية فأرسل لهم جيشاً بقيادة مسلم بن عقبة المري فحاصرها ثلاث ليال يدعوهم للبيعة وهم يأبون فهاجمهم مسلم من جهة الحرة وانتصر عليهم وكان ذلك سنة (٦٣هـ) .

^٧ - هو عباد بن تميم بن غزية الأنصاري أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٥: ٧٩) .

^٨ - النووي لمسلم (٣: ١٢٣) .

لمن كان له شعر ، أما من لاشعر على رأسه فلا يستحب له الرد إذ لا فائدة فيه ، ولو رد في هذه الحالة ، لم يحسب الرد مسحة ثانية ، لأن الماء صار مستعملاً بالنسبة الى ما سوى تلك المسحة ، وقوله : (بدأ بمقدم رأسه)^١ ظاهر البخاري أنه من الحديث وليس مدرجاً من كلام مالك ففيه حجة على من قال : السنة أن يبدأ بمؤخر رأسه ، أخذاً من ظاهر قوله : (أقبل وأدبر) فإن الإقبال باليد إذا كان مقدماً ، يكون من مؤخر الرأس ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب ، وقد ذكر البخاري^٢ في رواية سليمان بن بلال (وأدبر بيده وأقبل) فلم يكن في ظاهره حجة ، لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ، ومخرج الطريقين متحد فهما بمعنى واحد ، وعينت رواية مالك البداءة بالمقدم ، فيحمل قوله : (أقبل) على أنه من تسمية الفعل بابتدائه ، أي بدأ بقبل الرأس ، وقيل في توجيهه غير ذلك ، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبوداود^٣ من حديث المقدم قال : (فلما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه) .

كيفية مسح الأذنين

٤١ - وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما في صفة الوضوء ، قال : (ثم مسح برأسه ، وأدخل إصبعيه السباحتين^٤ في أذنيه ومسح بإبهاميه ظاهر أذنيه) أخرجه أبوداود والنسائي وصححه ابن خزيمة^٥ .

ترجمة الراوي^٦

هو أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي يلتقى مع النبي ﷺ في كعب بن لؤى ، أسلم قبل أبيه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة ، وقيل : اثنتي عشرة سنة وكان عابداً عالماً حافظاً قرأ الكتب ،

١- فتح الباري (١: ٢٩٣) .

٢- في صحيحه برقم (١٩٩) .

٣- في سننه برقم (١٢٢) وابن ماجه رقم (٤٤٢) .

٤ - (من المخطوط) وقوله في الحديث : (السباحتين) المسبحة والمسبحة هي الإصبع التي تلي الإبهام سميت بذلك لأنها يشار بها عند التسبيح ، وهي السبابة أيضاً .

٥- أبو داود رقم (١٣٥) والنسائي (١: ٨٨) وابن خزيمة رقم (١٧٤) وابن ماجه رقم (٤٢٢) .

٦- الإصابة (٢: ٣٤٣) والاستيعاب بهامشها (٢: ٣٣٨) .

واستأذن النبي ﷺ في أن يكتب حديثه فأذن له ، وقال : (يا رسول الله أكتب كل ما أسمع منك في الرضا والغضب؟ قال : نعم ، فبأنى لا أقول إلا حقاً)^١ وقد اختلف في وفاته فقيل : مات ليالى الحرة في ذى الحجة سنة ثلاث وستين وقيل : سنة ثلاث وسبعين ، وقيل : مات بفلسطين سنة خمس وستين ، وقيل : مات بمكة سنة سبع وستين ، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة وقيل : مات بالطائف وقيل : مات بمصر سنة خمس وستين .

روى عنه مسروق^٢ وسعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعروة بن الزبير وحמיד بن عبد الرحمن^٣ وخلق كثير سواهم .

فقه الحديث

الحديث يدل على مسح الأذنين في الوضوء ، وقد ورد ذلك في أحاديث كثيرة كحديث عمرو بن أمية^٤ (أنه رأى النبي ﷺ مسح في وضوئه رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وأدخل أصبعيه في صماخى أذنيه)^٥ وكحديث المقدام بن معد يكرب بمثله أخرجه أبو داود والطحاوي ، وإسناده حسن^٦ ، وفي الباب عن الربيع بنت معوذ^٧ أخرجه أبو داود^٨ وعن أنس عند الدارقطني والحاكم^٩ ومن حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله ﷺ (أنه توضأ فمسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به الرأس) أخرجه الحاكم^{١٠} بإسناد ظاهره الصحة ، وأخرجه البيهقي بلفظ (فأخذ لأذنيه ماء خلاف

^١ - أخرجه الحاكم (١ : ١٠٥) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ : ٧١) من عدة طرق .

^٢ - هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني العابد الفقيه أخرج له الستة (ت٦٣هـ) . تهذيب التهذيب (١٠ : ١٠٠) .

^٣ - هو حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أخرج له الستة كان ثقة كثير الحديث (ت٩٥هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ٤٠) .

^٤ - هو عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله أبو أمية الضمري صحابي مشهور أول مشاهده بنر معونة بالنون مات في خلافة معاوية . تقريب التهذيب (١ : ٤١٨) .

^٥ - لم أجده بعد البحث والتنقيب

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (١٢٢ و ١٢٣) والبيهقي (١ : ٦٥) وعزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٨٩) للطحاوي .

^٧ - هي الربيع بنت معوذ الأنصارية كانت من المبايعات ومن الغزاة في سبيل الله . الإصابة (٤ : ٢٩٣) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٣٠١) .

^٨ - في سننه رقم (١٢٦ و ١٣١) قلت : وأخرجه ابن ماجه رقم (٤٤٠ و ٤٤١) والترمذي رقم (٣٣) والحاكم (١ : ١٥٢) والبيهقي (١ : ٦٤ و ٦٥) والدارقطني (١ : ١٠٦) .

^٩ - انظر سنن الدارقطني (١ : ١٠٦) والبيهقي (١ : ٦٤) والمستدرک (١ : ١٥٠) وقال : زائدة بن قدامة ثقة أسنده عن الثوري وأوقفه غيره وواقفه الذهبي .

^{١٠} - المستدرک (١ : ١٥١) وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وواقفه الذهبي .

الماء الذى أخذ لرأسه)^١ وقال: إسناده صحيح ، لكن ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد فى الإمام^٢ : أنه رأى فى رواية ابن المقرئ عن ابن قتيبة عن حرملة الراوى فى إسناده الحاكم ولفظه (ومسح رأسه بماء غير فضل يديه)^٣ لم يذكر الأذنين . قال المصنف رحمه الله^٤ : وهو كذا فى صحيح ابن حبان^٥ عن ابن سلم^٦ عن حرملة^٧ وكذا رواه الترمذى^٨ عن على بن خشرم عن ابن وهب ، وقال عبد الحق^٩ : ورد الأمر بتجديد الماء للأذنين من حديث نمران بن جارية^{١٠} عن أبيه^{١١} عن النبى ﷺ وتعقبه ابن القطان بأن الذى فى رواية ابن جارية بلفظ (خذ للرأس ماء جديداً) رواه الترمذى والطبرانى^{١٢} وفى الموطأ^{١٣} عن نافع عن ابن عمر (أنه كان إذا توضأ يأخذ الماء بإصبعيه لأذنيه) وأخرجه ابن حبان فى صحيحه^{١٤} من حديث ابن عباس (ثم غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلهما)^{١٥} بالسبابتين وخالف بإبهاميه الى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما) ولفظ النسائي^{١٦} (ثم مسح برأسه وأذنيه (ظاهرهما) ^{١٧} وباطنهما بالسبابتين وظاهرهما بإبهاميه) وكذا فى ابن ماجه والبيهقى^{١٨} وأخرج أبوداود^{١٩} من حديث الربيع (فمسح رأسه ومسح ما أقبل منه وأدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة)

١ - فى سننه (١: ٦٥) .

٢ - التلخيص الحبير (١: ٩٠) .

٣ - المستدرک (١: ١٥١) وأبوداود رقم (١٢٠) وابن خزيمة رقم (١٥٤) والبيهقى (١: ٦٥) .

٤ - أي ابن حجر فى التلخيص (١: ٩٠) .

٥ - الإحسان رقم (١٠٨٥) .

٦ - هو ابن سلم

٧ - حرملة بن يحيى الحافظ العلامة أبو حفص التجيبى صاحب الشافعى (١٦٦-٢٤٣هـ) تذكرة الحفاظ

(٢: ٤٨٦) .

٨ - فى سننه رقم (٣٥) .

٩ - هو عبد الحق بن عبد الحق الأشبيلي المعروف بابن الخراط، من كتبه (الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى) .

١٠ - هو نمران بن جارية بن ظفر أخرج له ابن ماجه ، قال ابن القطان : مجهول . تهذيب التهذيب (١٠: ٤٢٣) .

١١ - هو جارية بن ظفر الحنفى له صحبة أخرج له ابن ماجه . الإصابة (١: ٢١٩) .

١٢ - أخرجه الترمذى رقم (٣٥) .

١٣ - انظر الموطأ (ص: ٤٦) .

١٤ - الإحسان برقم (١٠٨٦) وابن خزيمة رقم (١٤٨) .

١٥ - فى المخطوط : (وأدخلهما) وأثبت المطبوع .

١٦ - فى سننه (١: ٧٤) .

١٧ - لفظ النسائي (ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسبابتين وظاهرهما بإبهاميه) .

١٨ - أخرجه ابن ماجه رقم (٤٣٩) والبيهقى (١: ٧٣ و ٥٥) .

١٩ - فى سننه برقم (١٢٩) والترمذى رقم (٣٤) .

ومن حديثها أيضاً (مسح برأسه من فضل ما كان في يده)^١ ومن حديث ابن عباس^٢ (ومسح برأسه وأذنيه مسحاً واحدة) ومن حديث عثمان^٣ (فمسح برأسه وأذنيه ، فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة) ومن حديث علي^٤ (فأخذ بهما حفنة من ماء فضرب بها على وجهه ثم ألقم إبهاميه ما أقبل من أذنيه، وقال : أخذ قبضة من ماء فصبها على ناصيته فتركها تستن على وجهه، وقال: ثم مسح رأسه وظهور أذنيه... الحديث) ومن حديث أبي أمامة^٥ ذكر وضوء النبي ﷺ (كان يمسح المفايق^٦ ، قال : وقال : الأذنان من الرأس) قال سليمان بن حرب الأزدي : يقولها أبو أمامة ، قال قتبية : قال حماد : لا أدري هو من قول النبي ﷺ أو من أبي أمامة ، يعني قصة الأذنين أخرج المذكور أبو داود^٧ وحديث (الأذنان من الرأس) قد روى من طرق وفي جميعها مقال^٨ وأكثر هذه الروايات بأن مسح الأذنين ببقيّة ماء الرأس ، وهو مذهب الأكثر^٩ وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وقال الشافعي : يؤخذ لهما ماء جديد ، وقال أصحابه : وكأنه ﷺ كان يقول : من كل يد إصبعين يمسح بهما الأذنين وهذا خلاف الظاهر ، إلا أن يقال : إن ما تقدم من حديث عبد الله بن زيد فيه زيادة فتقبل ، ويقرب معه التأويل ، وسائر الأحاديث معارضة له ، لأنه إنما ذكر فيها مسح رأسه وأذنيه مجملاً غير مبين أنه بماء واحد ، وهذا فيه زيادة بيان فالعمل به أولى والله أعلم .

الاستئثار عند الاستيقاظ

٤٢ - وعن أبي هريرة ربه قال : قال رسول الله ﷺ : (إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَسْتَنْزِلْ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ) متفق عليه^{١٠}.

^١ - أخرجه أبو داود رقم (١٣٠) .

^٢ - أبو داود رقم (١٣٣) والنسائي (٧٣ : ١) والترمذي رقم (٣٦) وابن ماجه رقم (٤٣٩) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (١٠٨) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (١١٧) .

^٥ - أبو داود رقم (١٣٤) وابن ماجه رقم (٤٤٤) والترمذي رقم (٣٧) وقال: هذا حديث حسن .

^٦ - (من المخطوط) ، المفايق : الماق طرف العين مما يلي الأنف ، وإنما كان يمسحهما لأن العين قلما تخلو من شيء ترميه من كحل ورمص وغيره .

^٧ - انظر سننه برقم (١٣٤) وكلام سليمان بن حرب بعده .

^٨ - أخرج ابن ماجه رقم (٤٤٣ و ٤٤٤) حديث عبد الله بن زيد وأبي هريرة، والدارقطني (١ : ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٢) لابن عمر وابن عباس وعائشة وأبي موسى وأنس وفي الكل مقال .

^٩ - المجموع (١ : ٤١٣) والمقني مع الشرح (١ : ٨٧-٨٨) والبحر الزخار (١ : ٦٥) .

^{١٠} - أخرجه البخاري رقم (٣٢٩٥) ومسلم رقم (٢٣٨) والنسائي (١ : ٦٧) وأحمد (٢ : ٣٥٢) .

فقه الحديث^١

الحديث يدل على وجوب الاستنثار^٢ وهو دليل من قال بوجوبه دون المضمضة كأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأبى ثور ، وقد تقدم الكلام عليهما وفى أن الاستنثار هو فى معنى الاستنشاق ، وظاهر هذا وجوبه عند القيام مطلقاً والظاهر أنه لم يقل به أحد ، لكنه مقيد فى رواية البخارى فى بدء الخلق (إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثاً ، فإن الشيطان يبيت على خيشومه^٣) وعلى هذا فالمراد الأمر به عند إرادة الوضوء ، والحكمة فيه التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة ، لأنه بتنقية مجرى النفس تصح مخارج الحروف ويزداد للمستيقظ طرد الشيطان ، وقال القاضى عياض^٤ : يحتمل أن يكون على حقيقته ، فإن الأنف أحد منافذ الجسم التى يتوصل الى القلب منها بالاشتغال ، وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلقاً سواه وسوى الأذنين وفى الحديث : (إن الشيطان لا يفتح غلقاً^٥) وجاء فى التناوب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حينئذ من الفم ، قال : ويحتمل أن يكون على الاستعارة ، فإن ما ينعقد من الغبار ورطوبة الخياشيم قذارة توافق الشيطان والله أعلم.

غسل المستيقظ يديه قبل إدخالهما الإناء

٤٣ - وله^٦ : (إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده) متفق عليه^٧ وهذا لفظ مسلم.

^١ - البحر الزخار (١ : ٦١) والمجموع (١ : ٣٦٢) والمغني مع الشرح (١ : ٨٦) والفقه الإسلامى وأدلته (١ : ٢٤٣) .

^٢ - فتح الباري (١ : ٢٦٢ و ٦ : ٣٤٣) وشرح النووي لمسلم (٣ : ١٠٥) .

^٣ - (من المخطوط) والخيشوم : أعلى الأنف ، وقيل : هو الأنف كله ، وقيل : هي عظام رقاق لينة فى أقصى الأنف بينه وبين الدماغ ، وقيل : غير ذلك . المجموع (١ : ٣٥٣) .

^٤ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٢٧) .

^٥ - البخارى رقم (٣٣٠٤) ومسلم رقم (٢٠١٢) وأبوداود رقم (٣٧٣١) والترمذى رقم (١٨١٢) وأحمد (٣ : ٣٨٦) .

^٦ - أى لأبى هريرة .

^٧ - أخرجه البخارى رقم (١٦٢) ومسلم رقم (٢٧٨) وأبوداود رقم (١٠٣-١٠٥) والنسائى (١ : ٦ و ٧) والترمذى رقم (٢٤) وابن ماجه رقم (٣٩٣) وأحمد (٢ : ٢٤١) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٠٦١-١٠٦٥) وانظر عنده من أخرجه .

فقه الحديث

قوله : (إذا استيقظ أحدكم...الحديث)^١ ظاهر هذا وجوب غسل اليد وأنه يحرم غمسها في الإناء ، وقد قال بهذا الظاهر أحمد بن حنبل وخص الحكم بنوم الليل ، لقوله : (فإنه لا يدري أين باتت يده) وفي رواية عنه الاستحباب في نوم النهار ، لأن حقيقة المبيت تكون في الليل ، وفي رواية لأبي داود ساق مسلم إسنادها (إذا قام أحدكم من الليل) وكذا الترمذي من وجه آخر صحيح^٢ ولأبي عوانة^٣ في رواية ساق مسلم إسنادها أيضاً (إذا قام أحدكم للوضوء حين يصبح)^٤ لكن التعليل يقتضى إلحاق نوم النهار بنوم الليل ، وإنما خص نوم الليل بالذكر للغلبة ، قال في شرح المسند^٥ : يمكن أن تكون الكراهة في نوم الليل أشد لأن احتمال ملابسة النجاسة أقرب لطوله عادة ، وقال الجمهور^٦ : بل محمول على النذب كما في رواية (فليغسل) والنهي على الكراهة كما في رواية الكتاب والقرينة لهم على هذا الحمل التعليل بأمر يقتضى الشك لأن الشك لا يقتضى وجوباً في هذا الحكم ، استصحاباً لأصل الطهارة واستدل أبو عوانة على عدم الوجوب بوضوئه ﷺ من الشن المعلق بعد قيامه كما في حديث ابن عباس^٧ وتعقب بأن قوله : (أحدكم)^٨ يقتضى اختصاصه بغيره ﷺ وأجيب بأنه صح عنه ﷺ غسل يديه قبل إدخالهما الإناء حال اليقظة^٩ واستحبابه بعد النوم أولى ويكون تركه بياناً للجواز ، وهذا في حق المستيقظ ، أما من أراد الوضوء من غير نوم ، فالغسل مستحب ، لما مر في صفة وضوء النبي ﷺ ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه ، وإن كان قد روى عن

^١ - فتح الباري (١: ٣٦٣) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٨٠) والمجموع (١: ٣٤٨) .

^٢ - أخرجه أبوداود رقم (١٠٣) ومسلم رقم (٢٧٨) والترمذي رقم (٢٤) .

^٣ - أبو عوانة هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني (ت٣١٦هـ) أحد الحفاظ الكثيرين صاحب الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم . (٣: ٧٧٩) رقم (٧٧٢) .

^٤ - مسند أبي عوانة (١ : ٢٢٢) رقم (٧٣٥) .

^٥ - شرح المسند للرافعي كما قال ابن حجر في الفتح (١: ٢٦٣) شرح النووي لمسلم (٣: ١٨٠) .

^٦ - فتح الباري (١: ٢٦٣-٢٦٤) .

^٧ - أخرجه البخاري رقم (١٨٣) ومسلم رقم (٧٦٣) وأبوداود رقم (١٣٦٤) وابن ماجه رقم (١٣٦٣) وأحمد (١: ٢٤٢ و٣٥٨) .

^٨ - فتح الباري (١: ٢٦٤) .

^٩ - كما في حديث عثمان وعلي ، انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان رقم (١٠٥٦ و١٠٦٠) .

أبى هريرة أنه كان يفعله^١ ولا يرى تركه ، واتفقوا على أنه لو غمس يده لم يضر الماء^٢ وقال إسحاق وداود والطبري^٣ : بل يتجنب للأمر بإرافته في رواية أخرجه ابن عدي^٤ ولكنه حديث ضعيف ، ولا تزول الكراهة عند الجمهور بأقل من ثلاث غسلات للتصريح بها في رواية مسلم^٥ وإن كانت رواية مالك أخرجه البخاري^٦ (فليغسل يده قبل أن يدخلها) من دون ذكر عدد ، وحديث (لا يغمس)^٧ أبين في المراد من حديث (لا يدخل) فإن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كما إذا كان الإناء واسعاً واغترف منه بآلة من دون أن يلامس الماء ، وقوله : (في الإناء)^٨ المراد به إناء الوضوء ، وكذا فقد ورد التصحيح في رواية البخاري^٩ قال : (في وضوئه) أي الإناء الذي أعد للوضوء ويلحق به إناء الغسل ، وسائر الآنية استحباباً من دون كراهة وخرج بذكر الإناء البرك والحياض ، التي لا تقصد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها ، فلا يتناولها النهي وقوله : (فإنه لا يدرى أين باتت يده)^{١٠} فيه إشارة إلى أن العلة احتمال النجاسة فيحمل على من شك في يده ، كمن لف عليها خرقة فاستيقظ وهي على حالها أن لا كراهة ، وإن كان غسلها مستحباً كما في المستيقظ ، ومن قال : بأن للتعب^{١١} فلا يفرق بين شاك ومتيقن ، وقوله : (أين باتت يده)^{١٢} يعني من جسده ، قال الشافعي : كانوا يستجمرون وبلادهم حارة ، فربما عرق أحدهم إذا نام ، فيحمل أن تطوف يده على الممثل أو على بثره ، أو دم حيوان أو قدر أو غير ذلك ، وفي الحديث الأخذ بالوثيقة ، والعمل بالاحتياط في العبادة ، والكناية عما يستحيا منه ، إذا حصل الإقحام بها وغسل

^١ - عزاه ابن حجر في الفتح (١: ٢٦٤) لسعيد بن منصور .

^٢ - فتح الباري (١: ٢٦٤) وانظر آراء الفقهاء عند الترمذي بعد حديث رقم (٢٤) ومعالم السنن للخطابي بهامش سنن أبي داود (١: ٧٦) .

^٣ - هو محمد بن جريز الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) شيخ المفسرين والمؤرخين العالم المجتهد ، من كتبه (جامع البيان ، واختلاف الفقهاء) . تاريخ بغداد (٢: ١٦٢) .

^٤ - الكامل (٦: ٢٣٧٢) وقال : منكر لا يحفظ .

^٥ - في صحيحه برقم (٢٧٨) .

^٦ - في صحيحه برقم (١٦٢) ومالك (ص: ٣٩) .

^٧ - فتح الباري (١: ٢٦٤) .

^٨ - فتح الباري (١: ٢٦٤-٢٦٥) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٧٩) .

^٩ - في صحيحه رقم (١٦٢) .

^{١٠} - فتح الباري (١: ٢٦٤-٢٦٥) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٧٩) .

^{١١} - كالإمام مالك .

^{١٢} - فتح الباري (١: ٢٦٤-٢٦٥) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٧٩) .

النجاسة ثلاثاً استحباً لأنه أمر بالتلويث عند توهمها ، فعند تيقنها أولى واستدل به على التفرقة بين ورود الماء على النجاسة ، وبين ورود النجاسة على الماء وهو ظاهر ، وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء ، وهو صحيح وإن لم يتغير وقد استنبط قوم منه فوائد^١ :

منها : إن موضع الاستنجاء مخصوص بالرخصة في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه ، قاله الخطابي^٢ ، ومنها : إيجاب الوضوء من النوم قاله ابن عبد البر ، ومنها : تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوانة في صحيحه عن ابن عيينة ، ومنها : أن القليل يستعمل بإدخال اليد فيه لمن أراد الوضوء ، قاله الخفاف^٣ صاحب الخصال من الشافعية .

إسباغ الوضوء

٤٤- وعن لقيط بن صبرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع ، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً) أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة^٤ .

٤٥- ولأبي داود^٥ في رواية : (إذا توضأت فمضمض) .

ترجمة الراوي^٦

هو لقيط بفتح اللام وكسر القاف ، ابن صبره بفتح الصاد المهملة وكسر الباء الموحدة ، ابن عبد الله بن المنتفق^٧ ، كنيته أبو رزين^٨ صحابي مشهور ، عداة في أهل

^١ - فتح الباري (١ : ٢٦٤-٢٦٥) وشرح النووي لمسلم (٣ : ١٧٩) .

^٢ - معالم السنن بهامش سنن أبي داود (١ : ٧٧) .

^٣ - هو أحمد بن عمر بن يوسف أبو بكر الخفاف ، صاحب الخصال مجلد متوسط ذكر في أوله نبذة من أصول الفقه سماه بالأقسام والخصال . طبقات الشافعية (٢ : ١٢٤) .

^٤ - فأخرجه أبوداود برقم (١٤٢ و ٤٣٦٦) والترمذي رقم (٧٨٨ و ٣٨) وابن ماجه رقم (٤٠٧ و ٤٤٨) والنسائي (١ : ٧٩ و ٦٦) وابن خزيمة رقم (١٥٠ و ١٦٨) وصححه .

^٥ - في سننه برقم (١٤٤) .

^٦ - الإصابة (٣ : ٣١١) والاستيعاب بهامشها (٣ : ٣٠٥) .

^٧ - (من المخطوط) بضم الميم وسكون النون وفتح التاء الفوقية وكسر الفاء وبعدها قاف

^٨ - (من المخطوط) ورزين بفتح الراء وكسر الزاي وبالياء بعدها نون .

الطائف ، هكذا نسبه غير واحد من الأئمة ومنهم من يجعل لقيط بن عامر غير لقيط بن صبرة ، وليس بشيء ، وعامر هذا المنتسب إليه هو أبو المنتفق .
 روى عنه ابنه عاصم^١ وابن عمر وعمر بن أوس^٢ ووكيع بن عدس^٣ .

تخريج الحديث

الحديث أخرجه وأحمد والشافعي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والبيهقي^٤ من طريق إسماعيل بن كثير المكي^٥ عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه مطولاً ومختصراً ، قال خلال عن أبي داود عن أحمد : عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية . انتهى^٦ . ويقال : لم يرو عنه غير إسماعيل ، وليس بشيء ، لأنه روى عنه غيره وصححه الترمذي والبعثي وابن القطان^٧ وهذا اللفظ عندهم من رواية وكيع عن الثوري عن إسماعيل بن كثير عن عاصم ، وروى الدولابي^٨ من حديث الثوري من جمعه من طريق ابن مهدي^٩ عن الثوري ولفظه (وبالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً) .

فقه الحديث

وقوله : (اسبغ الوضوء)^{١٠} الإسباغ في اللغة : الإتمام ، المراد بالإسباغ استكمال الأعضاء والحرص على أن يتوضأ على وجه يصح عند جميع الفقهاء ولا يترخص بالاختلاف ، ويغسلها ثلاثاً ، وهذا أتم الوضوء وقد أجمع العلماء على كراهة الزيادة على الثلاث ، فلو شك هل غسل ثلاثاً أم اثنتين ؟ جعل ذلك اثنتين وأتى بثلاثة ، إذ الأصل عدم الغسل وهذا هو الصواب الذي قاله الجماهير من العلماء ، وقال الشيخ

^١ - هو عاصم بن لقيط بن صبرة أخرج له الأربعة . تهذيب التهذيب (٥ : ٩) .

^٢ - هو عمرو بن أوس بن حذيفة الثقفي أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٨ : ٦) .

^٣ - هو وكيع بن عدس العقيلي أخرج له الأربعة . تهذيب التهذيب (١١ : ١١٥) .

^٤ - أخرجه أحمد (٤ : ٣٣) والشافعي (ص : ١٥) وابن الجارود رقم (٨٠) وابن حبان في الإحسان رقم (١٠٥٤) والحاكم (١ : ١٤٧) والبيهقي (١ : ٥٠١ و ٧٦) .

^٥ - هو إسماعيل بن كثير المكي أخرج له الأربعة والبخاري في الأدب المفرد . تهذيب التهذيب (١ : ٢٨٤) .

^٦ - أي كلام خلال الذي نقله ابن حجر في التلخيص (١ : ٨١) .

^٧ - المرجع السابق .

^٨ - التلخيص (١ : ٨١) ونصب الرأية (١ : ١٦) .

^٩ - هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري الحافظ الإمام (ت ١٩٨ هـ) . تهذيب التهذيب (٦ : ٢٥٠) .

^{١٠} - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٤١) وفتح الباري (١ : ٢٤٠) والمجموع (١ : ٤٣٨) .

أبو محمد الجويني^١ : يجعل ذلك ثلاثاً ، ولا يزيد عليها مخافة من ارتكاب البدعة ، وقد روى ابن المنذر^٢ بإسناد صحيح (أن ابن عمر كان يغسل رجله في الوضوء سبع مرات) وكأنه بالغ فيهما دون غيرهما لأنها تحمل الأوساخ غالباً لاعتيادهم المشي حفاة والله أعلم.

وقوله : (وخلل بين الأصابع)^٣ ظاهره أصابع اليدين والرجلين جميعاً وقد ورد مصرحاً به في حديث ابن عباس (إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك) قال الرافعي : رواه الترمذي^٤ وقال المصنف رحمه الله تعالى^٥ : ورواه أيضاً أحمد وابن ماجه والحاكم^٦ وفيه صالح مولى التوأمة^٧ وهو ضعيف ، لكن حسنه البخاري^٨ لأنه من رواية موسى بن عقبة^٩ عن صالح وسماع موسى منه قبل أن يختلط . وكيفية تخليل أصابع الرجلين^{١٠} أن يخلل يده اليسرى بالخنصر منها ويبدأ بأسفل الأصابع ، وقد روى ذلك أبو داود والترمذي من حديث المستورد بن شداد^{١١} قال : (رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ يخلل أصابع رجله بخنصره)^{١٢} وفي رواية لابن ماجه^{١٣} (يخلل) بدل (يدك) وفي إسناده ابن لهيعة ، لكن تابعه الليث بن سعد وعمر بن الحارث^{١٤} أخرجه البيهقي وأبو بكر الدولابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب عن الثلاثة^{١٥} ،

١- هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني (ت ٤٣٨هـ) العالم الزاهد الفقيه المفسر الأصولي . طبقات الشافعية (٣ : ٢٠٨) .

٢- عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٢٤٠) لابن المنذر .

٣- فتح الباري (١ : ٢٤٠) .

٤- في سننه برقم (٣٩) .

٥- أي ابن حجر في التلخيص (١ : ٩٤) .

٦- أخرجه أحمد في الفتح الرباني (٢ : ٤٤) وابن ماجه رقم (٤٤٧) والحاكم (١ : ١٨٢) .

٧- أي ابن حجر في التلخيص (١ : ٩٤) .

٨- هو صالح بن نبهان مولى التوأمة أخرج له الأربعة إلا النسائي كان صالح الحديث ثم اختلط (١٢٥هـ) . تهذيب التهذيب (٤ : ٣٥٥) .

٩- هو موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي أخرج له الستة (ت ١٤١هـ) . تهذيب التهذيب (١٠ : ٣٢١) .

١٠- التلخيص الحبير (١ : ٩٣) .

١١- هو الصحابي الجليل المستورد بن شداد الفهري أخرج له الخمسة والبخاري في التعاليق (ت ٤٥هـ) . الإصابة (٣ : ٣٨٧) والاستيعاب بهامشها (٣ : ٤٦٠) .

١٢- أبو داود رقم (١٤٨) والترمذي رقم (٤٠) وابن ماجه رقم (٤٤٦) وأحمد (٤ : ٢٢٩) .

١٣- أخرجه أبو داود رقم (١٤٨) والترمذي رقم (٤٠) وابن ماجه رقم (٤٤٦) وأحمد (٤ : ٢٢٩) .

١٤- كما قال ابن حجر في التلخيص (١ : ٩٤) والزيلعي في نصب الراية (١ : ٢٧) .

١٥- أخرجه البيهقي (١ : ٧٧) وعزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٩٤) للدارقطني والدولابي .

وأما كونها اليد اليسرى ، فقال الغزالي في الوسيط^١ : مستندهم القياس ، وفي الباب حديث عثمان (أنه خلل أصابع قدميه ثلاثاً ، وقال : رأيت رسول الله ﷺ يفعل كما فعلت) رواه الدارقطني^٢ . وقوله : (وبالف في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً) وإنما كره ذلك للصائم خشية أن ينزل إلى حلقه ما يفطره ، وفيه دلالة على أن المبالغة ليست بواجبة ، إذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحرز ، ولم يجز له ترك المبالغة^٣ ، وقوله في رواية أبي داود^٤ : (إذا توضأت فمضمض) فيه دلالة على وجوب المضمضة وأما المبالغة فلا ، ولذلك قال الماوردي^٥ : إن المبالغة فيها غير مشروعة لأنه لم يرد فيها الخبر^٦ ولكن رواية الدولابي المذكورة واردة عليه^٧ وأما الوجوب ففيه دلالة على وجوبهما^٨ وفي ذلك خلاف ، والناس على أربعة مذاهب^٩ وقد تقدم ذكر الخلاف في وجوبهما في الغسل والوضوء وعدمه هذان مذهبان ، والثالث : أنهما واجبان في الغسل دون الوضوء وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري ، والمذهب الرابع : وجوب الاستنشاق فيهما دون المضمضة ، فهي سنة ، وهو مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداود الظاهري وأبي بكر بن المنذر ، ورواية عن أحمد واتفق الفقهاء الثلاثة وجماعة على أنه يكفي في غسل الأعضاء في الوضوء ، والغسل جريان الماء على الأعضاء ولا يشترط ذلك^{١٠} وقال المؤيد بالله : قوة جرى الماء كالدلك .

^١ - لفظ الوسيط (١ : ٢٨٩) : وكيفيته أن يخلل باليد اليسرى من أسفل أصابع الرجل اليمنى ويبدأ بالخنصر من الرجل اليمنى ويختم بالخنصر من اليسرى . ونقل ابن حجر في التلخيص (١ : ٩٤) عن الغزالي في البسيط . وانظر المجموع (١ : ٤٢٤) .

^٢ - في سننه (١ : ٨٦) .

^٣ - المجموع (١ : ٣٥٦) .

^٤ - في سننه برقم (١٤٤) .

^٥ - هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٣٦٤-٤٥٠هـ) الفقيه الشافعي صاحب الحاوي والأحكام السلطانية وأدب الدنيا والدين . طبقات الشافعية (٣ : ٣٠٣) .

^٦ - الحاوي (١ : ١٠٦) والتلخيص الحبير (١ : ٨١) .

^٧ - انتهى كلام ابن حجر في التلخيص .

^٨ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٠٧) والمجموع (١ : ٦٣٢) .

^٩ - الحاوي (١ : ١٠٣) .

^{١٠} - اشترطه مالك والمزني .

تخليل اللحية

٤٦ - وعن عثمان رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ) أخرجه الترمذی ، وصححه ابن خزيمة^١.

ترجمة الراوي^٢

هو أبو عبد الله وأبو عمرو ، عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب الأموي القرشي ، يقال : كان يكنى في الجاهلية أبا عمرو، فلما ولدت له رقية^٣ بنت النبي ﷺ عبد الله اكتنى به، وأمه أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلمت^٤ ، وكان إسلام عثمان في أول الإسلام على يد أبي بكر قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم، وهاجر إلى الحبشة الهجرتين، ولم يشهد بدرأ لأنه تخلف بمرض رقية بنت النبي ﷺ وضرب له النبي ﷺ بسهم، ولم يحضر بيعة الرضوان في الحديبية لأن النبي ﷺ كان قد بعثه إلى مكة في أمر الصلح ، فلما كانت البيعة ضرب النبي ﷺ يده على يده وقال: هذه لعثمان ، وسمى ذا النورين لجمعه بين بنتي رسول الله ﷺ رقية وأم كلثوم^٥ استخلف أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين ، وقيل: يوم الجمعة لثمانى عشرة خلت من ذى الحجة، وقتل سنة خمس وثلاثين وقيل: لثلاث خلت منه، وقيل: لثلاث بقين، قتله الأسود التجيبي بضم التاء فوقها نقطتان وكسر الجيم وسكون الياء بعدها باء موحدة من أهل مصر وقيل: غيره ودفن ليلة السبت بالبقيع، وقيل : إن قبره خارج البقيع في أقصاه وله اثنتان وثمانون سنة وقيل : ثمان وثمانون ، وقيل : تسعون، وصلى عليه حكيم بن حزام، وقيل: الزبير، وقيل : جبير بن مطعم وكانت خلافته اثنتى عشرة سنة إلا أياماً .

^١ - أخرجه الترمذی رقم (٣١) وابن خزيمة رقم (١٥١ و ١٥٢) وصححه .

^٢ - الإصابة (٢ : ٤٥٥) والاستيعاب (٣ : ٦٩) .

^٣ - هي رقية بنت محمد ﷺ زوجة عثمان بن عفان كانت ، عند ابن عمها عتبة بن أبي لهب فطلقها فتزوجها عثمان وهاجرت معه إلى الحبشة ثم إلى المدينة ، توفيت في غزوة بدر . الإصابة (٤ : ٢٩٧) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٢٩٢) .

^٤ - الإصابة (٤ : ٢٢٢) .

^٥ - هي أم كلثوم بنت محمد ﷺ تزوجها عثمان بعد وفاة رقية سنة ثلاث وماتت عنده سنة تسع ولم تلد له . الإصابة (٤ : ٤٦٦) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٤٦٣) .

روى عنه ابن الزبير وأنس بن مالك وزيد بن خالد الجهني^١ وإبان ابنه^٢ وحميران مولاه ومروان بن الحكم^٣ وأبو عبد الرحمن السلمى وغيرهم .

تخريج الحديث

وأخرجه الحاكم والدارقطني وابن حبان^٤ من رواية عامر بن شقيق^٥ عن شقيق بن سلمة^٦ عن عثمان ، وعامر قال البخاري^٧ : حديثه حسن وقال الحاكم^٨ : لا يعلم فيه طعناً بوجه من الوجوه ، كذا قال ، وقد ضعفه يحيى بن معين وأورد له الحاكم^٩ شواهد عن أنس وعائشة وعلى وعمار .

قال المصنف رحمه الله^{١٠} : وفيه أيضاً عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي وإبن عمر وجريير وابن أبي أوفى وابن عباس وعبد الله بن عكبرة^{١١} وأبي الدرداء وقد تكلم على جميعها إلا حديث عائشة واستوفى ما عليها في التلخيص فليرجع إليه^{١٢} وقال عبد الله

^١ - هو زيد بن خالد الجهني .

^٢ - هو أبان بن عثمان بن عفان ، أخرج له الخمسة والبخاري في الأدب المفرد كان ثقة (ت ١٠٥هـ) . تهذيب التهذيب (١ : ٨٤) .

^٣ - هو مروان بن الحكم بن أبي العاص ولد بعد الهجرة بسنتين ومات سنة (٦٥هـ) كان من الفقهاء وكان أميراً على المدينة ثم ببيع بالخلافة بعد يزيد . الإصابة (٣ : ٤٥٥) .

^٤ - أخرجه الحاكم (١ : ١٤٩) والدارقطني (١ : ٨٦ و ٩١) وابن حبان في الإحسان رقم (١٠٨١) .

^٥ - هو عامر بن شقيق بن سلمة أخرج له الأربعة إلا النسائي ضعفه قوم ووثقه آخرون . تهذيب التهذيب (٥ : ٦٠) .

^٦ - هو شقيق بن سلمة أخرج له الستة (ت ٨٢هـ) . تهذيب التهذيب (٤ : ٣١٧) .

^٧ - نقل ابن حجر في التلخيص (١ : ٨٥) عن البخاري تحسين عامر .

^٨ - المستدرك (١ : ١٤٩) والتلخيص الحبير (١ : ٨٥) .

^٩ - المستدرك (١ : ١٤٩ و ١٥٠) وحديث أنس أخرجه أبو داود رقم (١٤٥) وابن ماجه رقم (٤٣١) وحديث عائشة

أخرجه أحمد في الفتح الرباني (٢ : ٢٨) وأشار إليه البيهقي في سننه (١ : ٥٤) وحديث علي لم أجده في

المستدرك وأشار إليه البيهقي في سننه (١ : ٥٤) وعزه ابن حجر في التلخيص (١ : ٨٧) للطبراني ، وحديث

عمار أخرجه الترمذي رقم (٣٠ و ٢٩) وابن ماجه رقم (٤٢٩) .

^{١٠} - في التلخيص (١ : ٨٥) .

^{١١} - هو الصحابي عبد الله بن عكبرة يقال : إنه من أهل اليمن . الإصابة (٢ : ٣٣٨) .

^{١٢} - فحديث أم سلمة في إسناده خالد بن إلياس منكر الحديث ، وحديث أبي أيوب أخرجه ابن ماجه رقم (٤٣٣)

وفي إسناده أبو سورة لا يعرف ، وحديث أبي أمامة أخرجه ابن ماجه رقم (٤٣٢) والدارقطني (١ : ١٠٦ و ١٠٧)

والبيهقي (١ : ٥٥) وإسناده ضعيف ، وحديث جريير عزه ابن حجر في التلخيص لابن عدي وفيه ياسين الزيات

وهو متروك ، وحديث ابن أبي أوفى عزه ابن حجر في التلخيص لأبي عبيد في كتاب الطهور للطبراني وفيه

أبو الوركاء وهو ضعيف ، وحديث ابن عباس عزه ابن حجر في التلخيص للعقيلي في الضعفاء للطبراني ،

وحديث ابن عكبرة عزه ابن حجر في التلخيص للطبراني في الصغير وفيه عبد الكريم أبو أمية وهو ضعيف

وحديث أبي الدرداء عزه ابن حجر في التلخيص للطبراني وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢ : ٥١٤) وفيه تمام

ابن نجيب لين الحديث .

ابن أحمد^١ عن أبيه : ليس فى تخليل اللحية شيء صحيح وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : لا يثبت عن النبى ﷺ فى تخليل اللحية شيء^٢ وأخرج ابن ماجة والدارقطنى والبيهقى^٣ وصححه ابن السكن^٤ من حديث الأوزاعى عن عبد الواحد بن قيس^٥ عن نافع عن ابن عمر (كان رسول الله ﷺ إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك ، ثم يشبك لحيته بأصابعه) وقد علل بالإرسال والوقف وعبد الواحد مختلف فيه .

فقه الحديث^٦

وهذا الحديث يدل على مشروعية تخليل اللحية ولا خلاف فيه وأما الوجوب فقد اختلف فيه ، فمذهب العترة وأبى ثور والظاهرية والحسن بن صالح^٧ أنه واجب كقبل نباتها، قال فى البحر^٨ : لقوله ﷺ من حديث أنس : (خلل لحيتك) ولفظه قال : (أتانى جبريل فقال : إذا توضأت فخلل لحيتك) وروى عن على عليه السلام : (ما بال أقوام يغسلون وجوههم قبل أن تنبت اللحية فإذا نبتت للها ضيعوا الوضوء) حكاهما فى أصول الأحكام^٩ وأخرج أبو داود^{١٠} حديث أنس وفى إسناده الوليد بن زوران^{١١} وهو مجهول الحال، ولفظه (كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال : هكذا أمرنى ربى) وله طرق أخرى ضعيفة^{١٢} ، وذهب الفريقان^{١٣} إلى أنه غير واجب ، لحديث وضوءه ﷺ فى رواية ابن عباس (ثم أخذ أخرى فجمع بها يديه ، ثم غسل

^١ - هو عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢١٣-٢٩٠هـ) كان رجلاً صالحاً روى المسند عن أبيه. تهذيب التهذيب (١٢٤: ٥) .

^٢ - التلخيص الحبير (١: ٨٧) .

^٣ - أخرجه ابن ماجة رقم (٤٣٢) والدارقطنى (١: ١٠٦ و ١٠٧) والبيهقى (١: ٥٥) .

^٤ - التلخيص الحبير (١: ٨٧) .

^٥ - هو عبد الواحد بن قيس السلمى وثقه قوم وضعفه آخرون. تهذيب التهذيب (٦: ٣٨٩) .

^٦ - انظر آراء الفقهاء فى المجموع (١: ٣٧٤) والمغنى مع الشرح (١: ٩٩) وبداية المجتهد تحقيق الغماري (١: ١١٩) والبحر الزخار (١: ٦٠) .

^٧ - هو الحسن بن صالح بن حي الهمداني (١٠٠-١٦٧هـ) الفقيه العابد الزاهد. رجال الأزهار (ص: ١١) .

^٨ - البحر الزخار (١: ٦٠) .

^٩ - نسبهما ابن بهران فى جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١: ٦٠) لأصول الأحكام .

^{١٠} - فى سننه برقم (١٤٥) وأخرجه الحاكم (١: ١٤٩) وابن ماجة رقم (٤٣١) والبيهقى (١: ١٥٤) وابن عدي فى الكامل (٢: ٥٦١) .

^{١١} - هو الوليد بن زوران السلمى الرقى أخرج له أبو داود. تهذيب التهذيب (١١: ١١٧) .

^{١٢} - أشار إليها ابن حجر فى التلخيص (١: ٨٦) .

^{١٣} - الفريقان فى اصطلاح صاحب البحر هما الحنفية والشافعية .

وجهه^١ والغرفة الواحدة لا تصل باطن الشعر الكثيف وأجيب بأن حديث أنس فيه زيادة وهي معمول بها والحق أن ذلك مع صحة الرواية صحيح وقد عرفت ما فيها والله أعلم.

مقدار ماء الوضوء

٤٧ - وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه : (إِنْ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثَلْثَى مَدٍّ^٢ فَجَعَلَ يَدُلُّكَ نِزَاعِيهِ) أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة^٣.

تخريج الحديث

وأخرج أبو داود والنسائي^٤ بإسناد حسن من حديث أن عمارة الأنصارية^٥ (أن النبي ﷺ توضأ بإناء فيه قدر ثلثي مد) ورواه البيهقي من حديث عبد الله بن زيد وروى البيهقي من طريق ابن عدي وضعفه من حديث أبي أمامة (أن النبي ﷺ توضأ بنصف مد) ورواه البيهقي^٦ بلفظ (بقسط من ماء) وهو ضعيف أيضاً والقسط نصف مد وفي المذكور رد على ابن شعبان^٧ من المالكية ، حيث قال : لا يجزئ أقل من مد في الوضوء ، وصاع في الغسل لحديث أنس المتفق عليه^٨ وحكى مثل قوله عن محمد بن الحسن من الحنفية قال صاحب التقريب^٩ : وذكر أصحابنا في كتب الفقه حديثاً آخر (أنه توضأ بثلاث مد) وحديثاً آخر : (أنه توضأ بما لا يلت الثرى) ولا أصل لهما ، وقد عرفت من اختلاف هذه الأحاديث وإمكان الجمع بينهما، أن ذلك إنما هو تقريب لا تحديد،

^١ - أخرجه البخاري رقم (١٤٠) وأبو داود رقم (١٣٧) والترمذي رقم (٤٢) والنسائي (١: ٦٢) وابن ماجه رقم (٤١١).

^٢ - المد : رطلان أو رطل وثلث ، أو ماء الكفين المتوسطتين مجتمعتين للإنسان المعتدل إذا ملاههما ومد يده بهما، ولذلك سمي مداً .

^٣ - أخرجه أحمد (٣٩: ٤) وابن خزيمة رقم (١١٨) قلت: وابن حبان في الإحسان رقم (١٠٨٢) والحاكم (١: ١٦٦) وقال : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (٩٤) والنسائي (١: ٥٨) رقم (٧٤) والبيهقي (١: ١٩٦) .

^٥ - هي الصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب الأنصارية أم عمارة شهدت بيعة العقبة وأحد أبيعة الرضوان واليمامة وقطعت فيها يدها ، أخرج لها الستة . الإصابة (٤: ٤٥٧) .

^٦ - أخرج هذه الأحاديث في سننه (١: ١٩٦) .

^٧ - هو العلامة أبو إسحاق شيخ المالكية واسمه محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة العماري المصري (ت ٣٥٥ هـ) ويعرف بابن القرطبي نسبة إلى بيع القرط ، من كتبه (الزاهي في الفقه وأحكام القرآن ومناقب مالئ كبير والمنسك) . أعلام النبلاء (١٦ : ٧٨) .

^٨ - أخرجه البخاري رقم (٢٠١) ومسلم رقم (٣٢٥) وأبو داود رقم (٩٥) وأحمد في الفتح الرباني (٢: ٤) .

^٩ - هو القاسم بن محمد بن علي الشاشي مشهور الفضل صاحب التقريب وهو من أجل كتب المذهب ويتألف من عشر مجلدات ، توفي في حدود (٤٠٠ هـ) . طبقات الشافعية (٢: ٣١٤) .

وأن الجمع يقضى بعدم الإسراف فى الوضوء والتخفيف وذلك يختلف باختلاف الأوقات والأشخاص ونعومة الجسم ونشافته ، وعظمه وصغره ، وقال ابن عبد السلام^١ :
الاقتصار فى ذلك القدر المروى ، لمن كان حجم جسمه كبدن النبى ﷺ وإلا اعتبرت النسبة زيادة ونقصاناً ، وهو حسن ووافقه فى الإقليد ، وقد روى عن تقي الدين السبكي^٢ أنه توضعاً بثمانية عشر درهماً وهو أوقية ونصف ، والمستحب الاقتصار على ذلك لقوله ﷺ : (سيأتى أقوام يستقلون هذا ، فمن رغب فى سنتى وتمسك بعث معى فى حظيرة القدس^٣)^٤ والحديث غريب ، ولكنه فى بعض الأجزاء من رواية أم سعد^٥ كذا حكاه الدميرى^٦ فى المنهاج ، وسيأتى الكلام فى تحقيق المد فى حديث أنس^٧ قريباً إن شاء الله تعالى .

مسح الأذنين بماء جديد

٤٨ - وعنه^٨ ﷺ (أنه رأى النبى ﷺ يأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذى أخذَهُ لرأسه) أخرجه البيهقي^٩ وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ (ومسح برأسه بماء غير فضل يديه)^{١٠} وهو المحفوظ .

وقد تقدم الكلام على هذا الحديث فى الحديث الخامس ، وهو حديث عبد الله بن عمرو^{١١} فليرجع إليه .

^١ - هو عز الدين بن عبد السلام الدمشقي الشافعي (٥٧٧-٦٦٠هـ) سلطان العلماء ، من كتبه (القواعد الكبرى والغاية فى اختصار النهاية) . طبقات الشافعية (٥ : ٨٠) .

^٢ - هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي المحدث الحافظ (٦٨٣-٧٥٦هـ) من كتبه (تكملة المجموع ولم يتمها والدرر النظيم فى تفسير القرآن العظيم لم يتمه والابتهاج فى شرح المنهاج لم يتمه) طبقات الشافعية (٦ : ١٤٦) .

^٣ - وحظيرة القدس بالطاء المشالة : الجنة (من المخطوط) .

^٤ - التلخيص الحبير (١ : ١٤٤) .

^٥ - أم سعد الأنصارية هي والددة سعد بن معاذ اسمها كبشة (الإصابة (٨ : ٢١٦) .

^٦ - هو محمد بن موسى بن عيسى بن محمد الشيخ كمال الدين أبو البقاء الدميري المصري الشافعي (٧٤٢-٨٠٨هـ) صنف (حياة الحيوان وشرح المنهاج وشرح ابن ماجه) التقييد (١ : ٢٦٩) .

^٧ - برقم (٦١) .

^٨ - أي عبد الله بن زيد بن عاصم .

^٩ - فى سننه (١ : ٦٥) قلت : والحاكم (١ : ١٥١) وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

^{١٠} - فى صحيحه برقم (٢٣٦) قلت : وأخرجه أبوداود رقم (١٢٠) والترمذي رقم (٣٥) والحاكم (١ : ١٥١) وابن خزيمة رقم (١٥٤) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٠٨٥) .

^{١١} - الحديث رقم (٤١) .

فضل الوضوء

٤٩ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (إِنْ أُمِّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ) متفقٌ عليه واللفظ لمسلم^١.

لغة الحديث

قوله : (إِنْ أُمِّتِي)^٢ المراد بالأمة هنا ، أمة الإجابة ، وهم المسلمون وقد تطلق أمة محمد ، ويراد بها أمة الدعوة وليست مرادة هنا (يَأْتُونَ) أى إلى المحشر أو إلى الحوض ، وتدل عليه الرواية : (فَإِنَّهُ يَذَادُ بَعْضُهُمْ عَنْهُ)^٣ وفى رواية للبخاري^٤ : (يَدْعُونَ) بضم أوله أى ينادون أو يسمون (غُرًّا)^٥ بضم المعجمة وتشديد الراء جمع أعر أى ذو غرة وأصل الغرة لمعة بيضاء تكون فى جبهة الفرس ، ثم استعملت فى الجمال والشهرة ، وطيب الذكر ، والمراد بها هنا النور الكائن فى وجوه أمة محمد ﷺ (وَغُرًّا) منصوب على الحالية ، وعلى رواية (يَدْعُونَ) يحتمل المفعولية ، أى أنهم إذا نودوا على رؤوس الأشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة .

(وَمُحَجَّلِينَ)^٦ بالمهملة والجيم من التحجيل وهو بياض يكون فى ثلاث قوائم الفرس ، وأصله من الحجل بكسر المهملة وهو الخلال ، والمراد به هنا النور ، واستدل الحليني^٧ بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة وفيه نظر ، لأنه ثبت عند البخاري^٨ فى قصة سارة عليها السلام مع الملك الذى أعطاها هاجر أن سارة لما هم

^١ - أخرجه البخاري رقم (١٣٦) ومسلم رقم (٢٤٦) وأحمد (٢: ٣٦٢ و٤٠٠ و٥٢٣) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٠٤٩) .

^٢ - فتح الباري (١: ٢٣٦) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٣٥) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (٢٤٩) وابن ماجه رقم (٤٣٠٦) والنسائي (١: ٩٣) وأحمد (٢: ٣٠٠) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٠٤٦) .

^٤ - فى صحيحه برقم (١٣٦) .

^٥ - فتح الباري (١: ٢٣٦) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٣٥) .

^٦ - فتح الباري (١: ٢٣٦) وشرح النووي لمسلم (٣: ١٣٥) .

^٧ - العلامة البارع أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الشافعي ، له يد طولى فى العلم والأدب (٣٣٨ - ٤٠٣ هـ) تذكرة الحفاظ (٣ : ١٠٣)

^٨ - أخرجه البخاري رقم (٣٣٥٨) ومسلم رقم (٢٣٧١) .

الملك بالدنو منها ، قامت تتوضأ وتصلى وفى قصة جريج الراهب أيضاً ، أنه قام فتوضأ وصلى ثم كلم الغلام^١ ، فالظاهر أن الذى اختصت به هذه الأمة ، هو الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء وقد صرح بذلك فى رواية لمسلم^٢ عن أبى هريرة مرفوعاً ، قال : (سيما^٣ ليست لأحد غيركم) وله من حديث حذيفة^٤ نحوه وقد اعترض على الحليمى بحديث (هذا وضوئى ووضوء الأنبياء من قبلى)^٥ وهو حديث ضعيف ، لا تقوم به الحجة ولا احتمال أن يكون الوضوء من خصائص الأنبياء دون أمهم إلا هذه الأمة (ومن آثار الوضوء)^٦ بفتح الواو لأنه الماء ويجوز الضم عند البعض كما تقدم وقوله : (فليفعَل) أى فليطِل الغرة والتحجيل واقتصر على أحدهما لدلالته على الآخر نحو ﴿ سِرَابِيلُ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾^٧ واقتصر على ذكر الغرة وهى مؤنثة دون التحجيل ، وهو مذكر لأن محل الغرة أشرف الأعضاء وأول ما يقع عليه النظر من الإنسان ، على أن رواية مسلم^٨ من طريق عمارة بن غزية^٩ ذكر الأمرين ولفظه : (فليطِل غرته وتحجيله) وقال ابن بطال^{١٠} : كنى أبو هريرة بالغرة عن التحجيل لأن الوجه لا سبيل إلى الزيادة فى غسله وفيما قاله نظر لأن الإطالة ممكنة فى الوجه ، بأن يغسل إلى صفحة العنق مثلاً ، ونقل الرافعى عن بعضهم أن الغرة تطلق على كل من الغرة والتحجيل ، ثم قوله : (فمن استطاع) ظاهره أنه بقية الحديث لكن رواه أحمد^{١١} من طريق فليح^{١٢} عن نعيم^{١٣} وفى آخره ، قال نعيم : لا أدري قوله : (من استطاع إلى آخره) من قول النبى ﷺ أو من قول أبى هريرة ، غير رواية نعيم هذه ، والله أعلم .

١- أخرجه البخاري برقم (٢٤٨٢ و ٣٤٣٦) .

٢- فى صحيحه برقم (٢٤٧) قلت: وأخرجه ابن ماجة رقم (٤٢٨٢) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٠٤٨) .

٣- والسيما - بكسر السين المهملة . العلامة .

٤- أى لمسلم فى صحيحه برقم (٢٤٨) .

٥- أخرجه ابن ماجة رقم (٤١٩ و ٤٢٠) وأحمد فى الفتح الرباني (٢: ٤٩) وفيه زيد العمي وهو ضعيف كما قال

ابن حجر فى التلخيص (١: ٨٢) .

٦- فتح الباري (١: ٢٣٦) .

٧- (التحل: ٨١) .

٨- فى صحيحه برقم (٢٤٦) .

٩- هو عمارة بن غزية بن الحارث أخرج له الخمسة والبخاري فى التعليل (ت ١٤٠هـ) . تهذيب التهذيب (٧: ٣٧٠) .

١٠- فتح الباري (١: ٢٣٦) .

١١- الفتح الرباني (٢: ٣٠) .

١٢- هو فليح بن سليمان بن أبى المغيرة أخرج له الستة (ت ١٦٨هـ) . تهذيب التهذيب (٨: ٢٧٢) .

١٣- هو نعيم بن عبد الله المجرى سأتى ترجمته فى حديث (٣٠١) .

فقه الحديث

واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل^١ فقيل : إلى المنكسب والركبة ، وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأياً^٢ وعن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبي شيبة^٣ وأبو عبيد بإسناد حسن^٤ وقيل : المستحب الزيادة إلى نصف العضد والساق ، وقيل : إلى فوق ذلك وقال ابن بطلال وطائفة من المالكية^٥ : لا تستحب الزيادة على الكعب والمرفق لقوله ﷺ (من زاد على هذا فقد أساء وظلم)^٦ وكلامهم معترض من وجوه ، ورواية مسلم صريحة في الاستحباب ، فلا تعارض بالاحتمال .

وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك ، فهي مردودة بما نقلناه عن ابن عمر ، وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية ، وأما تأويلهم الإطالة المطلوبة بالمداومة على الوضوء ، فمعترض بأن الراوي أدري بمعنى ما روى كيف وقد صرح برفعه إلى الشارع ﷺ وفي الحديث معنى ما ترجم له من فضل الوضوء لأن الفضل الحاصل بالغة والتحجيل من آثار الزيادة على الواجب فكيف الظن بالواجب ؟ وقد وردت فيه أحاديث صحيحة صريحة أخرجه مسلم^٧ .

التيمن في الوضوء

٥٠ - وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَعْلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ) متفق عليه^٨ .

لغة الحديث

قوله : (يعجبه التيمن)^٩ قيل : إنه كان يحب الفأل الحسن^{١٠} إذ أصحاب اليمين أهل الجنة ، وزاد البخاري^{١١} في كتاب الصلاة عن شعبة (ما استطاع) فنبه على المحافظة

^١ - فتح الباري (١ : ٢٣٦) وشرح النووي لمسلم (٣ : ١٣٤) .

^٢ - أخرجه مسلم رقم (٢٤٦) وابن حبان برقم (١٠٤٩) وانظر زاد المعاد (١ : ١٩٦) .

^٣ - في مصنفه برقم (٦٠٤) (ج ١ : ٥٧) .

^٤ - عزاه ابن حجر في الفتح (١ : ٢٣٦) لأبي عبيد .

^٥ - عزاه ابن حجر في الفتح (١ : ٢٣٦) لأبي عبيد .

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (١٣٥) والنسائي (١ : ٨٨) وابن ماجه رقم (٤٢٢) .

^٧ - انظر مسلم بالأرقام (٢٤٦ إلى ٢٥٠) وهنا انتهى ما نقله من فتح الباري (١ : ٢٣٦) .

^٨ - أخرجه البخاري رقم (١٦٨) وأطرافه ومسلم رقم (٢٦٨) والنسائي (١ : ٧٨٨ و ١٨٥) وابن ماجه رقم (٤٠١) وأبو داود رقم (٤١٤٠) والترمذي رقم (٦٠٨) وأحمد (٦ : ٩٤ و ١٤٧ و ٢٠٢) وابن حبان في الإحسان رقم (١٠٩١) .

^٩ - فتح الباري (١ : ٢٦٩) وشرح النووي لمسلم (٣ : ١٦٠) .

^{١٠} - أخرجه ابن ماجه رقم (٣٥٣٦) وأحمد (٦ : ١٣٠) .

^{١١} - في صحيحه رقم (٤٢٦) .

فى ذلك ما لم يمنع مانع ، وقوله : (فى تنعله) أى لبس نعله (وترجله) أى ترجيل شعره، وهو تسريحه ودهنه، قال فى المشارق^١ : رجل شعره إذا مشطه بماء ودهن ليلين ، ويرسل الثائر ، ويمد المنقبض ، زاد أبوداود^٢ عن مسلم بن إبراهيم^٣ عن شعبة : (وسواكه) وقوله : (وفى شأنه كله) ثبت بالواو، وفى رواية أبى الوقت^٤ : قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد^٥ : هو عام مخصوص ، لأن دخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما يبدأ فيها باليسار^٦ وقد يعترض عليه ، بأن التأكيد (بكل) يقتضى بقاء التعميم ودفع التجوز عن البعض ، ويمكن أن يقال : حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً وما يستحب فيه التياسر ، ليس من الأفعال المقصودة ، بل هى إما تروك وإما غير مقصودة وهذا على تقدير ثبوت الواو ، وأما على تقدير حذفها وهى رواية الأكثر فالجار متعلق بـ (يعجبه) ، أى يعجبه التيمن فى شأنه كله؛ التيمن فى تنعله...الى آخره ، أى لا يترك ذلك سفراً ولا حضراً ولا فراغاً ولا شغلاً ونحو ذلك، وقال الطيبي^٧ : هو بدل مما قبله، بدل الكل من الكل، لأنه لما ذكر الرجل لتعلقه بالرأس ، والتتعل لتعلقه بالرجل، والظهور لكونه مفتاح أبواب العبادة فكانه نبه على جميع الأعضاء فصح البدل . انتهى^٨.

ووقع فى رواية لمسلم^٩ بتقديم (فى شأنه كله) وفى البخاري^{١٠} فى الأطعمة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة ، أن أشعث^{١١} شيخه كان يحدث به تارة مقتصراً على قوله : (فى شأنه كله) وتارة على قوله : (فى تنعله..إلى آخره) وزاد الإسماعيلي من طريق غندر^{١٢} عن شعبة أن عائشة كانت تُجملُه تارة وتبينه أخرى ، فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التتعل وغيره ويؤيده رواية مسلم من طريق أبى الأحوص^{١٣}

^١ - هو مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية لحسن بن محمد الصفاني الحنفي المتوفى (٦٥٠هـ) لم أعثر عليه .

^٢ - فى سننه رقم (٤١٤٠) .

^٣ - هو مسلم بن إبراهيم الأزدي أخرج له الستة (٢٢٢هـ) . تهذيب التهذيب (١٠٩: ١٠) .

^٤ - هو شيخ الإسلام مسند الأفاق أبو الوقت عبد الأول بن الشيخ المحدث المعمر أبى عبد الله عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السجزي ثم الهروي الماليني (٤٥٨ - ٥٥٣) . سير أعلام النبلاء (٢٠ : ٣٠٣) .

^٥ - انظر كلامه فى فتح الباري (١ : ٢٧٠) .

^٦ - انتهى كلام ابن دقيق العيد .

^٧ - هو علي بن صالح بن خلف أحمد الطيبي المصري (ت ٧٠٨ هـ) ذيل التقييد (٢ : ١٩٤) .

^٨ - أى كلام الطيبي المنقول من فتح الباري (١ : ٢٧٠) .

^٩ - فى صحيحه رقم (٢٦٨) .

^{١٠} - فى صحيحه رقم (٥٣٨٠) .

^{١١} - هو أشعث بن أبى الشعثاء المحاربي أخرج له الستة (١٢٥هـ) تهذيب التهذيب (١ : ٣١٠) .

^{١٢} - هو محمد بن جعفر الهذلي المعروف بغندر أخرج له الستة (١٩٢هـ) . تهذيب التهذيب (٩ : ٨٤) .

^{١٣} - هو محمد بن حيان البغوي أبو الأحوص أخرج له مسلم (٢٢٧هـ) . تهذيب التهذيب (٩ : ١١٩) .

وابن ماجة من طريق عمر بن عبيد^١ كلاهما عن أشعث بدون قوله : (في شأنه كله)^٢ وكأن الرواية المقتصرة على قوله : (في شأنه كله) من الرواية بالمعنى ، ووقع في رواية لمسلم^٣ (في ظهوره ونعله) بفتح النون وإسكان العين ، أى هيئة نعله ، وفي رواية ابن ماهان^٤ في مسلم^٥ (ونعله) بفتح العين .

فقه الحديث

وفي الحديث استحباب البداءة بشق الرأس الأيمن^٦ في الترتيل والغسل والحلق وقد ثبتت البداية بالأيمن في الحلق أيضاً في البخاري ، وفي البخاري أيضاً إزالة النعل باليسرى .

وفيه البداءة باليمنى في الوضوء وبالشق الأيمن في الغسل^٧ واستدل أيضاً به على استحباب الصلاة عن يمين الإمام ، وفي ميمنة المسجد وفي الأكل والشرب باليمن ، وقد أورده البخاري في هذه المواضع كلها^٨، قال النووي^٩ : قاعدة الشرع المستمرة البداءة باليمن في كل ما كان من باب التكريم والتزيين ، وما كان بضدها استحباب فيه التيسر ، قال : وأجمع العلماء على أن تقديم اليمنى في الوضوء سنة ، من خالفها فاته الفضل وتم وضوؤه . انتهى^{١٠} .

وفي دعوى الإجماع نظر ، إذ خالف في ذلك العترة والإمامية فقالوا : يجب الترتيب بينهما ، وقد نسب المرتضى^{١١} ذلك إلى الشافعي ، وهو غلط ، والحجة على وجوب الترتيب بينهما^{١٢} أنه لم ينقل عن أحد ممن روى وضوء النبي ﷺ أنه رآه توضأ معكوساً ، أو قدم اليسرى على اليمنى ، وفي بعض الروايات أن تلك الصفة وقعت منه

^١ - هو عمر بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي أخرج له الستة (ت ١٨٥هـ) . تهذيب التهذيب (٧ : ٤٢٢) .

^٢ - أخرجه مسلم رقم (٢٦٨) وابن ماجة رقم (٤٠١) .

^٣ - بالرقم المذكور وهي عنده (نعليه) .

^٤ - هو أبو العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى بن ماهان الفارسي ثم البغدادي وثقه الدارقطني

(ت ٣٨٧هـ) . سير أعلام النبلاء (١٦ : ٥٣٥)

^٥ - برقم (٢٦٨) .

^٦ - فتح الباري (١ : ٢٧٠) وشرح النووي لمسلم (٣ : ١٦٠) .

^٧ - البخاري (٤٠ : ١٧١ و ٢٥٨ و ٥٨٥٦) .

^٨ - البخاري (١٦٨ و ٤٢٦ و ٥٣٨٠ و ٥٨٥٤ و ٥٩٢٦) .

^٩ - في شرحه لمسلم (٣ : ١٦٠) وانظر فتح الباري (١ : ٢٧٠) .

^{١٠} - ما نقله ابن حجر في الفتح عن النووي .

^{١١} - البحر الزخار (١ : ٥٩) .

^{١٢} - فتح الباري (١ : ٢٧٠) .

بيانا لأية الوضوء فلا يقال : إن ذلك عمل بالأفضل وليس بواجب ، وأجيب بأن الآية أجمل فيها اليدان والرجلان ولم تبين ، وقال النبي ﷺ للأعرابي : (تَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ) فهو قرينة على حمل الفعل على الوجه المستحب ، ولا خلاف في الاستحباب ، ولقول علي عليه السلام (ما أبالي بيمينى بدأت أم بشمالى إذا أكملت الوضوء)^١ . قلت : ذلك معارض بالحديث الآتى (ابدأوا بميامنكم) وهو لم يتكلم عليه بما يقدر ، وهو أرجح مما ذكر ، فالواجب المصير إليه ، وفيه بيان للآية .

وقد نسب العمراني^٢ في البيان القول بوجوب ترتيبهما إلى الفقهاء السبعة قال المصنف^٣ : وهو تصحيف من الشيعة ، وفي كلام الرافعي ما يوهم أن أحمد قال بوجوبه ، ولا يعرف ذلك عنه ، بل قال الشيخ الموفق في المغني^٤ : لا نعلم في عدم الوجوب خلافاً والله أعلم .

الأمر بالتيمين

٥١ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُوا بِمِيَامِنِكُمْ) أخرجه الأربعة ، وصححه ابن خزيمة^١ .

تخريج الحديث

وأخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي^٢ كلهم من طريق زهير^٣ عن الأعمش عن أبي صالح^٤ عنه ، وزاد ابن حبان والبيهقي والطبراني^٥ (إِذَا لَبَسْتُمْ) قال ابن دقيق العيد :

^١ - وهو حديث المصنف صلته ، سيأتي .

^٢ - (من المخطوط) أخرجه الدارقطني (١ : ٨٩) والبيهقي (١ : ٨٧) وعزاه ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١ : ٥٩) لأصول الأحكام ، وعزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٨٨) لأبي عبيد في الطهور وابن أبي شيبة وأحمد وفيه انقطاع .

^٣ - هو يحيى بن أبي الخير العمراني العلامة الشافعي (ت ٥٥٨ هـ) من كتبه البيان الشافي . رجال الأزهري (ص : ٤١) .

^٤ - أي ابن حجر في الفتح (١ : ٢٧٠) .

^٥ - المغني مع الشرح (١ : ٩٠) .

^٦ - فأخرجه أبو داود رقم (٤١٤١) وابن ماجه رقم (٤٠٢) والترمذي رقم (١٧٦٦) .

^٧ - فأخرجه أحمد (٢ : ٣٥٤) وابن حبان في الإحسان رقم (١٠٩٠) والبيهقي (١ : ٨٦) .

^٨ - هو زهير بن معاوية الجعفي أخرجه له الستة (ت ١٧٢ هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ٣٠٣) .

^٩ - هو ذكوان السمان أبو صالح أخرجه له الستة (ت ١٠١ هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ١٨٩) .

^{١٠} - الإحسان رقم (١٠٩٠) والبيهقي (١ : ٨٦) .

هو حقيق أن يصحح ، والنسائي والترمذي من حديث أبي هريرة (أن النبي ﷺ كان إذا لبس قميصاً بدأ بميامنه ^١) .
وقد تقدم الكلام على فقه الحديث .

المسح على الناصية والعمامة والخفين

٥٢ ... وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه (أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ) أخرجه مسلم ^٢ .

ترجمة الراوي ^٣

هو أبو عبد الله ، وقيل : أبو عيسى المغيرة بن شعبة بن أبي عامر النخعي أسلم عام الخندق وقدم مهاجراً ، وقيل : أول مشاهده الحديبية ، نزل الكوفة ومات بها سنة (٥٠) وهو ابن (٧٠) سنة ، وهو أميرها لمعاوية بن أبي سفيان .
روى عنه من أولاده ، عروة ^٤ وحمزة ^٥ ومولاه وراد ^٦ وأبي بردة بن أبي موسى ^٧ .

تخريج الحديث

أخرجه مسلم ^٨ من رواية حمزة بن المغيرة بن شعبة ، ولم يخرج البخاري ^٩ قال المصنف رحمه الله ^{١٠} : ووهم المنذري ^{١١} فعزاه إلى المتفق ، وتبع في ذلك ابن الجوزي

^١ - أخرجه الترمذي رقم (١٧٦٧) والنسائي (٤٨٢ : ٥) .

^٢ - برقم (٨٣/٢٧٤) قلت : وأخرجه أبو داود رقم (١٥٠) والترمذي رقم (١٠٠) والنسائي (١ : ٧٦) وابن ماجه رقم (٥٤٥) وأحمد (٤ : ٢٥٥) وابن حبان في الإحسان رقم (١٣٤٦ و ١٣٤٧) .

^٣ - الإصابة (٣ : ٤٣٢) وبهامشها الاستيعاب (٣ : ٣٦٨) .

^٤ - هو عروة بن المغيرة بن شعبة أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٧ : ١٧٠) .

^٥ - هو حمزة بن المغيرة بن شعبة أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجه . تهذيب التهذيب (٣ : ٢٩)

^٦ - هو وراد النخعي مولى المغيرة وكتبه . تهذيب التهذيب (١١ : ١٠٠) .

^٧ - هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري أخرج له الستة كان قاضياً بالكوفة (ت ١٠٧ هـ) وكان كاتبه سعيد بن جبير . تهذيب التهذيب (١٢ : ٢١) .

^٨ - في صحيحه برقم (٨٣-٨١/٢٧٤) ففي الروايات الأولى صرح أنه عروة عن أبيه وفي الأخيرة لم يصرح بأحدهما ، ولعل في نسخ أخرى مصرح به والله أعلم .

^٩ - لم يخرج البخاري من رواية المغيرة وإنما أخرجه برقم (٢٠٥) من رواية عمرو بن أمية ولم يذكر الناصية .

^{١٠} - أي ابن حجر في التلخيص (١ : ٥٨) .

^{١١} - هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة المنذري (ت ٦٥٦ هـ) في فتنه التتار .

فوهم ، وقد تعقبه ابن عبد الهادي^١ وصرح عبد الحق فى الجمع بين الصحيحين بأنه من أفراد مسلم . انتهى^٢ .

وأقول^٣: لعل من جعله من المتفق هو بالنظر إلى الاتفاق فى متن الحديث دون إسناده، فقد أخرج البخاري^٤ من حديث عمرو بن أمية عن أبيه^٥ (رأيت النبي ﷺ يمسح على عمامته وخفيه) وهو من رواية الأوزاعي .

قال البخاري^٦: وتابعه معمر بن يحيى عن أبى سلمة عن عمرو (رأيت النبي ﷺ يمسح على عمامته وخفيه) .

فقه الحديث

وفى الحديث دلالة على جواز الاقتصار على مسح الناصية ، وقد قال به زيد بن علي^٧ عليه السلام وأبو حنيفة، واختلف العلماء فى معنى المسح على العمامة^٨ فقيل : إنه كمل عليها بعد مسح الناصية ، كما فى رواية مسلم وإلى عدم الاقتصار عليها ذهب الجمهور، وقال الخطابي: فرض الله مسح الرأس والحديث فى مسح العمامة محتمل التأويل، فلا يترك المتيقن للمحتمل، قال: وقياسه على مسح الخف بعيد، لأنه يشق نوعه بخلافها ، وتعقب بأن الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة فى نزاعها كما فى الخف وطريقه أن تكون محنكة^٩ كعمائم العرب ، وقالوا : عضو سقط فرضه فى التيمم فجاز المسح على حائله كالقدمين، وقالوا : الآية^{١٠} لا تنفى ذلك ، ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه، لأن من قال : قَبَلْتُ رأس فلان يصدق ولو كان على حائل، وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثورى فى رواية عنه وأحمد

^١ - هو الإمام الألوحد المحدث الحافظ الحاذق الفقيه البارع المقرئ النحوي اللغوي ذو الفنون شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي أحد الأذكياء، ولد فى رجب (٧٠٥هـ) . طبقات الحفاظ (١ : ٥٢٤) .

^٢ - أي ما نقله من التلخيص .

^٣ - القائل هو المغربي رحمه الله .

^٤ - فى صحيحه برقم (٢٠٤ و ٢٠٥) قلت: وابن ماجه رقم (٥٦٢) وأحمد (٤ : ١٣٩ و ١٧٩ و ٥ : ٢٨٨) وابن حبان فى الإحسان رقم (١٣٤٣) .

^٥ - هو الصحابي الجليل أمية بن خويلد بن عبد الله الضمري . الإصابة (١ : ١٣٣) .

^٦ - انظر كلامه فى صحيحه بعد حديث رقم (٢٠٥) .

^٧ - هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٨٠ - ١٢٢هـ) أخرج له الثلاثة والنسائي فى مسند علي . تهذيب التهذيب (٣ : ٣٦٢٩) .

^٨ - فتح الباري (١ : ٣٠٩) .

^٩ - أي مشدودة إلى الحنك .

^{١٠} - أي آية الوضوء .

وإسحاق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم وقال^١: ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر ، وقد صح أن النبي ﷺ قال : (إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا)^٢ والله أعلم .انتهى .

قال المصنف رحمه الله^٣ : وحديث المغيرة ذكر البزار أنه رواه عن ستين رجلاً ، قال^٤ : وقد لخصت مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة ، وسيأتى الكلام إن شاء الله تعالى في المسح على الخفين .

الأمر بتقديم ما قدم الله

٥٣ - وعن جابر بن عبد الله ؓ في صفة حج النبي ﷺ قال ﷺ : (ابدؤوا بما بدأ الله به) أخرجه النسائي^٥ هكذا بلفظ الأمر . وهو عند مسلم^٦ بلفظ الخبر .

ترجمة الراوي

هو: أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين الأنصاري السلمي^٧ من مشاهير الصحابة وأحد المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ شهد هو وأبوه^٨ العقبة الثانية ولم يشهد الأولى وشهد بدرًا^٩ وقيل لم يشهدا ، وشهد بعدها مع النبي ﷺ ثمانى عشرة غزوة ، وقدم الشام ومصر ، وأبوه أحد النقباء الاثني عشر^٩ ، وكف بصر جابر في آخر عمره روى عنه أبو سلمة بن عبد

^١ - القائل ابن المنذر كما ذكر ابن حجر في الفتح الباري (١: ٣٠٩).

^٢ - أخرجه مسلم رقم (٦٨١) وأحمد (٥: ٢٩٨).

^٣ - أي ابن حجر في الفتح (١: ٣٠٧).

^٤ - المرجع السابق

^٥ - انظر سنن النسائي (٥: ٢٣٥)

^٦ - انظر صحيح مسلم برقم (١٢١٨) وأخرجه ابن ماجه برقم (٣٠٧٤) والترمذي برقم (٨٦٢) وأحمد (٣: ٣٢٠) ومالك (ص: ٣١٠) والدارمي (٢: ٤٤-٤٥) .

^٧ - الإصابة (١: ٢١٤) والاستيعاب (١: ٢٢٢) .

^٨ - هو : عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي كان من النقباء ، أسلم ليلة العقبة واستشهد بأحد ، شهد العقبة وبدرًا . الإصابة (٢: ٢٤١) والاستيعاب (٢: ٣٣١).

^٩ - وهم : أسعد بن زرارة ، وعبد الله بن رواحة ، وعبد الله بن عمرو بن حرام ، والمنذر بن عمرو ، وعبادة بن الصامت ، وسعد بن الربيع ، ورابع بن مالك بن العجلان ، والبراء بن معرور ، وسعد بن عباد ، وأسيد بن حضير ، وسعد بن خيثمة ، ورفاعة بن عبد المنذر ، وعد بعضهم بدل رفاعة أبا الهيثم بن النبهان وجعل رسول الله ﷺ على النقباء أسعد بن زرارة . سيرة ابن هشام (٢: ٨٦-٨٧) .

الرحمن ، ومحمد بن على الباقر ، وعطاء بن أبى رباح وأبو الزبير^١ ومحمد بن المنكر، وخلق سواهم كثير .

مات بالمدينة سنة (٧٤) وقيل : سنة (٧٧) وقيل : سنة (٧٨) وصلى عليه أبان بن عثمان وهو أميرها وله أربع وتسعون سنة وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة^٢.

فقه الحديث

فى قول الحديث ، رواه مسلم بطوله فى صفة حج النبى ﷺ قال : (ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ أبداً بما بدأ الله به)^٣ بلفظ الخبر ، الفعل المضارع ، فبدأ بالصفا لأن الله سبحانه وتعالى قدمه فى التنزيل فقال : ﴿ إن الصفا والمروة ﴾ الآية^٤.

وذكره المصنف هنا لأن اللفظ عام ، والعموم لا يقصر على سببه كما هو المعمول به عند الجمهور ، فأية الوضوء مندرجة فى ذلك العموم فتجب البداية بما بدأ الله به فيها، من تقديم الوجه إلى آخره وهذا حجة الجمهور على القول بوجوب الترتيب فى الوضوء^٥، فعلى رواية الأمر الوجوب ظاهر وعلى رواية الخبر، فلأن الظاهر من فعله ﷺ هو بيان المناسك ، وقد قال : (خذوا عني مناسككم)^٦؛ فالظاهر إنما هو بيان الواجب ، لا بيان الأفضل والله أعلم .

وذهب جماعة منهم أبو حنيفة وأصحابه وابن مسعود ومالك وغيرهم إلى أن الترتيب ليس بواجب^٧ ، لرواية ابن عباس (أن النبى ﷺ توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه ، ثم مسح رأسه بفضله وضوئه) هكذا فى الانتصار^٨ وروت الربيع بنت معوذ (أنه مسح رأسه بفضله وضوئه)^٩ قلنا : حجتنا أقوى وأصح ولعله مسح تبركاً بآخر الوضوء ، أو تسوية لناصيته قالوا : كالغسل ، قلنا : الجسد كالعضو الواحد^{١٠} .

^١ - هو : محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي أبو الزبير المكي أخرج له المتهمة وثقه النسائي وابن حبان وابن سعد . مات سنة (١٢٦) هـ . تهذيب التهذيب (٩ : ٣٩٠) .

^٢ - نقل ابن حجر فى الإصابة (١ : ٢١٤) عن البغوي قوله : آخرهم موتاً فى المدينة سهل بن سعد .

^٣ - صحيح مسلم برقم (١٢١٨) .

^٤ - البقرة (١٥٨) .

^٥ - البحر الزخار (١ : ٥٨) والمجموع (١ : ٤٤٣) والمغنى (١ : ١٢٥) .

^٦ - أخرجه النسائي فى (٥ : ٢٧٠) وأحمد (٣ : ٣١٨) .

^٧ - كما مر قريباً .

^٨ - هكذا نسبته ابن بهران فى جواهر الأخبار (١ : ٥٩) للانتصار .

^٩ - أخرجه أبو داود رقم (١٣٠) والبيهقي (١ : ٢٣٧) والطبراني فى الأوسط (١ : ٢٨٨) .

^{١٠} - البحر الزخار (١ : ٥٨-٥٩) .

حكم غسل المرفقين في الوضوء

٥٤ - وعنه^١ قال : (كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه) أخرجه الدارقطني^٢ بإسناد ضعيف .

تخريج الحديث

وأخرجه البيهقي^٣ أيضاً ، كلاهما من حديث القاسم^٤ بن محمد بن عبد الله بن عقيل ، عن جده^٥ ، عن جابر بلفظ : (لا يدير الماء على المرفق) والقاسم متروك ، عند أبي حاتم وقال أبو زرعة : منكر الحديث ، وكذا ضعفه أحمد وابن معين ، وانفرد ابن حبان بذكره في الثقات^٦ ، ولم يلتفت إليه في ذلك ، وقد صرح بضعف هذا الحديث المنذرى وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم^٧ .

قال المصنف^٨ رحمه الله : ويغني عنه ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة (أنه توضأ حتى أشرع في العضد ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ)^٩ . وتقدم الكلام على هذا الحكم في حديث عثمان فليرجع إليه^{١٠} .

حكم التسمية

٥٥ - وعن أبي هريرة^{١١} قال : قال رسول الله ﷺ : (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه^{١٢} بإسناد ضعيف .

١ - أي جابر بن عبد الله .

٢ - سنن الدارقطني (١ : ٨٣) .

٣ - سنن البيهقي (١ : ٥٦) .

٤ - هو القاسم بن محمد بن عبد الله بن عقيل الهاشمي الطالبي ضعفه أحمد وابن معين . لسان الميزان (٤ : ٤٦٥) وضعفاء العقيلي (٣ : ٤٧٤) .

٥ - هو : عبد الله بن عقيل انظر ترجمته في صفحة (٤١٦) .

٦ - ثقات ابن حبان (٧ : ٣٣٨) .

٧ - هكذا نقل ابن حجر عن المذكورين تضعيف الحديث في التلخيص الحبير (١ : ٥٧) .

٨ - أي ابن حجر في التلخيص (١ : ٥٧) .

٩ - صحيح مسلم برقم (٢٤٦) .

١٠ - انظر الحديث رقم (٣٠) .

١١ - أحمد (٢ : ٤١٨) ، وأبو داود برقم (١٠) وابن ماجه برقم (٣٩٩) وأخرجه البيهقي (١ : ٤٣) والدارقطني (١ : ٧١) .

٥٦ - وللترمذي^١ عن سعيد بن زيد^٢ وأبى سعيد نحوه^٣، قال أحمد : لا يثبت فيه شيء^٤.

تخريج الحديث

حديث أبى هريرة، أخرجه من طريق محمد بن موسى المخزومي^٥ عن يعقوب بن سلمة^٦، وادعى أنه الماجشون، فصحح الحديث لذلك فوهم^٧.

قال المصنف^٨ رحمه الله: والصواب أنه الليثي بإسقاط (أبي) قال البخاري : لا يُعرف له سماع من أبيه ، ولا أبيه من أبى هريرة، وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات^٩. وقال ربما أخطأ، وهذه عبارة عن ضعفه ، فانه قليل الحديث جداً ولم يرو عنه سوى ولده ، فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة ؟ وله طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي^{١٠} ، من طريق محمود بن الظفري^{١١} وهى ضعيفة أيضاً بمحمود ، وشيخه أيضاً أيوب بن النجار^{١٢} ، وقد ورد الأمر بذلك ، من حديث أبى هريرة ، ففى الأوسط للطبراني^{١٣} ، من طريق على بن ثابت عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (يا أبا هريرة إذا توضأت فقل : بسم الله

^١ - الترمذي برقم (٢٥٠٢٦) ابن ماجه برقم (٣٩٨) والدارقطني (٧٢ : ١) والبيهقي (٤٣ : ١)

^٢ - هو الصحابي الجليل سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أحد العشرة المبشرين بالجنة (ت ٥٠ هـ) الإصابة (٣ : ١٠٤).

^٣ - أحمد في الفتح الرباني (٢ : ٢٠) وعزاه الساعاتي (٢ : ٢٠) للترمذي في العلل وابن ماجه برقم (٣٩٧) والدارقطني (١ : ٧١) والبيهقي (١ : ٤٣) والموصلي برقم (١٠٦٠) .

^٤ - التلخيص الحبير (١ : ٧٣) ونقل الترمذي عن أحمد قوله : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناداً جيد ، انظر تعليقه على الحديث رقم (٢٥) في سننه .

^٥ - هو : محمد بن موسى المخزومي أخرج له الأربعة ومسلم وثقه الترمذي وابن حبان وابن شاهين وقال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث ، تهذيب التهذيب (٩ : ٤٢٣) .

^٦ - هو : يعقوب بن سلمة الليثي أخرج له الترمذي والنسائي ، قال البخاري : لا يُعرف له سماع من أبيه ، تهذيب التهذيب (١١ : ٣٤٠) لذلك ضعف الحديث من أجله .

^٧ - كما قال ابن حجر في التلخيص (١ : ٧٢) والذهبي في تعليقه على المستدرک (١ : ١٤٧)

^٨ - أي ابن حجر في التلخيص (١ : ٧٢)

^٩ - ثقات ابن حبان (٤ : ٣١٧) .

^{١٠} - سنن الدارقطني (١ : ٧١) والبيهقي (١ : ٤٣) .

^{١١} - هو : محمود بن محمد الطفري قال الدارقطني : ليس بالقوي . المغني في الضعفاء للذهبي (٢ : ٦٤٧) ولسان الميزان (٦ : ٥) .

^{١٢} - هو أيوب بن النجار بن زياد الحنفي أبو إسماعيل قاضي اليمامة ويقال اسم النجار يحيى ثقة مدلس من الثامنة .

تقريب التهذيب (١ : ١١٩)

^{١٣} - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ٧٣) للطبراني في الأوسط .

والحمد لله ، فإن حفظك لا تزال تكتب لك الحسنات ، حتى تحدث من ذلك الموضوع) قال : تفرد به عمرو بن أبي سلمة^١ عن إبراهيم بن محمد^٢ عنه ، وسنده واه ، وفيه^٣ أيضاً من طريق الأعرج ، عن أبي هريرة ، رفعه (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء ، حتى يغسلها ، ويسمى قبل أن يدخلها) تفرد بهذه الزيادة عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة^٤ ، وهو متروك ، عن هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه ، وأما حديث سعيد بن زيد ، فرواه الترمذى والبخاري وأحمد وابن ماجه والدارقطنى والعقيلي والحاكم^٥ ، من طريق عبد الرحمن بن حرملة^٦ ، عن أبي ثعلبة^٧ ، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب^٨ ، عن جدته^٩ ، عن أبيها ، قال : (سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره) لفظ الترمذى ، وقال محمد : أحسن شيء فى هذا الباب حديث رباح ، ولكنه ضعيف^{١٠} ، قال أبو حاتم وأبو زرعة : أبو ثعلب ورباح مجهولان^{١١} ، وزاد القطان : أن جدة رباح أيضاً لا يُعرف اسمها ولا حالها كذا قال ، فأما هى فقد عُرف اسمها من رواية الحاكم^{١٢} ، قال : حدثتني جدتي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو ، أنها سمعت رسول الله ﷺ فأسقط منه ذكر أبيها وكذا البيهقي^{١٣} وأما حالها فقد ذكرت فى الصحابة^{١٤} وإن لم تثبت لها صحبة فمثلها لا يُسأل عن حالها ، وأما أبو ثعلب ، فروى عن جماعة ،

- ١ - هو عمرو بن أبي سلمة أبو حفص التميمي عن الأوزاعي قال يحيى ضعيف وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به . الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢ : ٢٢٦) .
- ٢ - هو إبراهيم بن محمد بن يحيى المدني الأسلمي كان يرى القدر ترك حديثه لكذبه ووهائه لا لفساد مذهبه قال ابن المديني : كذاب . الكامل (١ : ٢١٧) والضعفاء لأبي نعيم (١ : ٥٦) .
- ٣ - أي فى الأوساط كما قال ابن حجر فى التلخيص (١ : ٧٣) .
- ٤ - هو : عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة ، تركه أبو حاتم وغيره ، وقال ابن حبان : لا يحل كتابة حديثه . المغني فى الضعفاء للذهبي (١ : ٣٥٥) .
- ٥ - الترمذى رقم (٢٥) وابن ماجه رقم (٣٩٨) والدارقطنى (١ : ٧٢) والحاكم (٤ : ٦٠) .
- ٦ - هو : عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الأسلمي أخرج له مسلم والأربعة ، قال النسائي : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . تهذيب التهذيب (٦ : ١٤٦) .
- ٧ - هو : ثمامة بن وائل بن حصين المري أبو ثعلب أخرج له الترمذى وابن ماجه قال البخاري : فى حديثه نظر وذكره ابن حبان فى ثقافته (٨ : ١٥٧) وقال : فى القلب من حديثه شيء . تهذيب التهذيب (٢ : ٢٧) وضعفاء العقيلي (١ : ١٧٧) .
- ٨ - هو : رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب أخرج له الترمذى وابن ماجه مات سنة (١٣٢ هـ) . تهذيب التهذيب (٣ : ٢٠٣) .
- ٩ - هي : أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية لها ولأبيها صحبة . الإصابة (٤ : ٢٢٣) .
- ١٠ - أي محمد بن إسماعيل البخاري . انظر تعليق الترمذى على الحديث رقم (٢٥) والتلخيص الحبير (١ : ٧٤) .
- ١١ - التلخيص الحبير (١ : ٧٤) .
- ١٢ - المستدرک (٤ : ٦٠) .
- ١٣ - سنن البيهقي (١ : ٤٣) .
- ١٤ - الإصابة (٤ : ٢٢٣) .

وقال البخاري^١: في حديثه نظر، وهذه عادته فيمن يضعفه، وذكره ابن حبان في الثقات^٢ إلا أنه قال: لست بالمعتمد على ما تفرد به، وكأنه لا يوثقه. وأما رباح^٣، فمجهول فتبين ضعف الحديث، وأما حديث أبي سعيد، فقد أخرجه الترمذي وغيره^٤، من طريق كثير ابن زيد^٥، عن ربيع بن عبد الرحمن بن سعيد^٦، بلفظ حديث الباب قال ابن معين^٧: كثير ابن زيد، ليس بالقوي، يكتب حديثه، وربيح قال أبو حاتم: شيخ، وقال الترمذي عن البخاري: منكر الحديث، وقال أحمد: ليس بالمعروف، وقال المروزي: لم يصححه أحمد وقال: ليس فيه شيء يثبت فهذه الطريق موضع اجتهاد في الترجيح^٨، وقد روى أيضاً من حديث عائشة وسهل بن سعد، وأبي سبرة، وأم سبرة، وعلى وأنس، وفي الجميع مقال^٩ ولكن هذه الروايات، يقوى بعضها بعضاً، فلا يخلو عن قوة، ولذا قال ابن أبي شيبة^{١٠}: ثبت أن النبي ﷺ قاله، وقال البزار: لكنه مؤول ومعناه أنه لا فضل لوضوء من لم يذكر اسم الله، لا على أنه لا يجوز وضوء من لم يُسم^{١١}.

فقه الحديث

والحديث يدل على اعتبار التسمية في الوضوء، وأنه لا يصح من دونها وقد اختلف في ذلك بعد الاتفاق على مشروعيتها^{١٢}، فمذهب العترة أنها فرض على الذاكر فقط، والظاهرية وأحد قولي ابن حنبل بل وعلى الناسي، فالظاهرية بظاهر هذا حديث الباب،

^١ - كلام البخاري في التلخيص الحبير (١: ٧٤).

^٢ - ثقات ابن حبان (٨: ١٥٧-١٥٨).

^٣ - تهذيب التهذيب (٣: ٢٠٣).

^٤ - سبق تخريجه في الهامش رقم (٣) من الصفحة (١٨٢).

^٥ - هو: كثير بن زيد الأسلمي أخرج له البخاري في جزء القراءة والأربعة إلا النسائي قال أحمد وابن معين: ليس به بأس. تهذيب التهذيب (٨: ٣٧).

^٦ - هو: ربيع بن عبد الرحمن بن سعيد الخدري أخرج له أبو داود وابن ماجه والترمذي في الشمائل، قال أبو زرعة: شيخ. تهذيب التهذيب (٣: ٢٠٦).

^٧ - التلخيص الحبير (١: ٧٣-٧٤).

^٨ - المرجع السابق.

^٩ - قال ابن حجر في التلخيص (١: ٧٥): أما حديث عائشة، فرواه البزار وابن أبي شيبة وابن عدي وفي إسناده حارثة بن محمد وهو ضعيف، وأما حديث سهل، فرواه ابن ماجه برقم (٤٠٠) والطبراني في الكبير (٦: ١٢١)، وأما حديث أبي سبرة، فروى الدولابي في الكنى والبغوي في الصحابة، والطبراني في الأوسط من حديث عيسى ابن سبرة بن أبي سبرة عن أبيه عن جده، وأخرجه أبو موسى في المعرفة فقال: عن أم سبرة وهو ضعيف وأما حديث علي فرواه ابن عدي في الكامل (٥: ١٨٨٣) وقال: إسناده ليس بمستقيم، وأما حديث أنس، فرواه عبد الملك بن حبيب الأندلسي، وعبد الملك شديد الضعف.

^{١٠} - التلخيص الحبير (١: ٧٥).

^{١١} - انتهى ما نقله من التلخيص الحبير (١: ٧٢-٧٦).

^{١٢} - الهداية تخريج أحاديث البداية (١: ١٦٨) وبعدها، والمجموع (١: ٣٤٢) وبعدها، والبحر الزخار (١: ٥٨) والفقه الإسلامي وأدلته (١: ٢٤١) والمغني (١: ٨٤).

والعترة له في حق العامد وعدم الشرطية في حق الناسي ، لحديث أبي هريرة ، قال : سمعته عليه السلام يقول : (من ذكر الله في أول وضوئه طهر جسده ، وإذا لم يذكر الله ، لم يطهر منه إلا موضع الوضوء) أخرجه الدار قطنى والبيهقى^١ ، وهو ضعيف بمرداس ابن محمد^٢ ، وبمحمد بن إبان^٣ ، ورواه الدار قطنى والبيهقى^٤ من حديث ابن مسعود ، بزيادة (فإذا فرغ من طهوره فليشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، فإذا قال ذلك فُتحت له أبواب السماء) وفيه يحيى بن هشام السمسار^٥ ، وهو متروك .

قال الإمام في البحر^٦ : فجمعنا بين الحديثين ، فحملنا الحديث الأول على العامد وهذا على الناسي ، وهذب الحنفية والشافعية ربعة^٧ ومالك وأحد قولى الهادى عليه السلام إلى أنها سنة ، استدلالاً بحديث أبي هريرة الأخير ، وقد عرفت ما فيه وأقوى منه ، قوله في حديث الأعرابي : (تَوْضُأُ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ)^٨ ولم يذكر التسمية ، وقد مر . وقالوا : حديث الباب بالوضوء الكامل وإذا عرفت ما تلوناه في الخبرين ، فالأول أرجح لكثرة المتابعات ، وتقوية الطرق بعضها بعضاً والحديث الثانى ، ليس في قوته وأيضاً فإنه إذا تعارض الموجب وغيره ، يرجح الموجب على المختار ، والأول موجب لها ، والثانى غير موجب ، فنرجح العمل بالأول وأما حديث (تَوْضُأُ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ) فإن هذا مثبت لزيادة ، كحديث المضمنة ، والعمل إنما هو في صحة القدر الذى يجمعه العمل فيعمل به ولكنه قد روى الرافعى زيادة في حديث الباب (لا وضوء كامل) فمع وجود هذه الزيادة ، وفرض صحتها ، فلا حجة فيه ، إلا أنه قال المصنف^٩ رحمه الله تعالى : لم يره هكذا بهذا اللفظ والله سبحانه أعلم.

^١ - سنن الدار قطنى (١: ٧٤) والبيهقى (١: ٤٥) .

^٢ - هو : مرداس بن محمد بن الحارث بن عبدالله بن أبي بدة، قال ابن القطان : لا يعرف البتة ، وقال ابن حجر : معروف ومشهور بكنيته (أبو بلال) وهو من أهل الكوفة ، ولينه الحاكم - لسان الميزان (٦: ١٤) .

^٣ - هو : محمد بن أبان بن صالح ضعفه النسائي وغيره ، وقال البخاري : يتكلمون في حفظه ليس بالقوي ، وضعف لقوله بالإرجاء . لسان الميزان (٥: ٣١) .

^٤ - سنن الدار قطنى (١: ٧٣) والبيهقى (١: ٤٤) .

^٥ - هو في التلخيص (١: ٧٦) وعند الدار قطنى (١: ٧٣) والبيهقى (١: ٤٤) يحيى بن هشام السمسار قال النسائي : متروك ، وقال ابن عدي في الكامل (٧: ٢٧٠٦) : كان يضع الحديث .

^٦ - البحر الزخار (١: ٥٨) .

^٧ - هو : ربعة بن أبي عبد الرحمن التميمي المعروف بربيعة الرأي أخرج له الستة ، وثقه العجلي وأحمد والنسائي وأبو حاتم وابن حبان (ت ١٣٦ هـ) تهذيب التهذيب (٣: ٢٢٣) .

^٨ - مر تخريجه في شرح حديث حمران رقم (٣٧) .

^٩ - أي ابن حجر في التلخيص (١: ٧٦) .

الفصل بين المضمضة والاستنشاق

٥٧ - وعن طلحة بن مصرف عن أبيه^١ عن جده عليه السلام قال : (رأيت رسول الله ﷺ يفصل بين المضمضة والاستنشاق) أخرجه أبو داود^٢ بإسناد ضعيف.

ترجمة الراوي

هو : أبو محمد ، ويقال : أبو عبدالله طلحة بن مصرف^٣ بن كعب بن عمرو ويقال : ابن عمرو بن كعب اليامي الهمداني الكوفي^٤ ، أحد الأعلام الأثبات من التابعين ، روى عن عبدالله بن أبي أوفى ، وأنس بن مالك ، روى عنه ابنه محمد^٥ ، وأبو اسحاق والسبيعي وشعبة ، وهو ممن فات الثوري من أئمة الكوفة مات سنة اثنتي عشرة ومائة.

تخريج الحديث

والحديث ضعيف^٦ بليث بن أبي سليم^٧ ، وهو ضعيف ، وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، ويأتي عن الثقات بماليس من حديثهم ، تركه يحيى بن القطان ، وابن مهدي وابن معين ، وأحمد بن حنبل^٨ ، وقال النواوي في تهذيب الأسماء^٩ : اتفق العلماء على ضعفه ، وللحديث علة أخرى^{١٠} ذكرها أبوداود عن أحمد ، قال : كان ابن عيينة ينكره ويقول : إيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده ، وكذا حكى عثمان الدارمي^{١١} ، عن علي بن المديني وزاد سألت عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جده فقال : عمرو أو كعب بن عمر كانت له صحبة^{١٢} وقال الدارمي

^١ - هو : مصرف بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أخرجه له أبو داود ولا يعرف إلا بهذا الحديث . تهذيب التهذيب (٨ : ٣٩١ و ١٠ : ١٤٤) .

^٢ - سنن أبي داود برقم (١٣٩) وأخرجه البيهقي (١ : ٥١) .

^٣ - (من المخطوط) مصرف بضم الميم وفتح الصاد مهملة وكسر الباء الموحدة والعين المهملة .

^٤ - تهذيب التهذيب (٥ : ٢٣) وثقات ابن حبان (٤ : ٣٩٣) .

^٥ - هو : محمد بن طلحة بن مصرف اليامي الكوفي أخرجه له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي في مسند علي (ت ١٦٧ هـ) . تهذيب التهذيب (٩ : ٢١١) .

^٦ - التلخيص الحبير (١ : ٧٨)

^٧ - هو : ليث بن أبي سليم بن زعيم القرشي أبو بكر أخرجه له البخاري في التعاليق والخمسة ضعفه ابن أبي حاتم وابن معين وابن عيينة . تهذيب التهذيب (٨ : ٤١٧) .

^٨ - المجروحين لابن حبان (٢ : ٢٣١) .

^٩ - تهذيب الأسماء (٢ : ٣٨٣) والتلخيص الحبير (١ : ٧٨) .

^{١٠} - التلخيص الحبير (١ : ٧٨ - ٧٩) .

^{١١} - هو عثمان بن سعيد الدارمي . المجستان من ساكني هراة روى عن أبي صالح كاتب الليث وسعيد بن أبي مريم وعبد الله بن رجاء ومسلم بن إبراهيم وجالس أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني الجرح والتعديل (٦ : ١٥٣) .

^{١٢} - ذكره ابن حجر في الإصابة في الاسمين (٣ : ١٢ و ٢٨) .

عن ابن معين: المحدثون يقولون: إن جد طلحة رأى النبي ﷺ وأهل بيته، يقولون: ليست له صحبة، وقال الخلال عن أبي داود: سمعت رجلاً من ولد طلحة يقول: إن لجدته صحبة وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عنه فلم يثبتته وقال: إن طلحة هذا يقال: إنه رجل من الأنصار، ومنهم من يقول: طلحة بن مصرف قال: ولو كان طلحة بن مصرف لم يختلف فيه، وقال ابن القطان: علة الخبر عندي الجهل بحال مصرف بن عمرو والد طلحة، وصرح بأنه طلحة بن مصرف ابن السكنه وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب بن سفيان في تاريخه، وابن أبي خيثمة أيضاً^١.

فقه الحديث

فالحديث يدل على أنه يندب الفصل بين المضمضة والاستنشاق^٢، بأن يؤخذ لكل منهما ماء، وقد ذهب إلى ذلك الناصر وأحد قولي الشافعي، وروي مثل ذلك، من حديث علي وعثمان، من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: (شهدت علياً وعثمان يتوضأ ثلاثاً، وأفردا المضمضة والاستنشاق، ثم قالاً: هكذا رأينا رسول الله ﷺ يتوضأ) رواه أبو علي بن السكن^٣ في صحاحه وذهب الهادي والشافعي إلى أن الجمع بينهما أفضل^٤، وذلك لما روي في صفة وضوء النبي ﷺ ففي مسند أحمد عن علي عليه السلام: (أنه دعا بماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثاً وتمضمض، فأدخل بعض أصابعه في فيه، واستنشق ثلاثاً) وفي ابن ماجه^٥ أخرج من هذا بلفظ (فتمضمض واستنشق ثلاثاً من كف واحدة) وأخرج أبو داود^٦ حديث الجمع عن علي عليه السلام من ست طرق، وأخرج أبو داود من حديث عثمان (ثم أدخلها في الإناء فتمضمض ثلاثاً، واستنثر ثلاثاً)^٧ وحديث عبدالله بن زيد بن عاصم المتفق عليه وسيأتي^٨ وفي رواية لابن حبان (ثلاث

^١ - التلخيص الحبير (١: ٧٩) .

^٢ - البحر الزخار (١: ٦٢) والمجموع (١: ٥٨) والمغني (١: ١٠٤) وبعدها ..

^٣ - نسبه ابن حجر في التلخيص (١: ٧٩) لابن السكن .

^٤ - المراجع الفقهية السابقة.

^٥ - الفتح الرباني (٢: ١٠) .

^٦ - أخرجه ابن ماجه برقم (٤٠٤) وأبو داود برقم (١١١) والنسائي (١: ٦٧) والترمذي رقم (٤٨) وابن حبان في الإحسان برقم (١٠٥٦) وابن خزيمة برقم (١٤٧) وأحمد (١: ١٢٥) .

^٧ - انظر هذه الطرق في سنن أبي داود من رقم (١١١) إلى (١١٧) .

^٨ - (من المخطوط) صحيح البخاري برقم (١٥٩ و ١٦٤) ومسلم برقم (٢٢٦) سنن أبي داود برقم (١٠٦) وأخرجه النسائي (١: ٦٤) وابن ماجه رقم (٢٨٥) .

^٩ - الحديث رقم (٥٩) .

مرات من ثلاث حفنات^١ وفي لفظ للبخاري^٢ (ثلاث مرات من غرفة واحدة) وفي الباب عن ابن عباس (وجمع بين المضمضة والاستنشاق)^٣ والجواب عن رواية طلحة بن مصرف ، بأن فيها ما سمعت ، ومعارضة بما ذكر ، قال الإمام المهدي في البحر^٤ : قلت : والحق ما ذكره الإمام يحيى ، أنه مخير ، فكلاهما سنة يأتيه والله أعلم ، وقد عرفت من بعض ما ذكر في الجمع أن الظاهر ، أن تثليثهما بغرفة واحدة فلا وجه لاستبعاد الإمام المهدي لذلك في الغيث^٥ مع وروده .

الجمع بين المضمضة والاستنشاق

٥٨ - وعن علي عليه السلام في صفة الوضوء (ثم تمضمض  واستنثر ثلاثاً بمضمض وينثر من الكف الذي يأخذ منه الماء) أخرجه أبو داود والنسائي^٦ .

٥٩ - وعن عبد الله بن زيد عليه السلام في صفة الوضوء (ثم أدخل  يده فمضمض واستنشق من كف واحدة يفعل ذلك ثلاثاً) متفق عليه^٧ .

فقه الحديث

تقدم الكلام على فقه الحديث الأول^٨ ، والحديث الثاني يدل على أن الأفضل جمع المضمضة والاستنشاق بماء واحد وهذا صريح في هذه الرواية ، وهي لفظ مسلم ، وفي لفظ للبخاري : (فمضمض واستنشق ثلاثاً بثلاث غرفات)^٩ وفي رواية لهما (من ثلاث غرفات)^{١٠} والكلام عليه قد تقدم .

^١ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان برقم (١٠٧٧) .

^٢ - صحيح البخاري برقم (١٩١) .

^٣ - (من المخطوط) سنن الدارمي (١ : ١٧٧) والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان برقم (١٠٧٦) والمستدرک (١ : ١٥٠) والنسائي (١ : ٧٣) والبيهقي (١ : ٥٠) .

^٤ - البحر الزخار (١ : ٦٢) .

^٥ - الغيث مخطوط في مكتب الأوقاف والآثار بصنعاء .

^٦ - سنن أبي داود برقم (١١١) والنسائي (١ : ٦٨) مر تخريجه في الحديث رقم (٣٨) .

^٧ - أخرجه البخاري برقم (١٩١) ومسلم برقم (٢٣٥) وأبو داود برقم (١١٩) والنسائي (١ : ٧٢) وابن ماجه برقم (٤٣٤) والترمذي برقم (٢٨) وابن حبان في الإحسان برقم (١٠٧٧) .

^٨ - في حديث عثمان في الوضوء ، قلت : وقد أعاد ذكر الحديث هنا ليستدل به على جواز جمع المضمضة والاستنشاق من كف واحدة والله أعلم .

^٩ - صحيح البخاري برقم (١٩٢) .

^{١٠} - صحيح البخاري برقم (١٨٦) ومسلم برقم (٢٣٥) .

لا وضوء لمن لم يتمه

٦٠ - وعن أنس رضي الله عنه قال : (رأى النبي ﷺ رجلاً وفي قدمه مثل الظفر لم يصبه

الماء ، فقال : ارجع فأحسن الوضوء) أخرجه أبو داود والنسائي ^١.

تخريج الحديث

الحديث أخرجه أبو داود من طريق ابن وهب ، عن جرير بن حازم ^٢ وقال : ليس هذا الحديث بمعروف عن جرير بن حازم ، ولم يروه إلا ابن وهب وأخرجه ^٣ من حديث عمر ، عن النبي ﷺ نحوه ، قال : (ارجع فأحسن وضوءك) وهو في صحيح مسلم ^٤ ، من حديث جابر عن عمر ، وأبهم المتوضئ ، ولفظه ، فقال : (ارجع فأحسن وضوءك) قال البزار ^٥ : لا نعلم أحداً أسنده عن عمر إلا من هذا الوجه . قال أبو الفضل الهروي : إنما يعرف هذا من حديث ابن لهيعة ، ورفع خطاً ، فقد رواه الأعمش ، عن أبي سفيان ^٦ عن جابر ، عن عمر موقوفاً ، وكذا رواه هشيم ^٧ ، عن عبد الملك ^٨ عن عطاء عن عبيد بن عمير ^٩ نحوه ^{١٠} في قصة موقوفة ، وقال الدارقطني ^{١١} :

^١ - أخرجه أبو داود برقم (١٧٣) والنسائي (لم أجده لعله في الكبرى) وأخرجه ابن ماجه برقم (٦٦٥) وأحمد (١: ٢١ و ٢٣) وابن خزيمة برقم (١٦٤) والدارقطني (١: ١٠٨) .

^٢ - هو : جرير بن حازم بن عبدالله بن شجاع الأزدي أخرج له الستة وثقه العجلي وابن سعد وابن حبان وقالوا : اختلط في آخره (ت ١٧٥ هـ) تهذيب التهذيب (٢: ٦٠) .

^٣ - أبو داود في سننه فقد ذكره بعد الحديث رقم (١٧٣) .

^٤ - صحيح مسلم برقم (٢٤٣) .

^٥ - التلخيص الحبير (١: ٩٥) .

^٦ - هو : طلحة بن نافع القرشي مولاهم أبو سفيان الواسطي أخرج له الستة قال النسائي وابن عدي : لا بأس به ووثقه ابن حبان . تهذيب التهذيب (٥: ٢٤) .

^٧ - هو : هشيم بن المعتمر البصري ، ويقال : سهم ، أخرج له النسائي في اليوم والليلة . ووثقه ابن حبان . تهذيب التهذيب (٤: ٣٢٨) .

^٨ - هو عبد الملك بن أبي سليمان العزمي أخرج له البخاري في التعاليق والخمسة وثقه أحمد وابن معين والعجلي وغيرهم ، وقال أبو زرعة : لا بأس به . تهذيب التهذيب (٦: ٣٥٢) .

^٩ - هو : عبيد بن عمير بن قتادة الجندعي أخرج له الستة وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي مات سنة (٦٨) ووثقه ابن حبان . تهذيب التهذيب (٧: ٦٥) .

^{١٠} - في التلخيص (١: ٩٥) عن عبيد بن عمير عن عمر نحوه ، سقط اسم عمر أثناء النسخ .

^{١١} - في سننه بعد الحديث المذكور (١: ١٠٨) .

تفرد به جرير بن حازم ، عن قتادة وهو ثقة ، وأخرجه ابو داود^١ ، من طريق خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي ﷺ (أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي ، وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم ، لم يصبها الماء ، فأمر النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة) قال الأثرم^٢ : قلت لأحمد بن حنبل : هذا اسناد جيد ؟ قال : نعم ، وأعله الترمذي^٣ ، بأن بقية ، قال : عن بحير^٤ ، وبقية مدلس ، لا يزول ضعفه الا بالتصريح بالتحديث والسماع ، لكن في المستدرك تصريح بذلك فزال الضعف وأخرج في المستدرك^٥ نحوه ، عن بعض أزواج النبي ﷺ وأجمل النووي القول في هذا ، فقال في شرح المذهب^٦ : هو حديث ضعيف الإسناد وفي إطلاقه نظر لما عرفت من الطرق ، والحديث دليل على وجوب استيعاب جميع أعضاء الوضوء نصاً في الرجل وقياساً فيما عداها ، وذهب إلى ذلك الجمهور والخلاف لأبي حنيفة ، فقال : يُعفى في الوضوء قدر الدرهم ، وفي التيمم عن قدر ربع العضو ، هكذا حكى الخلاف الإمام المهدي في البحر^٧ ، والنووي في شرح مسلم^٨ صرح بالاتفاق على أنه لا يعفى عن شيء في الوضوء قال : وفي التيمم ثلاث روايات عن أبي حنيفة : إحداها : يعفى عن أقل من النصف ، الثانية : أقل من الدرهم ، الثالثة : من الربع فما دونه هكذا حكى الخلاف والله أعلم .

ودليل الجمهور ، ما مر ذكره ، ولعل مستنده على الرواية عنه في أقل من الدرهم في التيمم حديث خالد بن معدان في الوضوء^٩ ، فكيف يكون مستنده وهو لا يدل على ذلك ؟ إذ ليس فيه تصريح بأن مادونه يعفى عنه ، وقد استدل بالحديث على وجوب الموالاة في الوضوء حيث قال : (أحسن وضوءك) ويجاب عنه : أما حديث (أحسن

^١ - سنن أبي داود برقم (١٧٥).

^٢ - هو أحمد بن محمد بن هاني الطائي (ت ٢٦١هـ) صاحب الإمام أحمد كان إماماً في الحفظ والإتقان طبقات الحنابلة (١: ١٦٦) .

^٣ - المطبوع في التلخيص (١: ٩٦) وأعله المنذري .

^٤ - هو : بحير بن سعيد السحولي أبو خالد الحمصي أخرج له البخاري في الأدب المفرد والأربعة وثقه النسائي وابن سعد والمجلي ، وثقه ابن حبان . تهذيب التهذيب (١: ٣٦٨) .

^٥ - المستدرك (١: ٢٤١ - ٢٤٢) .

^٦ - المجموع شرح المذهب (١: ٥١٤).

^٧ - البحر الزخار (١: ٨٣ و ٨٤).

^٨ - شرح النووي على مسلم (٣: ١٣٢)

^٩ - أخرجه أبو داود برقم (١٧٥).

(وضوءك) فإن من الإحسان الاستكمال ، فلا دلالة على ذلك ، وأما الأمر بالإعادة ، فلا أنه يحتمل أنه أراد التشديد عليه في الإنكار والتنبيه على أن من ترك شيئاً فكأنه تارك للكل وفيه ما فيه ، وفي الحديث أيضاً أن الجاهل والناسي حكمهما في الترك حكم العامد ، وفيه تعليم الجاهل بالرفق ، وفي قوله : (مثل الظفر) الظفر فيه لغات ، أجودها بضم الظاء والفاء وبه جاء القرآن العزيز^١ .

قدر ماء الوضوء وماء الفسل

٦١ - وعنه^٢ قال : (كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد) متفق عليه^٣ .

فقه الحديث

المد : رطل وثلاث بالبغدادي ، والصاع أربعة أمداد^٤ ، وأبو حنيفة يخالف في هذا المقدار ، ولما جاء أبو يوسف إلى المدينة وتناظر مع مالك في المسألة استدل مالك بصيغان أولاد المهاجرين والأنصار الذين أخذوها من آبائهم فرجع إليه أبو يوسف ، وقيل : المد والصاع في الوضوء غير المذكور في الزكاة وهو أن المد رطلان ، والصاع ثمانية أرطال ، لما روى البخاري عن عائشة (أنها كانت تغتسل هي والنبى ﷺ من إناء واحد ، يقال له : الفرق)^٥ بفتح الراء وهو إناء يسع ستة عشر رطلاً ، وأما بسكون الراء ، فيسع مائة وعشرين رطلاً^٦ وكذا نقله ابن الصباغ^٧ عن

^١ - في قوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) (الأنعام : ١٤٦) (من المخطوط) مايلي : (ويجوز إسكان الفاء ، وبكسر الفاء مع إسكان الفاء وكسرها ، وقرأ بهما في الشواذ ، ويقال أيضاً : أظفور ، ويجمع الظفر على أظفار ، وجمع الجمع أظفاير) .

^٢ - أي عن أنس .

^٣ - أخرجه البخاري برقم (٢٠١) ومسلم برقم (٣٢٥) وأحمد (١١٢ : ٣) والنسائي (٥٧ : ١) وأبو داود رقم (٩٥) وابن حبان في الإحسان برقم (١٢٠٣ و ١٢٠٤) .

^٤ - المد عند الجمهور يساوي (رطل وثلاث بالعراقي) المد عند أبي حنيفة يساوي (رطلان) الصاع = ٤ أمداد ، فعند الجمهور : الصاع = ١,٣ × ٥,٣ رطل وتساوي بالدرهم (٦٨٥,٧) وتساوي بالليتر (٢,٧٥) وبالغرام (٢١٧٥) وعند أبي حنيفة : الصاع = ٢ × ٨ رطل ، وبالدرهم (١٠٢٨ غ وأربعة أسباع) وبالغرام (٣٨٠٠) والرطل الشرعي والبغدادي يساوي (٤٠٨) غرام ، والرطل المصري يساوي (٤٥٠) غرام .

^٥ - أخرجه البخاري برقم (٢٥٠) ومسلم برقم (٣١٩) وأبو داود برقم (٢٣٨) والنسائي (١٢٧ : ١) ، (١٢٨) وأحمد (٦ : ٣٧ و ١٢٧) وابن ماجه برقم (٣٧٦) .

^٦ - النهاية (٤٣٧ : ٣) وفتح الباري (٣٦٤ : ١) ومعجم متن اللغة مادة (فرق) .

^٧ - هو : الإمام العلامة شيخ الشافعية أبو نصر عبدالمسيد بن محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن جعفر البغدادي الفقيه من كتبه (الشامل والكامل وتذكرة العالم والطريق السالم) (٤٠٠ - ٤٧٧ هـ) أعلام النبلاء (١٨ : ٤٦٤) .

الشافعي رحمه الله تعالى وظاهر حديث أنس أنه لم يطلع على أنه زاد على خمسة أمداد ، لأنه جعلها النهاية ، والظاهر أن ذلك تقريب لا تحديد ، ويدل عليه ما في رواية أبي داود والنسائي ، بإسناد حسن من حديث أم عمارة الأنصارية (أن النبي ﷺ توضأ بإناء فيه قدر ثلثي مد)^١ ورواه البيهقي من حديث عبدالله بن زيد^٢ ، والأولى الحمل على استحباب ذلك القدر فإن أكثر من قدر وضوءه وغسله ﷺ من الصحابة قدرهما بذلك ، ففي مسلم^٣ عن سفينة^٤ عن سفيانة^٥ مثله ، ولأحمد وأبي داود^٦ بإسناد صحيح عن جابر مثله وفي الباب^٧ عن عائشة وأم سلمة مثله وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وأشار إلى ذلك البخاري في أول كتاب الوضوء ، بقوله : (وكره أهل العلم الإسراف فيه ، وأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ)^٨.

فائدة : الصاع : يُذكر ويؤنث ، ويقال أيضاً : صوع ، وصواع وأمداد : جمع مد وهو مذكر ، وقال بعضهم : جمع مداد ، وتأول عليه قوله ﷺ : (سبحان الله عداد كلماته) والمشهور مثل عددها ، وهذا مثال يراد به القريب لأن الكلمات لا تدخل في الكيل والوزن ، وإنما تدخل في العدد .

الدعاء بعد الوضوء

٦٢ - وعن عمر رضي الله عنه (ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ، ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة) أخرجه مسلم^١ والترمذي وزاد (اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين) .

^١ - سنن أبي داود برقم (٩٤) والنسائي (٥٨ : ١) والبيهقي (١٩٦ : ١) .

^٢ - سنن البيهقي (١ : ١٩٦) .

^٣ - صحيح مسلم برقم (٣٢٦) والترمذي برقم (٥٦) وابن ماجه برقم (٢٦٧) .

^٤ - هو : سفينة مولى رسول الله ﷺ كان عبداً لأم سلمة فأعتقته وشرطت عليه أن يخدم النبي ﷺ ويقال : اسمه مهران . الإصابة (٢ : ٥٨) .

^٥ - الفتح الرباني (٢ : ١٢٥) وسنن أبي داود برقم (٩٣) وابن ماجه برقم (٢٦٩) .

^٦ - حديث عائشة أخرجه أبو داود برقم (٩٢) وابن ماجه برقم (٢٦٨) حديث أم سلمة عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢١٨) للطبراني في الكبير والأوسط، وحديث ابن عباس عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢١٨) لأحمد والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط، وحديث ابن عمر عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢١٩) للطبراني في الأوسط .

^٧ - صحيح البخاري كتاب الوضوء باب رقم (١) فقد ذكره تعليقاً فتح الباري (١ : ٢٣٤) .

^٨ - أخرجه مسلم برقم (٢٣٤) والترمذي برقم (٥٥) وأبو داود برقم (١٦٩ و ١٧٠) وابن ماجه برقم (٤٧٠) والنسائي (١ : ٩٢) وأحمد (٤ : ١٤٥) وابن حبان (١٠٥٠) .

ترجمة الراوي

عمر بن الخطاب ، هو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبدالله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب لؤي^١ يجتمع مع النبي ﷺ في كعب ، وكذلك مع أبي بكر ، أسلم سنة ست من النبوة ، وقيل : سنة خمس ، بعد أربعين رجلاً وإحدى عشرة امرأة ، ويقال : به تمت الأربعون وظهر الإسلام يوم اسلامه ، وسمي الفاروق لذلك وشهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ كان أبيض يعلوه حمرة ، وقيل : آدم طوالاً أصلع شديد حمرة العينين ، في عارضيه خفة ، أعسر أيسر ، يعني يعمل بيديه جميعاً يخضب بالحناء والكتم طعنه أبو لؤلؤة ، غلام المغيرة بن شعبه بالمدينة ، يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة ، سنة ثلاث وعشرين ودفن يوم الأحد غرة محرم سنة أربع وعشرين وله من العمر ثلاث وستون سنة وقيل : تسع وخمسون ، وقيل : ثمان وخمسون وقيل ست وخمسون ، وقيل إحدى وستون وكانت خلافته عشر سنين ونصفاً صلى عليه صهيب ودفن إلى جانب أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، روى عنه أبو بكر وباقي العشرة^٢ وابنه عبدالله وأبو هريرة وابن عباس وابن الزبير وأنس بن مالك وعلقمة بن وقاص الليثي^٣ ومالك ابن الحنظلة^٤ ، وغيرهم من الصحابة والتابعين .

تخريج الحديث

الحديث أخرجه مسلم وأبو داود وابن حبان^٥ ، من حديث عقبة بن عامر عن عمر . وأخرجه الترمذي^٦ من وجه آخر عن عمر ، وزاد فيه (اللهم اجعلني من التوابين... الحديث) قال: وفي إسناده اضطراب ، ولا يصح فيه كثير شيء^٧ قال المصنف^٨ رحمه الله تعالى: ورواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض والزيادة التي عنده رواها البزار والطبراني في الأوسط من طريق ثوبان، ولفظه (من دعا بوضوء فتوضأ، فساعة فرغ من وضوئه يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ،

١ - الإصابة (٤: ٤١) والاستيعاب (٤: ٤٣٧) .

٢ - وهم: الخفاء الأربعة وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة وسعيد بن زيد وسعد بن أبي وقاص .

٣ - هو علقمة بن وقاص بن محصن الليثي وثقه النسائي وغيره . تهذيب التهذيب (٧: ٢٤٧) .

٤ - هو مالك بن الحنظلة .

٥ - كما مر قريباً .

٦ - أخرجه الترمذي برقم (٥٥) وتعليق الترمذي عليه .

٧ - المرجع السابق .

٨ - أي ابن حجر في التلخيص (١: ١٠١) .

اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين^١ ورواه ابن ماجة^٢، من حديث أنس، وروى النسائي في عمل اليوم والليلة والحاكم في المستدرک، من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ (من توضأ فقال: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرک وأتوب إليك، كتب في رق ثم طبع بطابع، فلم يكسر إلا يوم القيامة)^٣ واختلف في وقفه ورفعہ، وصحح النسائي الموقوف^٤، وضعف الحازمي^٥ الرواية المرفوعة لأن الطبراني قال في الأوسط: لم يرفعه عن شعبة إلا يحيى بن كثير^٦.

فقه الحديث

وفي الحديث دلالة على استحباب هذا الذكر عقيب الوضوء، قال النووي^٧: قال أصحابنا: وتستحب هذه الأذكار عقيب الغسل أيضاً والله أعلم.

ولم يذكر المصنف من الأذكار فيه إلا حديث التسمية في أوله وهذا الذكر في آخره وأما حديث الذكر مع غسل كل عضو، فلم يذكره للاتفاق على ضعفه قال النووي: الأدعية في أثناء الوضوء، لا أصل لها، ولم يذكرها المتقدمون^٨ قال ابن الصلاح: لم يصح فيه حديث. انتهى.

^١ - نسبة ابن حجر في التلخيص (١: ١٠١) للبزار والطبراني.

^٢ - أخرجه ابن ماجة برقم (٤٦٩)

^٣ - عمل اليوم والليلة للنسائي برقم (٨٣) والمستدرک (١: ٥٦٤)

^٤ - كما قال ابن حجر في التلخيص (١: ١٠٢).

^٥ - هو: محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهذلي

^٦ - المعجم الأوسط (٢: ١٢٣) والتلخيص الحبير (١: ١٠١ و ١٠٢) والمذكور هو يحيى بن كثير بن درهم العنبري أخرج له الستة كان ثقة مات سنة (٢٠٦) تهذيب التهذيب (١١: ٢٣٣).

^٧ - شرح النووي على مسلم (٣: ١٢١).

^٨ - وهو (يقول في غسل الوجه: اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه، وعند غسل اليد اليمنى: اللهم أعطني كتابي بيمينتي وحاسبني حساباً يسيراً، وعند غسل اليسرى: اللهم لا تعطني كتابي بشمالي ولا من وراء ظهري، وعند مسح الرأس: اللهم حرم شعري وبشري على النار، وروى: اللهم احفظ رأسي وماحوى وبطني وما وعى، وروى: اللهم أغثني برحمتك وأنزل علي من بركتك وأظلني تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظلك، وعند مسح الأذنين: اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وعند غسل الرجلين: اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام).

فائدة: قال المباركفوري في عون المعبود (١: ٥٩) ما لفظه: ثم اعلم أن ما ذكره الحنفية والشافعية وغيرهم في كتبهم من الدعاء عند كل عضو لم يثبت فيه حديث، وقال ابن حجر في التلخيص (١: ١٠٠): قال الرافعي: ورد بها الأثر عن الصالحين، وقال النووي في الروضة: هذا الدعاء لا أصل له، ولم يذكره الشافعي والجمهور، وقال ابن الصلاح: لم يصح فيه حديث، وقال ابن القيم في الهدى (١: ١٩٥): (وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه، فكذب مختلق لم يقل رسول الله ﷺ شيئاً منها ولا علمه لأمنه ولا ثبت عنه غير التسمية في أوله، وقوله: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) في آخره.

هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء ، بهذا الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء فعلاً ، فقال له عند تمام أدلته تأليفاً ، وعقب الوضوء بالمسح على الخفين ، لأنه من أحكام الوضوء .

٥- باب المسح على الخفين

جواز المسح على الخفين

٦٣ - عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : (كنتُ مع النبي ﷺ فتوضاً فأهويت لأززع خفيه ، فقال : دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما) متفق عليه^١.

تخريج الحديث

حديث المغيرة أخرجه الشيخان^٢ ، واللفظ المصدر للبخاري ، ورواه أبو داود بلفظ : (دع الخفين)^٣ وذكر البزار : أنه روي عن المغيرة من نحو ستين طريقاً ، وذكر ابن منده منها ، خمسة وأربعين طريقاً^٤ ، ورواه الشافعي بلفظ : (قلت : يا رسول الله أتمسح على الخفين ؟ قال : نعم إني أدخلتهما وهما طاهرتان)^٥ وقوله : (كنت...الخ) ذكر أن ذلك كان في سفر ، وصرح به البخاري^٦ ، وفي المغازي ، أنه كان في غزوة تبوك تردد في ذلك بعض رواة^٧ ولمالك وأحمد وأبي داود^٨ ، من طريق عباد بن زياد^٩ ، عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك بلا تردد وأن ذلك كان عند صلاة الفجر .

وقوله : (فتوضاً)^{١٠} أي بالكيفية المعتبرة إلا أنه غسل رجله ، وقد صرح بذلك البخاري^{١١} وذكر (أنه كان عليه جبة شامية) ولأبي داود (من جباب الشام)^{١٢} وزاد أحمد (تميمض واستنشق ثلاث مرات فذهب يخرج يديه من كفيه فكانا ضيقين ،

١ - أخرجه البخاري برقم (٢٠٦) وأطرفه ، ومسلم برقم (٩٧/٢٧٤) وأبو داود برقم (١٥١) والنسائي (٦٣ : ١) والترمذي برقم (٩٨) وابن ماجه برقم (٥٤٥) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣٢٦) وأحمد (٤ : ٢٤٤) و (٢٤٦) ومالك (ص : ٤٧).

٢ - أي البخاري ومسلم .

٣ - سنن أبي داود برقم (١٥١) .

٤ - انظر كلام البزار وابن منده في التلخيص (١ : ١٥٨) وانظر هذه الطرق في نهاية الحديث .

٥ - مسند الشافعي (ص : ١٧).

٦ - انظر روايات البخاري في أطراف الحديث رقم (١٨٢) فتح الباري (١ : ٣٠٧).

٧ - صحيح البخاري برقم (٤٤٢١)

٨ - الموطأ (ص : ٤٧) والفتح الرباني (٢ : ٦٣) وسنن أبي داود برقم (١٤٩)

٩ - هو : عباد بن زياد بن أبيه المعروف أبوه بزياد بن أبي سفيان (ت ١٠٠هـ) أخرج له مسلم وأبي داود والنسائي . تهذيب التهذيب (٥ : ٨١).

١٠ - فتح الباري (١ : ٣٠٧)

١١ - صحيح البخاري برقم (٢٠٣) و (٣٦٣) و (٢٩١٨).

١٢ - سنن أبي داود برقم (١٥١) ولفظه (من جباب الروم).

فأخرجهما من تحت الجبة^١ ولمسلم من وجه آخر (وألقى الجبة على منكبيه)^٢ ولأحمد (يغسل يده اليمنى ثلاث مرات)^٣ وللبخاري (ومسح برأسه)^٤ وقوله : (فأهويت) أي مددت يدي ، قال الأصمعي^٥ : أهويت بالشئ إذا أومأت به ، وقال غيره : أهويت أي قصدت الهواء من القيام إلى القعود ، وقيل : الإهواء الإمالة ، قال ابن بطال : وفيه خدمة العالم ، وأن للخدام أن يقصد إلى ما يعرف من عادة مخدومه قبل أن يأمره ، وفيه الفهم عن الإشارة ورد الجواب عما يفهم عنه^٦ ، لقوله : (دعهما) وقوله : (أدخلتهما) أي القدمين طاهرتين ، كذا للأكثر ، وفي رواية (وهما طاهرتان)^٧ ولأبي داود (فإني أدخلت القدمين ، وهما طاهرتان)^٨ وللحميدي^٩ في مسنده (قلت : يا رسول الله ، أيمسح أحدنا على خفيه ؟ قال : نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان) .

فقه الحديث

وهذا الحديث يدل على جواز الاكتفاء بالمسح على الخفين في السفر، إذ القصة فيه، والعلماء مختلفون في ذلك ، فقال به خلق كثير من الصحابة ومن بعدهم^{١٠} ، فمن الصحابة : علي[ؑ] في رواية ، وسعد بن أبي وقاص ، وبلال وعمرو بن أمية الضمري ، وصفوان بن عسال وحذيفة ، وبريدة ، وخزيمة بن ثابت ، وأبو بكر ، وسهل بن سعد ، وأسامة بن زيد ، وسلمان ، وجريز البجلي والمغيرة بن شعبة في رواية وابنه ، وابن عباس ، وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم فعمر وابنه وعائشة والليث أطلقوا ذلك من دون تحديد بزمان ، وعلي وابن عباس وابن مسعود وعطاء والنخعي

^١ - المسند (٤ : ٢٤٤ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٤ و ٢٥٥) .

^٢ - صحيح مسلم برقم (٨١ / ٢٧٤)

^٣ - المسند (٤ : ٢٤٩) .

^٤ - صحيح البخاري برقم (٢٩١٨) .

^٥ - هو الإمام العلامة الحافظ حجة الأدب أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الأصمعي البصري (١٢٣ - ٢١٥ هـ) كان بحرا في اللغة لا يعرف له مثل . أعلام النبلاء (١٠ : ١٧٥) .

^٦ - فتح الباري (١ : ٣٠٩)

^٧ - انظر روايات البخاري للحديث رقم (١٨٢) وأطرافه وروايات مسلم برقم (٢٧٤) وانظر فتح الباري (١ : ٣٠٩) .

^٨ - سنن أبي داود برقم (١٥١) .

^٩ - مسند الحميدي برقم (٧٥٨) .

^{١٠} - المجموع (١ : ٧٦ و ١ : ٥٢١) المغني (١ : ٢٨٣ وبعدها) والبحر الزخار (١ : ٦٨) والفقه الإسلامي

وأدلته (١ : ٣١٧) وبداية المجتهد مع الهداية في تخريج أحاديث البداية (١ : ١٧٠) وبدائع الصنائع (١ : ٧)

والروض النضير (١ : ٢٩٦) .

والتوري وشريح^١ وأبو حنيفة والشافعي وقتوا باليوم والليلة في الحضر، والثلاث في السفر، وعن مالك يجرى في السفر لا الحضر، وعنه العكس، وعنه مطلقاً وعنه لا يجرى مطلقاً^٢ والقائلون بذلك جوزوا المسح على الخف، وهو نعل من أدم يغطي الكعبين والجرموق، وهو خف كبير يلبس فوق خف صغير والجورب، وهو فوق الجرموق يغطي الكعبين أيضاً، لخفة نزعه وعدم المشقة فيه دون الغسل، وهي تكون دون الكعاب، وله شرطان عندهم :

أحدهما : أن يلبس الخف على طهارة تامة، فلو غسل رجله اليمنى، ثم أدخلها الخف، قبل أن يغسل الثانية لم يعتد بهذا اللبس لعدم التمام والمستحاضة لا يعتد بلبسها، لضعف طهارتها .

الثاني : كون الخف ساتراً قوياً مانعاً لنفوذ الماء، غير محرم، فلا يمسخ على مالم يستر العقبين لما مر، ولا على مخرق يبدو منه محل الفرض ولا منسوج إذ لا يمنع الماء، ولا مغصوب لوجوب نزعه .

ثم اختلفوا في كيفية المسح^٣، فذهب ابن أبي وقاص، وعمر بن عبد العزيز، والزهرى، وابن المبارك، والشافعي وغيرهم، إلى أنه يغمس يديه في الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت عقب الخف، وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى إلى ساقه، واليسرى إلى أطراف أصابعه، وذهب الثوري والنخعي وأبو حنيفة وأحمد، إلى أن المستحب مسح أعلى الخف دون أسفله قال الشافعي : ويجزى ما أتى به بيده أو بعضها أو حثية أو خرقة وسواء مسح منه قليلاً أو كثيراً، وقال أبو حنيفة : لا يجزى إلا قدر ثلاث أصابع بثلاث وقال زفر : لا يجزى إلا قدر ثلاث أصابع، وقال أحمد : لا يجزى إلا إذا مسح أكثره، وعن الشافعي، ويمسح على عقب الخف، وقال المزني^٤ : ذلك مسنون، وحجة هؤلاء حديث المغيرة

^١ - لعله : الفقيه أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي قاضي الكوفة يقال له صحبه ولم يصح عاش (١١٠) سنة (ت ٨٠ هـ) أعلام النبلاء (٤ : ١٠٠) أو شريح بن هاني أبو المقدم الحارثي المذحجي الكوفي الفقيه الرجل الصالح صاحب علي عاش (١٢٠) سنة . أعلام النبلاء (٤ : ١٠٧) .

^٢ - البحر الزخار (١ : ٦٨)

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - هو : عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي أمير المؤمنين أخرج له الستة كان إماماً عادلاً وفقهاً ورعاً وعالماً عاملاً وثقة مأموناً ونموذجاً فريداً بين الحكام دامت خلافته سنتان ونصف تقريباً فأصلح ما فسد . تهذيب التهذيب (٧ : ٤١٨) .

^٥ - هو إسماعيل بن يحيى بن عمرو بن إسحاق المزني صاحب الإمام الشافعي (١٧٥ - ٢٦٤ هـ) لزم الشافعي لما قدم مصر وكان آية في المناظرة صنف (المبسوط والمختصر والجامع الكبير والصغير) طبقات الشافعية (١ : ٣٩) .

وغيره من أحاديث الباب المذكورة في هذا أو كثير غير ذلك^١ قال الإمام أحمد^٢ : فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة وقال ابن أبي حاتم : فيه عن أحد وأربعين ، وقال ابن عبد البر في الاستذكار : روى عن النبي ﷺ المسح على الخفين ، نحو أربعين من الصحابة^٣ ، ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ انه كان يمسح على الخفين ، وذكر أبو القاسم بن منده أسماء من رواه في تذكرته فبلغ ثمانين صحابياً ، وسرد الترمذي منهم جماعة^٤ والبيهقي في سننه جماعة^٥ ، وقال ابن عبد البر بعد أن سرد منهم جماعة : لم يرو غيرهم منهم خلافاً إلا الشيء الذي لم يثبت^٦ .

وذهب العترة^٧ جميعاً ، والإمامية^٨ والخوارج^٩ وأبو بكر بن داود^{١٠} إلى أنه لا يجزئ^{١١} ، لقوله تعالى : ﴿ وَأرجلكم إلى الكعبين ﴾^{١٢} فعينت الآية مباشرة الرجلين بالماء ، وما تقدم من باب الوضوء من حكاية وضوئه وتعليمه ، وكثير من الأحاديث الصحيحة ، قالوا : وإثبات المسح على الخفين منسوخ بآية المائدة ويدل على النسخ قصة عمار مع سعد ، واستشهاد عمر لثمانية عشر رجلاً من الصحابة بثبوت رواية المسح ، واستشهاد علي^{١٣} لاثنتين وعشرين رجلاً من الصحابة ، بأن المسح كان قبل

١ - البحر الزخار (١ : ٦٨)

٢ - التلخيص الحبير (١ : ١٥٨) فقد نقل ابن حجر فيه كلام الأئمة المذكورين وانظر نصب الراية (١ : ١٦٢)

٣ - التلخيص الحبير (١ : ١٥٨) .

٤ - في سننه (١ : ١٥٥) باب المسح على الخفين .

٥ - في السنن (١ : ٢٦٩ - ٢٧٢)

٦ - التلخيص الحبير (١ : ١٥٨)

٧ - هم في اصطلاح صاحب البحر الزخار القاسمية والناصرية أي أتباع الإمام القاسم الرسي والناصر الأطروش .

٨ - الإمامية هي إحدى فرق الشيعة الثلاث ، وسموا بذلك لأنهم جعلوا أمور الدين كلها للإمام وأنه كالنبي ، ولا يخلو وقت من إمام إذ يحتاج إليه في أمور الدين والدنيا وسموا رافضة لرفضهم إمامة زيد بن علي وقيل : لتركهم نصرته النفس الزكية ، وأجمعوا على أن النص في علي جلي متواتر وأن أكثر الصحابة ارتدوا وعاندوا وأن الإمام معصوم منصوب عليه ، ويظهر عليه المعجز ويعلم جميع ما يحتاج إليه ولا يجوز أخذ شيء من الدين إلا عنه ويبطلون القياس والاجتهاد وأخبار الأحاد وأن الإمام بعده ﷺ علي ثم الحسن ثم الحسين ثم افرقوا فرقا كثيرة : كيمانية ومغيرية ومنصورية ومباكية وجعفرية وقادوسية وإسماعيلية وسمطية وعمارية ومفضلية وقطعية وخرج كثير منهم عن الأمة كالكاملية والسبائية والخطابية والزاهية (الزراية) انظر مقدمة البحر الزخار (ص : ٤٠ - ٤١) .

٩ - وهم الذين خرجوا على سيدنا علي ولم يرضوا بالتحكيم بعد أن أصروا عليه وهم فرق الأزارقة والإباضية والصقرية والبيهسية والنجدات ، ويكفرون كل من أتى كبيرة . مقدمة البحر الزخار (ص : ٤٢) .

١٠ - هو : محمد بن داود بن علي الظاهري العلامة البارع (٢٥٤ - ٢٩٧ هـ) من كتبه (الزهرة في الآداب والشعر والفرائض والإنذار) أعلام النبلاء (١٣ : ١٠٩) .

١١ - البحر الزخار (١ : ٦٩) .

١٢ - (المائدة : ٦)

نزول المائدة، روى ذلك في الشفاء، قال ابن بهران : ولم أر هذه القصة في شيء من كتب الحديث^١، وقول ابن عباس (ما مسح رسول الله ﷺ بعدها)^٢ وروى عن علي (سبق الكتاب الخفين)^٣ أي غلبهما في الحكم، وأجيب عن ذلك ، بأنه لا تنافي بين الآية والمسح وذلك لأن الآية مطلق ، أو عامة بالنظر إلى حالة الخف وعدمها ، فهو في قوة اغسلوا أرجلكم مع خف وغيره ، فيكون عاماً ، أو في قوة واغسلوا أرجلكم غير مقيد بوقت أو حال، يعني صالحاً للحال المعين وغيره ، وأحاديث المسح مخصصة أو مقيدة للإطلاق ، وهو بالنظر إلى حال لبس الخف مع شرائط وزمان مخصوص ورواية أنه قبل المائدة معارض بمثله ، وهو حديث جرير بن عبد الله البجلي قال : (ثم توضأ ومسح على خفيه ، حتى قالوا لمن سألته : أقبل المائدة أو بعدها ؟ قال : وهل أسلمت إلا بعد المائدة)^٤ وأيضاً فإن قصة المسح في غزوة تبوك^٥، وآية المائدة في غزوة المريسيع^٦، وهي متقدمة باتفاق والذي نزل في يوم عرفة من سورة المائدة، في حج النبي ﷺ هو قوله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم الآية ﴾^٧ وإسلام جرير كان في سنة عشر من شهر رمضان من تلك السنة^٨ واعلم أن مقتضى مذهب من يبنى العام على الخاص مطلقاً ، وهو مذهب بعض الشافعية ، أو من يقول : إن الخاص مخصص للعام سواء تقدم أو تأخر لوقت لا يتسع للعمل ، وهو المؤيد بالله ، كما صرح به في شرح التجريد^٩ والسيد محمد بن إبراهيم^{١٠}، والفقيه سليمان بن ناصر^{١١} وعبد الله بن زيد^{١٢} وبه قال الشافعي، وأبو الحسين والرازي، وبعض الظاهرية، وهو العمل بحديث المسح، سواء كانت آية المائدة متقدمة أو متأخرة، إما تخصيصاً كما

^١ - نسبها ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١ : ٧٠) للشفاء والشرح وأصول الأحكام .

^٢ - أيضاً نسبها ابن بهران للشفاء والشرح وأصول الأحكام .

^٣ - أخرجه ابن أبي شيبه (١ : ١٦٩ - ١٧٠) والبيهقي (١ : ٢٧٢).

^٤ - أخرجه البخاري برقم (٣٨٧) ومسلم برقم (٢٧٢) والترمذي برقم (٩٣) وأبو داود برقم (١٥٤) والنسائي (١ : ٨١) وابن ماجه برقم (٥٤٣) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣٣٧) .

^٥ - وكانت في السنة التاسعة .

^٦ - وكانت في السنة الخامسة .

^٧ - (المائدة : ٣) .

^٨ - الفتح الرباني (٢١ : ٢١٦) وعند ابن خزيمة برقم (١٨٨) قال : أسلمت قبل وفاة النبي ﷺ بأربعين يوماً .

^٩ - مخطوط في مكتبة الأوقاف بصنعاء .

^{١٠} - لعله هو : محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل الجاجمي الشافعي أبو حامد سكن بنيسابور وله الكفاية وغيرها من المصنفات (ت ٦١٣) رجال الأزهار (ص : ٣٢) .

^{١١} - هو : سليمان بن ناصر السحامي العلامة المتكلم وكان في نواحي مدحج وله مؤلفات ، منها (شمس الشريعة والروضة) . رجال الأزهار (ص : ١٧) .

^{١٢} - هو : عبد الله بن زيد بن أحمد العنسي المدحجي الزيدي الفقيه العلامة له كتب منها : الإرشاد والسراج الوهاج (ت ٦٦٧) رجال الأزهار (ص : ٢١) .

في حالة تأخر الآية ، أو نسخاً كما إذا كانت الآية متقدمة وقد مضى الوقت الذي أمكن فيه، ولا يقال: إنه نسخ للمعلوم بالمظنون إذ الآية على ما قد عرفت باعتبار عموم الأحوال عامة ودلالة العموم ظنية، فهو نسخ بعض الأفراد الذي تناوله العام، وهو حال ليس الخفين في السفر على الشريطة المتقدمة أو في الحضر كذلك، وأما من يقول : بأن العام المتأخر ناسخ للخاص المتقدم، فيفترق الحال عنده بين أين تكون المائدة متقدمة أو متأخرة ، وهو مذهب جمهور الزيدية والحنفية وبعض الشافعية، فمع صحة تقدم المائدة على ما قيل، وتأخر رخصة الخفين، فالعمل به صحيح، وعلى فرض تقدمه يكون العمل بالآية متعين ومع جهل التاريخ يتوقف في ذلك فيرجع إلى العمل بالآية، إذ هو المقطوع به إلا أنه يلزم على مقتضى مذهب إليه أبو طالب والشيخ الحسن الرصاص^١ من أنه مع جهل التاريخ يعمل بالخاص إذ يعمل على احتمال جهل التاريخ بحديث مسح الخفين، قال المنصور بالله : ويقول أبي طالب، قال به كثير من الفقهاء والمتكلمين ، وقال البرماوي^٢ : هذا القول المتقدم أنه مذهب الشافعي وأصحابه والحنابلة وبه قال القاضي عبد الجبار^٣ وأبو الحسين وبعض الحنفية وقال ابن حجر في فتح الباري^٤ : نقل ابن المنذر ، عن ابن المبارك ، قال : ليس في المسح على الخفين عن أصحابه اختلاف ، لأن كل من روي عنه إنكاره ، فقد روي عنه إثباته ، وقال ابن عبد البر^٥ : لا أعلم روي عن أحد من السلف إنكاره إلا عن مالك مع أن الرواية الصحيحة عنه مصرحة بإثباته ، وقد أشار الشافعي في الأم^٦ إلى إنكار ذلك على المالكية ، والمعروف والمستقر عندهم الآن قولان :

الجواز مطلقاً ، ثانيهما: للمسافر دون المقيم ، وهذا الثاني مقتضى مافي المدونة^٧ وجزم ابن الحاجب^٨، وصحح الباجي^٩ الأول ، ونقله عن ابن وهب وعن ابن نافع في

^١ - هو : الحسن بن أبي بكر أحمد بن إبراهيم الرصاص الإمام المتكلم الحجة أحد شيوخ الزيدية المتبحرين المحصلين ، من كتبه : الفائق والتحصيل والكيفية وغيرها (ت ٥٨٤هـ) رجال الأزهار (ص: ١١).

^٢ - هو : ينظر في الأزهار .

^٣ - هو القاضي عبد الجبار أحمد بن عبد الجبار شيخ المعتزلة (ت ٤١٥ هـ) من كتبه (التفسير ودلائل النبوة) طبقت المفسرين (٥٩ - ٦٠) .

^٤ - فتح الباري (١ : ٣٠٥) وكذلك نقل البيهقي في سننه (١ : ٢٧٢) هذا القول عن ابن المنذر .

^٥ - المرجع السابق .

^٦ - الأم (٧ : ٢٢٦) .

^٧ - المدونة (١ : ٤١) .

^٨ - هو : عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب الكردي المالكي (٧٥٠ - ٦٤٦) علامة الدنيا صنف في الأصول والنحو كالتشافية والكافية . سير أعلام النبلاء (٢٣ : ٢٦٥) .

^٩ - هو : أبو الوليد الباجي الإمام العلامة الحافظ القرطبي الباجي (٤٠٣ - ٤٧٤) من كتبه (المنقذ والمعاني في شرح الموطأ فجاء في عشرين مجلداً) أعلام النبلاء (١٨ : ٥٣٥) .

المبسوطة نحوه، وأن مالكا إنما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع إفتائه الجواز ، وهذا مثل ما صح عن أبي أيوب الأنصاري انتهى^١ .

وقال في التلخيص^٢ نقلاً عن ابن عبد البر: لم يروَ خلاف إلا الشيء الذي لم يثبت عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم، قلت^٣: قال أحمد: لا يصح حديث أبي هريرة في انكار المسح وهو باطل وروى الدارقطني من حديث عائشة إثبات المسح على الخفين^٤، ويؤيد ذلك حديث شريح ابن هاني^٥ في سؤاله إياها عن ذلك، فقالت له: (سل ابن أبي طالب) وفي رواية، قالت (لا علم لي بذلك)^٦ وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة^٧ عن حاتم بن اسماعيل^٨ عن جعفر بن محمد^٩ عن أبيه، قال علي: (سبق الكتاب بالخفين)^{١٠} فهو منقطع لأن محمداً لم يدرك علياً، وأما ما روى محمد بن مهاجر^{١١}، عن اسماعيل ابن أبي أويس^{١٢}، عن إبراهيم بن اسماعيل^{١٣}، عن داود بن الحصين عن القاسم، عن عائشة، قالت: (لأن أقطع رجلي أحب إلي أن أمسح على الخفين)^{١٤} فهو باطل عنها^{١٥}، قال ابن حبان^{١٦}: محمد بن مهاجر كان يضع الحديث، وأغرب ربيعة فيما حكاه الأجري^{١٧} عن أبي داود، قال: (جاء زيد بن أسلم، فقال: أمسح على الجوربين؟ فقال ربيعة: ما صح أن النبي ﷺ مسح على الخفين، فكيف على خرفتَيْن) ^{١٨} .

١ - أي ما نقله من فتح الباري (١: ٣٠٥)

٢ - التلخيص الحبير (١: ١٥٨) ولفظه (لم يرد عن غيرهم منهم خلاف).

٣ - أي ابن حجر.

٤ - سنن الدارقطني (١: ١٩٤)

٥ - هو شريح بن هاني بن يزيد الحارثي أخرج له الستة وكان ثقة قُتل سنة (٧٨) تهذيب التهذيب (٤: ٢٩٠).

٦ - صحيح مسلم برقم (٢٧٦) والبيهقي (١: ٢٧٢) وانظر تخريجه في صفحة (٢٤٥).

٧ - في المصنف (١: ١٦٩ - ١٧٠) والبيهقي (١: ٢٧٢).

٨ - هو: حاتم بن إسماعيل المدني أخرج له الستة كان ثقة آموناً كثير الحديث مات سنة (٨٧) وقال النسائي: ليس بالقوي . تهذيب التهذيب (٢: ١١٠) .

٩ - هو: جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٨٠ - ١٤٨ هـ) أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة وثمة ابن معين وابن أبي حاتم تهذيب التهذيب (٢: ٨٨) .

١٠ - التلخيص الحبير (١: ١٥٨).

١١ - هو: محمد بن مهاجر بن أبي مسلم الأنصاري أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة وثمة ابن معين وأبو زرعة وأبو داود (١٧٠ ت) تهذيب التهذيب (٩: ٢١) .

١٢ - هو: إسماعيل بن أبي أويس الأصبحي أخرج له الستة إلا النسائي وثقه جماعة وضعفه آخرون . تهذيب التهذيب (١: ٢٧١).

١٣ - هو: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه وثقه أحمد ، وقال البخاري: منكر الحديث وضعفه النسائي. تهذيب التهذيب (١: ٩٠) .

١٤ - أخرجه عبد الرزاق برقم (٨٦٠)

١٥ - التلخيص الحبير (١: ١٥٨)

١٦ - كتاب المجروحين (٢: ٣١٠) والمرجع السابق .

١٧ - هو الامام أبو بكر محمد بن حسين بن عبد الله البغدادي الأجري ، من كتبه (الشريعة في السنة والرواية والغرائب وآداب العلماء) وغير ذلك . أعلام النبلاء (١٦ : ١٣٣) .

١٨ - التلخيص الحبير (١: ١٥٩).

كيفية المسح

٦٤ - وللأربعة^١ عنه إلا النسائي : (أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله) وفي إسناده ضعف^٢ .

تخريج الحديث

وقوله: (في رواية الأربعة عنه، أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله) وفي إسناده ضعف، روي الحديث من طريق، ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة^٣ عن كاتب المغيرة ، عن المغيرة، وفي رواية ابن ماجه^٤، عن كاتب المغيرة، قال الأثرم عن أحمد^٥ : إنه كان يضعفه، ويقول: ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي، فقال: عن ابن المبارك، عن ثور، حدثت عن رجاء، عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة، فالعلة فيه من وجهين^٦ : قال المصنف^٧ رحمه الله تعالى: وهي حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد العزيز، حدثنا داود بن رشيد^٨ عن الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد حدثنا رجاء بن حيوة فذكره فهذا ظاهره، أن ثوراً سمعه من رجاء فترول العلة، ولكن رواه أحمد بن عبيد الصفار^٩ في مسنده، عن أحمد ابن يحيى الحلواني^{١٠} عن داود بن رشيد، فقال: عن رجاء ولم يقل: حدثنا رجاء، فهذا اختلاف على داود، يمنع من القول بصحة وصله، مع ما تقدم في كلام الأئمة. انتهى^{١١}.

١ - أي أصحاب السنن ، فأخرجه أبو داود برقم (١٦٥) وابن ماجه برقم (٥٥٠) والترمذي برقم (٩٧) والدارقطني (١: ١٩٥) والبيهقي (١: ١٩٠).

٢ - قال الترمذي بعد الحديث في سننه: وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين وبه يقول مالك والشافعي وإسحاق، وهذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم قال أبو عيسى: وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال: حدثت عن كاتب المغيرة: مرسل عن النبي - صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه المغيرة .

٣ - هو : رجاء بن حيوة بن امرئ القيس الكندي أخرج له البخاري في التعاليق والخمسة كان ثقة فاضلاً كثيراً العلم (ت ١١٢) تهذيب التهذيب (٣: ٢٢٩) .

٤ - انظر رواية ابن ماجه برقم (٥٥٠) .

٥ - انظر كلام الأثرم عن أحمد في التلخيص الحبير (١: ١٥٩) .

٦ - وهما الإرسال ، وعدم سماع ثور عن رجاء .

٧ - انظر كلامه في التلخيص الحبير (١: ١٥٩) .

٨ - هو : داود بن رشيد الهاشمي أخرج له الستة إلا الترمذي وثقه ابن معين والدارقطني وقال أبو حاتم : صدوق (ت ٢٢٩) . تهذيب التهذيب (٣: ١٥٩) .

٩ - هو الإمام الحافظ المجود أبو الحسن أحمد بن عبيد بن إسماعيل البصري الصفار (ت بعد ٣٤١ هـ بقليل) سير أعلام النبلاء (١٥ : ٤٣٨) .

١٠ - هو : أحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني (ت ٢٩٦ هـ) تاريخ بغداد (٥ : ٢١٢) .

١١ - أي ما نقله من التلخيص الحبير (١: ١٦) .

فائدة : نذكر فيما يلي أحاديث المسح على الخفين التي وردت عن الصحابة ومن أخرجها: ١- أبي بن عمارة: رواه أبو داود برقم (١٥٨) وابن ماجه برقم (٥٥٧) والحاكم (١٧٠: ١) والبيهقي (٢٧٨: ١) والدارقطني (١٩٨: ١) والطحاوي في معاني الآثار (٧٩: ١). قال ابن عبد البر في الاستذكار (٢٧٧: ١): إنه حديث لا يثبت وليس له إسناد قائم، وقال أبو داود بعده في سننه: وقد اختلف في إسناده وليس هو بالقوي، ونقل النووي في المجموع (٤٨٢: ١) الاتفاق على ضعفه وفي شرحه على صحيح مسلم (١٧٦: ٣) وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٥٨: ١) هذا حديث لا يصح، قال أحمد: ورجاله لا يعرفون، وقال الدارقطني في سننه (١٩٨: ١): هذا الإسناد لا يثبت ورواته مجهولون كلهم. وانظر التعليق المغني على الدارقطني (١٩٨: ١). ٢- أسامة بن زيد : رواه النسائي (٨٢: ١) والحاكم (١٥١: ١) وابن خزيمة برقم (١٨٥) والبيهقي (٢٧٤: ١ - ٢٧٥) والطبراني في الكبير (١٢٨: ١). ٣- أسامة بن شريك : عزاه الزيلعي في نصب الراية (١٧٠: ١) لأبي يعلى ولم أجد اسمه نهائياً بين أسماء الذين خرج لهم أبو يعلى ولعل هذا من اختلاف النسخ، عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦٠: ١) للطبراني فقط وقال: فيه عمر بن عبدالله بن يعلى وهو مجمع على ضعفه، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٥٤: ١). ٤- أنس بن مالك: ورد عنه من عدة طرق : الأولى : أخرجها ابن ماجه برقم (٥٤٨). والثانية: عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٥٥: ١) للطبراني في الأوسط، والثالثة: أخرجها ابن حبان في الإحسان برقم (١٣١٨) والبيهقي (٢٧٥: ١) ولم يرفعه، والرابعة: رواها الحاكم (١٨١: ١) وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي وقال: تفرد به عبد الغفار الحراني وهو ثقة، ولكن الحديث شاذ، وأخرجه البيهقي (٢٧٩: ١)، والخامسة: رواه البيهقي (٢٨٩: ١) وقال ابن أبي حاتم في العلل: (٧٣: ١): إنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال: إنه خطأ، إنما هو عاصم عن راشد بن نجيع قال: رأيت أنساً مسح على الخفين، من فعله، كذا قال، والسادسة: من رواية الأعمش، رواها أسلم بن سهل الواسطي في تاريخ واسط، وفيها ياسين الزيات، وهو ضعيف، وهذا معروف من حديث حذيفة السابعة: رواها محمد بن مخلد العطاء الدوري في جزئه. ٥- أوس بن أبيي أوس الثقفي: رواه أبو داود برقم (١٦٠) وأحمد (٨: ٤) وابن أبي شيبة (١٩٠: ١) والطحاوي (٩٧: ١) والطيالسي برقم (١٥١) والبيهقي (٢٨٦: ١) وسنده مضطرب. ٦- بديل: عزاه ابن حجر في الإصابة (١٤٥: ١) للبارودي وابن منده وفيه رشد بن سعد وهو ضعيف. ٧- البراء بن عازب: عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٥٧: ١) للطبراني في الأوسط وقال: فيه سوار بن مصعب وهو مجمع على ضعفه، ورواه ابن عدي في الكامل (١٢٩٤: ٣) في ترجمة سوار، وسنده ضعيف. ٨- بريدة بن الترمذي برقم (٩٣) وابن ماجه برقم (٥٤٩) والبيهقي (٢٧١: ١) والبغوي في تفسير المائدة ٩٠- بلال: رواه مسلم برقم (٨٤/٢٧٥) وأبو داود برقم (١٥٣) والترمذي برقم (١٠١) والنسائي (٧٥: ١) وابن ماجه برقم (٥٦١) وأحمد (١٢: ٦) والطيالسي برقم (١٥٢) وابن أبي شيبة (١٧٧: ١) والحاكم (١٥١: ١) والبيهقي (٢٧١: ١) والدولابي في الكنى (٨٢: ١) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢٥٨: ١) والبخاري في الكبير (١٠٦: ٢). ١٠- ثوبان: رواه أبو داود برقم (١٤٦) وأحمد (٥: ٢٨١) والحاكم (١٦٩: ١) والطبراني في الكبير (٨٦: ٢) والدولابي في الكنى (١١٤: ١). ١١- جابر بن سمرة : رواه الطبراني في الكبير (٢٧٢: ٢) وفيه أبو بلال الأشعري ضعفه الدارقطني. لسان الميزان (٢٢٠: ٧). ١٢- جابر بن عبدالله : رواه الترمذي برقم (١٠٢) وابن ماجه برقم (٥٥١) وابن أبي شيبة (١٨١: ١) والدولابي في الأسماء والكنى (٢: ١١) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١٦٩: ١) للبخاري. ١٣- جرير بن عبدالله : أخرجه البخاري برقم (٣٨٧) ومسلم برقم (٧٢/٢٧٢) وأبو داود برقم (١٥٤) والترمذي برقم (٩٣) والنسائي (٨١: ١) وابن ماجه برقم (٥٤٣) والحاكم (١٦٩: ١) وأحمد (٣٥٨: ٤) والطيالسي برقم (٩٢) وابن خزيمة برقم (١٨٦) وابن الجارود برقم (٨١ و ٨٢) والبيهقي (٢٧٠: ١) والدارقطني (١٩٣: ١) وعبد الرزاق برقم (٧٥٦) وأبو نعيم في الحلية (٧: ١٠٨) وابن أبي شيبة (١٧٦: ١) والطبراني في الكبير (من رقم ٢٤٢١ إلى ٢٤٣٠) والطحاوي في مشكل الآثار (١٩١: ٣). ١٤- حذيفة: رواه مسلم برقم (٧٣/٢٧٣) وابن ماجه برقم (٥٤٤) والبخاري برقم (٢٢٤) بدون ذكر المسح على الخفين وقد استدركه الإمام علي بن نعيم في أخبار أبي بلال في شرح معاني الآثار (١٦٣: ١) وأحمد (٣٨٢: ٥) وابن أبي شيبة (١٧٦: ١) والطيالسي برقم (٥٤) وأبو نعيم في الحلية (٨: ٣١٦) والبيهقي (٢٧٠: ١). ١٥- خالد بن عرفطة: رواه أسلم بن سهل الواسطي في تاريخ واسط في تاريخ واسط كما قال الزيلعي في نصب الراية (١٧١: ١). ١٦- خزيمة بن ثابت: رواه أبو داود برقم (١٥٧) والترمذي برقم (٩٥) وابن ماجه برقم (٥٥٤) وأحمد (٥: ٢١٣) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣٣٠ و ١٣٣٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨١: ١) وابن الجارود برقم (٨٦) وأبو عوانة (٢٦٢: ١) في المسند، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٧٤٠: ٢) والبيهقي (٢٧٦: ١) وعبد الرزاق =

برقم (٧٩٠) والطيلاسي برقم (١٢١٨ و ١٢١٩) والطبراني في الصغير (١٣٧:٢) وفي (٨٣:٤) ونسبه الهيثمي في المجمع (٢٥٦:١) للطبراني في الأوسط وقال: إسناده حسن . ١٧- ربيعة بن كعب الأسلمي: رواه الطبراني في الكبير (٥٠٥-٥٤) وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد (١: ٢٥٧). ١٨- زيد بن خريم: عزاه ابن الأثير في أسد الغابة (٢: ١٣٣) وابن حجر في الإصابة (١: ٥٦٥) لابن منده . ١٩- سعد بن أبي وقاص: رواه البخاري برقم (٢٠٢) ومالك (ص: ٤٨) وأحمد (١: ١٤٠ و ١٥٠ و ١٦٩) والطبراني في الأوسط (١: ١١٨-١١٩) والبيهقي (١: ٢٦٩). ٢٠- سلمان الفارسي: رواه أحمد (٥: ٤٣٩) وابن ماجه برقم (٥٦٣) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣٤٤) والطيلاسي برقم (٦٥٦) وابن أبي شيبة (١: ٢٣) والدولابي في الكنى (٢: ١١٣) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢: ٩٦) والطبراني في الكبير برقم (٦١٦٤ و ٦١٦٥ و ٦١٦٦) وعزاه الشوكاني في نيل الأوطار (١: ١٦٦) للترمذي في العلل . ٢١- سهل بن سعد: رواه ابن ماجه برقم (٥٤٧) وفيه عيد المهيم بن العباس بن سهل وهو ضعيف وعزاه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٧) لابن السكن . ٢٢- شبيب بن غالب: عزاه ابن حجر في الإصابة (٢: ١٣٧) وابن الأثير في أسد الغابة (٢: ٣٥٢) لابن منده وفيه علي بن قرين متهم بالكذب . ٢٣- الشريد بن سويد: رواه الطبراني في الكبير (٧: ٣٨٠) بسند حسن . ٢٤- صفوان بن عسال: رواه الترمذي برقم (٩٦) والنسائي (١: ٨٣) وابن ماجه برقم (٤٧٨) وابن خزيمة برقم (١٩٣) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣٢٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١) والبخاري في الكبير (٣: ٩٦) وعبد الرزاق برقم (٧٩٢ و ٧٩٥) والبيهقي (١: ٢٧٦) وأبو نعيم في الحلية (٦: ٢٨٦) والدارقطني (١: ١٩٦-١٩٧) والطبراني في الصغير (١: ٩١) والطحاوي في معاني الآثار (١: ٨٢) والدولابي في الكنى (١: ١٧٩) وأحمد (٤: ٢٣٩) وابن أبي شيبة (١: ١٧٧) والطيلاسي برقم (١١٦٥ و ١١٦٦) - ٢٥- الضحاك: مرسلًا: نسبه السيوطي في الأزهار المتناثرة (ص: ١٠) لسعيد بن منصور . ٢٦- عبادة بن الصامت: عزاه الهيثمي في المجمع (١: ٢٥٧) للطبراني في الكبير . ٢٧- عبدالله بن راحة: عزاه الهيثمي في المجمع (١: ٢٥٧) للطبراني في الكبير . ٢٨- عبدالله بن عباس: أخرجه أحمد (١: ٣٦٦) وعبد الرزاق برقم (٧٦٨) والبيهقي (١: ٢٧٣) والطحاوي في مشكل الآثار (٣: ١٨٩) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٩) لليزار . ٢٩- عبدالله بن عمر: رواه عبد الرزاق برقم (٧٦٧) وأبو نعيم في الحلية (٧: ٣٣٤) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٧٣) للطبراني في الأوسط . ٣٠- عبدالله ابن مسعود: رواه الطبراني في الكبير (٩: ٢٨٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١: ٢٨) وابن عدي في الكامل (٣: ١١٢) ونسبه الهيثمي في كشف الأستار (١: ١٥٦) لليزار . ٣١- عبدالله ابن مغفل: رواه الطيلاسي برقم (٢٣) وفيه الحسن بن واصل وهو متروك . ٣٢- عبد الرحمن بن حسنة: نسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١: ٢٥٧) للطبراني في الكبير وفيه عمرو بن عبد الغفار وهو متروك . ٣٣- عبد الرحمن بن بلال: نسبه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٧٢) للطبراني في الكبير وفيه الفضل بن المختار وهو منكر الحديث . ٣٤- علي بن أبي طالب: رواه مسلم برقم (٨٥/٢٧٦) والنسائي (١: ٨٤) وابن ماجه برقم (٥٥٢) وأحمد (١: ٩٦) وابن خزيمة برقم (١٩٤) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣٢٢) وعبد الرزاق برقم (٧٨٨) وابن أبي شيبة (١: ١٧٧) والطيلاسي برقم (١٥) والحمدي (١: ٢٥) والدارمي (١: ١٨١) والطحاوي في معاني الآثار (١: ٨١) وأبو عوانة (١: ٢٦١) والدولابي في الكنى (١: ١٨٠) وأبو نعيم في الحلية (٦: ٨٣) والبيهقي (١: ٢٧٥) والبخاري برقم (٢٣٨) . ٣٥- عمار بن ياسر: رواه الدولابي في الكنى (٢: ٥٧) . ٣٦- عمر بن الخطاب: رواه ابن ماجه برقم (٥٤٦) وأحمد (١: ٢٠) والطيلاسي برقم (٤) والدارقطني (١: ١٩٥) والبيهقي (١: ٢٧٦) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢: ٢٤٥) . ٣٧- عمرو بن أمية الضمري: رواه البخاري برقم (٢٠٤ و ٢٠٥) والنسائي (١: ٨١) وابن ماجه برقم (٥٦٢) وأحمد (٤: ١٧٩) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣٤٣) وابن خزيمة برقم (١٨١) وعبد الرزاق برقم (٧٤٩) والبيهقي (١: ٢٧٠) والطيلاسي برقم (١٧٧) (وابن أبي شيبة (١: ١٧٨) . ٣٨- عمرو بن حزم: عزاه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٧٢) للطبراني في الكبير، وعزاه ابن حجر في المطالب العالية (١: ٣٥) للحرث بن أبي أسامة في مسنده . ٣٩- عمرو بن بلال: رواه الطبراني . ٤٠- عوف بن مالك: رواه أحمد (٦: ٢٧) وابن أبي شيبة (١: ١٧٥) والدارقطني (١: ١٩٧) والبيهقي (١: ٢٧٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١: ٨٢) ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١: ٢٥٩) والزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٨) للطبراني في الأوسط ، ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٨) واليهيثمي في كشف الأستار (١: ١٥٧) لليزار . ٤١- عوف بن مالك: رواه أحمد (٦: ٢٧) وابن أبي شيبة (١: ١٧٥) والدارقطني (١: ١٩٧) والبيهقي (١: ٢٧٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١: ٨٢) ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١: ٢٥٩) والزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٨) للطبراني في الأوسط ، ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٨) واليهيثمي في كشف الأستار (١: ١٥٧) لليزار . ٤٢- عائشة =

= رواه الدار قطني (١: ١٩٤) - ٤٣ - قيس بن سعد: رواه الطبراني في الكبير (١٨: ٣٤٧) والبيهقي (١: ٢٩٣) موقفاً - ٤٤ - كعب بن عجرة: رواه مسلم برقم (٨٤/٢٧٥) - ٤٥ - مالك بن ربيعة: نسبته الزيلعي في نصب الراية (١: ١٧٣) لأبي نعيم في المعرفة - ٤٦ - مالك بن سعد: نسبته الزيلعي في نصب الراية (١: ١٧٣) لأبي نعيم في المعرفة - ٤٧ - مسلم والد عوسجة: رواه الطبراني في الكبير (١: ١٧٩) ونسبه الهيثمي في كشف الأستار (١٥٤: ١) للبخاري، ونسبه ابن حجر في الإصابة (٣: ٤١٧) لابن السكن والبغوي - ٤٨ - معقل بن يسار: رواه الطبراني في الكبير (٢٠: ٢١٨) وفيه الحسن بن دينار وهو متروك - ٤٩ - المغيرة بن شعبة: رواه البخاري برقم (٢٠٣) ومسلم برقم (٧٧/٢٧٤) وأبو داود برقم (١٤٩) والترمذي برقم (١٩٧) والنسائي (١: ٨٢) وابن ماجه برقم (٥٤٥) والحاكم (١: ١٧٠) وأحمد (٤: ٢٤٥) وابن خزيمة برقم (١٩٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١: ٨٣) وابن عدي في الكامل (٢: ٦٥٦) والشافعي في المسند (ص: ١٧) وعبد الرزاق برقم (٧٤٩) والحميدي برقم (٧٥٧) وأبو عوانة (١: ٢٦٠) وابن الجارود برقم (٨٣) والطيالسي برقم (٩٥) وابن أبي شيبة (١: ١٧٦) والدارمي (١: ١٨١) والطبراني في الصغير (١: ١٣٣) وأبو نعيم في الحلية (٥: ١٧٦) - ٥٠ - ميمونة: رواه أحمد (٦: ٣٣٣) والدار قطني (١: ١١٩) وأبو يعلى برقم (٧٠٩٤) وفيه عمر بن إسحاق بن يسار، قال الدارقطني: ليس بالقوي - ٥١ - يسار ابن سويد: رواه العقيلي في الضعفاء (٤: ٣٥٤) ونسبه ابن حجر في الإصابة (٣: ٦٦٥) لابن السكن وابن منده وسمويه والخطيب، ورواه أبو نعيم في الحلية (٢: ٢٩٨) - ٥٢ - يعلى بن مرة: رواه الطبراني في الكبير (٢٢: ٢٦٢) - ٥٣ - أبو أمامة: رواه أحمد (٥: ٢٨٥) والطبراني في الكبير (٨: ١٤١) والطيالسي برقم (١٥٥) وابن عدي في الكامل (٥: ٢٠١٧) - ٥٤ - سهل بن حنيف: نسبته ابن حجر في المطالب العالية (١: ٣١) للحارث ابن أبي أسامة موقفاً - ٥٥ - أبو أيوب الأنصاري: رواه أحمد (٥: ٤٢١) وابن أبي شيبة (١: ١٧٦) والبيهقي (١: ٢٩٣) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٨) لابن راهويه وللطبراني في الكبير - ٥٦ - أبو بكر الصديق: عزاه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٨) لابن حبان ولم أجده في باب المسح على الخفين - ٥٧ - أبو بكرة: رواه ابن ماجه برقم (٥٥٦) وابن خزيمة برقم (١٩٢) وابن الجارود برقم (٨٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١: ٨٢) والدار قطني (١: ١٩٤) والبيهقي (١: ٢٧٦) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٨) للطبراني - ٥٨ - أبو بردة: نسبته الهيثمي في مجمع الزوائد (١: ٢٥٩٠) - ٥٩ - أبو برزة: نسبته الهيثمي في كشف الأستار (١: ١٥٥) للبخاري، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١: ٢٥٨) للطبراني - ٦٠ - أبو ذر: نسبته الزيلعي في نصب الراية (١: ١٨٤) للطبراني في الأوسط - ٦١ - أبو زيد: رواه الطحاوي في معاني الآثار (١: ٨٤) ونسبه ابن حجر في الإصابة (٤: ٨٠) لأبي مسلم الكشي في السنن - ٦٢ - أبو سعيد الخدري: رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢: ١٥) والدولابي في الكنى (٢: ١١) ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١: ٢٥٦) للطبراني في الأوسط - ٦٣ - أبو طلحة: رواه الطبراني في الصغير (٢: ٩٥) - ٦٤ - أبو موسى الأشعري: رواه ابن ماجه برقم (٥٦٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١: ٩٧) - ٦٥ - أبو هريرة: رواه ابن ماجه (٥٥٥) وأحمد (٢: ٣٥٨) وابن أبي شيبة (١: ١٧٩) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١: ٦٤) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١: ١٦٩) للبخاري - ٦٦ - أم سعد الأنصارية: رواه ابن عدي في الكامل (٦: ٢٢١١) - ٦٧ - عمرو بن الشريد: نسبته الزيلعي في نصب الراية (١: ١٧٢) للطبراني - ٦٨ - عوسجة بن حرمة: نسبته العيني في البداية (١: ٥٥٧) للطبراني والبخاري وأعله - ٦٩ - الشريد: نسبته الهيثمي في مجمع الزوائد (١: ٢٥٧) للطبراني في الكبير - ٧٠ - عمرو بن حريث: نسبته الهيثمي في مجمع الزوائد (١: ٢٥٨) للطبراني في الكبير - ٧١ - أبو عماره الأنصاري: رواه ابن أبي شيبة (١: ١٧٨) - ٧٢ - أبو مسعود الأنصاري: نسبته العيني في شرح الهداية (١: ٥٥٦) لابن عبد البر - ٧٣ - عبدالله بن الحارث: نسبته العيني للبيهقي - ٧٤ - رجل من الصحابة: أخرجه البخاري في التاريخ (٣: ٥١٢) والبيهقي (١: ٢٨٩) - ٧٥ - عبد الرحمن بن عوف: نسبته العيني في شرح الهداية (١: ٥٥٧) لابن عبد البر - ٧٦ - فضالة بن عبيد: نسبته العيني في شرح الهداية (١: ٥٥٧) لابن عبد البر - ٧٧ - عتبة بن عامر: أخرجه الدار قطني (١: ١٩٦) ونسبه العيني في شرح الهداية (٥٥٧) للبخاري - ٧٨ - عثمان ابن عفان: نسبته العيني في شرح الهداية (١: ٥٥٧) لابن عبد البر - ٧٩ - الزبير بن العوام: نسبته العيني في شرح الهداية (١: ٥٥٧) للطبراني - ٨٠ - خالد بن سعيد بن العاص: نسبته العيني في شرح الهداية (١: ٥٥٧) للبخاري - ٨١ - عروة بن مالك: نسبته العيني في شرح الهداية (١: ٥٥٧) للدار قطني ولم أجده في السنن في باب المسح على الخفين.

والحديث حجة من يقول : إنه يمسح أعلى الخف وأسفله وقد تقدم ذلك .

حديث آخر في كيفية المسح

٦٥ - عن علي عليه السلام قال : (لو كان الدين بالرأي ، لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه) أخرجه أبو داود^١ بإسناد حسن .

تخريج الحديث

قال المصنف في التلخيص^٢ : إسناده صحيح .

فقه الحديث

والحديث يدل على أن شرعية مسح الخف ليست من العمل بالرأي والقياس وإنما هي توقيفية ، لا تظهر لها مناسبة إلا مجرد التخفيف والتيسير ، فيوقف منه على ما شرع ، وقد شرع المسح على ظاهر الخفين ، وهذا معارض بما تقدم من رواية حديث المغيرة ، وفيه ما تقدم ، وقد روي أيضاً عن ابن عمر (أنه كان يمسح أعلى الخف وأسفله) كذا رواه الشافعي والبيهقي^٣ .

نواقض المسح

٦٦ - وعن صفوان بن عسال عليه السلام قال : (كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرًا ألا ننزع أخفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم) أخرجه النسائي والترمذي واللفظ له وابن خزيمة^٤ وصحاحه .

ترجمة الراوي^٥

هو صفوان بن عسال بن الربض^٦ بن زاهر المرادي سكن الكوفة ، وحديثه فيهم ، يقال : إن عبد الله بن مسعود روى عنه ، وروى عنه زر بن حبیش^٧ وعبد الله بن سلمة^٨ .

١ - أبو داود برقم (١٦٢) وأحمد في الفتح الرباني (٦٩:٢) والدارقطني (١: ١٩٩) والبيهقي (٢٩٢:١) .

٢ - التلخيص الحبير (١: ١٦٠) .

٣ - سنن البيهقي (١: ٢٩١) والأم (٧: ٢٢٦) .

٤ - سنن النسائي (١: ٨٣) والترمذي برقم (٩٦) وابن خزيمة برقم (١٧ و ١٩٣ و ١٩٦) .

٥ - الإصابة (٢: ١٨٢) والاستيعاب (٢: ١٨١) .

٦ - (من المخطوط) (عسال) بفتح العين المهملة ، وتشديد السين المهملة وباللام (والربض) بفتح الراء المهملة ، وفتح الباء الموحدة وبالضاد المعجمة .

٧ - هو : زر بن حبیش بن حباشة الأسدي مخضرم أدرك الجاهلية أخرج له الستة وكان عالماً بالقرآن قارئاً فاضلاً عاش (١٢٧ سنة) (ت ٨٣ هـ) . تهذيب التهذيب (٣: ٢٧٧) .

٨ - عبد الله بن سلمة المرادي الكوفي أخرج له الأربعة وثقة المجلي ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . تهذيب التهذيب (٥: ٢١٢) .

تخريج الحديث

الحديث رواه أيضاً الشافعي وأحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي^١ قال الترمذي عن البخاري : حديث حسن^٢ ، وصححه الترمذي^٣ والخطابي^٤ ، ومداره عندهم على عاصم بن أبي النجود^٥ ، عن زر بن حبیش وذكر ابن منده أبو القاسم : أنه رواه عن عاصم أكثر من أربعين نفساً^٦ وتابع عاصماً عليه عبد الوهاب بن بخت^٧ ، وإسماعيل ابن أبي خالد^٨ وطلحة بن مصرف ، والمنهال بن عمرو^٩ ، ومحمد بن سوقة^{١٠} ، وذكر جماعة معه ومراده أصل الحديث ، لأنه طويل مشتمل على التوبة والمرء مع من أحب ، وغير ذلك^{١١} ، لكن حديث طلحة عند الطبراني بإسناد لا بأس به ، وقد روى الطبراني^{١٢} أيضاً حديث المسح من طريق عبد الكريم بن أمية^{١٣} ، عن حبيب بن أبي ثابت^{١٤} ، عن زر ، وعبد الكريم ضعيف ، ورواه من طريق أبي روق^{١٥} ،

^١ - أخرجه الشافعي (ص ١٧-١٨) وأحمد (٢٤:٤) وابن ماجه برقم (٤٧٨) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣١٩ و ١٣٢٠) والدارقطني (١: ١٩٦-١٩٧) والبيهقي (١: ١١٤) .

^٢ - انظر ما نقله الترمذي عن البخاري في التلخيص الحبير (١: ١٥٧) .

^٣ - قال الترمذي بعد إخراج الحديث المذكور برقم (٩٦): هذا حديث حسن صحيح .

^٤ - نقل ابن حجر تصحيح الخطابي للحديث في التلخيص الحبير (١: ١٥٧) .

^٥ - هو : عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي أخرج له الستة وثقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة وغيرهم مات سنة (١٢٨) . تهذيب التهذيب (٣٥:٥) .

^٦ - انظر كلام ابن منده في التلخيص الحبير (١: ١٥٧) .

^٧ - هو : عبد الوهاب بن بخت الأموي أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وغيرهم ، استشهد سنة (١١٣ هـ) . تهذيب التهذيب (٦: ٣٩٣) .

^٨ - لعله : إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي أخرج له الستة وثقه ابن مهدي وابن معين والنسائي والعجلي (ت ١٤٨) . تهذيب التهذيب (١: ٢٥٤) .

^٩ - هو : المنهال بن عمرو الأسدي أخرج له البخاري والأربعة وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما وطعن فيه آخرون . تهذيب التهذيب (١٠: ٢٨٣) .

^{١٠} - هو : محمد بن سوقة الغنوي أخرج له الستة وثقه العجلي والنسائي والدارقطني . تهذيب التهذيب (٩: ١٨٦) .

^{١١} - ابن حبان برقم (١٣٢١) وروايات الطبراني في الكبير (٨: ٦٥) وبعدها .

^{١٢} - المعجم الكبير للطبراني برقم (٧٣٤٩-٧٣٥٠) .

^{١٣} - هو عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية المعلم أخرج له البخاري في التعاليق ومسلم والترمذي وابن ماجه وأبو داود في المسائل وهو ضعيف بالاتفاق . تهذيب التهذيب (٦: ٣٣٥) .

^{١٤} - هو: حبيب بن أبي ثابت أخرج له الستة وثقه العجلي وابن معين والنسائي وغيرهم (ت ١١٩) كان مدلساً . تهذيب التهذيب (٢: ١٥٦) .

^{١٥} - هو : عطية بن الحارث الهمداني أبو روق أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه قال أحمد والنسائي : ليس به بأس وقال ابن معين : صالح . تهذيب التهذيب (٧: ٢٠٠) .

عن أبي الغريف^١، عن صفوان بن عسال ، ولفظه (ليمسح أحدكم إذا كان مسافراً على خفيه ، إذا أدخلهما طاهرتين ثلاثة أيام ولياليهن ، وليمسح المقيم يوماً وليلة)^٢ ووقع في الطبراني^٣ زيادة في آخر هذا المتن ، وهو قوله : (أو ريح) ولكن قال : إن وكيعاً^٤ تفرد بها عن مسعر^٥ عن عاصم .

فقه الحديث

وفي الحديث دلالة على توقيت المسح بالثلاثة الأيام ، وعلى اشتراط السفر وقد تقدم حكاية المذهب^٦ ، وفيه دلالة على أنه يختص بالوضوء دون الغسل وهو مجمع على ذلك ، وظاهر لفظ الأمر الوجوب ، ولكن الإجماع يصرفه عن مقتضاه ، فيحمل على الإباحة والندب. ولذلك اختلف العلماء القائلون به، أيهما أفضل المسح على الخفين أو غسل القدمين؟ قال المصنف^٧ رحمه الله عن ابن المنذر: والذي أختاره أن المسح أفضل ، وقال الشيخ محي الدين^٨ : صرح جمع من الأصحاب أن الغسل أفضل، بشرط ألا يُترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تفضيل القصر على الإتمام ، وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر ، انتهى كلام الحافظ المصنف^٩.

مدة المسح للمقيم والمسافر

٦٧ - وعن علي أبي طالب عليه السلام قال : (جعل النبي ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، يوماً وليلة للمقيم ، يعني في المسح على الخفين) أخرجه مسلم^{١٠}.

^١ - هو عبد الله بن خليفة أبو الغريف أخرج له النسائي وابن ماجه ، قال أبو حاتم : شيخ تكلموا فيه . تهذيب التهذيب (١٠:٧) .

^٢ - المعجم الكبير (٨:٨٤) برقم (٧٣٩٧) .

^٣ - عبارة التلخيص (١:١٥٨) هي (ووقع في الدار قطني) .

^٤ - هو : وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أخرج له الستة وقد أجمعوا على ثقته وكان فاضلاً حافظاً متقناً (١٢٨-١٩٦) وهو في طريقه للحج . تهذيب التهذيب (١١:١٠٩) .

^٥ - هو : مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي أخرج له الستة أجمعوا على ثقته وكان يقول بالإرجاء . تهذيب التهذيب (١٠:١٠٢) .

^٦ - في حديث المغيرة صفحة (٣٢٣) .

^٧ - أي ابن حجر في فتح الباري (١: ٣٠٥-٣٠٦) .

^٨ - هو النووي رحمه الله .

^٩ - أي ما نقله عن النووي في الفتح (١: ٣٠٦) .

^{١٠} - صحيح مسلم برقم (٢٧٦) .

تخريج الحديث

وأخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان^١ من حديث شريح بن هانئ ، قال : (أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفين ، فقالت : عليك بابتين أبي طالب فأسأله فإتته كان يسافر مع رسول الله ﷺ فأسأله ، فقال : جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم).

فقه الحديث

وفي الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الجمهور، كالشافعي وأبي حنيفة وأحمد ومن بعدهم من العلماء، وجماهير الصحابة والتابعين في توقيته بما ذكر ، ورد على ما روي عن مالك، وهو قول قديم للشافعي في جوازه بلا توقيت^٢ وسيأتي حجة ذلك إن شاء الله تعالى.

الأمر بالمسح على الخفاف والعصائب

٦٨ - وعن ثوبان رضي الله عنه قال : (بعث رسول الله ﷺ سرية فأمرهم أن يمسحوا على العصائب (يعني العمائم) والتساخين (يعني الخفاف) رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم^٣. ولفظ أبي داود، قال : (بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد ، فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين).

^١ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان برقم (١٣٢٢ و ١٣٣١) وابن خزيمة برقم (١٩٤ و ١٩٥) وأحمد (١ و ٩٦ و ١١٧ و ١١٨) والنسائي (٨٤:١) وابن ماجه برقم (٥٥٢)

^٢ - قال الترمذي في تعليقه على الحديث رقم (٩٦): وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل: سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، قالوا: يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ثم قال: وقد روي عن بعض أهل العلم، أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس، والتوقيت أصح، وقال الخطابي في معالم السنن بهامش سنن أبي داود (١١٠:١) والأصل في التوقيت أنه للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، هكذا روي في خبر خزيمة وصفوان بن عسال، وهو قول عامة الفقهاء، غير أن مالكا قال: يمسح من غير توقيت قولاً بظاهر الحديث. المجموع (٤٨١:١) وبعدها () والمغني (٢٨٩:١) وبعدها () وبداية المجتهد مع الهداية تخريد أحاديث البداية (٢١٣:١) وبعدها).

^٣ - مسند أحمد (٢٧٧:٥) وسنن أبي داود برقم (١٤٦) والمستدرک (٦٩:١) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ وإنما اتفقا على المسح على العمامة بغير هذا اللفظ ووافقه الذهبي ، وأخرجه الطبراني في الكبير (٩٢:٢) والبيهقي (٦٢:١).

^٤ - سنن أبي داود برقم (١٤٦) وهو منقطع كما قال ابن حجر في التلخيص (٨٩:١) لأن راشد بن سعد لم يسمع من ثوبان ، كما نقل في تهذيب التهذيب (١٩٦:٣) عن أبي حاتم والحري.

ترجمة الراوي

هو : أبو عبدالله ، ويقال : أبو عبد الرحمن ثوبان^١ ، بفتح الثاء وبالباء الموحدة ابن جدد ، بضم الباء الموحدة ، وسكون الجيم ، وضم الدال المهملة الأولى ، وقيل : جُدد ، بضم الجيم ، وسكون الحاء المهملة ، من السراة وهي موضع بين مكة واليمن ، وقيل : انه من حمير ، أصابه سباء ، فاشتراه رسول الله ﷺ فأعتقه ، ولم يزل معه سفيراً وحضراً إلى أن توفي النبي ﷺ فخرج إلى الشام فنزل الرملة ، ثم انتقل إلى حمص ، وتوفي بها سنة أربع وخمسين ، روى عنه شداد^٢ ، وجبير بن نصير ، وأبو الأشعث الصنعاني^٣ .

فقه الحديث

والحديث يدل على شرعية المسح على الخفين والعمائم ، ولكنه كما ذكر من حكاية أبي داود مشروط بالعدر، فإن إصابة البرد المذكورة في القصة مناسبة للتريخ، فيظهر من تعليق الحكم بها واعتبارها، لكنه في الخفين قد تبين الكلام والخلاف، وفي المسح على العمائم تقدم الكلام على ذلك من غير عذر وأما مع العذر ، وهو خشية الضرر ، فلا كلام في الجواز^٤ .

^١ - الإصابة (٢٠٥:١) والإستيعاب (٢١٠:١).

^٢ - هو : شداد بن حيي أبو حيي الحمصي المؤذن روى عن ثوبان وأبي هريرة أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي وابن ماجة . تهذيب التهذيب (٢٧٧:٤).

^٣ - هو : شراحيل بن آدة أبو الأشعث الصنعاني أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة . تهذيب التهذيب (٢٨٠:٤).

^٤ - قال الخطابي في معالم السنن بهامش سنن أبي داود (١٠٢:١) ما لفظه : وقد اختلف أهل العلم في المسح على العمامة: فذهب إلى جوازها جماعة من السلف ، وقال به من فقاء الأمصار ، الأوزاعي وأحمد وإسحاق ابن راهويه وأبو ثور وداود ، وقال أحمد : قد جاء ذلك عن النبي ﷺ من خمسة أوجه ، وشرط من جوز المسح على العمامة أن يعتَم الماسح عليها بعد كمال الطهارة ، كما يفعله من يريد المسح على الخفين ، وروي عن طاووس ، أنه قال : لا يمسح على العمامة التي لا تجعل تحت الذقن ، وأبي المسح على العمامة أكثر الفقهاء وتأولوا الخبر في المسح على العمامة على معنى أنه كان يقتصر على مسح بعض الرأس فلا يمسحه كله ، مقدمة ومؤخرة ولا ينزع عمامته من رأسه ولا ينقضها ، وجعلوا خبر المغيرة بن شعبة كالمفسر له وهو أنه وصف وضوءه ثم قال : ومسح بناصيته على عمامته فوصل مسح الناصية بالعمامة وإنما وقع أداء الواجب من مسح الرأس بلمس الناصية ، إذ هي بالعمامة ، وإنما وقع أداء الواجب من مسح الرأس بلمس الناصية إذ هي جزء من الرأس وصارت العمامة تبعاً له ، كما روي أنه مسح أسفل الخف وأعلاه ، ثم كان الواجب في ذلك مسح أعلاه ، وصار مسح أسفله كالتبع له ، والأصل أن الله تعالى فرض مسح الرأس وحديث ثوبان محتمل للتأويل ، فلا يترك الأصل المتيقن ، وجوبه بالحديث المحتمل ، ومن قاسه على مسح الخفين ، فقد أبعد لأن الخف يشق نزعه ، ونزع العمامة لا يشق . انتهى . وانظر آراء الفقهاء في المجموع (٤٠٦:١) وبعدها (وبداية المجتهد مع الهداية تخريج أحاديث البداية (١٤٤:١) والمغني (٣٠٧:١) والبحر الزخار (٦٦:١) والروض النضير (٣٠٥:١).

الجنابة تنقض المسح على الخفين

٦٩ - وعن عمر رضي الله عنه موقوفاً ، وأنس مرفوعاً (إذا توضأ أحدكم فلبس خفيه فليمسح عليهما ، وليصل فيهما ، ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة) أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه^١.

فقه الحديث

الحديث مطلق في الترخيص ولم يوقت ، ولم يشترط السفر ولا غيره ولكنه مقيد بما تقدم من التوقيت واشتراط الطهارة قبل اللبس ففتنه^٢.

مدة المسح

٧٠ - وعن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ (أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة ، إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسخ عليهما) أخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة^٣.

ترجمة الراوي

هو : أبو بكرة نافع بن الحارث^٤ ، بضم النون ، وفتح الفاء وسكون الباء وقيل : ابن مسروح بفتح الميم ، وسكون السين المهملة وضم الراء ، وبالحاء المهملة ، وقيل : كان عبداً للحارث بن كلدة النخعي فاستلحقه ، وغلبت عليه كنيته وأمه اسمها سمية أمة للحارث بن كلدة ، وهي أم زياد الذي استلحقه معاوية بأبيه ويقال : إن أبا بكرة تدلى

^١ - الدارقطني (٢٠٣:١) والبيهقي (٢٧٩:١) والحاكم (١٨١:١) وقال : إسناده صحيح على شرط مسلم ، وتقدم به عبد الغفار وهو ثقة ، وقال الذهبي : الحديث شاذ .

^٢ - قال النووي في المجموع (٤٨٣:١) في موضوع التوقيت للمسح ما لفظه : إن الصحيح من مذهبي والذي عليه العمل والتفريع أنه مؤقت للمسافر ثلاثة أيام ولياليها وللمقيم يوم وليلة وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد وأصحابهما وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثم نقل عن ابن المنذر قوله : وممن قال بالتوقيت عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبو زيد الأنصاري وشريح وعطاء والثوري وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق ، وحكاه أصحابنا عن الحسن بن صالح والأوزاعي وأبي ثور ، وقالت طائفة : لا توقيت ويمسح ماشاء منهم أبو سلمة بن عبد الرحمن والشعبي وربيعه والليث وأكثر أصحاب مالك وهو المشهور عن مالك وفي رواية عنه ، أنه مؤقت ، وفي رواية ، مؤقت للحاضر دون المسافر ، ثم قال ابن المنذر : وقال سعيد بن جبیر : يمسح من غداة إلى الليل .

^٣ - سنن الدارقطني (١٩٤:١) وصحيح ابن خزيمة برقم (١٩٢) وسيأتي تخريجه قريباً.

^٤ - الإصابة (٥٤٢:٣) والاستيعاب (٥٣٧:٣) .

يوم الطائف ببكرة من بعض نواحي الطائف وأسلم فكناه النبي ﷺ بأبي بكرة وأعتقه فهو من مواليه ، ونزل البصرة ، ومات بها سنة (٤٩) وقيل : سنة (٥١) وقيل : سنة (٥٢) روى عنه أبناه عبد الرحمن^١ ومسلم^٢ ، وربيعي بن حراش^٣ والأحنف بن قيس^٤ ، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف^٥ والحسن البصري، وقيل: إن الحسن لم يدركه .

تخريج الحديث

وأخرجه أيضاً ابن حبان ، وابن الجارود ، والشافعي ، وابن أبي شيبة والبيهقي والترمذي في العلل المفرد ، وصححه الخطابي أيضاً ونقل البيهقي أن الشافعي صححه في سنن حرملة^٦ .

فقه الحديث

الحديث حكمه واضح ، وقوله : (إذا تطهر فلبس خفيه) يعني إذا لبسهما وهو طاهر ، فلم يخلعهما ، عند إرادة الوضوء الثاني ، كما تقدم اشتراط ذلك .

عدم تحديد مدة المسح

٧١ - وعن أبي بن عماره رضي الله عنه قال : (يارسول الله ، أمسح على الخفين ؟ قال : نعم قال : يوماً ؟ قال : نعم ، قال : ويومين ؟ قال : نعم ، قال : وثلاثة أيام ؟ قال : نعم ، وما شئت) أخرجه أبو داود^٧ وقال : ليس بالقوي .

^١ - هو : عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي أخرج له الستة وهو أول مولود في الإسلام في البصرة وثقه ابن سعد والعجلي . تهذيب التهذيب (١٣٤:٦) .

^٢ - هو : مسلم بن أبي بكرة الثقفي أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وثقه العجلي . تهذيب التهذيب (١١:١٠) .

^٣ - هو : ربيع بن حراش العبسي أخرج له الستة كان ثقة من خيار الناس مات سنة (١٠١) . تهذيب التهذيب (٣٠٥:٣) .

^٤ - هو : الأحنف بن قيس بن معاوية التميمي أخرج له الستة وكان ثقة مأموناً قليل الحديث وكان يضرب به المثل في الحلم أدرك النبي ﷺ ولم يسلم ، ثم أسلم بعد وفاة النبي ﷺ (ت ٦٧ هـ) سير اعلام النبلاء (٨٦:٤) .

^٥ - هو : إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أخرج له الستة إلا الترمذي كان ثقة ومات سنة (٩٥ هـ) . تهذيب التهذيب (١٢١:١) .

^٦ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان برقم (١٣٢٤ و ١٣٢٨) والمنقلى برقم (٨٧) والشافعي في المسند (ص: ١٧) وابن أبي شيبة (١٧٩:١) والبيهقي (٢٧٦:١-٢٨١) وابن ماجه برقم (٥٥٦) والبخاري برقم (٢٣٧) ونقل ابن حجر في التلخيص (٥٧:١) ما نقله البيهقي عن الشافعي وتصحيح الخطابي للحديث وعزاه للترمذي في العلل المفرد .

^٧ - سنن أبي داود برقم (١٥٨) .

ترجمة الراوي

هو: أبي بن عمار ، بكسر العين المهملة ، وهو المشهور وضمها الأنصاري^١، صلى النبي ﷺ في بيت أبيه عمارة القبلتين^٢، أدخله أبو زرعة في مسند المصريين له عنده حديث واحد ، وهو مضطرب الإسناد ولم يذكره البخاري في التاريخ وهو غير مشهور ، روى عنه أيوب بن قطن^٣، وعبادة بن نسي^٤.

تخريج الحديث

وأخرجه ابن ماجة والدار قطني والحاكم في المستدرک^٥، وضعفه البخاري فقال : لا يصح ، وقال أبو داود : اختلف في إسناده ، وليس بالقوي^٦، وقال أبو زرعة الدمشقي^٧ عن أحمد : رجاله لا يعرفون^٨، وقال أبو الفتح الأزدي^٩: حديثه ليس بالقائم^{١٠}، وقال ابن حبان : لست أعتد على إسناده^{١١}، وقال الدار قطني : لا يثبت، وقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب^{١٢} اختلافاً كثيراً^{١٣}، وقال ابن عبد البر : لا يثبت ، وليس له إسناد قائم^{١٤}، وبالحق ابن الجوزي فذكره في الموضوعات^{١٥}.

- ١ - الإصابة (٣١:١) والاستيعاب (٣١:١).
- ٢ - صلاة القبلتين في بيته هو كما نقل ابن حجر في الإصابة في ترجمته ، وكذلك نقل الدارقطني في سننه (١٩٨:١) والنووي في تهذيب الأسماء واللغات (١: ١٢٠) كما ذكر في هامش المخطوط . ونقل ابن عبد البر في الاستيعاب أن الصلاة في بيت أبيه.
- ٣ - هو أيوب بن قطن الكندي الفلسطيني أخرج له أبو داود وابن ماجة ، قال الدار قطني : وأبو زرعة : مجهول . تهذيب التهذيب (١ : ٣٥٨) .
- ٤ - هو : عبادة بن نسي الكندي الأردني قاضي طبرية أخرج له الأربعة وثقه أحمد وابن معين والنسائي (ت١١٨هـ) . تهذيب التهذيب (٥: ٩٩) .
- ٥ - ابن ماجة برقم (٥٥٧) والدارقطني (١٩٨:١) والحاكم (١٧٠:١) وابن أبي شيبة (١٧٨:١)
- ٦ - كلام أبي داود في سننه بعد الحديث رقم (١٥٨) نقل ابن حجر تضعيف البخاري للحديث في التلخيص (١: ١٦٢) .
- ٧ - هو أبو زرعة الدمشقي الإمام الصادق محدث الشام عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو النصري الدمشقي (٢٨١هـ) أعلام النبلاء (١٣ : ٣١١) .
- ٨ - انظر قول أبي زرعة في التلخيص الحبير (١: ١٦٢) .
- ٩ - هو الحافظ البارع أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الأزدي الموصلي صاحب كتاب الضعفاء وهو مجلد كبير (٣٧٤هـ) أعلام النبلاء (١٦ : ٣٤٧) .
- ١٠ - انظر قول الأزدي في التلخيص الحبير (١: ١٦٢) .
- ١١ - ثقات ابن حبان (٦:٣) .
- ١٢ - هو : يحيى بن أيوب الإمام المحدث العالم الشهير أبو العباس الغافقي المصري (ت ١٦٨ هـ) احتج به الأئمة الستة . سير أعلام النبلاء (٨ : ٥) .
- ١٣ - سنن الدار قطني (١: ١١٩٨)
- ١٤ - التلخيص الحبير (١: ٣٥٨)
- ١٥ - الملل المتناهية لابن الجوزي (٣٥٨:١) وفي التلخيص الحبير (١: ١٦٢) الجوزقاني وليس ابن الجوزي . قلت : وقال النووي في المجموع (١: ٤٨٢): وأما حديث أبي بن عمار فرواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم من أهل السنن ، واتفقوا على أنه ضعيف مضطرب لا يحتج به ، وقال في شرح صحيح مسلم (٣: ١٧٦) : حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث ، وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار (١: ٨٣) فليس ينبغي لأحد أن يترك مثل هذه الآثار المتواترة في التوقيت إلى مثل حديث أبي عمار.

فقه الحديث

وقد ذهب إلى العمل بهذا الحديث مالك في المشهور عنه ، وقول قديم للشافعي فيمسح بلا توقيت^١ ، وقد عرفت ما في الحديث من الضعف ، فلا يقوى على تخصيص عموم الآية ، ولا على معارضة مفهوم أحاديث التوقيت ، والله سبحانه أعلم.

^١ - شرح النووي على مسلم (١٧٦:٣) وبداية المجتهد مع الهداية تخريج أحاديث البداية (٢١٣:١) والمحلى (٨٣:٢).

٦- باب نواقض الوضوء

نوم المتمكن من الأرض لا ينقض الوضوء

٧٢ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (كان أصحاب رسول الله ﷺ على عهدہ ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم ، ثم يصلون ولا يتوضؤون) أخرجه أبوداود ، وصححه الدارقطني ، وأصله في مسلم^١.

تخريج الحديث

وأخرجه الترمذي^٢ من حديث شعبة (لقد رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يوقظون للصلاة ، حتى إني لأسمع لأحدهم غطيظاً ، ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون) قال ابن المبارك : هذا عندنا ، وهم جلوس^٣ ، قال البيهقي^٤ : وعلى هذا حملة عبد الرحمن ابن مهدي والشافعي ، وقال ابن القطان^٥ : هذا الحديث سياقه في مسلم ، يحتمل أن ينزل على نوم الجالس ، وعلى ذلك نزله أكثر الناس ، لكن فيه زيادة على ذلك ، رواها يحيى القطان ، عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : (كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم ، فمنهم من ينام ، ثم يقوم إلى الصلاة) رواها قاسم بن أصبغ^٦ ، عن محمد بن الخشن^٧ عن بندار ، عن محمد بن بشار^٨ ، عنه ، وقال

^١ - سنن أبي داود برقم (٢٠٠ - ٢٠١) والدارقطني (١٣٠ : ١٣١) ومسلم برقم (٣٧٦) وعبد الرزاق برقم (١٩٣١) والشافعي في المسند (ص : ١١) والبيهقي برقم (١٦٣) .

^٢ - سنن الترمذي برقم (٧٨) ولفظه (كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون) ولعل هذا من اختلاف النسخ .

^٣ - انظر قول ابن المبارك في التلخيص الحبير (١١٩ : ١) وسنن البيهقي (١٢٠ : ١) .

^٤ - انظر قول البيهقي في سننه بعد أن أخرج الحديث (١٢٠ : ١) .

^٥ - انظر قول ابن القطان في التلخيص الحبير (١١٩ : ١) .

^٦ - قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح الإمام الحافظ العلامة محدث الأندلس أبو محمد القرطبي (ت ٣٤٠ هـ) من كتبه (بر الوالدين و مسند مالك والمنقلى في الآثار والأنساب) أعلام النبلاء (١٥ : ٤٧٢) .

^٧ - وهو الإمام الحافظ المتقن اللغوي العلامة أبو الحسن محمد بن عبد السلام بن ثعلبة الخشن الأندلسي القرطبي أحد الثقات الأعلام (ت ٢٨٦ هـ) أعلام النبلاء (١٣ : ٤٥٩) .

^٨ - وضع الناسخ حرف (عن) بين (بندار ومحمد) وبندار لقب محمد بن بشار وهو : محمد بن بشار بن عثمان ابن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ الملقب ببندار أخرج له الستة قال العجلي . ثقة كثير الحديث (١٦٧ - ٢٥٢) تهذيب التهذيب (٩ : ٦١) .

ابن دقيق العيد^١ : يحمل هذا على النوم الخفيف ، لكن تعارضه رواية الترمذي التي فيها ذكر الغطيط^٢ ، قال : وروى هذا الحديث أحمد بن حنبل^٣ ، عن يحيى القطان بسنده وليس فيه (يضعون جنوبهم) وكذا أخرجه الترمذي عن بNDAR بدونها^٤ وكذا أخرجه البيهقي^٥ ، من طريق تمام^٦ عن بNDAR ، ورواه البزار والخلال^٧ من طريق عبد الأعلى^٨ ، عن سعيد^٩ ، عن قتادة ، وفيه (فيضعون جنوبهم) وقال أحمد بن حنبل : لم ينقل شعبة قط (وكانوا يضطجعون) وقال : وقال هشام : (كانوا ينعمسون) وقال الخلال : قلت لأحمد : في حديث سعيد (كانوا يضعون) ؟ فتبسم فقال : هذا بمرة (يضعون جنوبهم)^{١٠} .

فقه الحديث

والحديث يدل على أن ميلان الرأس لأجل النوم لا ينقض الوضوء وهذا هو حد الخفة ولكن حديث الترمذي فيه زيادة على ذلك القدر ، وهو قوله : (لأحدهم غطيط) فإن الغطيط والإيقاظ ، إنما يكون من النوم المستغرق ، وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب^{١١} :

- ١ - انظر كلام ابن دقيق العيد في التلخيص الحبير (١ : ١١٩) .
- ٢ - ذكر الغطيط لم أجد لها عند الترمذي في نسختي تحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ولعلها في نسخ أخرى والله أعلم . وكذلك قال السياعي في شرحه على مجموع الإمام زيد (الروض النضير (١ : ١٨٨) .
- ٣ - المسند (٢ : ٢٦٨) أو الفتح الرباني (٢ : ٧٩) .
- ٤ - سنن الترمذي برقم (٧٨) .
- ٥ - سنن البيهقي (١ : ١٢٠) .
- ٦ - هو : الإمام الخافظ أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد الدمشقي (٣٣٠ - ٤١٤ هـ) سير أعلام النبلاء (١٧ : ٢٨٩) .
- ٧ - نسبته ابن حجر في التلخيص (١ : ١١٩) للبزار والخلال .
- ٨ - هو : عبد الأعلى بن عبد الأعلى وثقه ابن معين وأبو زرعة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال النسائي : لا بأس به (ت ١٩٨) تهذيب التهذيب (٦ : ٨٧ - ٨٨) .
- ٩ - في التلخيص الحبير (١ : ١١٩) عن شعبة ، وشعبة وسعيد بن أبي عروبة كلاهما روى عنه قتادة ، والظاهر بعد المقارنة أنه سعيد بن أبي عروبة لأن عبد الأعلى قد روى عن سعيد ولم يرو عن شعبة كما في تهذيب التهذيب في ترجمة عبد الأعلى وسعيد بن عروبة وشعبة . تهذيب التهذيب (١ : ٨٧ - ٨٨) .
- ١٠ - انظر كلام أحمد في التلخيص الحبير (١ : ١١٩) .
- ١١ - البحر الزخار (١ : ٨٨) والمجموع (٢ : ١٧٧) وما بعدها (والمغني (١ : ١٦٤) . والمبسوط (١ : ٧٨ - ٧٩) وبداية المجتهد مع الهداية تخريج أحاديث البداية (١ : ٣٣٠) وشرح الأزهري (١ : ٩٦) والروض النضير (١ : ١٨٤) وما بعدها وشرح النووي على مسلم (٤ : ٧١) وما بعدها .

أحدهما : أن النوم لا ينقض الوضوء على أي حال كان ، وهذا محكي عن أبي موسى الأشعري ، وسعيد بن المسيب وأبي مجلز^١ ، وحמיד الأعرج^٢ وظاهر حديث الترمذي ، ويحيى القطان حجة لهم ، والتأويل بنوم القاعد خلاف الظاهر^٣.

الثاني : أن النوم ينقض الوضوء بكل حال ، وهو مذهب الحسن البصري وأبي عبيد القاسم بن سلام، وإسحاق بن راهويه، وهو قول غريب للشافعي قال ابن المنذر : وبه أقول، وروى معناه عن ابن عباس وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم، قالوا: لعموم حديث صفوان الذي صححه ابن خزيمة وغيره، ففيه (**إلا من غائط أو بول أو نوم**)^٤ فسوى بينها في الحكم^٥.

المذهب الثالث : أن كثير النوم ينقض بكل حال وقليله لا ينقض بحال وهذا مذهب الزهري وربيعه ، والأوزاعي ، ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه قالوا : لأن النوم ليس بناقض بنفسه، وإنما هو مظنة الحدث ، وحجتهم ما تقدم من حديث أنس^٦، فإنه محمول على القليل وروى في أصول الأحكام^٧ أيضاً عن عائشة (**أنه قال ﷺ : من استجمع نوماً**) والاستجماع هو المبالغة في النوم ، إذ هو مأخوذ من قولهم : استجمع إذا بالغ ، وفي التلخيص^٨ منسوباً إلى البيهقي من رواية أبي هريرة (**من استحق النوم وجب عليه الوضوء**) وقال البيهقي : لا يصح رفعه ، وفسر الراوي استحق النوم ، قال : هو أن يضع جنبه ، كذا في سنن البيهقي^٩ وما رواه في الشفاء من حديث علي عليه السلام (**ونوم مضطجع**) ويؤيد ذلك فإن نوم المضطجع في الأغلب لا يكون إلا كثيراً مبالغاً فيه.

١ - هو : لاحق بن حميد بن سيد السدوسي أبو مجلز أخرج له الستة اتفقوا على ثبته مات سنة (١٠١) . تهذيب التهذيب (١٥٠:١١) .

٢ - هو: حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان القارئ الأسدي أخرج له الستة وثقه البخاري والعجلي (ت ١٣٠ هـ) . تهذيب التهذيب (٤١:٣-٤٢) .

٣ - شرح النووي على مسلم (٧٣:١) .

٤ - انظر الحديث رقم (٦٦) .

٥ - شرح النووي على مسلم (٧٣:١) .

٦ - وهو حديث الباب ، وانظر هذا الكلام في شرح النووي على مسلم (٧٣:٤) .

٧ - نسبه ابن بهران في جواهر الأخبار (٨٨:١) للشفاء .

٨ - التلخيص الحبير (١١٨:١) .

٩ - سنن البيهقي (١١٩:١) .

المذهب الرابع : انه إذا نام على هيئة من هينات المصلين ، كالراكع والساجد والقائم والقاعد ، لا ينتقض وضوؤه ، سواء كان في الصلاة أو لم يكن فإن نام مضطجعاً أو على قفاه انتقض ، وهذا مذهب أبي حنيفة وداود وقول غريب للشافعي، هكذا حكى مذهب أبي حنيفة النووي في شرح مسلم^١ ، وفي البحر^٢ في تحقيق مذهب أبي حنيفة ، قال : زيد بن علي وأبو حنيفة : لا ينتقض في الصلاة لقوله : (إذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة يقول : عبيد روجه عندي ، وجسده ساجد بين يدي) رواه البيهقي^٣ وغيره وقد ضعف .

المذهب الخامس : انه لا ينتقض إلا نوم الراكع والساجد ، وروى هذا عن أحمد بن حنبل ولعل وجه الحديث المذكور، وقاس الركوع على السجود^٤ .

المذهب السادس : أنه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال ، وينقض خارج الصلاة، وهو قول ضعيف للشافعي ، ولعل وجه الحديث ، وقيس باقي أفعال الصلاة على السجود^٥ .

المذهب السابع : انه إذا نام جالساً ممكناً مقعدته من الأرض لم ينتقض وإلا انتقض سواء قل أو كثر ، سواء كان في الصلاة أو خارجها وهذا مذهب الشافعي لأن النوم إنما هو مظنة الحدث ، فإذا كان على هذه الكيفية لم يكن مظنة والأصل بقاء الطهارة ، وإذا كان على خلافها ، فهو مظنة خروج الريح واستدل على ذلك بما رواه أبو داود وغيره ، من حديث علي عليه السلام (العين وكاء السه^٦ فمن نام فليتوضأ)^٧ حسنه المنذري

^١ - شرح النووي على مسلم (٧٣:٤) والروض النضير (١٨٤:١).

^٢ - البحر الزخار (٨٨:١-٨٩).

^٣ - قال ابن حجر في التلخيص (١٢٠:١) رواه البيهقي في الخلافيات عن أنس وفيه داود بن الزبير كان وهو ضعيف، وروى من وجه آخر عن أبان، وأبان متروك، ورواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ من حديث المبارك بن فضالة، وذكره الدارقطني في العلل من حديث عباد بن راشد كلاهما عن الحسن عن أبي هريرة، والحسن لم يسمع من أبي هريرة فهو منقطع، وقيل: عن الحسن عن النبي ﷺ وهذا مرسل أخرجه أحمد في الزهد.

^٤ - شرح النووي على مسلم (٧٣:٤) والروض النضير (١٨٧:١).

^٥ - شرح النووي على مسلم (٧٣:٤) والروض النضير (١٨٧:١).

^٦ - (والسه) بالسين المهملة ، والهاء هي الدبر (والوكاء) بالكسر والمد ما يربط به الخريطة وغيرها .

^٧ - سنن أبي داود برقم (٢٠٣) وابن ماجه برقم (٧٧) والدارقطني (١٦١:١) والفتح الرباني (٨٣:٢) وأبو يعلى (٣٤٧:١) والبيهقي (١١٨:١) وهو عن معاوية بزيادة (فإذا نامت العين استطلق الوكاء) عند السدarmi (١٨٤:١) والبيهقي (١١٨:١) والدارقطني (١٦٠:١). وأبو يعلى برقم (٧٣٧٢) والطبراني في الكبير (٣٧٢-٣٧٣) وأحمد (٩٧:٤) .

وغيره^١، وفيه بقية بن الوليد ، وقد عنعنه ، وهو مدلس ، فإذا قال : عن ، فليس بحجة^٢ ، قال الشافعي^٣ معناه : أن النوم مظنة خروج شيء من غير شعور به ، فالنوم ناقض لا لعينه بل لكونه مظنة لذلك ، وحمل الشافعي ما مر من الحديث على نوم الممكن مقعده جمعاً بينهما وبين حديث (العيان وكاء السه) ومذهب الهادوية^٤ : يعفى الخفتان ولو توالتا ، ولا يعفى عن الخفقات المتواليات^٥ ، والخفقة هي ميلان الرأس من النعاس وحد الخفقة ألا يستقر رأسه من الميل حتى يستيقظ ، ومن لم يمل رأسه عفى له عن قدر خفقة ، وهي ميل الرأس فقط حتى تصل ذقنه صورة ، قياساً على نوم الخفقة ويحملون الأحاديث المتقدمة على النعاس الذي لا يزول معه التمييز وانفقوا على أن زوال العقل بالجنون والإغماء والسكر بالخمير أو النبيذ أو البنج أو الدواء ينقض الوضوء سواء قل أو كثر ، سواء كان ممكن المقعدة أو غير ممكنها^٦ والله أعلم قيل: وكان من خصائص النبي ﷺ أنه لا ينقض وضوؤه بالنوم مضطجعا^٧ ، لحديث ابن عباس (حتى سمعت غطيته ثم صلى ولم يتوضأ)^٨ والسر في ذلك أنه لا ينام قلبه ﷺ وإن نامت عينه ، فهو في حكم اليقظان^٩ والله أعلم.

قال الشافعي^{١٠}: لا ينتقض الوضوء بالنعاس ، وهو السنة ، وينتقض بالنوم قالوا : وعلامة النوم ، أن فيه غلبة على العقل ، وسقوط حاسة البصر ، وغيرها من الحواس ، وأما النعاس فلا يغلب على العقل ، وإنما تفتقر فيه الحواس من غير سقوطها ، ولو شك هل نام أو نعس ؟ فلا وضوء عليه ، ويستحب أن يتوضأ إذا شك هل نام ممكناً مقعده أم لا ؛ وكذلك إذا نام جالساً ، وزالت إتياءه أو إحداها عن الأرض ، فإذا زالت قبل الانتباه انتقض وضوؤه لأنه مضى عليه لحظة وهو نائم غير ممكن المقعدة ، وإن

^١ - قال ابن حجر في التلخيص (١١٨:١) وحسنه المنذري وابن الصلاح والنووي في المجموع (١٣:٢).

^٢ - قال ابن أبي حاتم في علل الحديث (٤٧:١) سألت أبي عن حديث علي ومعاوية (العين وكاء السه) فقال : ليسا بقويين.

^٣ - انظر كلام الشافعي .

^٤ - هم الذين ينتسبون إلى الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم كأي العباس وأحمد بن يحيى الإمام الناصر ومحمد ابن يحيى الهادي وغيرهم .

^٥ - البحر الزخار (٨٩:١) وضوء النهار (٢٣٨:١) وشرح الأزهري (٩٦:١) والروض النضير (١٨٦:١).

^٦ - المجموع (٢١:٢) والمغني (١٦٤:١) وبداية المجتهد مع الهداية تخريج أحاديث البداية (٤٢:١) وبعدها (المبسوط (٨٩:١) والبحر الزخار (٨٩:١) وشرح النووي لمسلم (٧٤:٤) .

^٧ - شرح النووي على مسلم (٧٤:٤) والروض النضير (١٨٨:١).

^٨ - أخرجه البيهقي (١٢٢:١).

^٩ - يشير إلى حديث عائشة (إن عيني تمانان ولا ينام قلبي) أخرجه البخاري برقم (١١٤٧) ومسلم برقم (٧٣٨) والترمذي برقم (٤٣٩).

^{١٠} - الأم (١٤:١) وشرح النووي على مسلم (٧٤:٤) .

زالت بعد الانتباه أو معه ، أو شك في وقت زوالها لم ينتقض وضوؤه ، ولو نام ممكناً مقعدته من الأرض مستنداً إلى حائط لم ينتقض وضوؤه سواء كان بحيث لو وقع الحائط لسقط أو لم يكن ولو نام محتبياً ففيه ثلاثة أوجه لأصحاب الشافعي :

أحدها : لا ينتقض كالمتربع ، الثاني : ينتقض كالمضطجع ، الثالث : إن كان نحيف البدن بحيث لا تنطبق اليثاء على الأرض انتقض ، وإن كان لحيم البدن تنطبق اليثاء لم ينتقض ، كذا حققه النووي في شرح مسلم ^٢.

حكم المستحاضة

٧٣ - عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : لا ، إنما ذلك عرق ، وليس بحيض ، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي) متفق عليه ^٣.

٧٤ - وللبخاري ^٤ : (ثم توضئي لكل صلاة) وأشار مسلم ^٥ إلى أنه حذفها عمداً.

ترجمة الراوي

هي فاطمة بنت أبي حبيش ^٦ بن المطلب القرشية الأسدية ، واسم أبي حبيش قيس ، وليست فاطمة بنت قيس المطلقة بائناً ، وهي التي استحاضت ، روى عنها عروة بن الزبير ، وقيل : عروة عن عائشة عنها ، وأم سلمة ، وهي زوجة عبد الله بن جحش ^٧.

^١ - في المطبوع (رفع) انظر المرجع السابق .

^٢ - شرح النووي على مسلم (٧٤:٤).

^٣ - أخرجه البخاري برقم (٢٢٨) وأطرافه ومسلم برقم (٣٣٣) والنسائي (١٨٦:١) وأبو داود برقم (٢٨٢) والترمذي برقم (١٢٥) وابن ماجه برقم (٦٢٤) ومالك (ص:٦٥) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣٤٨ و ١٣٥٠ و ١٣٥٤) وأحمد (٤٢:٦ و ١٣٧).

^٤ - صحيح البخاري برقم (٢٢٨) .

^٥ - انظر تعليق مسلم على الحديث رقم (٣٣٣) .

^٦ - من المخطوط (بضم الحاء المهملة ، وفتح الباء الموحدة وسكون الياء ، والثسين المعجمة) الإصابة (٣٦٩:٤) والاستيعاب (٣٧١:٤).

^٧ - هو عبد الله بن جحش الأسدي أحد السابقين هاجر إلى الحبشة وشهد بدرأ ، وأول راية عقدت في الإسلام له، استشهد بأحد . الإصابة (٢٧٨:٢) .

فقه الحديث

قوله في الحديث : (استحاض) الإستحاضه جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه^١ وقولها : (أفادع الصلاة ؟ قال : لا) فيه دلالة على أن المستحاضة تصلي أبداً إلا في الزمن المحكوم بأنه حيض ، وهذا مجمع عليه^٢ ، وقوله : (إنما ذلك عرق)^٣ بكسر العين المهملة ، وسكون الراء ، ويسمى ذلك العرق العاذل بكسر الذال وبالعين المهملة ، وفيه إشارة إلى الفرق بينه وبين الحيض بالنظر إلى المخرج ، فإن الحيض يخرج من قعر رحم المرأة ، وأما ما وقع كثيراً من كتب الفقه (إنما ذلك عرق انقطع أو انفجر) فهي زيادة لا تعرف في الحديث ، وإن كان لها معنى صحيح^٤.

وقوله : (فإذا أقبلت الحيضة) قال النووي^٥ : يجوز في الحيضة الفتح والكسر ، وقال المصنف^٦ رحمه الله تعالى : الذي في روايتنا الفتح ، وقوله : (وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي)^٧ المراد بالإدبار انقطاع الحيض وقوله : (ثم صلي) أي بعد الغسل ، وقد صرح به البخاري^٨ من طريق أبي أسامة^٩ عن هشام بن عروة في هذا الحديث ، قال في آخره : (ثم اغتسلي وصلي) ولم يذكر غسل الدم^{١٠} ، وهذا الإختلاف واقع بين أصحاب هشام ، منهم من ذكر غسل الدم ولم يذكر الاغتسال ، ومنهم من ذكر الاغتسال ، ولم يذكر غسل الدم وكلهم ثقات ، وأحاديثهم في الصحيحين فيحمل على أن كل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه عنده ، وفيه اختلاف ثالث من رواية أبي معاوية^{١١} ، وهو بزيادة (ثم توضئي لكل صلاة)^{١٢} وليست مدرجة كما وهم بعضهم ، إذ لو كانت كذلك لقال : (ثم تتوضأ) بلفظ الخبر ولم يأتي به بلفظ الأمر ، فهو قرينة على أنه من تمام

^١ - شرح النووي على مسلم (١٧:٤) وفتح الباري (٣٣٢:١ و ٤٠٩).

^٢ - شرح النووي على مسلم (٢١:٤).

^٣ - فتح الباري (٣٣٢:١) وشرح النووي على مسلم (١٧:٤).

^٤ - شرح النووي على مسلم (٢١:٤).

^٥ - شرح النووي على مسلم (٢١:٤).

^٦ - أي ابن حجر في الفتح (٤٠٩:١).

^٧ - شرح النووي على مسلم (٢١:٤).

^٨ - صحيح البخاري برقم (٣٢٥).

^٩ - هو : حماد بن أسامة بن زيد القرشي أبو أسامة الكوفي أخرج له الستة كان ثقة مأموناً كثير الحديث يدلس ويبين تدليس كما قال ابن سعد . (٢٠١) تهذيب التهذيب (٣:٣).

^{١٠} - فتح الباري (٤٠٩:١).

^{١١} - هو : محمد بن حازم التميمي أبو معاوية الضرير أخرج له الستة وثقه جماعة وطعن فيه آخرون بالتدليس والإرجاء (ت ١١٣ هـ) تهذيب التهذيب (١٢٠:٩).

^{١٢} - صحيح مسلم رقم (٢٢٨).

الحديث^١، وكذلك وهم من قال: إنها موقوفة على عروة، بل هي بالإسناد المذكور في أول الحديث، وحصل الوهم من قول البخاري: وقال هشام ابن عروة، وقال: أبي بفتح الهززة، وتخفيف الموحدة، أي عروة بن الزبير فادعى بعضهم، أن هذا تعليق وليس بصواب بل هو بالإسناد المذكور، عن محمد، عن أبي معاوية، عن هشام وقد بين ذلك الترمذي^٢ في روايته، ولم ينفرد أبو معاوية بذلك^٣، فقد رواه النسائي^٤ من طريق حماد ابن زيد، عن هشام وادعى أن حماداً تفرد بهذه الرواية^٥، وأوماً مسلم^٦ أيضاً إلى ذلك، قال مسلم: وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره، قال القاضي عياض^٧: الحرف الذي تركه، قوله: (اغسلي عنك الدم وتوضئي) ذكر هذه الزيادة النسائي^٨ وغيره واستقطعها مسلم، لأنها مما انفرد به حماد، قال النسائي^٩: لا نعلم أحداً قال: (وتوضئي) في الحديث غير حماد يعني والله أعلم، في حديث هشام، فقد روى أبو داود^{١٠} وغيره ذكر الوضوء من رواية عدي بن ثابت^{١١} وحبيب بن أبي ثابت، وأيوب بن أبي مسكين^{١٢} قال أبو داود: وكلها ضعيفة^{١٣} وليس كذلك^{١٤}، فقد رواها الدارمي^{١٥}، من طريق حماد بن سلمة والسراج^{١٦} من طريق يحيى بن سليم^{١٧}، كلاهما عن هشام.

^١ - صحيح البخاري برقم (٤٠٩:١).

^٢ - سنن الترمذي برقم (١٢٥).

^٣ - فتح الباري (٣٣٢:١ و ٤٠٩).

^٤ - سقط اسم النسائي من المخطوطة، وهو موجود في الفتح (٤٠٩:١).

^٥ - سنن النسائي (١٨٦:١). وتعليقه على الحديث.

^٦ - صحيح مسلم برقم (٣٣٣) وتعليقه عليه.

^٧ - انظر كلام القاضي عياض في شرح النووي لمسلم (٢٢:٤).

^٨ - سنن النسائي (١٨٦:١).

^٩ - المرجع السابق

^{١٠} - سنن أبي داود برقم (٢٩٧ و ٢٩٨) والترمذي برقم (١٢٦) وابن ماجه برقم (٦٢٥) والدارمي (٢٠٢:١)

والنسائي (١٨٥:١) من رواية عدي، ومن رواية حبيب (١٨٥:١).

^{١١} - هو: عدي بن ثابت الأنصاري أخرج له السنة وثقه العجلي والنسائي والدارقطني وطعن فيه آخرون لغلوه

في التثني (ت ١١٦ هـ). تهذيب التهذيب (١٤٩:٧).

^{١٢} - هو: أيوب بن أبي مسكين التميمي أبو العلاء أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وثقه ابن سعد والنسائي،

وقال أبو حاتم لأبأس به شيخ صالح يكتب حديثه ولا يحتج به كان يخطئ. تهذيب التهذيب (٣٥٩:١).

^{١٣} - انظر تعليق أبي داود بعد الحديث رقم (٣٠٠).

^{١٤} - هذا حكم ابن حجر على الأحاديث. انظر فتح الباري (٤٠٩:١).

^{١٥} - سنن الدارمي (١٩٩:١)

^{١٦} - هو: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الإمام الحافظ محدث خراسان أبو العباس النيسابوري صاحب

المسند الكبير (٢١٨ - ٣١٣ هـ) سير أعلام النبلاء (١٤ : ٣٨٨).

^{١٧} - هو: يحيى بن سليم أبو محمد ويقال أبو زكريا الخراز القرشي المكي ويقال له الطائفي لأنه كان يختلف

إليها سكن مكة ومات بها مات سنة خمس وتسعين ومائة قال أبو حاتم: هو شيخ صالح يكتب حديثه ولا

يحتج به. التعديل والتجريح (٣ : ١٢٢١).

فقه الحديث

وفي الحديث دلالة على أن المستحاضة^١، إذا ميزت أيام الحيض من أيام الاستحاضة تعمل على ذلك، فإن تعليق الحكم بالإقبال والإدبار يقضي بمعرفتها وهي لا تعرفها إلا بعلامة مميزة، إما عادة أو صفة الدم، فإن كانت مميزة بالصفة، فأقبالها بدو الدم الأسود، وإدبارها إدبار ما هو بصفة الحيض، وإن كانت معتادة، ردت إلى العادة، فأقبالها وجود الدم في أول أيام العادة وإدبارها انقضاء أيام العادة، وقد ورد في حديث فاطمة هذه، ما يقتضي الرد إلى التمييز، وحمل قوله: (فإذا أقبلت الحيضة) على الحيضة المألوفة، التي هي بصفة الدم المعتاد، وأقوى الروايات في الرد على التمييز، الرواية التي فيها (دم الحيض أسود يعرف) وسيأتي^٢، وأما الرد إلى أيام العادة، فقد صرح بها في رواية، لحديث فاطمة (ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلي)^٣ وهذه الرواية استدلت بها من قوى الرد إلى أيام العادة، سواء كانت مميزة بالصفة للدم أم لا، وهو اختيار الهدوية وأبي حنيفة، وأحد قولي الشافعي^٤، قالوا: (لأن عدم الإستفصال في قضايا الأحوال ينزل منزلة عموم الأحوال)^٥ لأن النبي ﷺ لم يسألها، هل الدم يتميز أم لا والجواب عنه: بأن ذلك إنما يتم لو لم يثبت الرجوع إلى صفة الدم، فبعد ثبوته يجب الجمع بين الروايتين فيعمل بهما، وأيضاً فباحتمال أن النبي ﷺ إنما يترك السؤال لمعرفته بحال السائل، فإذا انقضى الحيض اغتسلت منه، وصار دم الاستحاضة في حكم الحدث، فصرح في الحديث بالوضوء لكل صلاة وبهذا قال الجمهور، وعند الهدوية والحنفية، أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة، فلها أن تصلي به الفريضة الحاضرة، وما شاعت من النوافل، وتجمع بين فريضتين على وجه الجواز عند من يجيز ذلك أو لعذر^٦. وقالوا: لفظ الحديث، بأنه على تقدير مضاف، وهو لوقت كل صلاة وهو من مجاز الحذف، ولا يجوز إلا مع القرينة، ولعله يستأنس لذلك التقدير بما سيأتي في حديث حمنة^٧، وهو قوله: (فإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر ثم تغتسلي حين تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعاً، ثم تؤخرين المغرب... الخ) فإن فيه

١ - فتح الباري (١: ٤٠٩).

٢ - حديث رقم (١٤٩).

٣ - أخرجه البخاري برقم (٢٢٨) وأطرافه.

٤ - فتح الباري (١: ٤١٠) وشرح النووي على مسلم (٤: ١٨-١٩).

٥ - انظر هذه القاعدة الأصولية في نهاية السؤل (٢: ٣٦٧).

٦ - فتح الباري (١: ٤٠٩ - ٤١٠) والروض النضير (١: ٣٣٨-٣٣٩).

٧ - رقم (١٥١).

ذكر الجمع ، وإن كان المصرح في الحديث إنما هو بالغسل ، إلا أن الغسل لما كان على جهة الاستحباب ، وقد أشار فيه إلى أن الصلاتين يكفي لهما هذا الغسل ، وهو مشروط بالقوى عليه ، فمفهومه إذا لم تقوَ عليه ، تركته وصلت الصلاتين ، ولم يأمرها بإعادة الوضوء ، فدل على أن الوضوء للوقت لا للصلاة ، وعند المالكية^١ يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا بحدث آخر ، وقال أحمد وإسحاق : إن اغتسلت لكل صلاة، فهو أحوط^٢ واعلم أن المستحاضة يجوز لزوجها وطؤها في حال جريان الدم عند جمهور العلماء^٣، وحكاه ابن المنذر في الإشراف عن ابن عباس ، وابن المسيب والحسن البصري ، وعطاء وسعيد بن جبير، وقتادة وحماد بن أبي سليمان^٤، وبكر بن عبدالله المزني^٥، والأوزاعي والثوري ومالك وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر وبه أقول^٦ ، قال^٧ : وروينا عن عائشة رضي الله عنها ، أنها قالت : لا يأتيها زوجها وبه قال النخعي والحكم ، وكرهه ابن سيرين ، وقال أحمد : لا يأتيها إلا أن يطول ذلك بها ، وفي رواية عنه ، أنه لايجوز وطؤها إلا أن يخاف زوجها العنت ، والمختار قول الجمهور وقد روى عكرمة عن حمدة بنت جحش (أنها كانت مستحاضة ، وكان زوجها يجامعها) رواه أبو داود والبيهقي^٨ وغيرهما بهذا اللفظ بإسناد حسن ، وقال البخاري في صحيحه^٩ : قال ابن عباس : (المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم) ولأن المستحاضة كالطاهرة في الصلاة والصوم وغيرهما وكذا في الجماع ، ولأن التحريم إنما يثبت بالشرع ، ولم يرد الشرع بتحريمه وأما في سائر العبادات ، فهي كالطاهرة إجماعاً ، والمستحاضة تؤمر بالإحتياط في طهارة الحدث والنفس، فتغسل فرجها قبل الوضوء، أو قبل التيمم، وتحشو فرجها بقطنة أو خرقة رفعاً للنجاسة وتقللاً لها ، فإن كان دمها قليلاً يندفع بذلك فلا شيء عليها غيره وإن لم يندفع

^١ - بداية المجتهد وفتح الباري (٤١٠:١).

^٢ - فتح الباري (٤١٠:١).

^٣ - شرح النووي على مسلم (١٧:٤).

^٤ - هو : حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة، قال أبو حاتم: صدوق لا يحتج بحديثه، وقال النسائي: ثقة إلا أنه مرجئ توفي سنة (١٢٠) . تهذيب التهذيب (٣:١٤٠).

^٥ - هو : بكر بن عبدالله بن عمرو المزني أبو عبدالله البصري أخرج له الستة وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة وابن سعد (ت ١٠٨ هـ) تهذيب التهذيب (١:٤٢٤).

^٦ - أي ابن المنذر هو القائل . انظر هذا في شرح النووي على مسلم (١٧:٤).

^٧ - أي ابن المنذر أيضاً .

^٨ - أخرجه أبو داود برقم (٣٠٩ و ٣١٠) والبيهقي (١:٣٢٩).

^٩ - صحيح البخاري كتاب الحيض ، باب رقم (٢٨) إذا رأت المستحاضة الطهر، فقد ذكره البخاري تعليقاً، ووصله عبد الرزاق برقم (١١٨٩) ، أما لفظ (الصلاة أعظم) فذكرها عبد الرزاق برقم (١١٨٧) من كلام سعيد بن جبير .

بذلك، شدت مع ذلك على فرجها وتلجمت، وهو أن تشد على وسطها خرقة أو خيطاً أو نحوه، على صورة النكة ، وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين فتدخلها بين فخذيها وإبتيها وتشد الطرفين بالخرقة التي في وسطها إحداها قدامها عند سرتها ، والأخرى خلفها وتحكم ذلك الشد ، وتلصق هذه الخرقة المشدودة بين الفخذين بالقطنة التي على الفرج أيضاً إصافاً جيداً، وهذا الفعل يسمى تلجماً واستتقاراً وتعصيباً، وهذا واجب عند الناصر والشافعية إلا إذا تأذت بالشد، وأحرقها الدم فلا يلزمها ذلك إلا إذا كانت صائمة عند الشافعية فتترك الحشو في الفرج وتكتفي بالشد وتتوضأ عقيب الشد والتلجم ، فإن تأخر ذلك، وتراخى الوضوء ففي صحة الوضوء وجهان ، الأصح عند الشافعية أنه لا يصح، وإذا خرج الدم بعد ذلك من غير تقريض ، لم تبطل طهارتها ولا صلاتها ، وتصلّي بعد الفرض ما شاءت من النوافل وإن كان خروجه لنقصير منها بطالت طهارتها^١، وقال الفقيه يوسف بن عثمان^٢: الأصح لمذهب الهادي أن الشد غير واجب عليها، والأول أولى، إذ الواجب تقليل النجاسة ، والبعد منها ما أمكن (وإذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)^٣ والمستحاضة ليس لها أن تتوضأ قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور^٤، إذ طهارتها ضرورية فلا تجوز قبل وقت الحاجة، وقال أبو حنيفة يجوز ، قال أصحاب الشافعي: وإذا توضأت بادرت إلى الصلاة عقيب طهارتها، وإن أخرت بأن توضأت في أول الوقت وصلت في وسطه ، إن كان ذلك للاشتغال بأعمال الصلاة كستر العورة والاجتهاد في القبلة ونحو ذلك جاز على الصحيح المشهور، ووجه ضعيف أنه تبطل طهارتها وأما إذا أخرت لغير عذر، ففيه ثلاثة أوجه : أصحها لايجوز، وتبطل طهارتها، والثاني : يجوز ، ولا تبطل طهارتها ولها أن تصلّي بها ، ولو بعد خروج الوقت ، والثالث: لها التأخير مالم يخرج وقت الفريضة ، فإن خرج الوقت فليس لها أن تصلّي بتلك الطهارة ، ولها أن تصلّي بعد الفريضة ما شاءت من النوافل على أصح الوجهين عندهم^٥.

^١ - انتهى كلام النووي المنقول من شرحه لمسلم (١٧: ١٨) وانظر المجموع (٥٣٣: ٢).

^٢ - هو: يوسف بن أحمد بن عثمان الثلاثي الفقيه الزيدي أحد أساطين العلم ورجال التحقيق له تصانيف منها : الزهور والرياض والشرائط وهو أجل مصنف له (ت ٨٣٢ هـ) . رجال الأزهاري (ص: ٤٣).

^٣ - أخرجه البخاري رقم (٢٢٨٨) ومسلم رقم (١٣٣٧) والنسائي (٥: ١١٠) وابن ماجه رقم (٢١٠) وأحمد (٢: ٢٤٧) وابن حبان في الإحسان رقم (١٨).

^٤ - شرح النووي على مسلم (١٨: ٤) والمجموع (٥٣٧: ٢) وضوء النهار (٣٤٦: ١) ويعدها (وشرح الأزهاري (١٥٩: ١) ويعدها (والمغني (٣٢٤: ١) ويعدها (والبداية في تخريج أحاديث الهداية (٧٤: ٢) ويعدها (.

^٥ - انتهى الكلام المنقول من شرح النووي على صحيح مسلم (١٨: ٤).

خروج المذي ينقض الموضوع

٧٥ - وعن علي عليه السلام قال : (كنت رجلاً مذاءً^١ فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ فسأله ، فقال : فيه الموضوع) متفق عليه^٢. واللفظ للبخاري .

تخريج الحديث

أخرجه^٣ بهذا اللفظ من حديث مسدد عن محمد بن الحنفية عن علي عليه السلام وأخرجه^٤ من حديث أبي الوليد^٥، عن أبي عبد الرحمن ، عن علي بلفظ (فأمرت رجلاً) وزيادة (لمكان ابنته) ثم قال : (توضاً واغسل ذكرك) والرجل هو المقداد^٦، وفي قوله : (لمكان ابنته) أدب في ترك مواجهة الأصهار بذكر ما يتعلق بجماع المرأة، ورعاية حسن الأدب في ترك ما يستحي منه عرفاً^٧، واعلم أنه وقع اختلاف في السائل من هو؟^٨ فأطبق أصحاب المسانيد^٩ والأطراف^{١٠} على إيراد هذا الحديث في مسند علي، والظاهر

^١ - (من المخطوط) (والمذاء) صيغة مبالغة من المذي ، يقال : مذى يمذي ، مثل مضى يمضي ثلاثياً ، ويقال أيضاً : أمذى يمذي ، بوزن أعطى يعطي رباعياً ، وفي المذي لغات أفصحها بفتح الميم ، وسكون الذال والمعجمة وتخفيف الياء ، ثم بكسر الذال وتشديد الياء وهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة ، أو تذكر الجماع أو بارادته ، وقد لا يحس بخروجه .

^٢ - البخاري برقم (١٣٢) ومسلم برقم (٣٠٣) والنسائي (٩٦:١) وأبو داود برقم (٢٠٦) وابن ماجه برقم (٥٠٤) والترمذي برقم (١١٤) وأحمد (١٢٩:١) وابن حبان (١١٠١).

^٣ - أي البخاري برقم (١٣٢) .

^٤ - صحيح البخاري برقم (٢٦٩).

^٥ - هو : هشام بن عبد الملك الباهلي أبو الوليد الطيالسي البصري الحافظ الإمام الحجة أخرج له الستة كان إمام زمانه جليلاً عند الناس . تهذيب التهذيب (٤٢:١١).

^٦ - هو : المقداد بن الأسود الكندي من حضرموت ضرب شخصاً بالسيف وهرب إلى مكة فحالف الأسود بن عبد يغوث الزهري فقتناه الأسود فدعي إليه ، هاجر الهجرتين وشهد بدرأ والمشاهد بعدها (ت ٣٣ هـ) الإصابة (٤٣٣:٣) .

^٧ - انظر فتح الباري (٣٨١:١) وشرح النووي على مسلم (٢١٤:٣).

^٨ - فتح الباري (٣٧٩:١).

^٩ - المسانيد: هي الكتب التي جمعها مؤلفوها بذكر ما روي عن كل صحابي على حده فإذا انتهى من ذكر كل ما ورد عن هذا الصحابي انتقل إلى ذكر أحاديث صحابي آخر مع عدم النظر إلى الناحية الفقهية في ترتيب الأحاديث، والمسانيد كثيرة ربما تبلغ مائة مسند أو تزيد، ومنها ما وصل إلينا كمسند أحمد والموصلي وغيرهما ومنها ما فقد مع كثير من الكنوز التي عدت عليها عاديات الزمن أنظر الرسالة المستطرفة (ص: ٧٤).

^{١٠} - كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية اقتصر فيها مؤلفوها على ذلك الحديث الذي يدل على بقيته، ثم ذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن. إما على سبيل الاستيعاب أو بالنسبة لكتب مخصوصة نحو (كلكم راع) و(بني الإسلام على خمس) وكتب الأطراف كثيرة منها أطراف الصحيحين ، والإشراف على معرفة الأطراف للسنن الأربعة وتحفة الأشراف (لأطراف الكتب الستة) وإتحاف المهرة (لأطراف الكتب العشرة) وأطراف المسانيد العشرة . أصول التخريج للطحان (ص ٤٧-٤٩).

أن السؤال وقع من المقداد وعلي حاضر^١، وعلى هذا ففي رواية (توضاً) الخطاب للمقداد أو لعلي أو لمبهم ، إذا كان سؤال المقداد لمبهم ، ويدل على حضور علي أنه لولا ذلك لذكره أهل المسانيد في مسند المقداد أيضاً فإن في رواية النسائي عن علي (فقلت لرجل جالس إلى جنبي سله فسأله)^٢ ، ووقع في رواية لأبي داود والنسائي وابن خزيمة بزيادة (لجعلت أغتسل منه في الشتاء ، حتى تشقق ظهري ، فقال النبي : لا تفعل)^٣ ولأبي داود أيضاً (أنه سأله بنفسه)^٤ وللنسائي (أنه أمر عماراً)^٥ وجمع ابن حبان^٦ بين هذا الاختلاف (أنه أمر عماراً ، وأمر أيضاً المقداد ، ثم سأل بنفسه)^٧ (وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره ، لكونه مغايراً لقوله : (إنه استحيا عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة)^٨ وفي الأخير حديث الإستحياء ، وهو قوله : (فاستحييت أن أسأل رسول الله) متفق عليه وهو في الموطأ^٩ ، وأحسن منه أن نسبة السؤال إليه مجاز ، لكونه أمراً ، وأما أمرهما فهو ممكن ؛ ويؤيده ما رواه عبد الرزاق^{١٠} (أنه تذاكر علي والمقداد وعمار المذي) فذكر الحديث ، وصحح ابن بشكوال^{١١} أن السائل منهما هو المقداد ، وعلى هذا فنسبة السؤال أيضاً إلى عمار مجاز لكونه مأموراً به^{١٢}.

فقه الحديث

والحديث يدل على أن المذي لا يوجب الغسل ، وهو إجماع^{١٣} ، وعلى أنه يوجب الوضوء كالبول ، وليس في تقديم (توضاً) على قوله : (واغسل ذكرك) دليل على أنه يجوز تقديم الوضوء ، ثم غسله من بعد إذ العطف بالواو وهي لاتقتضي الترتيب ،

- ١ - مسند أحمد (١: ١٢٩ و ١٤٥) ومسند الموصلي برقم (٤٥٧ و ٣١٤).
- ٢ - سنن النسائي (١: ٩٦).
- ٣ - سنن أبي داود برقم (٢٠٦) والنسائي (١: ١١١) وابن خزيمة برقم (٢٠).
- ٤ - سنن أبي داود برقم (٢٠٦).
- ٥ - سنن النسائي (١: ٩٧).
- ٦ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣: ٣٩٠) بمحدث رقم (١١٠٦).
- ٧ - سقطت العبارة التالية من المخطوطة وهي موجودة في الفتح (وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره لكونه مغايراً لقوله (أنه استحيا عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة).
- ٨ - سقط ما بين القوسين واستكملته من الفتح .
- ٩ - صحيح البخاري برقم (١٧٨) ومسلم برقم (٣٠٣) والموطأ (ص: ٥١).
- ١٠ - المصنف رقم (٥٩٧).
- ١١ - هو الإمام العالم الحافظ محدث الأندلس أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال الأنصاري الأندلسي القرطبي (٤٩٤ - ٥٧٨ هـ) صاحب تاريخ الأندلس . أعلام النبلاء (٢١ : ١٣٩) .
- ١٢ - انتهى مانقله من فتح الباري (١ : ٣٧٩ - ٣٨٠) .
- ١٣ - فتح الباري (١ : ٣٨٠) وشرح النووي لمسلم (٣ : ٢١٣) والبحر الزخار (١ : ٨٦) وضوء النهار (١ : ٨٨) والمغني (١ : ١٦٠) والمجموع (٢ : ٦) .

فيرد إلى غيره من الدلائل فأما على من جعل الذكر ناقضاً فالأمر ظاهر أنه يتعين التقديم إلا إذا مسه بآلة ، فيحمل على الأولوية وأما على أصل من قال : إنه يجب تقديم غسل نجاسة واجبة على الوضوء فكذلك ، وغسل الذكر يحتمل أنه محل الخروج ، فلا يجب مجاوزة المخرج ، إذ المقتضي له إنما هو الخارج ، وعلى هذا الجمهور ، ويؤيده ما عند الإسماعيلي في رواية فقال : (تَوَضَّأَ فَاغْسَلَهُ)^١ فأعاد الضمير على المذي ، وذهب بعض الحنابلة وبعض المالكية إلى وجوب استيعاب غسله عملاً بظاهر الحديث ويؤيده ما عند أحمد وأبي داود (يغسل ذكره وأنثيه ويتوضأ)^٢ وعن عبد الله ابن سعد^٣ ، قال : (سألت رسول الله ﷺ عن الماء يكون بعد الماء فقال : ذاك المذي ، فتغسل من ذلك فركك وأنثيك وتوضأ وضوءك للصلاة) رواه أبو داود ، واختلفوا هل المعنى معقول ، أو هو حكم تعبدى^٤ ؟ وعلى الثاني تجب النية فيه عندهم ، وقال الطحاوي : الأمر بغسله كله ليتقلص فيبطل خروجه كما في الضرع إذا غسل بالماء البارد ، يفرق اللبن إلى داخل الضرع فينقطع خروجه ، واستدل بالحديث على تعيين الماء دون الأحجار عند من يقول بكفايتها ، وبنى على هذا النووي في شرح مسلم وصحح في باقي كتبه الاكتفاء بالأحجار قياساً له على البول وحمل الحديث على الاستحباب ، أو على أنه خرج مخرج الغالب ، وهو المشهور عند الشافعية واستدل به أيضاً على نجاسة المذي ، وهو ظاهر واستدل به أيضاً على وجوب الوضوء على من به سلس البول لأن في الحديث صيغة المبالغة ، ورده ابن دقيق العيد ، بأن الكثرة التي في الحديث ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد بخلاف السلس فإنه ينشأ عن علة في الجسد ، وأجيب عنه بأن النبي ﷺ لم يستفصل فدل على عموم الحكم والله سبحانه أعلم .

لمس النساء لا ينقض الوضوء

٧٦ — وعن عائشة رضي الله عنها (أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ، ولم يتوضأ) أخرجه أحمد وضعفه البخاري^١ .

-
- ^١ - فتح الباري (١ : ٣٨٠) وهي بالواو (توضأ واغسله) .
 - ^٢ - أخرجه أحمد (١ : ١٢٤ و ١٢٦) وأبو داود رقم (٢٠٨) .
 - ^٣ - هو الصحابي الجليل عبد الله بن سعد الأنصاري سكن دمشق . الإصابة (٢ : ٣١٠) .
 - ^٤ - برقم (٢١١) .
 - ^٥ - فتح الباري (١ : ٣٨٠ - ٣٨١) .
 - ^٦ - أحمد (٦ : ٢ و ١٠ و ٦٢) ونقل الترمذي في سننه (١ : ١٣٥) تضعيفه عن البخاري .

تخريج الحديث

وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه^١، قال الترمذي : سمعت محمد ابن إسماعيل البخاري يضعف هذا الحديث^٢، وأبو داود أخرجه من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة، قال : هو مرسل، لأن إبراهيم لم يسمع من عائشة شيئاً^٣، وقال النسائي^٤ : ليس في هذا الباب حديث أحسن منه، ولكنه مرسل وأخرجاه^٥ أيضاً من حديث عروة عن عائشة، وقالوا : قال يحيى القطان في هذا الحديث، وحديث المستحاضة (تصلي وإن قطر الدم على الحصر)^٦ إنهما شبه لاشيء^٧، وضعف الترمذي أيضاً كلا الطريقين^٨، ورواه الشافعي^٩ من طريق معبد بن نباتة^{١٠} عن محمد ابن عمرو بن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ (أنه كان يقبل ولا يتوضأ) قال الشافعي^{١١} : ولا أعرف حال معبد، فإن كان ثقة قاله في رواية عن النبي ﷺ قال المصنف رحمه الله^{١٢} : روي من عشرة أوجه عن عائشة، أوردها البيهقي في الخلافيات وضعفها، وقال ابن حزم^{١٣} : لا يصح في الباب شيء، وإن صح فهو محمول على ماكان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللبس.

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على أن لمس المرأة وتقبيلها لا ينقض الوضوء^{١٤} والخلاف في ذلك واقع، فروي عن علي وابن عباس وعطاء وطاووس والعتره جميعاً أن لمس المرأة بشرة من لا يحرم نكاحه لا ينقض، وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى ذلك إلا

١ - أبو داود رقم (١٧٨ و ١٧٩) والترمذي رقم (٨٦) والنسائي (١٠٤ : ١) وابن ماجه رقم (٥٠٢ و ٥٠٣) والموصلي رقم (٤٤٠٧).

٢ - في سننه (١ : ١٣٥).

٣ - انظر سننه بعد الحديث رقم (١٧٨).

٤ - في سننه (١ : ١٠٤).

٥ - يعني أبا داود والنسائي.

٦ - أخرجه ابن ماجه رقم (٦٢٤) وأحمد (٦ : ٤٢ و ١٣٧).

٧ - انظر كلام ابن القطان في سنن أبي داود بعد حديث رقم (١٨٠) وسنن النسائي والترمذي (١ : ١٣٤) والدارقطني (١ : ١٣٩).

٨ - في سننه بعد حديث رقم (٨٦).

٩ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ١٢٢) للشافعي.

١٠ - هو معبد بن نباتة.

١١ - التلخيص الحبير (١ : ١٢٢).

١٢ - المرجع السابق.

١٣ - التلخيص الحبير (١ : ١٣٣).

١٤ - البحر الزخار (١ : ٩٤-٩٥) والمغني مع الشرح (١ : ١٨٦) والمجموع (٢ : ٣٠) وبداية المجتهد تحقيق الغماري (١ : ٣٣٩) وفتح الباري (١ : ٤٩٢).

إذا تباشر الفرجان وانتشر ، وإن لم يمد ، وذهب ابن مسعود وابن عمر والزهرري والشافعي وأصحابه وزيد ابن أسلم وغيرهم إلى أن ذلك ناقض قالوا : لقوله تعالى : «أو لامستم النساء»^١ فإنها ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل ، وهذا يتحقق بقاءه على معناه الحقيقي فقراءة (لامستم) كذلك ، إذ الأصل اتفاق معنى القراءتين وأجيب عن ذلك بأنه يصرف عن بقاء اللفظ على معناه الحقيقي ، فيحمل على المجاز ، والمجاز هنا هو حمل الملامسة على الجماع ، واللمس كذلك والقرينة على ذلك حديث عائشة المذكور ، وأجيب بأن حديث عائشة لا يقوى على معارضته ظاهراً ، لأنه إذ قد عرفت ما فيه ، وأجيب عن القدح فيه أن بعض طرقه قدح فيها بالإرسال فقط والمرسل يعمل به بالشرط المعروف^٢ ، وأيضاً فإن الضعف منجر بما ورد فيه من الروايات ، وبما أخرجه البخاري^٣ في كتاب الصلاة من اعتراض عائشة رضي الله عنها في قبلته ﷺ وغمره لقدميها قالت : (فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي ، وإذا قام بسطتها ، قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح) فإنه يدل على أن اللمس ليس بناقض ، قال المصنف رحمه الله في الفتح^٤ : يحتمل أنه لمسها بحائل ، أو على أن ذلك خاص به . انتهى ، وهذا خلاف الظاهر ، واحتجوا أيضاً وأبو حنيفة بحديث معاذ ، وهو (أنه جاء رجل ، فقال : يارسول الله إنني صادفت امرأة في هذا البستان ، فقضيت منها ما يقضي الرجل من امرأته ما خلا الجماع فقال ﷺ : توضأ وضوء حساناً واركع ركعتين ، إن الحسنات يذهبن السيئات)^٥ ويجاب عنه بأن ذلك الأمر لأجل المعصية^٦ وقد ورد أن الوضوء والصلاة يكفران الذنب ، أو لأن الغالب مع تلك الحال المذني وقال مالك : إن لمس بشهوة

^١ - (النساء : ٤٣) و (المائدة : ٦) .

^٢ - قال النووي في المجموع : (١ : ٦) : الحديث المرسل لا يحتج به عندنا وعند جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء وجامهين أصحاب الأصول والنظر ، وحكاه الحاكم عن سعيد بن المسيب ومالك وجماعة أهل الحديث وفقهاء الحجاز ، وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد وكثيرون من الفقهاء أو أكثرهم : يحتج به ، ونقله الغزالي عن الجماهير ، وقال ابن عبد البر : ولا خلاف أنه لا يجوز العمل به إذا كان مرسله غير متحرز ، يرسل عن غير الثقات . تدريب الراوي (١ : ١٩٥) وعلوم الحديث للصالح (ص : ١٦٦) وأصول الفقه لمذكور (ص : ١٢٠) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (٣٨٢) وأطرافه ومسلم رقم (٥١٢) وأبو داود رقم (٧١١) وابن ماجه رقم (٩٥٦) والنسائي رقم (١٦٧) وأحمد رقم (٢٤٧٥٣) .

^٤ - فتح الباري (١ : ٤٩٢) .

^٥ - أخرجه الترمذي رقم (٣١١٣) وأحمد (٤٣٧ : ٥) والدارقطني (١ : ١٣٤) .

^٦ - البحر الزخار (١ : ٩٥) .

نقض ، إذ الشهوة العلة في ذلك ، وقال داود : لا ينقض إلا إذا تعدد لرفع الخطأ ، قلنا ذلك من باب تعليق الحكم بسببه فلا فرق بين العمد والخطأ ، وللشافعي في الملامسة قولان : لا يضر للمس عائشة أخصه ﷺ في الصلاة ولم يقطعها^١ ، وينقض كالجماع البغداديون : والشعر نحوه وما قد قطع لا ينقض ، الخراسانيون : قولان فيهما وفي المحرم قولان ، فإن كانت حلالاً من قبل كأم الزوجة نقضت وقيل : قولان وفي الميتة والتي لا تنتهي لصغر أو كبر قولان ، ولا نقض مع الحائل (عه)^٢ إلا لشهوة ومذهب مالك أن رقة الحائل ولمس الخنثى لا ينقض ، فإن لمس رجلاً أو امرأة توضأ لا هماً .
فائدة : بعض النساء المبهمة مفسر في حديث عروة ، قال عروة : (فقلت لها : من هي إلا أنت ؛ فضحكت) رواه أبو داود^٣ .

اليقين لا يزول بالشك

٧٧ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه ، أخرج منه شيء أم لا ؟ فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) أخرجه مسلم ، وللترمذي وأبي داود نحو ذلك^٤ .

فقه الحديث

وقوله : (حتى يسمع .. الخ) معناه : يعلم وجود أحدهما ، ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين ، وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه ، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك^٥ ، ولا يضر الشك الطاريء عليها ، فإذا شك في الحدث لم يضر ذلك سواء كان داخل الصلاة أو خارجها وهذا مذهب الجماهير وحكي عن مالك روايتان :

^١ - أخرجه مسلم رقم (٤٨٦) وأبو داود رقم (٨٧٩) والنسائي (١٠٢ : ٢ و ٢٢٢) والترمذي رقم (٣٤٩٣) وأحمد (٥٨ : ٦ و ٢٠١) .

^٢ - هذا الرمز لصاحب البحر الزخار يعني ربيعة الرأي .

^٣ - في سننه رقم (١٧٩) والترمذي رقم (٨٦) وابن ماجه رقم (٥٠٢) وأحمد (٢١٠ : ٦) .

^٤ - أخرجه مسلم رقم (٣٦٢) والترمذي رقم (٧٥) وأبو داود رقم (١٧٧) وابن ماجه رقم (٥١٥) وأحمد (٣٣٠ : ٢ و ٤١٤) .

^٥ - شرح النووي لمسلم (٤ : ٤٩ - ٥٠) .

^٦ - القاعدة (اليقين لا يزول بالشك) قال السيوطي في الأشباه والنظائر (ص : ١١٩) : إن هذه القاعدة تدخل في جميع أبواب الفقه والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة أرباع الفقه وأكثر .

إحداهما : أنه يلزمه الوضوء إن كان شكه خارج الصلاة ، ولا يلزمه إن كان في الصلاة .

والثانية : يلزمه بكل حال ، وحكى الرواية الأولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ ، وعن بعض الشافعية ، وهذا إذا عرض الشك وهو احتمال الأمرين ، من غير ترجيح ، فإن رجح طرف المعارض صار ظناً وهو أيضاً كذلك ، والخلاف في ذلك للمؤيد بالله فإنه يعمل بالظن الغالب في الانتقال عن الأصل ، تحليلاً أو تحريماً إجراء له مجرى العلم ، وكذا إذا تيقن الحديث ، فإنه لا يعمل بما يطرأ إزالته أو ظنه إلا عند المؤيد بالله في الأخير ، وأما إذا تيقن أنه وجد منه حدث وطهارة مثلاً بعد طلوع الشمس ، ولم يعرف السابق منهما ، فإن كان لا يعرف حاله قبل طلوع الشمس لزمه الوضوء ، وإن عرف حاله قال النواوي : فيه أوجه لأصحابنا ، أشهرها عندهم أن يكون بضد ما كان قبل طلوع الشمس ، فإن كان قبلها محدثاً ، فهو الآن متطهر ، وإن كان قبلها متطهراً ، فهو الآن محدث ، والثاني : وهو الأصح عند جماعا المحققين أنه يلزمه الوضوء بكل حال ، والثالث : يبنى على غالب ظنه والرابع : يكون كما كان قبل طلوع الشمس ، ولا تأثير للأمرين الواقعيين بعد طلوعها ، وهذا الوجه غلط صريح وبطلانه أظهر من أن يستدل عليه ، وإنما ذكرته لأنبه عليه^١ .

مس الذكر لا ينقض الوضوء

٧٨ - وعن طلق بن علي رضي الله عنه قال : (قال رجل : مسست ذكرى ، أو قال : الرجل يمس ذكره في الصلاة ، أعليه وضوء ؟ فقال النبي ﷺ : لا ، إنما هو بضعة منك) أخرجه الخمسة^٢ ، وصححه ابن حبان ، وقال ابن المديني : هو أحسن من حديث بسرة^٣ .

ترجمة الراوي^٤

هو أبو علي طلق بن علي بن طلق بن عمرو ، ويقال : طلق بن علي بن قيس بن عمرو بن عبد الله الحنفي السحيمي اليمامي ، روى عنه ابنه قيس^٥ .

^١ - شرح النووي لمسلم (٤ : ٤٩ - ٥٠) .

^٢ - فأخرجه أبو داود رقم (١٨٢) والترمذي رقم (٨٥) وابن ماجه رقم (٤٨٣) والنسائي (١ : ١٠١) وأحمد (٤ : ٢٢ و ٢٣) وأخرجه ابن حبان في الإحسان برقم (١١١٩ و ١١٢١) .

^٣ - التلخيص الحبير (١ : ١٢٥) .

^٤ - الإصابة (٢ : ٢٢٤) والاستيعاب بهامشها (٢ : ٢٣١) وطلق بفتح الطاء المهملة وسكون اللام ، وسحيم بضم السين المهملة ، وفتح الحاء المهملة .

^٥ - هو قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي أخرج له الأربعة . تهذيب التهذيب (٨ : ٣٥٦) .

تخريج الحديث

والحديث رواه أيضاً أحمد والدارقطني^١ ، وقال الطحاوي : إسناده مستقيم غير مضطرب ، وصححه الطبراني^٢ وابن حزم ، وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي^٣ .

فقه الحديث

قوله: (بضعة منك) بفتح الباء الموحدة ، وسكون المعجمة ، وفي رواية (حذوة)^٤ بكسر الحاء المهملة ، وسكون الذال المعجمة ، وهي ماقطع من اللحم طويلاً ، وقيل : الصواب حذية ، بالياء المثناة من تحت كما في النهاية^٥ .

مس الذكر ينقض الوضوء

٧٩ - وعن بسرة بنت صفوان رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : (من مس ذكره فليتوضأ) أخرجه الخمسة^٦ وصححه الترمذي وابن حبان وقال البخاري في غير صحيحه : هو أصح شيء في هذا الباب^٧ .

ترجمة الراوي^٨

هي بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية ، وهي بنت أخي ورقة بن نوفل ، وقيل في نسبها غير ذلك ، وبسرة بضم الباء وسكون السين المهملة ، روى عنها عبد الله بن عمر ومروان بن الحكم وابن المسيب .

تخريج الحديث

الحديث رواه أيضاً الشافعي عن مالك ، ورواه أحمد وابن خزيمة والحاكم وابن الجارود^٩ ، وصححه الترمذي ، وصححه أحمد في رواية أبي داود^{١٠} وقال

١ - أحمد (٤ : ٢٢ و ٢٣) والدارقطني (١ : ١٤٩) .

٢ - وأخرجه في الكبير برقم (٢٨٥٢) .

٣ - التلخيص الحبير (١ : ١٢٥) .

٤ - أخرجه ابن ماجه رقم (٤٨٤) وعبد الرزاق رقم (٤٢٥) وابن أبي شيبة (١ : ١٦٥) .

٥ - النهاية في غريب الحديث (١ : ١٣٣) .

٦ - فأخرجه أبو داود رقم (١٨١) والنسائي (١ : ١٠٠) والترمذي رقم (٨٢) وابن ماجه رقم (٤٧٩) وأحمد

(٦ : ٤٠٦ و ٤٠٧) وابن حبان في الإحسان رقم (١١١٢) .

٧ - نقله الترمذي بعد الحديث (٨٤) وابن حجر في التلخيص الحبير (١ : ١٢٢) .

٨ - الإصابة (٤ : ٢٤٥) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٢٤٢) .

٩ - مسند الشافعي (ص : ١٢) والموطأ (ص : ٥٢) وأحمد (٦ : ٤٠٦) وابن خزيمة رقم (٣٣) والحاكم (١ : ١٣٦)

وابن الجارود رقم (١٦) .

١٠ - الترمذي في سننه بعد حديث رقم (٨٢) وأحمد (٦ : ٤٠٦) والتلخيص الحبير (١ : ١٢٢) .

الدارقطني^١ : صحيح ثابت ، وصححه ابن معين فيما حكاه ابن عبد البر^٢ وأبو حامد الشرقي^٣ والبيهقي والحازمي^٤ ، ولكن الحديث فيه مقال ، من جهتين^٥ :

إحدهما : أن رواية عروة لهذا من طريق مروان ، ومروان متكلم فيه وقد قيل : إن مروان حدث به عروة فاستراب في ذلك عروة ، فأرسل مروان رجلاً من حرسه إلى بسرة فقالت : إنها ذكرت ذلك ، وهذا أيضاً لا يفيد ، فإن ذلك الحرس مجهول .

وثانياً : إن هشام بن عروة راويه عن أبيه لم يسمع هذا الحديث من أبيه إنما أخذه عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وكذا قال النسائي^٦ : إن هشاماً لم يسمع من أبيه ، وأجيب عن الجهة الأولى أن عروة سمعه من مروان قبل خروجه على أخيه ، وجرحه إنما هو بذلك ، وفيه نظر ، وبأن عروة سمعه من بسرة كما جزم به ابن خزيمة^٧ وغير واحد من الأئمة ، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان^٨ ، قال عروة : (فذهبت إلى بسرة فسألتها فصدقت^٩) واستدل على ذلك برواية جماعة^٩ من الأئمة له عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة ، قال عروة : (ثم لقيت بسرة فصدقت^٩) وبمثل هذا أجاب الدارقطني^{١٠} .

١ - في سننه (١ : ١٤٦) .

٢ - الاستذكار (١ : ٣٠٩) .

٣ - هو ابن الشرقي الإمام الحافظ، الحجة أبو حامد أحمد بن محمد ابن الحسن النيسابوري تلميذ الإمام مسلم (٢٤٠ ٣٢٥ هـ) تذكرة الحفاظ ترجمة رقم (٨٠٧) .

٤ - الاعتبار (ص: ٣٤) وسنن البيهقي (١ : ١٢٨) والتلخيص الحبير (١ : ١٢٢) .

٥ - التلخيص الحبير (١ : ١٢٢-١٢٣) ونصب الراية (١ : ٥٤-٥٥) .

٦ - في سننه (١ : ٢١٦) وانظر نصب الراية (١ : ٥٤) والتلخيص الحبير (١ : ١٢٢) .

٧ - في صحيحه بعد حديث رقم (٣٤) فقال : لأن عروة قد سمع خبر بسرة منها ، لا كما توهم بعض علمائنا أن الخبر واه لطعنه في مروان ، وقال ابن حبان في الإحسان (٣ : ٣٩٧) : عائد بالله أن نحتج بخبر رواه مروان وذووه في شيء من كتبنا ، لأننا لا نستحل الاحتجاج بغير الصحيح من سائر الأخبار ، وإن وافق ذلك مذهبا ، ولا نعتد من المذاهب إلا على المنتزع من الآثار وإن خالف ذلك قول أئمتنا ، وأما خبر بسرة فإن عروة سمعه من مروان عن بسرة فلم يقنع بذلك حتى بعث مروان شرطياً إلى بسرة فسألها ثم أتاهم فأخبرهم بمثل ما قالت بسرة فسمعه عروة ثانياً عن الشرطي عن بسرة ثم لم يقنع بذلك حتى ذهب إلى بسرة فسمع منها ، فالخبر عن عروة عن بسرة متصل ليس منقطع ، وصار مروان والشرطي كأنهما عاريتان يسقطان من الإسناد ، وانظر المستدرک (١ : ١٣٦) والبيهقي (١ : ١٢٩) .

٨ - أخرجه ابن خزيمة رقم (٣٤) وابن حبان في الإحسان رقم (١١١٢) .

٩ - فأخرجه الترمذي رقم (٨٢ و ٨٣) وأحمد (٦ : ٤٠٦-٤٠٧) والحاكم (١ : ١٣٦) وابن حبان في الإحسان رقم (١١١٣ و ١١١٤) والبيهقي (١ : ١٢٩-١٣٠) .

١٠ - في سننه (١ : ١٤٦) .

وعن الثانية: بأن هشاماً سمعه أيضاً من أبيه بغير واسطة، قال الطبراني بعد أن ساق إسناده: قال يحيى: فسألت هشاماً، فقال: أخبرني أبي، وكذا الحاكم عن هشام، حدثني أبي، وكذا في مسند أحمد، حدثني، وطريق الجمع أنه سمعه من أبي بكر عن أبيه، ثم سمعه من أبيه، فحدث به من كلا الطرفين وهاتان الجهتان غير قادحتين مع ما سمعت^١.

فقه الحديث

وقد ذهب إلى العمل بهذا جماعة من الصحابة والتابعين^٢، ومن الفقهاء الشافعي وأحمد — فقالوا: إن مس الذكر ينقض الوضوء لهذا الحديث وغيره وكذا المرأة مس فرجها ينقض لحديث عائشة في ذلك^٣، وذهب إلى خلاف ذلك جماعة من الصحابة والتابعين وروى عن العترة جميعاً والحنفية، وهو المروي عن علي كرم الله وجهه، ودليلهم على ذلك حديث طلق بن علي المتقدم وغيره قالوا: وحديث بسرة غير صحيح، لما تقدم فيه من المقال، وقد عرفت ما فيه.

وأجيب عنه بأن حديث بسرة وإن لم يخرج في الصحيحين فرجاله قد أخرجاً لهما، وقال الإسماعيلي^٤: كان يلزم البخاري إخرجه لأنه على شرطه، فإنه قد احتج بمثله، وأيضاً فإن له شواهد، ففي الباب أحاديث كثيرة، فقد روي عن جابر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وأم حبيبة وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وطلق بن علي والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقيصة وأروى بنت أنيس، وكل هذه الروايات مخرجة^٥، والروايات يقوي بعضها بعضاً،

^١ - في المعجم الكبير (٢٤: ٢٠٢) الحاكم (١: ١٣٦ و ١٣٧) والتلخيص الحبير (١: ١٢٣).

^٢ - البحر الزخار (١: ٩٢-٩٣) والمغني مع الشرح (١: ١٧٠) وبداية المجتهد تحقيق الغماري (١: ٣٥٥).

^٣ - أخرجه الحاكم (١: ١٣٨) والبيهقي (١: ١٣٣) والدارقطني (١: ١٤٨).

^٤ - التلخيص الحبير (١: ١٢٢).

^٥ - فحديث جابر أخرجه ابن ماجه رقم (٤٨٠) والبيهقي (١: ١٣٤) وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد (٢: ٣٣٣) والحاكم (١: ١٣٨) وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه أحمد (٢: ٢٢٣) والبيهقي (١: ١٣٢) وحديث زيد أخرجه أحمد (٥: ١٩٤) وحديث سعد أخرجه الحاكم (١: ١٣٨) ومالك (ص: ٥٣) وحديث أم حبيبة أخرجه ابن ماجه رقم (٤٨١) والبيهقي (١: ١٣٠) وحديث عائشة أخرجه الحاكم (١: ١٣٨) والبيهقي (١: ١٣٣) وحديث أم سلمة أخرجه الحاكم (١: ١٣٨) وحديث ابن عباس أخرجه الخطيب في تاريخه (١٣: ٤٢٦) وحديث ابن عمر أخرجه البيهقي في المعرفة (١: ٣٣٧) ومالك (ص: ٥٣) وحديث طلق أخرجه الطبراني في الكبير رقم (٨٢٥٢) وحديث النعمان وأنس وأبي معاوية وقيصة نسبها ابن حجر في التلخيص (١: ١٢٤) لابن منده وحديث أروى نسبة في التلخيص (١: ١٢٤) للبيهقي، وفي الإصابة (٤: ٢٢٦) لابن السكن والدارقطني في العلل.

قالوا : معارض بحديث طلق بن علي، وما روي عن علي عليه السلام (ما أبالي أنفسي مسست، أم أنفي أم ذكرى) حكاة في أصول الأحكام والشفاء^١، وفي التلخيص^٢ نحوه عن عائشة رفعتة فيتوقف عن العمل به ويرجع إلى الأصل أنه لا ينقض ، وأجيب بأن ذلك مع عدم المرجح وعدم النسخ وقد ادعي أنه منسوخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون^٣، وبين ذلك ابن حبان وغيره^٤، وأثبت الحازمي^٥ القول بالنسخ بأن وفود طلق بن علي إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان في ابتداء الهجرة وقت عمارة المسجد، وبسرة وأبو هريرة وابن عمرو متأخرو الإسلام ويؤيد هذا أن طلقاً المذكور روى أيضاً (من مس فرجه فليتوضأ)^٦ قال الطبراني^٧: يشبه أن يكون سمع الحديث الأول من النبي صلى الله عليه وسلم قبل هذا ، ثم سمع هذا بعد فوافق حديث بسرة ، قال الطبراني^٨: روى هذا الحديث يعني حديث طلق (من النقض) حماد ابن محمد^٩، عن أيوب بن عتبة^{١٠} وهما عندي صحيحان ، وقد تعقب عليه بأن حماد بن محمد هذا ضعيف ويقال له : الفزاري ، ذكره الذهبي في الميزان^{١١} ولم يذكر أحداً وثقه ، وذكر عن صالح بن محمد الحافظ^{١٢}: أنه ضعيف ، وليس من رجال أحد الكتب الستة ومع هذا فقد خالفه

^١ - نسبه ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (٩٣:١) لأصول الأحكام والشفاء وذكره ابن حجر في التلخيص (١٢٧:١) وعزه لعائشة ، وقال : إسناده مجهول وذكره الدارقطني (١٥٠:١) موقوفاً على عمار وحذيفة وانظر ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص:١١٥) .

^٢ - التلخيص الجبير (١٠٧:١) .

^٣ - هكذا نسب ابن حجر في التلخيص (١٢٥:١) لهؤلاء قولهم بنسخ حديث طلق، وانظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٤٥٥:٣) والاعتبار (ص:٤٧) والمعجم الكبير (٤٠٢:٨) .

^٤ - قال ابن حبان في الإحسان (٤٥٥:٣) : خبر طلق بن علي الذي ذكرناه خبر منسوخ لأن طلق بن علي كان قدمه على النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وقد روى أبو هريرة إيجاب الوضوء من مس الذكر، وأبو هريرة أسلم سنة سبع من الهجرة، فدل الحديث على أن خبر أبي هريرة كان بعد خبر طلق بسبع سنين .

^٥ - الاعتبار (ص:٤٧) والإحسان (٤٥٥:٣) والمعجم الكبير (٤٠٢:٨) .

^٦ - أخرجه الطبراني برقم (٨٢٥٢) (٤٠١:٨-٤٠٢) .

^٧ - المعجم الكبير (٤٠٢:٨) .

^٨ - المرجع السابق .

^٩ - هو : حماد بن محمد الفزاري ضعفه صالح بن محمد الحافظ كما قال الذهبي في الميزان (٥٩٩:١) . لسان الميزان (٣٥٣:٢) والضعفاء الكبير للعقيلي (٣١٣:١) .

^{١٠} - هو : أيوب بن عتبة قاضي اليمامة، نقل العقيلي عن البخاري أنه لين وعن ابن معين تضعيفه له . انظر الضعفاء للعقيلي (١٠٨:١) .

^{١١} - لسان الميزان (٥٩٩:١) .

^{١٢} - هو : الحافظ العلامة الثبت شيخ ما وراء النهر صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي مولاهم البغدادي (جزرة)نزىل بخارى قال الإدريسي: ما أعلم في عصره بالعراق ولا بخراسان مثله في الحفظ دخل ما وراء النهر فحدث مدة من حفظه ولم يأخذ عليه أحد خطأ فيما حدث (٢٠٥-٢٩٣هـ)طبقات الحفاظ (٢٨٦:١) .

عن أيوب بن عتبة جماعة وأيوب بن عتبة مختلف فيه ، وهو إلى الضعف أقرب ، فتبين من هذا أن طلقاً روى الناسخ والمنسوخ ، وأيضاً فإنه قد ورد النهي عن مس الذكر باليمين^١ فكيف يشبه سائر الجسد ؟ وهو لا ينهي عن مس شيء منه باليمين ، ماذاك إلا لحكمة غاب عنا معرفتها ، فكان طريق الاحتياط ترك المس ، وإعادة الوضوء . وقد روى عن مالك القول بندب الوضوء من ذلك ، وكأنه لما تعارض عليه الأمران ، فرجع إلى الاحتياط ندباً والأصل عدم النقض^٢.

بعض الأمور التي تنقض الوضوء

٨٠ - وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : (من أصابه قسيء أو رعاف أو قلنس أو مذي ، فليتنصرف فليتوضأ ثم ليبتن على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم) أخرجه ابن ماجه^٣ ، وضعفه أحمد وغيره^٤.

فقه الحديث

الحديث أعله غير واحد^٥ ، بأنه من رواية اسماعيل بن عياش ، عن ابن جريج ورواية اسماعيل عن الحجازيين ضعيفة ، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٣١) والنسائي رقم (٢٤) وابن ماجه رقم (٣١٠).

^٢ - فائدة: ننقل هذه المناظرة التي جرت بين أئمة الحديث ذكرها الحاكم في المستدرک (١٩٣:١) من طريق رجاء ابن مرجي الحافظ، قال: اجتمعنا في مسجد الخيف أنا وأحمد وابن المديني وابن معين، فتناظرنا في مس الذكر، فقال ابن معين: يتوضأ منه وقال ابن المديني: يقول الكوفيون (بعد النقض) فاحتج ابن معين بحديث بسرة، واحتج ابن المديني بحديث طلق، وقال لابن معين: كيف تتفقد إسناد بسرة؟ ومروان إنما أرسل شرطياً حتى رد جوابها؟ فقال يحيى: ثم لم يقنع ذلك عروة حتى أتى بسرة فسألها وشافهته بالحديث، ثم قال يحيى: ولقد أكثر الناس في قيس وإنه لا يحتج بحديثه فقال أحمد: كلا الأمرين على ما قلتما، فقال يحيى: مالك عن نافع عن ابن عمر (أنه توضأ من مس الذكر) فقال ابن المديني: كان ابن مسعود يقول: لا يتوضأ منه، وإنما هو بضعة من جسده، فقال يحيى: عن من؟ فقال: عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن عبيد الله، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا، فابن مسعود أولى أن يُتبع، فقال له أحمد: نعم، ولكن أبو قيس الأودي لا يحتج بحديثه، فقال علي: حدثني أبو نعيم ثنا مسعر عن عمير بن سعيد عن عمار بن ياسر قال: (ما أبالي مسته أو أنفي) فقال أحمد: عمار وابن عمر استويا، فمن شاء أخذ بهذا ومن شاء أخذ بهذا، فقال يحيى: بين عمير ابن سعيد وعمار مغازة. وانظر سنن البيهقي (١: ١٣٦).

^٣ - سنن ابن ماجه برقم (١٢٢١) وأخرجه الدار قطني (١: ١٥٣) والبيهقي (١: ١٤٢-١٤٣) وابن عدي في الكامل (١: ٢٩٣).

^٤ - نقل ابن حجر في التلخيص (١: ٢٧٤-٢٧٥) تضعيف الحديث عن ابن معين وأحمد.

^٥ - التلخيص الحبير (١: ٢٧٤-٢٧٥).

وهم: محمد بن عبد الله الأنصاري^١، وأبو عاصم النبيل^٢ وعبد الرزاق^٣، وعبد الوهاب ابن عطاء^٤ وغيرهم فرووه عن ابن جريج عن أبيه^٥ عن النبي ﷺ مرسلأً وصحح هذه الطريق الرسالة محمد بن يحيى الذهلي ، والدارقطني في العلل وأبو حاتم^٦، وقال : رواية اسماعيل خطأ ، وقال ابن معين^٧: حديث ضعيف وقال ابن عدي^٨: رواه اسماعيل مرة ، وقال مرة : عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة ، وكلاهما ضعيف^٩ ، وقال أحمد^{١٠} : الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلأً ، ورواه الدارقطني^{١١}، من حديث إسماعيل بن عياش أيضاً عن عطاء بن عجلان^{١٢}، وعباد بن كثير^{١٣}، عن ابن أبي مليكة^{١٤}، عن عائشة ، وقال بعده : عطاء وعباد ضعيفان وقال البيهقي^{١٥}: الصواب إرساله وقد رفعه أيضاً سليمان بن أرقم^{١٦}، عن ابن أبي مليكة ، وهو متروك.

^١ - هو : محمد بن عبد الله الأنصاري.

^٢ - هو : الضحاك بن مخلد الشيباني قال ابن سعد : كان فقيهاً ثقة (ت ٢١٢هـ) وهو ابن تسعين سنة وأشهر. روى له الشيخان . طبقات الحنفية (١ : ٢٦٣) .

^٣ - هو : الحافظ الكبير عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني ولد سنة (١٢٦) وكان من أوعية العلم صاحب المصنف أخرج له الستة وثقه ابن معين وابن حبان والعجلي مات سنة (٢١١) تهذيب التهذيب (٦: ٢٧٨) .

^٤ - هو : عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد والخمسة قيل: صدوق حسن الرأي، وقيل : ليس بالقوي . تهذيب التهذيب (٦: ٣٩٨) .

^٥ - هو : عبد العزيز بن جريج المكي أخرج له الأربعة قال البخاري والعجلي: لا يتابع على حديثه . تهذيب التهذيب (٦: ٢٩٧) .

^٦ - علل ابن أبي حاتم (١: ٣١ و ١٦٩) ونقله ابن حجر في التلخيص (١: ٢٧٤) وانظر سنن الدارقطني (١: ١٥٥) .

^٧ - التلخيص الحبير (١: ٢٧٥) .

^٨ - الكامل في الضعفاء (١: ٢٩٣) والمرجع السابق وسنن البيهقي (١: ١٤٢) .

^٩ - المطبوع في الكامل (وكلاهما غير محفوظين) .

^{١٠} - التلخيص الحبير (١: ٢٧٥) .

^{١١} - في السنن (١: ١٥٤) .

^{١٢} - هو : عطاء بن عجلان الحنفي أبو محمد البصري العطار، أخرج له الترمذي ، قال البخاري : منكر الحديث وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث جداً. تهذيب التهذيب (٧: ١٨٦) .

^{١٣} - هو : عباد بن كثير الثقفي البصري أخرج له أبو داود وابن ماجه ، قال البخاري: تركوه ، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني : ضعيف. انظر تهذيب التهذيب (٥: ٨٧) .

^{١٤} - هو : عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة أخرج له الستة كان قاضياً لابن الزبير ومؤدناً له وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي (ت ١١٧هـ) تهذيب التهذيب (٥: ٢٦٨) .

^{١٥} - في السنن (١: ١٤٢) والتلخيص الحبير (١: ٢٧٥) وسنن الدارقطني (١: ١٥٤) .

^{١٦} - هو : سليمان بن أرقم البصري أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي ، قال مسلم في الكنى: منكر الحديث. تهذيب التهذيب (٤: ١٤٨) .

فقه الحديث

وقوله ﷺ (من أصابه قيء) فيه دلالة على أن القيء ينتقض الوضوء وفي ذلك خلاف^١ ، فذهب أكثر العترة وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه ينتقض الوضوء لهذا الحديث، ولكن بشرط أن يكون من المعدة ، وأن يكون ملء الفم دفعة فأمّا كونه من المعدة ، فلأن القيء إنما هو لما خرج من المعدة ، وأما اشتراط أن يكون ملء الفم دفعة واحدة ، فلأنه قد ورد النقض بذلك في قوله : (قيء ذارع ودسعة تملأ الفم)^٢ وهذا مطلق والمطلق يحمل على المقيد ، وعمل زيد بن علي بإطلاقه ، فأوجب الوضوء من قليله لإطلاق الحديث والجواب ما عرفت واستثنى أبو حنيفة ومحمد البلغم ، قالوا: لصقالاته وعدم اختلاطه بالنجاسة والجواب الحديث مطلق ، وذلك التعليل غير مقيد ، وذهب الناصر والباقر والصادق والشافعي ومالك ، أن ذلك غير ناقض مطلقاً لما روي عن ثوبان (يارسول الله ، أوجب الوضوء من القيء ؟ قال : لو كان واجباً لوجدته في كتاب الله) حكاه في الانتصار^٣ ، والجواب أن ذلك مفهوم ، والأول منطوق، وهو أقوى، والقيء معتبر فيه ذلك الاشتراط ، ولو كان دماً اعتباراً بالمرج ، وعن المنصور بالله أنه كالدّم اعتباراً بصفته، وعنه أنه كالدّم في التحيس وكالقيء في النقض، ودل على أن الرعاف ناقض للوضوء^٤ ، ويقاس عليه الدّم الحاج من سائر الجسد ولكنه بشرط أن يكون دماً سائلاً بأن يقطر أو يكون قدر الشعيرة من موضع واحد في وقت واحد) ما يمكن تطهيره ، الظاهر قوله ﷺ (أو دم سائل)^٥ وعن المؤيد بالله^٦ أن السائل هو ما جاوز المحل عند خروجه وإن قل ، فإن منع السيال بقطنة نقض عنده، إذا جاوز المحل، وعلى مقتضى قول الهدوية أنه لا ينتقض إلا إذا كان بحيث لو لم يمنع لسال ، وهذا هو المراد بقولهم : (أو تقديراً)^٧ وهذا ما لم يخرج من

^١ - انظر آراء الفقهاء في: البحر الزخار (٨٧:١) وشرح الأزهاري (٩٦:١) وضوء النهار (٢٣٨:١) والمبسوط (٧٥:١) والمغني (١٧٥:١) وبعدها (٧:٢).

^٢ - قوله : روى عن علي عليه السلام أنه قال حين عد الأحداث : أو دسعة تملأ الفم ، قلت : غريب وأخرج البيهقي في الخلافيات عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ (يعاد الوضوء من سبع من أقطار البول والدم السائل والقيء ومن دسعة تملأ الفم ونوم المضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة وخروج الدم) وضعف فإن فيه سهل بن عفان والجارود بن يزيد وهما ضعيفان . نصب الراية (١ : ٤٤) .

^٣ - نسب ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخاف (٨٨:١) لأصول الأحكام.

^٤ - البحر الزخار (٨٧:١).

^٥ - نسب ابن بهران في جواهر الأخبار (١٥:١) لأصول الأحكام والشفاء.

^٦ - البحر الزخار (٨٧:١) وشرح الأزهاري (٩٦:١-٩٧) وضوء النهار (٢٣٩:١) وبعدها.

^٧ - هذه اللفظة من متن الأزهاري . انظر شرح الأزهاري (٩٧:١).

السبيلين فإن خرج منهما ، فإن له حكم المحل خلاف الإمام يحيى ، وكون الدم ناقضاً هو قول القاسمية وأبي حنيفة وصاحبيه وأحمد وإسحاق^١ ، والخلاف في ذلك لزيد بن علي والشافعي ومالك والناصر وجماعة من الصحابة والتابعين فقالوا : إن خروج الدم غير ناقض ، لحديث أنس الآتي^٢ وفيه مقال ، وقد أيد بآثار عن ابن عمر وابن عباس وابن أبي أوفى وأبي هريرة وجابر^٣ ، وبقوله ﷺ (لا وضوء إلا من صوت أو ريح) أخرجه أحمد والترمذي وصححه^٤ وأحمد والطبراني^٥ ، من حديث السائب بن خباب^٦ ، بلفظ (لا وضوء إلا من ريح أو سماع) والجواب عن ذلك ، بأن حديث الباب قول وحديث أنس حكاية فعل والقول أقوى ، وأما حديث (لا وضوء) فهو عام مخصوص ، والله أعلم (أو قلنس) هو بفتح القاف واللام ، ويروى بسكونها ، قال الخليل بن أحمد : هو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء ، وإن عاد فهو القيء^٧ وقال ابن بهران في شرحه على الأئمة^٨ : القلنس هو المراد بالدسعة في الخبر وهو قوله ﷺ : (دسعة تملأ الفم) وفي نهاية^٩ ابن الأثير^{١٠} (من قاء أو قلنس فليتوضأ) القلنس ما يخرج من الجوف ملء الفم أو دونه ، وليس بقيء ، فإن عاد فهو القيء (والمذي) قد تقدم الكلام فيه^{١١} قوله : (ثم ليبين على صلاته .. الخ) فيه دلالة على أن الصلاة لا تفسد إذا سبقه الحدث ، ولم يتعمد خروجه فإن تعمد خروجه فإجماع على أنه ناقض ، وهذا القول ذهب إليه أبو حنيفة وصاحباه ومالك وروى عن زيد بن علي وقديم قول الشافعي ذكره في المذهب^{١٢} ولكن بشرط ألا يفعل شيئاً يفسد الصلاة ، والخلاف في ذلك للهادي والناصر والشافعي في أحد قوليه ، فقالوا : إن الحديث يوجب

^١ - البحر الزخار (٨٦: ١-٨٧) وضوء النهار (٢٤٠: ١).

^٢ - الحديث رقم (٧٣).

^٣ - انظر تخريجها بعد حديث رقم (٧٣).

^٤ - أحمد (٢: ٣٣٠ و ١٢: ٣) وابن ماجه برقم (٥١٥) والترمذي برقم (٧٤) وقال : حديث حسن صحيح .

^٥ - المسند (٤٢٦: ٣) والمعجم الكبير (١٤٠: ٧) وابن ماجه برقم (٥١٦) عن السائب بن يزيد .

^٦ - هو : السائب بن خباب المدني أبو مسلم صاحب المقصورة ويقال هو مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة قال البخاري : يقال له صحبة . تهذيب التهذيب (٣: ٣٨٧) .

^٧ - النهاية في غريب الحديث (١٠٠: ٤).

^٨ - شرح الأئمة مخطوط في مكتبة الأوقاف بصنعاء .

^٩ - النهاية (١٠٠: ٤).

^{١٠} - هو : المبارك بن محمد الشيباني الجزري الشافعي يكنى أبا السعادات ويعرف بابن الأثير (٥٤٤ -

٦٠٦ هـ) المحدث الأصولي المؤرخ صنف (جامع الأصول - النهاية في غريب الحديث - الإنصاف في

الجمع بين الكشف والكشاف) طبقات الشافعية (١٥٣: ٥) .

^{١١} - في الحديث رقم (٧٥).

^{١٢} - المجموع (٢: ٥٤ - ٥٥) .

استثنافها، لحديث علي بن طلق قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا فسا أحدكم في الصلاة ، فليصرف وليتوضأ ، وليعد الصلاة) هذه رواية أبي داود^١ ، وروي عن علي عليه السلام أنه قال : (من رعى وهو في صلاته فليصرف وليتوضأ وليستأنف الصلاة)^٢ وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : (إذا قاء أحدكم في صلاته أو رعى ، فليصرف وليتوضأ) حكى هذين الحديثين في أصول الأحكام^٣ ، وهذه الأحاديث متعارضة من الجانبين ، ومع ذلك يرجع إلى الترجيح وحديث استئناف الصلاة أرجح لأنه مثبت حكم استئناف الصلاة والآخر نافٍ ، ولأن فيه زيادة تشديد وهي أرجح .

الوضوء من لحوم الإبل

٨١ - وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه (أن رجلاً سأل النبي ﷺ أتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال : إن شئت ، قال : أتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال : نعم) أخرجه مسلم^٤ .

ترجمة الراوي

هو : أبو عبد الله ، ويقال : أبو خالد بن سمرة بن جنادة العامري السوائي^٥ بضم السين المهملة ، وتخفيف الواو نسبة إلى سواء بضم السين المهملة والواو المفتوحة المخففة ، وبعدها ألف ، وبعد الألف همزة مفتوحة من أجداده وجابر ابن أخت سعد ابن أبي وقاص ، وأمّه خالدة ، نزل الكوفة ومات بها سنة أربع وسبعين ، وقيل : سنة ست وستين ، روى عنه سماك بن حرب وعامر الشعبي وحسين بن عبد الرحمن^٦ .

تخريج الحديث

والحديث روى نحوه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم^٧ ، من حديث البراء ابن عازب قال ﷺ : (توضؤوا من لحوم الإبل ولا توضؤوا من لحوم الغنم) قال ابن

^١ - أخرجه أبو داود برقم (٢٠٥) والترمذي (١١٦٤).

^٢ - أخرجه ابن ماجه برقم (١٢٢١).

^٣ - نسبهما ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (٨٧:١) لأصول الأحكام .

^٤ - مسلم برقم (٣٦٠) وأخرجه أحمد (٩٨:٥) وابن ماجه برقم (٤٩٥) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٢٤) والطبراني في الكبير برقم (١٨٦٦) وابن خزيمة برقم (٣١) .

^٥ - الإصابة برقم (٢١٣:١) والاستيعاب (٢٢٦:١) .

^٦ - هو : حسين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل أخرج له الستة وثقه أحمد وابن معين والعجلي وأبو زرعة (ت ١٣٦ هـ) . تهذيب التهذيب (٣٢٨:٢) .

^٧ - أخرجه أبو داود برقم (١٨٤) والترمذي برقم (٨١) وابن ماجه برقم (٤٩٤) وأحمد (٢٨٨:٤) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٢٨) .

خزيمة في صحيحه^١ : لم أرى خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله .

فقه الحديث

والحديثان فيهما دلالة على أن أكل لحوم الإبل ، يوجب استئناف الوضوء^٢ وقد ذهب إلى هذا ، أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، ويحيى بن يحيى^٣ وأبو بكر ابن المنذر وابن خزيمة ، وهو قول قديم للشافعي ، واختاره الحافظ البيهقي ، وحكي عن أصحاب الحديث مطلقاً ، وحكي عن الشافعي أنه قال^٤ : إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به ، قال : البيهقي : قد صح فيه حديثان حديث جابر ، وحديث البراء^٥ ، وذهب الجماهير من العلماء الى أنه لا ينقص ومنهم الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة^٦ ، وعامر بن ربيعة وأبو إمامة وجماهير التابعين ومالك وأبو حنيفة الشافعي وأصحابهم^٧ ، وهو المروي عن العترة عليهم السلام ، قالوا : والحديثان منسوخان بحديث (ترك الوضوء مما مست النار)^٨ قال النووي : ودعوى النسخ باطل ، لأن هذا الحديث الأخير عام ، وذلك خاص ، والخاص مقدم على العام ، ويجب عنه بأن ذلك وارد على قول من يقول : إن العام المتأخر مخصص بالخاص المتقدم كما هو مذهب الشافعي ، وأما على قول من يقول : إنه ناسخ ، فهو مستقيم دعوى النسخ ، وأقرب ما يستروح له من تقوية النسخ موافقة الخلفاء الأربعة ، وأكابر الصحابة والتابعين^٩ ، وأظهر من ذلك ، ما رواه في الشفاء^{١٠} ، عن علي عليه السلام قال : (اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأواخر من شهر رمضان المعظم

١ - انظر كلام ابن خزيمة في صحيحه بعد الحديث رقم (٣٢) .

٢ - شرح النووي على صحيح مسلم (٤٨: ٤٩) .

٣ - لعله : يحيى بن يحيى بن كثير المالكي القرطبي أبو محمد الفقيه كان فقيه الأندلسي وكان ثقة عاقلاً حسن

الرأي والسمت (ت ٢٣٤ هـ) تهذيب التهذيب (١١ : ٢٦٢) .

٤ - المجموع (٢ : ٧٣) .

٥ - المرجع السابق وشرح صحيح مسلم (٤٩: ٣) وكشاف القناع (١ : ١٣٠) .

٦ - هو : زيد بن سهل الأنصاري أبو طلحة زوج أم سليم وكان من فضلاء الصحابة أستشهد غازياً في البحر

مات سنة (٥٠) انظر الإصابة (١ : ٥٤٩) .

٧ - معالم السنن بهامش سنن أبي داود (١ : ١٢٨ - ١٢٩) .

٨ - أخرجه البخاري برقم (٥٤٥٧) والنسائي (١٠٨: ١) والترمذي برقم (٨٠) وابن ماجه برقم (٤٨٩) معالم

السنن بهامش سنن أبي داود (١ : ١٢٨ - ١٢٩) .

٩ - شرح النووي على مسلم (٤٩: ٣) والمجموع (٢ : ٥٩ - ٦٠) .

١٠ - جواهر الأخبار .

فلما نادى بلال المغرب ، أتى رسول الله ﷺ بكنف جزور^١ مشوية فأمر بلالاً فكف هنيهة فأكل عليه السلام وأكلنا ، ثم دعا بلبن إبل قد مذق له ، فشرب وشربنا ، ثم دعا بالغسل فغسل يده من غمر اللحم ومضمض فاه ثم تقدم فصلى بنا ولم يحدث طهوراً) ، وقد أول حديث الوضوء من لحم الإبل بأنه يحتمل أن يراد الوضوء اللغوي، وهو غسل اليد ، بقرينة الأكل لشدة الزهومة في لحوم الإبل ، وليس حدثاً في نفسه والله أعلم^٢ ، وقد عده الدميري^٣ مستحباً فذكره في شرح المنهاج^٤ من جملة الأنواع التي يستحب الوضوء بعدها .

تغسيل الميت وحمله

٨٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : (من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ) أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه ، وقال أحمد : لا يصح في هذا الباب شيء^٥ .

تخريج الحديث

أخرجه أحمد والبيهقي^٦ ، من رواية ابن أبي ذئب^٧ ، عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة ، وصالح ضعيف ، وأخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عبد العزيز ابن المختار^٨ ، وابن حبان، من رواية حماد بن سلمة كلاهما عن سهيل بن أبي صالح^٩ ،

^١ - والجزور اسم لما يجزر من الإبل والبقر ، ولعله في الإبل أظهر .

^٢ - معالم السنن بهامش سنن أبي داود (١٢٨: ١٢٩) .

^٣ - هو محمد بن موسى بن عيسى الدميري المصري (٧٥٠ - ٨٠٨ هـ) من كتبه (نجم الوهاج في شرح المنهاج وحياة الحيوان والديباجة في شرح سنن ابن ماجه) طبقات الشافعية (٤ : ٦١) .

^٤ - لم أجده .

^٥ - أحمد (٤٣٣: ٢) والنسائي (لم أجده عنده ولعله في الكبرى) والترمذي برقم (٩٩٣) وقال : حديث حسن . وأبو داود برقم (٣١٦١) وابن ماجه برقم (١٤٦٣) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٦١) .

^٦ - التلخيص الحبير (١٣٦: ١)

^٧ - أخرجه البيهقي (٣٠٠ : ٣٠١) .

^٨ - هو : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب الإمام شيخ الإسلام أبو الحارث القرشي العامري المدني الفقيه كان من أوعية العلم ثقة فاضلاً قوالاً بالحق مهيباً (١٠٨ - ١٥٩ هـ) أعلام النبلاء (٧ : ١٣٩) .

^٩ - هو : عبد العزيز بن المختار الأنصاري أبو إسحاق أخرج له الستة وثقه ابن معين والعجلي والدارقطني ، وقال النسائي : ليس به بأس . تهذيب التهذيب (٣١٦: ٦) .

^{١٠} - هو : سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أخرج له الستة قال : النسائي : ليس به بأس وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . تهذيب التهذيب (٢٣١: ٤) .

عن أبيه عن أبي هريرة ، وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حبان^١ ، وقد خرج هذا الحديث من طرق كثيرة يمكن تصحيح بعضها ، وأقل مراتبها الحسن وحتى ذكر الماوردي^٢ : أن بعض أصحاب الحديث خرج لهذا مائة وعشرين طريقاً .

فقه الحديث

وإنما أجاب أحمد^٣ عن هذا بأنه منسوخ ، وكذا أبو داود^٤ ، ودليل النسخ ما رواه البيهقي^٥ عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : (ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه ، إن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم) وضعفه البيهقي بأبي شيبه المذكور في أسناد هذا الحديث هو إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبه^٦ احتج به النسائي ووثقه الناس ، ومن فوقه من رجال اسناد الحديث احتج بهم البخاري ، وقد يجعل هذا الحديث قرينة على حمل الأمر بالغسل والوضوء على النذب ، أو المراد بالغسل للأيدي كما صرح في هذا ، ويدل على النذب ما أخرجه عبد الله بن أحمد ، عن ابن عمر (كنا نغسل الميت ، فمنا من يغتسل ، ومنا من لا يغتسل)^٧ قال المصنف^٨ ، رحمه الله : وهذا إسناد صحيح ، وهو أحسن ما جمع به بين مختلف هذه الأحاديث ، وقد قيل في معنى قوله : (فليتوضأ) : أي ليكن على وضوء ، ليتهيأ له الصلاة على الميت^٩ .

^١ - نقل : ابن حجر في التلخيص (١٣٧:١) تصنيفه عن الترمذي وتصحيحه عن ابن حبان .

^٢ - التلخيص الحبير (١٣٧:١)

^٣ - التلخيص الحبير (١٣٧:١)

^٤ - سنن أبي داود برقم (٣١٦٢) وكلام أبي داود بعده . وابن شاهين في النسخ والمنسوخ (ص : ٥٣ وبعبدها) ذكر عدة أحاديث في الباب ثم ذكر الحديث النسخ لها .

^٥ - أخرجه البيهقي (٣٠٦:١ و ٣٩٨:٣) والحاكم (٣٨٦:١)

^٦ - هو : إبراهيم بن عبد الله بن أبي بكر بن أبي شيبه الكوفي أخرج له النسائي وابن ماجه وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال العقيلي : ليس به بأس ، وقال الخليلي : كان ثقة ، ووهم البيهقي تبعاً لابن القطان فاشتبه عليه كما قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (١١٨:١) .

^٧ - أخرجه البيهقي (٣٠٦:١) والخطيب في تاريخه (٤٢٤:٥)

^٨ - التلخيص الحبير (١٣٨:١)

^٩ - معالم السنن بهامش سنن أبي داود (٥١٢:٣) .

فائدة : قال الترمذي في سننه بعد الحديث رقم (٩٩٣) وقد اختلف أهل العلم في الذي يغسل الميت ، فقال بعض الصحابة : إذا غسل ميتاً فعليه الغسل ، وقال بعضهم : عليه الوضوء ، وقال مالك : استحباب الغسل من غسل الميت ولا أرى ذلك واجباً وهكذا قال الشافعي ، وقال أحمد : من غسل ميتاً أرجو أن لا يجب عليه الغسل وأما الوضوء ، فأقل ما قيل فيه ، وقال إسحاق : لا بد من الوضوء ، وروى عن عبد الله بن المبارك أنه قال : لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت . انتهى . وانظر المحلى (٢٥٠-٢٤٢) وشرح السنن للبغوي (١٦٩:٢) .

لايمس القرآن إلا طاهر

٨٣ - وعن عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما ، أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم^١ (أن لايمس القرآن إلا طاهر) رواه مالك مراسلاً ووصله النسائي وابن حبان^٢ ، وهو معلول^٣ .

ترجمة الراوي

هو : عبد الله بن أبي بكر الصديق القرشي النخعي^٤ شهد الطائف مع رسول الله ﷺ فرمي بسهم ، رماه أبو محجن الثقفي فبرأ ، ثم انتقض عليه فمات منه في أول خلافة أبيه في شوال سنة إحدى عشرة ، وكان أسلم قديماً ، ولم يسمع له بمشهد إلا شهوده الفتح وحنيناً والطائف .

تخريج الحديث

رواه أبو داود في المراسيل^٥ ، عن ابن شهاب ، قال : قرأت في كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم حين بعثه إلى نجران ، وهو الكتاب الطويل المشتمل على ذكر الديات ، ووصله النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي وفي الإسناد سليمان بن داود^٦ ، قال : حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد عمرو بن حزم ، عن أبيه^٧ ، عن جده ، سليمان بن

^١ - هو : عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان الانصاري شهد الخندق وما بعدها استعمله النبي ﷺ على نجران مات في خلافة معاوية . الإصابة (٥٢٥:٢) .

^٢ - أخرجه مالك (ص : ١٦١) والنسائي (٥٧:٨٠) وابن حبان في الإحسان رقم (٦٥٥٩) والدارمي (١٦١:٢) والدارقطني (١٢١:١) والحاكم (٣٩٥:١) .

^٣ - العلة في الحديث عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث وذلك كإرسال موصول أو وقف مرفوع أو غير ذلك فأنثرت فيه وقدحت ، وهو من أغصن أنواع علوم الحديث ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحظاً واسعاً ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون . علوم الحديث للصالح (ص : ١٧٩) .

^٤ - هذه الترجمة لابن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وهي خطأ ظاهر من خلال الكلام الذي ذكره في الروايات وتبعه الصنعاني رحمه الله في سبل السلام ولكن بعد الرجوع للموطأ والمستدرک وجدت أن ذلك سهواً منهما والله اعلم . وصاحب الرواية هو : عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري أخرج له الستة وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي توفي سنة (٣١٥) تهذيب التهذيب (١٤٤:٥) .

^٥ - مراسيل أبي داود (٢١٢ : ١) .

^٦ - هو : سليمان بن داود اليمامي قال البخاري في الكبير (١١:٢٠٢) : منكر الحديث وجرحه ابن حبان وقال ابن معين : ليس بشيء . الضعفاء الكبير للعقيلي (١٢٦:٢) .

^٧ - هو : محمد بن عمرو بن حزم الانصاري أخرج له أبو داود في المراسيل والنسائي ولد بنجران سنة عشر من الهجرة قال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث قتل يوم الحرة وقد كان يوماً أميراً للأنصار بعد ابن حنظلة . تهذيب التهذيب (٣٢٩:٩) .

داود، هذا متفق على تركه، كذا قال ابن حزم^١ ونقل عن أحمد أنه قال^٢ : أرجو أن يكون صحيحاً، قال: هو من رواية سليمان ابن داود الخولاني^٣ وهو ثقة، والذي قال: إنه سليمان ابن داود اليمامي الذي هو ضعيف، فقدوهم، وكلا الرجلين يروي عن الزهري ، قال: وقد أثنى على سليمان بن داود الخولاني هذا أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد^٤ وجماعة من الحفاظ، وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة لا من حيث الاسناد بل من حيث الشهرة .^٥ فقال الشافعي في رسالته^٦ : لم يقبلوا هذا الحديث حتى يثبت عندهم انه كتاب رسول الله ﷺ وقال ابن عبد البر^٧ : أشبه المتواتر لتلقي الناس له والمعرفة، وقال يعقوب بن أبي سفيان^٨ : لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب ، فان أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم^٩ وقال الحاكم^{١٠} : قد شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب ، ثم ساق ذلك بسنده اليهما . وفي الباب من حديث حكيم بن حزام (لا يمس المصحف إلا طاهر)^{١١} وفي إسناده سويد بن أبي حاتم، وهو ضعيف^{١٢} ومن حديث ابن عمر ، رواه الدار قطني والطبراني^{١٣} وإسناده لا بأس به ، وذكر الأثرم أن أحمد احتج به ، وغير ذلك ، وفي الكل مقال ، إلا انه يقوي بعض الأحاديث بعضاً^{١٤} .

^١ - التلخيص الحبير (١٧: ٤) .

^٢ - المرجع السابق .

^٣ - هو : سليمان بن داود الخولاني الدمشقي وقد أثنى عليه أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما من الحفاظ . تهذيب التهذيب (١٦٥: ٤) .

^٤ - هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الإمام العلامة الحافظ الدارمي السجستاني صاحب المسند الكبير والتصانيف ولد قبل المئتين ببسبر (٢٨٠ هـ) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٣١٩) .

^٥ - التلخيص الحبير (١٨: ٤)

^٦ - التلخيص الحبير (١٨: ٤) .

^٧ - المرجع السابق .

^٨ - لم أجد له ترجمة .

^٩ - التلخيص الحبير (١٨: ٤)

^{١٠} - كلام الحاكم في المستدرک (٣٩٧: ١) والتلخيص الحبير (١٨: ٤) .

^{١١} - أخرجه الحاكم (٤٨٥: ٣) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي والدار قطني (١٢٢: ١) والطبراني برقم (٣١٣٥) .

^{١٢} - هو : سويد بن إبراهيم أبو حاتم البصري كما ورد عند الطبراني ضعفه ابن عدي وجرحه ابن أبي حبان (٣٥٠: ١) وانظر الضعفاء الكبير للعقيلي (١٥٨: ٢) .

^{١٣} - أخرجه الدار قطني (١٢١: ١) والطبراني في الكبير (٣١٣: ١٢ - ٣١٤) والبيهقي (٨٨: ١) .

^{١٤} - التلخيص الحبير (١٣١: ١)

فقه الحديث

والنهي يدل على انه لايجوز لمس المصحف لمن ليس بطاهر^١ ، بأن يكون محدثاً فان كان بالحدث الأكبر فإجماع ، إلا ما يروى عن داود وإن كان بالحدث الأصغر فمذهب العترة إلا الإمام يحيى ، وبعض الفقهاء أن ذلك جائز وأكثر الفقهاء والأمام يحيى لايجوز ، قالوا : لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^٢ ولما تقدم من الحديث ، وأجيب عن الآية بأن الضمير عائد إلى المكنون من اللوح المحفوظ وهو كذلك لا تمسه إلا الملائكة المطهرون ، والحديث مؤول بالطهارة من الحدث الأكبر ، والقرينة على ذلك قياس اللمس على التلاوة ودخول المسجد ، ومتنجس البدن والله أعلم.

جواز ذكر الله على كل حال

٨٤ - وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه) رواه مسلم ، وعلقه البخاري^٣ .

فقه الحديث

هذا الحديث أصل في جواز ذكر الله تعالى بالتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد وشبهها من الأذكار في حال الجنابة والحدث ، وهذا جائز بإجماع المسلمين ، واختلف العلماء في جواز القراءة للقرآن للجنب والحائض والجمهور على تحريم ذلك ، ولا فرق بين آية وبعض آية ويجوز أن يجزى القرآن على قلوبهما ، وأن ينظرا في المصحف ويستحب لهما التسمية في أول الغسل ، وكذا على الطعام ونحوه ، وقولها : (على كل أحيانه) مخصوص بما سوى المواضع التي يكره الذكر فيها كحال البول والغائط والجماع ، ويكون المراد (بكل أحيانه) أي المعظم ، كحال الطهارة والحدث والقيام والقعود ونحو ذلك^٤ .

^١ - المغني والشرح الكبير (١: ١٣٩) وبداية المجتهد مع الهداية تخريج أحاديث البداية (١: ٤٣٥) والبحر الزخار (١: ٩٦ و ٩٧) والروض النضير (١: ٣٤٣) .

^٢ - (الواقعة: ٧٩) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (٣٧٣) وذكره البخاري معلقاً في كتاب الحيض باب رقم (٧) أبو داود رقم (١٨) والترمذي رقم (٣٣٨٤) وابن ماجه رقم (٣٠٢) وأبن حبان في الإحسان رقم (٨٠١ و ٨٠٢) وأحمد (٦: ٧٠ و ١٥٣ و ١٧٨) وأبن خزيمة رقم (٢٠٧) والبيهقي (١: ٩٠) .

^٤ - شرح النووي على مسلم (٤: ٦٨) وانظر بداية المجتهد مع الهداية تخريج أحاديث البداية (١: ٤٥٤) وبعدها والمغني (١: ١٣٤) والبحر الزخار (١: ١٠٣) .

الحجامة لاتنقض الوضوء

٨٥ - وعن أنس رضي الله عنه (أن النبي ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ) أخرجه الدارقطني^١ وليته ، لأن في اسناده صالح بن مقاتل^٢ ، وقال : إنه ليس بالقوي وذكره النواوي في فصل الضعيف^٣ .

تخريج الحديث

وفي الباب ، أن الدم لاينقض ، عن ابن عمر^٤ ، وعن ابن عباس^٥ وعن ابن أبي أوفى^٦ ، وعن أبي هريرة^٧ موقوفاً ، وعن جابر^٨ ، وهي كلها مخرجة موصولة إلا حديث جابر فعلقه البخاري ، ووصله غيره والكلام تقدم على هذا قريباً^٩ .

حكم نوم المتوضئ والمضطجع

٨٦ - وعن معاوية ، قال : قال رسول الله ﷺ : (العين وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء) رواه أحمد والطبراني^{١٠} .

٨٧ - وزاد (ومن نام فليتوضأ) وهذه الزيادة في هذا الحديث ، عند أبي داود^{١١} من حديث علي، دون قوله: (استطلق الوكاء) وفي كلا الإسنادين ضعف^{١٢} .

- ١ - في سننه (١٥١:١-١٥٢) وقال : رفعه ابن أبي العشرين ووقفه أبو المغيرة عن الأوزاعي وهو الصواب . وأخرجه البيهقي (١٤١:١) .
- ٢ - صالح بن مقاتل ، قال الدارقطني : ليس بالقوي ، . لسان الميزان (١٧٧:٣) .
- ٣ - التلخيص الحبير (١١٣:١)
- ٤ - والبيهقي (١٤١:١) ونسبه ابن حجر في التلخيص (١١٤:١) للشافعي في القديم ، وذكره البخاري معلقاً .
- ٥ - نسبه ابن حجر في التلخيص (١١٤:١) للشافعي
- ٦ - نسبه ابن حجر في التلخيص (١١٤:١) للشافعي والبيهقي في المعرفة
- ٧ - المرجع السابق
- ٨ - رواه أبو داود برقم (١٩٨) وابن خزيمة برقم (٣٦) وأحمد (٣٥٩و٣٤٤:٣) وذكره البخاري معلقاً في كتاب الوضوء باب رقم (٣٤) .
- ٩ - انظر الحديث رقم (٨٠)

- فائدة: قال الخطابي في معالم السنن بهامش سنن أبي داود (١٣٦:١) مالفظه :وقد يحتج بهذا الحديث من لا يرى خروج الدم وسيلانه من السبيلين ناقضاً للطهارة ويقول : لو كان ناقضاً للطهارة لكانت صلاة الأنصاري تفسد بسيلان الدم أول ما أصابته الرمية ، ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع ويسجد وهو محدث وإلى هذا ذهب الشافعي ، وقال أكثر الفقهاء : سيلان الدم من غير السبيلين ينقض الوضوء ، وهذا أحوط المذهبين وبه قول الشافعي قوي في القياس ، ومذاهبيهم أقوى في الاتباع .
- ١٠ - أخرجه أحمد (٩٧:٤) والطبراني في الكبير (٣٧٢:١٩) وأبو يعلى برقم (٧٣٧٢) والبيهقي (١١٨:١) والدارقطني (١٦٠:١) والدارمي (١٨٤:١) .
 - ١١ - أبو داود برقم (٢٠٣) وأخرجه ابن ماجه برقم (٤٧٧) والدارمي (١٨٤:١) والدارقطني (١٦٠:١-١٦١) .
 - ١٢ - التلخيص الحبير (١١٨:١)

٨٨ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً) أخرجه أبو داود ^١ ، وفي إسناده ضعف ^٢ .

ترجمة الراوي

هو : أبو عبد الرحمن معاوية بن أبي سفيان ^٣ . واسم أبي سفيان صخر بن حرب ابن أمية بن عبد شمس بن مناف القرشي الأموي ^٤ وأمه هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ^٥ ، كان هو وأبوه من مسلمة الفتح ثم من المؤلفة قلوبهم قيل : انه ممن كتب لرسول الله ﷺ الوحي ، وقال الذهبي ^٦ : إنما كتب كتباً للنبى ﷺ فيما بينه وبين العرب ، تولى الشام بعد أخيه يزيد ^٧ في زمن عمر ولم يزل بها متولياً حاكماً إلى أن مات وذلك أربعون سنة ، ومات سنة ستين في رجب بدمشق وله ثمان وسبعون سنة ، وقيل : ستة وثمانون سنة .

تخريج الحديث

ضعف إسناده الأول ببقية، عن أبي بكر بن أبي مريم ^٨ ، وهو ضعيف وإسناده الثاني ببقية عن الوضيين بن عطاء ^٩ ، قال الجوزجاني: واه، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن

^١ - أبو داود في سننه برقم (٢٠٢) ولفظه (أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ قال : فقلت له : صليت ولم تتوضأ وقد نمت ؟ فقال : إنما الوضوء علي من نيام مضطجعا ، زاد عثمان وهنا (فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله) قال أبو داود : قوله (الوضوء علي من نيام مضطجعا) وهو حديث منكر ، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة ، وروي أوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكروا شيئاً من هذا . وأخرجه الترمذي برقم (٧٧) وأحمد (٢٥٦ : ١) والبيهقي (١ : ٢١١) وقال : أذكره علي أبي خالد جميع الحفاظ، وأخرجه الدارقطني (١ : ١٥٩ - ١٦٠) وقال : تفرد به أبو خالد ولا يصح .

^٢ - لأن في سنده يزيد بن خالد الدالاني ، قال ابن معين والنسائي : لا بأس به وقال أبو حاتم : صدوق ثقة وقال ابن حبان في الضعفاء : كان كثير الخطأ فاحش الوهم خالف الثقات ، وقال ابن عبد البر : ليس بحجة . تهذيب التهذيب (٢ : ٨٩) .

^٣ - الإصابة (٤١٢ : ٣) والاستيعاب (٣٧٥ : ٣) .

^٤ - الإصابة (١٧٢ : ٢) والاستيعاب (١٨٣ : ٢) .

^٥ - الإصابة (٤٠٩ : ٤) والاستيعاب (٤٠٩ : ٤) .

^٦ - هو محمد بن أحمد عثمان الذهبي الدمشقي الحنبلي (٦٧٣ - ٧٤٨) محدث الشام ومؤرخه نبغ في علوم الحديث والتاريخ له مصنفات كثيرة منها : تاريخ الإسلام ، وميزان الاعتدال والمعنى في الضعفاء وغيرها . طبقات الشافعية الكبرى (٢١٦ : ٥) .

^٧ - هو يزيد بن أبي سفيان القرشي الأموي أمير الشام كان من فضلاء الصحابة وهو من مسلمة الفتح و كان أفضل أولاد أبي سفيان ، وكان يقال له : يزيد الخير ، أمره أبو بكر علي أحد الأجناد وأمره عمر علي فلسطين ثم على دمشق ، الإصابة (١١٩ : ٣) .

^٨ - هو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي . تهذيب التهذيب (٣٣ : ١٢) .

^٩ - هو الوضيين بن عطاء الخزاعي الدمشقي وثقه أحمد وابن معين وضعفه آخرون وأخرج له أبو داود والنسائي في مسند علي وابن ماجه (١٤٧) . تهذيب التهذيب (١٠٦ : ١١) .

هذين الحديثين ، فقال : ليسا بقويين ، وقال أحمد : حديث علي أثبت من حديث معاوية في هذا الباب^١ . وحسن المنذري وابن الصلاح والنووي حديث علي^٢ ، وقال الحاكم في علوم الحديث : لم يقل فيه : (ومن نام فليتوضأ) غير إبراهيم بن موسى الرازي^٣ ، وهو ثقة ، كذا قال ، وقد تابعه غيره.

لغة الحديث وفقهه

(والسه)^٤ بفتح السين المهملة ، وكسر الهاء في هذا الحديث وهي الدبر وفي الديوان السه : الإست ، وأصلها سته ، فحذفت العين اعتباطاً وترد في التصغير ، جعل اليقظة كالوكاء للقرية ، وهو الخيط الذي يشد به فوها والكلام تقدم على فقه الحدث في أول الباب فارجع إليه .

اليقين لا يذهب بالشك

٨٩ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : (يأتي أحدكم الشيطان في صلاته فينفخ في مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فإذا وجد ذلك ، فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) أخرجه البزار^٥ وفي إسناده أبو أويس لكن تابعه الدراوردي عند البيهقي^٦ .

٩٠ - وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد^٧

٩١ - ولمسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه^٨ .

^١ - التلخيص الحبير (١: ١١٨) .

^٢ - نقل ابن حجر تحسين الحديث عن هؤلاء الأعلام في التلخيص الحبير (١: ١١٨) .

^٣ - هو : إبراهيم بن موسى الرازي أبو إسحاق أخرج له الستة وثقه النسائي وأبو حاتم وأحمد وغيرهم كان من كبار العلماء الحفاظ . تهذيب التهذيب (٣: ١٤٨) .

^٤ - النهاية في غريب الحديث (٢: ٤٢٩) وغريب الحديث للهيرو (٣: ٨١) والفائق (٣: ١٧٨) .

^٥ - المعجم الكبير للطبراني (١١ : ٢٢٢) حديث رقم (١١٥٥٦ و ١١٩٤٨) .

^٦ - سنن البيهقي رقم (٣٤٤٩) .

^٧ - أخرجه البخاري برقم (١٣٧ و ١٧٧ و ٢٠٥٦) ومسلم برقم (٣٦١) وأخرجه النسائي (١: ٩٩) وابن ماجه برقم (٥١٣) وأبو داود برقم (١٧٦) .

^٨ - أخرجه مسلم برقم (٣٦٢) وأبو داود برقم (٧٧١) والترمذي برقم (٧٥) وابن ماجه برقم (٥١٥) وأحمد (٢: ٣٣٠) والبيهقي (١: ١١٧) .

٩٢ - وللحاكم^١ عن أبي سعيد مرفوعاً (إذا جاء أحدكم الشيطان ، فقال : إنك أحدثت ، فليقل كذبت) وأخرجه ابن حبان بلفظ (فليقل في نفسه كذبت)^٢

تخريج الحديث

وحديث أبي سعيد ، أخرجه الحاكم من طريق عياض بن عبد الله^٣ أن رسول الله ﷺ قال : (إذا جاء..الحديث) بزيادة بعد قوله : كذبت (إلا ما وجد ريحاً بأنفه أو سمع صوتاً بأذنه) وهو عند أحمد بلفظ (إن الشيطان ليأتي أحدكم في صلاته ، فيأخذ شعرة من دبره فيمدها ، فيرى أنه أحدث ، فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً)^٤ وفي إسناده على بن زيد بن جدعان ، والكلام على فقه الحديث تقدم في هذا الباب فلارجع إليه .

^١ - انظر المستدرک (١ : ١٣٤) .

^٢ - في صحيحه (٦ : ٣٨٩) برقم (٢٦٦٦) .

^٣ - هو : عياض بن عبد الله بن هلال أخرج له الأربعة ، تهذيب التهذيب (٨ : ١٨١) .

^٤ - انظر المسند (٢ : ٢٣٠ و ١٢ : ١٢) .

٧- باب قضاء الحاجة

الحاجة كناية عن خروج البول أو الغائط ، وهو مأخوذ من قوله ﷺ : (إذا قعد أحدكم لحاجته)^١ وعبرة الفقهاء لهذا (باب الاستطابة)^٢ والمحدثين (التخلي والتبرز)^٣ .

حكم إدخال شيء فيه ذكر الله للخلاء

٩٣ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه) أخرجه الأربعة^٤ ، وهو معطول .

تخريج الحديث

أعل^٥ بأنه من رواية همام ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن أنس ورواته ثقات ، لكن لم يخرج الشيخان من رواية همام عن ابن جريج ، وابن جريج ، قيل : لم يسمعه من الزهري ، وإنما رواه عن زياد بن سعد^٦ ، عن الزهري ، بلفظ آخر وهو : (أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه)^٧ والوهم فيه من همام ، كما قال أبو

^١ - أخرجه مسلم رقم (٦٠٩).

^٢ - مأخوذ من قوله : (ولا يستطيب بيمينه) انظر المجموع (٧٣:٢) والمغني (١٤٠:١) والموسوعة الفقهية الكويتية (١١٢:٤-١١٣) قال النووي في المجموع : الاستطابة والاستتجاء والاستجمار ، عبارة عن إزالة الخارج من السبيلين عن مخرجه ، فالاستطابة والاستتجاء يكونان بالماء وبالأحجار والاستجمار يختص بالأحجار ، أما الاستطابة فسميت بذلك لأنها تطيب نفسه بإزالة الخبث ، وأما الاستتجاء ، فمأخوذ من نجوت الشجرة وأنجيتها إذا قطعها ، كأنه يقطع الأذى عنه ، وهو مأخوذ من الحديث (ولا يستطيب بيمينه) .

^٣ - أخرجه أبو داود (١٤:١) والنسائي (١٧:١ و ٢٠ و ٣٧) والترمذي (١٠:١) وابن ماجه (١٠٨:١) أما أبو داود فقد قال : (باب التخلي عند قضاء الحاجة) والنسائي (الإبعاد عند إرادة الحاجة) و(باب القول عند دخول الخلاء) (والنهي عن الاستطابة بالعظم) والترمذي وابن ماجه قالا : (ما يقول إذا دخل الخلاء) ومسلم ذكر (باب الاستطابة) في كتاب الطهارة . وابن حبان في صحيحه . وهو مأخوذ من حديث (إذا دخل أحدكم الخلاء) وحديث (البراز في الموارد) .

^٤ - أي أصحاب السنن فأخرجه أبو داود برقم (١٩) والترمذي برقم (١٧٤٦) والنسائي (١٧٨:٨) وابن ماجه برقم (٣٠٣) والحاكم (١٨٧:١) وابن حبان برقم (١٤١٣) .

^٥ - التلخيص الحبير (١٠٧:١ - ١٠٨) .

^٦ - هو : زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني أخرج له الستة سكن مكة ثم تحول إلى اليمن وثقه ابن معين والنسائي وأحمد وغيرهم . تهذيب التهذيب (٣١٨:٣) .

^٧ - أخرجه البخاري برقم (٥٨٦٨) ومسلم برقم (٢٠٩٣) وأبو داود (٢٥:١) وأحمد (١٦٠:٣) و (٢٢٣) والنسائي (١٩٥:٨) والموصلي برقم (٣٥٣٨) .

داود^١، وهمام هذا، هو ابن يحيى بن دينار الأزدي العوزي مولا هم البصري، وإن كان قد تكلم فيه، فقد اتفق الشيخان على الاحتجاج بحديثه، وقال ابن معين: ثقة صالح، وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ^٢ وقد رواه مع همام، مع ذلك مرفوعاً يحيى بن الضريس البجلي^٣ ويحيى بن المتوكل أخرجهما الحاكم والدارقطني^٤، وقد رواه عمرو ابن عاصم^٥ وهو من الثقات عن همام موقوفاً على أنس^٦، وأخرج له البيهقي^٧ شاهداً وأشار إلى ضعفه ورجاله ثقات، ورواه الحاكم^٨ أيضاً، ولفظه (أن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله، وكان إذا دخل الخلاء وضعه).

فقه الحديث

وقوله: (إذا دخل الخلاء) أي أراد دخوله، والخلاء بالمد، هو المكان الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة، ثم كثر حتى يجوز به في غير ذلك.

والحديث يدل على أنه يبعد عنه عند قضاء الحاجة ما فيه ذكر الله تعالى أو ذكر نبي، أو شيء من القرآن، وعن بعضهم أنه يحرم إدخال المصحف الخلاء لغير ضرورة، قيل: فلو غفل عن تحية ما فيه شيء من ذلك، حتى اشتغل بقضاء الحاجة، غيبه بضم كفه عليه، أوجله في فيه، أو في عمامته قيل: فلو تخطم في يساره بما فيه شيء مما تقدم، وجب نزعه عند الاستنجاء خشية تنجيسه، وهذا إذا كان اللفظ مقصوداً به الذكر، فأما لو كان اللفظ مما يصح إطلاقه على غير الله سبحانه، مثل لفظ كريم وعزيز، وأراد به غير الله لم يكره استصحابه نظراً إلى المقصود والله أعلم^٩. وهذا هو المشهور عند العلماء، وعن المنصور بالله أنه لا يندب نزع الخاتم الذي فيه ذكر الله ونحوه لتأديته إلى ضياعه، وقد نهى عن إضاعة المال^{١٠} وهذا الحديث يرد عليه.

^١ - انظر كلام أبي داود في سننه بعد حديث رقم (١٩) و سنن البيهقي (٩٥:١).

^٢ - انظر كلام ابن معين وأحمد في تهذيب التهذيب (٦٠:١١).

^٣ - هو: يحيى بن الضريس البجلي أخرج له مسلم والترمذي كان من حفاظ زمانه وكان ثقة، (ت ٢٠٣ هـ). تهذيب التهذيب (٢٠٣:١١-٢٠٤).

^٤ - المستدرک (١٨٧:١) وعزه صاحب الجوهر النقي بهامش سنن البيهقي (٩٥:١) للدارقطني في الملل.

^٥ - هو: عمرو بن عاصم بن عبيد الله بن الوازع الكلبي أخرج له الستة وثقه ابن معين وابن حبان، وقال النسائي: لا بأس به. تهذيب التهذيب (٥١:٨).

^٦ - عزه ابن حجر في التلخيص الحبير (١٠٨:١) لعمرو بن عاصم.

^٧ - سنن البيهقي (٩٥:١).

^٨ - المستدرک (١٨٧:١) والموصلي برقم (٣٥٤٣).

^٩ - البحر الزخار (٤٣:١) وضوء النهار (١٦٣:١) والمجموع (٧٣:٢) وبعدها (والمغنى (١٥٨:١) وبعدها).

^{١٠} - مسلم رقم (١٧١٥) وابن خزيمة رقم (٧٤٤).

مايقول إذا دخل الخلاء

٩٤ - وعنه^١ قال : (كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث) أخرجه السبعة^٢.

فقه الحديث

قوله : (إذا دخل)^٣ أي إذا أراد الدخول ، وقد صرح بهذا البخاري في الادب المفرد^٤ من حديث أنس قال : (كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء قال) فذكر مثل حديث الباب ، وهذا في الأمانة المعدة لذلك بقرينة الدخول ولهذا قال ابن بطال : رواية (إذا أتى) أعم لشمولها ، وهل يختص هذا الذكر بالأمانة المعدة لذلك ، لكونها حضرة الشياطين ، كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن^٥ أو يشمل ؟ الأصح أنه يشمل ، مالم يشرع في قضاء الحاجة ووقت هذا الذكر إن كان في الأمانة المعدة لذلك قبل الدخول ، وفي غيرها في أول الشروع كتشمير ثيابه ، وهذا مذهب الجمهور ، وأما من يستعيز بقلبه أو بلسانه^٦ على مذهب مالك من أنه لا يكره الذكر عند قضاء الحاجة فلا فرق ، والخبث^٧ : بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية ، وقال الخطابي^٨ : لا يجوز غيره وتعقب بأنه يجوز إسكان الموحدة كما في نظائره من التخفيف ، قال النووي^٩ : وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيد القاسم بن سلام^{١٠} والخبث : جمع خبيث^{١١} والخبائث : جمع خبيثة ، يريد ذكران الشياطين وإنائهم ، ويحتمل على سكن الباء ، كما قال ابن الأعرابي : إنه

^١ - أي عن أنس .

^٢ - أي أصحاب الكتب الستة وأحمد فأخرجه البخاري برقم (١٤٢) ومسلم برقم (٣٧٥) وأبو داود برقم (٥) والترمذي برقم (٥) وابن ماجه برقم (٣١٢) والنسائي (٢٠:١) وأحمد (١٠١:٣) وابن حبان في الاحسان برقم (١٤٠٧) .

^٣ - فتح الباري (٢٤٤:١) وشرح النووي على مسلم (٧١:٤) .

^٤ - الأدب المفرد للبخاري برقم (٦٩٢) .

^٥ - أخرجه أبو داود برقم (٦) وابن ماجه برقم (٢٩٦) وأحمد (٣٦٩:٤) .

^٦ - عبارة الفتح ما يلي (وقالوا فيمن نسي : يستعيز بقلبه لا بلسانه ، ومن يجيز مطلقا كما نقل عن مالك لاحتاج إلى تفصيل) .

^٧ - فتح الباري (٢٤٣:١) .

^٨ - معالم السنة بهامش سنن أبي داود (١٦:١) والنهاية (٦:٢) وغريب الحديث (١٩٢:٢) .

^٩ - شرح مسلم (٤:٧١) وفتح الباري (٢٤٣:١) .

^{١٠} - غريب الحديث لأبي عبيد (١٩٢:٢) .

^{١١} - فتح الباري (٢٤٣:١) وشرح النووي على مسلم (٧١:٤) ومعالم السنن (١٦:١) .

بمعنى المكروه قال : فإن كان من الكلام فهو الشتم ، وإن كان من الملل ، فهو الكفر ، وإن كان من الطعام ، فهو الحرام ، وإن كان من الشراب فهو الضار ، وعلى هذا فالمراد بالخبائث : المعاصي ، أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب^١ ولهذا وقع في رواية الترمذي^٢ وغيره (أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، أو الخبث والخبائث) هكذا على الشك الأول بإسكان الباء والثاني بضمها ، وكان ﷺ يستعيز إظهاراً للعبودية ويجهر بها للتعليم ، وقد روى العمري^٣ هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب^٤ بلفظ الأمر فقال : (إذا دخلتم الخلاء فقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الخبث والخبائث)^٥ وإسناده على شرط مسلم ، وفيه زيادة التسمية ، قال المصنف رحمه الله تعالى في الفتح^٦ : ولم أرها في غير هذه الرواية .

الاستنجاء بالماء

٩٥ - وعن أنس رضي الله عنه قال : (كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء ، فأحمل أنا و غلام نحوي إداوة من ماء وعنزة ، فيستنجي بالماء) متفق عليه^٧ .

لغة الحديث

المراد بالخلاء هنا : الفضاء ، لقريظة العنزة ، ولأن خدمته في البيوت كانت تختص بأهله^٨ والإداوة بكسر الهمزة : إناء صغير من جلد يتخذ للماء كالسطيحة ونحوها ، وجمعها أداوى^٩ ، والعنزة بفتح العين والزاي ، وهي عصا طويلة في أسفلها زج ، ويقال : رمح قصير ، وإنما كان يستصحبها رسول الله ﷺ لأنه كان إذا توضأ صلى ،

^١ - انتهى الكلام المنقول من معالم السنن بهامش سنن أبي داود (١٦:١) الذي نقله الخطابي عن ابن الأعرابي ، وانظر غريب الحديث للخطابي (٢٢١:٣) .

^٢ - رواية الترمذي هكذا (الخبث والخبث ، أو الخبث والخبائث) وهكذا خطأ في النسخ أو اختلاف في النسخ والله أعلم .

^٣ - لم أستطع تحديد المذكور لأن هذا اللقب لأكثر من شخص .

^٤ - هو : عبد العزيز بن صهيب البناني مولاهم البصري أخرج له الستة وثقة النسائي والعجلي وأحمد . تهذيب التهذيب (٣٠٥:٦) .

^٥ - نسبه ابن حجر في الفتح (٢٤٤:١) للعمري .

^٦ - فتح الباري (٢٤٤:١) .

^٧ - أخرجه البخاري برقم (١٥٠) وأطرافه) ومسلم برقم (٢٧١) وأبو داود برقم (٤٣) والنسائي (٤٢:١) وأحمد (٢٠٣:٣) وابن خزيمة برقم (٨٥) وابن حبان في الإحسان برقم (١٤٤٢) .

^٨ - فتح الباري (٢٥٢:١) .

^٩ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣٣:١) وفتح الباري (٢٥١:١) .

فيحتاج إلى نصبها بين يديه ستر^١ ، ويفهم من تبويب البخاري أنها كانت تحمل ليستتر بها عند قضاء الحاجة ، وذلك أنه يمكن أن يضع عليها الثوب فيستتر ، أو تكون إشارة إلى من يروم المرور بقربه ويحتمل أنه إنما استصحبها لنش الأرض الصلبة ، أو لمنع ما يعرض من هوام الأرض لكونه ﷺ كان يبعد عند قضاء الحاجة .

فقه الحديث

وفي الحديث جواز استخدام الرجل الفاضل بعض اصحابه^٢ ، واستحباب الاستنجاء بالماء ، ورجحانه على الحجر ، والذي عليه الجماهير من السلف والخلف ، والأفضل أن يجمع بين الماء والحجر فيستعمل الحجر أولاً لتخف النجاسة ، فإن اقتصر على أحدهما فالماء أفضل حيث لم يرد الصلاة ، فإن أرادها فخلاف في وجوب الماء ، وروي عن سعيد بن المسيب كراهة الاستنجاء بالماء ، فقل : لأنه مطعوم ، وروي عنه أنه قال : إنما الماء للنساء وقول : بأنه لعله فهمه من السائل الغلو في ذلك ، واستدل بعضهم بهذا ، على أن التوضؤ من الاواني دون المزارع والمسالك أفضل ، إذ لم يتوضأ النبي ﷺ الا منها ، ورد بأن النبي ﷺ لم يعدل إلى الاواني عند وجودها ، إذ لم ينفك ذلك دلالة والغلام المبهم في هذا الحديث^٣ في البخاري ما يشعر بأنه ابن مسعود فإنه أورد هذا بعد ذكر حديث أبي الدرداء في شأن ابن مسعود^٤ وقد يطلق الغلام على غير الصغير مجازاً ، ويؤيده أنه قال النبي ﷺ لابن مسعود : (إنك لغلام معلم)^٥ وفي رواية الإسماعيلي (غلام من الأنصار) فلعلها من تصرف الراوي للرواية الأخرى (غلام منا) وهي محتملة للتأويل ، أو من الصحابة أو من خدم النبي ﷺ ويحتمل أن يكون ذلك الغلام ، هو أبو هريرة ، فإنه كان يحمل ذلك مع النبي ﷺ^٦ وجابر بن عبد الله فعل ذلك^٧ فيحتمل ذلك .

^١ - انتهى كلام النووي من شرحه على مسلم (١٦٣:٣) وانظر فتح الباري (٢٥٢:١) .

^٢ - شرح النووي على مسلم (١٦٣:٣) وفتح الباري (٢٥٣:١) .

^٣ - فتح الباري (٢٥٢:١) .

^٤ - ذكره البخاري معلقاً في كتاب الوضوء باب رقم (١٦) .

^٥ - أخرجه أحمد (٣٧٩:١ و٤٦٢) .

^٦ - (أنه كان يحمل مع النبي ﷺ الإداوة لوضوئه وحاجته) أخرجه البخاري برقم (٣٧٧٣) .

^٧ - أخرجه البيهقي برقم (٤٥١) .

التباعد لقضاء الحاجة

٩٦ - وعن المغيرة بن شعبة ، قال : قال لي النبي ﷺ : (خذ الإداوة فانطلق حتى توارى عني ، ففضى حاجته) متفق عليه ^١ .
فقه الحديث

في الحديث دلالة على استحباب التباعد لقضاء الحاجة عن الناس والاستتار عن أعين الناظرين .

النهي عن التخلي في الطريق أو الظل

٩٧ - وعن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : (اتقوا اللاعنين ، الذي يتخلى في طريق الناس ، أو في ظلهم) رواه مسلم ^٢ .
٩٨ - وزاد أبو داود ^٣ عن معاذ (والموارد) ولفظه : (اتقوا الملاعن الثلاثة ، البراز في الموارد ، وقارعة الطريق ، والظل) .
٩٩ - ولأحمد ^٤ عن ابن عباس (أو نقع ماء) وفيهما ضعف ^٥ .
١٠٠ - وأخرج الطبراني ^٦ النهي عن (تحت الاشجار المثمرة ، وضفة النهر الجاري) من حديث ابن عمر بسند ضعيف ^٧ .

لغة الحديث وفقهه

في رواية مسلم (اتقوا اللعائن ، قالوا : وما اللعائن يارسول الله ؟ قال : الذي..الحديث) ومعنى اللعان : أي صاحب اللعن فهو للنسبة أي الذي ينسب إلى

^١ - أخرجه البخاري برقم (٣٦٣) ومسلم برقم (٧٧/٢٧٤) وأحمد (٢٤٨:٤) و٢٥٠ .

^٢ - أخرجه مسلم برقم (٢٦٩) وعنده : (اتقوا اللعائن) واللاعنين من رواية أبي داود برقم (٢٥) وأحمد (٣٧٢:٢) وابن خزيمة برقم (٦٧) وابن حبان في الإحسان برقم (١٤١٥) والحاكم (١٨٦:١) .

^٣ - سنن أبي داود برقم (٢٦) وأخرجه ابن ماجه برقم (٣٢٨) وأحمد (٢٩٩:١) .

^٤ - المسند (٢٩٩:١) او الفتح الرباني (٢٥٦:١) .

^٥ - أي حديث معاذ وحديث ابن عباس فأما حديث معاذ ففيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف والراوي عن ابن عباس مبهم ، فسنده هكذا (ثنا عبد الله ، قال : أنا ابن لهيعة ، قال : حدثني ابن هبيرة ، قال : أخبرني من سمع ابن عباس) فصار فيه علتان ضعف ابن لهيعة ، والمبهم .

^٦ - عزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (١٠٦:١) والهيثم في مجمع الزوائد (٢٠٤:١) للطبراني في الأوسط .

^٧ - لأن فيه فرات بين السائب وهو متروك .

اللعن، والمراد أن الناس يلعنونهما في العادة^١. ووقع في رواية أبي داود^٢ (اللاعنين) كما في الأصل بصيغة التنثية، قال الخطابي^٣: المراد باللاعنين : الأمرين الجالبيين للعن الحاملين الناس عليه، والداعيين إليه وذلك أن من فعلهما لعن وشتم يعني عادة الناس لعنه، فهو سبب، فانتساب اللعن إليهما من المجاز العقلي، قال: وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون، أي الملعون فاعلها فهو كذلك من المجاز العقلي^٤، وقوله: (الذي يتخلى في طريق الناس)^٥ أي يتغوط في موضع يمر به الناس، وفي الحديث حذف مضاف، والتقدير (تخلى الذي يتخلى) ووجه النهي، لما فيه من إيذاء المسلمين بتنجيس من يمر به، وثنته واستقذاره، والمراد بالظل هنا: مستظل الناس الذي اتخذوه مقبلاً ومناخاً ينزلونه ويقعدون فيه، وليس كل ظل يحرم القعود تحته، فقد قعد النبي ﷺ (تحت حائش النخل لحاجته)^٦ وله ظل بلا شك^٧ وحديث معاذ بزيارة (الموارد) وهي جمع مورد وهو الموضع الذي يأتيه الناس من رأس عين أو نهر، لشرب الماء أو التوضؤ وفيه ذكر (قارعة الطريق) والمراد الطريق الواسع، الذي يقرعه الناس بأرجلهم، أي يدقونه ويمرون عليه وقد صححه ابن السكن والحاكم^٨ واعترض عليهما في ذلك، بأن أبا سعيد الحميري^٩ رواه عن معاذ لم يسمع منه، ولا يعرف بغير هذا الإسناد، قاله ابن القطان^{١٠}، وحديث أحمد عن ابن عباس، ضعفه لأجل ابن لهيعة^{١١} والراوي عن ابن عباس مبهم أيضاً.

ونقع الماء، المراد به المجتمع، كذا في النهاية^{١٢} وحديث الطبراني ضعفه بفرات بن السائب^{١٣} رواه عن ميمون بن مهران^{١٤} وهو متروك قاله البخاري

^١ - شرح النووي على مسلم (١: ١٦١-١٦٢).

^٢ - انظر رواية أبي داود برقم (٢٥).

^٣ - في معالم السنن بهامش سنن أبي داود (١: ٢٨).

^٤ - انتهى كلام الخطابي.

^٥ - شرح النووي على مسلم (٣: ١٦٢).

^٦ - أخرجه مسلم برقم (٣٤٢) وأبو داود برقم (٢٥٤٩) وابن ماجه برقم (٣٤٠) والدارمي (١: ١٧٠) وأحمد (١: ٢٠٤).

^٧ - انتهى كلام النووي.

^٨ - نقل ابن حجر في التلخيص (١: ١٠٥) عنهما تصحيحه.

^٩ - هو: أبو سعيد الحميري أخرج له أبو داود وابن ماجه حديث (اتقوا الملاعن الثلاث) قال أبو داود: لم يسمع من معاذ، وقال ابن القطان: أبو سعيد هذا شامي مجهول. انظر تهذيب التهذيب (١٢: ٢١٢).

^{١٠} - انظر كلام ابن القطان في التلخيص الحبير (١: ١٠٥).

^{١١} - وهو ضعيف انظر ترجمته في صفحة (١٨٣).

^{١٢} - انظر النهاية لابن الأثير (٥: ١٠٨).

^{١٣} - هو: الفرّات بن السائب قال البخاري في الكبير (٤: ١٣٠) تركوه منكر الحديث وانظر ضعفاء العقلي (٣: ٤٥٨).

^{١٤} - هو: ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب الرقي الفقيه، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة، وثقة أحمد والمجلي وأبو زرعة والنسائي. تهذيب التهذيب (١٠: ٣٤٩).

وغيره، وقوله فيه : (وضفة النهر) ضفة بفتح الضاد المعجمة وكسرهما جانب النهر، كذا ذكره في القاموس^١ ، والحديث يدل على تحريم ذلك الفعل في المواضع المذكورة ، وفي ذلك تفصيل معروف في كتب الفروع^٢.

يجب التستر والسكوت عند قضاء الحاجة

١٠١ - وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدثا ، فإن الله يمقت على ذلك) رواه أحمد وصححه ابن السكن وابن القطان ، وهو معلول^٣.

تخريج الحديث

وأخرج أبو داود وابن ماجه^٤ ، من حديث أبي سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : (لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتهم يتحدثان ، فإن الله يمقت على ذلك) والحديث يدل على وجوب ستر العورة ، وقوله : (لا يتحدثا) نهى عن التحديث ، وتعليقه بالمقت اظهراً لعله النهي ، والمقت أشد الغضب ومعناه إعلام العباد بأن الفعل قبيح من فاعله ، يستحق عليه الذم والعقاب ، ولكنه حمل هنا على ترك الأحسن استعارة ، لأن فاعل القبيح تارك للأحسن والقرينة على هذا الحمل الإجماع على أن الكلام غير محرم في هذه الحال ، كذا ذكره الامام المهدي في الغيث^٥.

قيل : فإن عطس حمد بقلبه ، قيل : وقراءة القرآن حال قضاء الحاجة مكروهة كسائر أنواع الكلام ، وقيل : يحرم حال خروج الخارج ، فأما قبله أو بعده فيحتمل ، واللائق بالتعظيم المنع .

^١ - لسان العرب (٨: ٧٣) .

^٢ - المجموع (٨٦: ٨٧) والبحر الزخار (٤٦: ١) وضوء النهار (١٦٤: ١) والمغنى والشرح الكبير (١٥٦: ١-١٥٧) .

^٣ - سنن أبي داود برقم (١٥) وابن ماجه برقم (٣٤٢) والبيهقي (٩٩: ١٠٠) والبخاري برقم (١٩٠) وابن خزيمة برقم (٧١) والحاكم (١٥٧: ١) وأحمد (٣٦: ٣) وابن حبان في الإحسان برقم (١٤٢٢) وفي الباب عن أبي هريرة عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٧: ١) للطبراني في الأوسط وحديث أبي سعيد في إسناده إسماعيل بن سنان لم يوثقه إلا ابن حبان (٣٩: ٦) وفيه أيضا عكرمة بن عمار ولم يسنده إلا هو كما قال أبو داود ، وفي رواية عكرمة عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ويحيى مدلس وقد عفن ، وعياض ابن هلال مجهول فسنن الحديث ضعيف .

^٤ - أخرجه أبو داود برقم (١٥) وابن ماجه برقم (٣٤٢) وابن حبان برقم (١٤٢٢) .

^٥ - والبحر الزخار (٤٦: ١) والمجموع (٨٧: ٨٨) والمغنى (١٥٨: ١) وشرح الأزهري (٧٥: ١) .

النهي عن استعمال اليمين في قضاء الحاجة

١٠٢ - وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (لا يمس أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول ، ولا يتمسح من الخلاء بيمينه ، ولا يتنفس في الإناء) متفق عليه ،^١ واللفظ لمسلم .

فقه الحديث

الحديث يدل على النهي عن مس الذكر باليمين^٢ وهو نهى تنزيه لا تحريم وقوله : (لا يتمسح من الخلاء بيمينه) الخلاء بالمد ، هو الغائط ، وليس في ذلك الذكر دلالة على أن البول يخالف ذلك ، بل هما سواء ، وقد أجمع العلماء على أنه منهي عن الاستنجاء باليمين ، والجمهور على أنه نهى تنزيه ، وذهب أهل الظاهر إلى أنه حرام ، وأشار إليه جماعة من الشافعية ويستحب أن لا يستعين باليمين في شيء من أمور الاستنجاء إلا لعذر ، وإذا استنجى بماء صبه باليمين ومسح باليسرى ، وإن كان بحجر ، فإن كان في الدبر مسح بيساره وإن كان في القبل وأمكنه وضع الحجر على الأرض أو بين قدميه بحيث يتأتى مسحه أمسك الذكر بيساره ومسحه على الحجر ، وإن لم يمكنه ذلك واضطر إلى حمل الحجر حمله بيمينه ، وأمسك الذكر بيساره ومسح بها ، ولا يحرك اليمين ، هذا هو الصواب ، وقال بعض الشافعية^٣ : يأخذ الحجر بيساره والذكر بيمينه ويمسح ويحرك اليسرى ، وهذا ليس بصحيح ، لأنه يمس الذكر بيمينه من غير ضرورة وفي هذا تنبيه على إكرام اليمين وتشريفها وصيانتها عن الأقدار .

وقوله : (ولا يتنفس في الإناء) المراد لا يتنفس إلى داخل الإناء ، وأما التنفس ثلاثاً خارج الإناء فسنة معروفة ، قال العلماء : والنهي عن التنفس في الإناء هو على طريق الأدب مخافة من تقذيره وننته ، وسقوط شيء من الفم والأنف فيه ، ونحو ذلك فيفسده على غيره والله أعلم .

^١ أخرجه البخاري برقم (١٥٣) وأطرافه) ومسلم برقم (٢٦٧) وابن ماجه برقم (٣١٠) وأبو داود برقم (٣١) والترمذي برقم (١٥) والنسائي (٢٥:١) و٤٣ و٤٤) وأحمد (٣٨٣:٤) و(٢٩٥:٥ و٢٩٦ و٣٠٠ و٣٠٩) وابن حبان في الإحسان برقم (١٤٣٤) .

^٢ شرح النووي على مسلم (١٥٦:٣ و ١٥٩) وفتح الباري (٢٥٣:١-٢٥٤) .

^٣ المجموع (١١٠:٢) .

النهى عن استقبال القبلة عند قضاء الحاجة

١٠٣ - وعن سلمان رضي الله عنه قال : (لقد نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول ، أو نستنجي باليمين أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ، أو أن نستنجي برجيع أو عظم) رواه مسلم ^١ .

١٠٤ - وللسبعة ^٢ من حديث أبي أيوب (لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا) .

ترجمة الراوي ^٣

هو أبو عبد الله سلمان الفارسي ، ويقال : سلمان الخير ، مولى رسول الله ﷺ أصله من فارس من رامهرمز ، وقيل : من أصبهان ، من بلد يقال لها : جي ، سافر لطلب الدين ، فتنصر وقرأ الكتب ، ووقع في يد قوم من العرب فباعوه من يهود ، وكتب فأعانه النبي ﷺ وقيل : اشتراه بشرط العتق ، أسلم لما قدم النبي ﷺ المدينة ، وأول مشاهدته الخندق ، ومنعه الرق عن ما تقدم ، وقال النبي ﷺ لما اختصم فيه المهاجرون والأنصار في عمل الخندق ، كل يقول : هو منه ، فقال النبي ﷺ : (سلمان منا أهل البيت) ^٤ ولاه عمر المدائن ، وكان من المعمرين قيل : عاش (٢٥٠) سنة ، وقيل : (٣٥٠) وكان يأكل من عمل يده ويتصدق بعبائمه ، مات بالمدينة سنة (٣٥) وقيل : سنة (٣٢) وقيل : مات زمن عمر الأول أكثر ، روى عنه أبو هريرة وأنس ابن مالك وغيرهما .

فقه الحديث

قوله في الحديث : (بغائط) ^٥ بالباء ، ووقع في نسخ مسلم باللام ، قال النووي : كذا ضبطناه ، وأصل الغائط ، المطمئن من الأرض ، ثم صار عبارة عن الخارج

^١ - رقم (٢٦٢) وأبوداود رقم (٧) والترمذي رقم (١٦) وابن ماجه رقم (٣١٦) والنسائي (١ : ٣٨) وأحمد (٥ : ٤٣٧)

^٢ - هم أصحاب الكتب الستة وأحمد في اصطلاح المؤلف ، فأخرجه البخاري رقم (١٤٤) وأطرافه (ومسلم رقم (٢٦٤) وأبو داود رقم (٩) والترمذي رقم (٨) والنسائي (١ : ٢٢) وابن ماجه رقم (٣١٨) وأحمد (٥ : ٤١٦) وابن حبان في الإحسان رقم (١٤١٦) .

^٣ - الإصابة (٢ : ٦٠) والاستيعاب بهامشها (٢ : ٥٣) .

^٤ - عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦ : ١٣٠) للطبراني ولم أجده في الكبير والأوسط والصغير .

^٥ - شرح النووي لمسلم (٣ : ١٥٤) وفتح الباري (١ : ٢٤٥) والمجموع (٢ : ٧٨) والبحر الزخار (١ : ٤٤) وشرح الأزهري (١ : ٧٦) .

المعروف من دبر الآدمي ، والحديث يدل على النهي عن استقبال القبلة بما ذكره ، وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال خمسة :

الأول : أن النهي للتنزيه ، فيكون مكروهاً ، وهو قول القاسم ، وأشار إليه في الأحكام ، وحصله القاضي زيد لمذهب الهادي عليه السلام ، قال : ولا فرق بين الصحاري والعمران ، والاستقبال والاستدبار ، قالوا : وردت أحاديث النهي كحديث أبي هريرة (**لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها**) رواه مسلم^١ ، ونحوه من رواية أبي داود والنسائي ، وله شواهد^٢ أيضاً ، وورد ما يدل على الإباحة كحديث جابر (ثم رأيته قبل موته بعام مستقبل القبلة)^٣ وكحديث ابن عمر (**رقيت السطح مرة فرأيت النبي ﷺ جالساً على لبنتين مستقبل بيت المقدس**) متفق عليه^٤ وله طرق ، وكحديث عائشة (**حولوا بمقعدتي إلى القبلة**)^٥ فجمع بين الأحاديث بالحمل على الكراهة ، بل وفي متون هذه ما يدل على أنها ناسخة للتحريم ، كحديث جابر وحديث عائشة^٦ .

القول الثاني : لأبي طالب والمنتخب^٧ ، وهو قول للناصر ورواية عن أبي حنيفة أنه يحرم فيهما ، ودليلهم أحاديث النهي ، وحملوا أحاديث الإباحة أنها لعذر .

القول الثالث : لربيعه شيخ مالك وداود الظاهري وتبعهما الأمير الحسين^٨ أنه مباح فيهما ، قالوا : وردت أحاديث ثم نسخت فبقيت الإباحة ، وهو قول قوي مع ما عرفت من الإشعار بالنسخ .

^١ - برقم (٢٦٥) وابن ماجه رقم (٣١٢) وأبو داود رقم (٨) والنسائي (١ : ٢٨) وأحمد (٢ : ٢٤٧) وابن حبان في الإحسان رقم (١٤٣١) .

^٢ - كحديث عبد الله بن الحارث أخرجه ابن ماجه رقم (٣١٧) وابن حبان رقم (١٤١٩) وأحمد (٤ : ١٩٠) وحديث معقل بن أبي معقل أخرجه أبو داود رقم (١٠) وسهل بن حنيف أخرجه الدارمي (١ : ١٧٠) .

^٣ - رواه أحمد (٣ : ٢٦٠) والبزار وأبو داود رقم (١٣) والترمذي رقم (٩) وابن ماجه رقم (٣٢٥) وابن حبان رقم (١٤٢٠) واللفظ له .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١٤٥) ومسلم رقم (٢٦٦) وابن ماجه رقم (٣٢٢) والنسائي (١ : ٢٣) والترمذي رقم (١١) وأحمد (٢ : ٤١) .

^٥ - رواه ابن ماجه رقم (٣٢٤) وإسناده حسن وأحمد في مسنده رقم (٢٥٨٧٩) (٦ : ٢١٩) .

^٦ - ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص : ٨٢) والاعتبار للحازمي (ص : ٣٧) .

^٧ - يعني الرأي المنتخب ، لأن في العبارة تقديم وتأخير عما في البحر الزخار (١ : ٤٤-٤٥) .

^٨ - هو الحسين بن بدر الدين بن محمد بن أحمد بن يحيى الحسيني الأمير الكبير الحافظ محدث العترة وفقهها من كتبه (شفاء الأوامم والتقرير شرح التحرير والمدخل) (ت ٦٦٢ هـ) رجال الأزهار (ص : ١٢) .

القول الرابع : أنه يحرم في الصحاري دون العمران ، وهو مذهب مالك والشافعي ، وهو يروى عن ابن عباس وعبد الله بن عمر والشعبي وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل في إحدى روايتين عنه ، ورواه أبو الفوارس^١ تحصيلاً لأبي العباس ، قالوا : وردت أحاديث الإباحة في العمران ، فحملت عليها وبقي الصحراء على التحريم ، وفي حديث ابن عمر عن مروان الأصفر^٢ ، قال : (رأيت ابن عمر أنسخ رحلته مستقبل القبلة ، ثم جلس يبول إليها ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، أليس قد نهى عن هذا ؟ فقال : بلى إنما نهى عن ذلك في الفضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس)^٣ والجمع بين الأحاديث مأمكن هو الواجب ، وفرقوا أيضاً بين الصحراء والعمران من حيث المعنى ، بأنه يلحق المشقة في البنين في تكليفه ترك القبلة بخلاف الصحراء واعترض بأن العلة إنما هي الحرمة ، وهي حاصلة فيهما ، ولو كان العمران حائلاً كافياً في ذلك لجاز في الصحراء ، إذ لا تخلو من جبال وموانع ، والفرق المذكور يكفي في الجواب .

القول الخامس : إنه يحرم فيهما ، ويجوز الاستدبار فيهما ، وهو إحدى روايتين عن أبي حنيفة وأحمد ، ولعل في حديث سلمان من الاقتصار على الاستقبال فيهما ، وهو مردود لورود النهي فيهما والإباحة فيهما فهذه الأقوال الخمسة ، وأما تأويل حديث ابن عمر بأنه مخصوص بالنبي ﷺ فلا وجه له لحديث عائشة ، وعموم آية التأسى إلا فيما صرح بالخصوصية ، وفي مذهب الشافعي في جواز ذلك في العمران مشروط بأن يكون قريباً من جدار أو نحوه بأن لا يكون بينهما زائد على ثلاثة أذرع ، وأن يكون الحائل مرتفعاً بحيث يستر أسافل الإنسان ، وقدره بأخرة الرجل ، فإذا كان في الصحراء وتستر بشيء على الشرط المذكور زال التحريم ، وهذا هو المشهور عند الشافعية ولا فرق في الحائل بين أن يكون حيواناً أو جماداً أو وهدة ، ولو أرخى ذيله قبالة القبلة أجزأ عندهم على المشهور ، وهذه الأقوال في الكعبة ، وأما بيت المقدس فالظاهر من مذهب العترة وصرح به المنصور والإمام يحيى والغزالي أنه كالكعبة ، قالوا : (**لنهيه ﷺ عن استقبال القبلتين بغائط أو بول**)^٤ ونسخ الاستقبال

^١ - هو أبو الفوارس توران شاه بن خروشا الجيلي .

^٢ - هو مروان الأصفر أبو خلف البصري أخرج له الشيخان وأبو داود والترمذي . تهذيب التهذيب (١٠ : ٨٩) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (١١) وابن خزيمة رقم (٦٠) والحاكم (١٥٤ : ١) وقال : صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (١٠) وابن ماجه رقم (٣١٩) وهو حديث ضعيف لأن فيه راوياً مجهول الحال وهو أبو زيد مولى بني ثعلبة ، قال ابن المديني : ليس بالمعروف . تهذيب التهذيب (١٢ : ١١٣) .

للصلاة لا يبطل الحرمة ، وقال الناصر^١ : إنه غير منهي عنه ، ومثله في الشامل وبيان العمراني^٢ وقال أصحاب الشافعي^٣ : النهي عن استقبال بيت المقدس حين كان قبلة ، لكن جمعهما الراوي ، أو ذلك في حق أهل المدينة لأنه يؤدي إلى استدبار الكعبة وصرح النووي في شرح مسلم بالكراهة^٤ .

فرع

يجوز الجماع مستقبل القبلة في الصحراء والبنيان، وهو المختار عند الشافعية، ومذهب أبي حنيفة وأحمد وداود، واختلف فيه أصحاب مالك فجوزه ابن القاسم، وكرهه ابن حبيب^٥ ، وظاهر مذهب العترة أنه يكره ، وكذا الاستنجاء وإخراج الريح والفصد والحجامة ، والصواب الجواز ، إذ التحريم والكراهة إنما بينان بدليل شرعي، ولم يرد نهي عن ذلك ، وقوله : (أو يستنجي باليمين) تقدم الكلام فيه ، وقوله : (أو أن يستنجي بأقل من ثلاثة أحجار)^٦ يدل على أنه يجب الاستنجاء بثلاثة أحجار ، وهذه المسألة فيها خلاف عند العلماء ، فمذهب الهادي وغيره من الأئمة أن الاستجمار لا يجب إلا عند المتيمم ، أو من خشي تعدي الرطوبة ، ولم تزل النجاسة بالماء ، وفي غير هذه الحال الاستجمار مندوب لا واجب ، والاستنجاء بالماء لإزالة النجاسة لأجل الصلاة واجب ، ويدل على عدم وجوب الاستجمار ما تقدم من حديث أنس وحديث المغيرة ، وماسياتي من حديث أهل قباء^٧ ، على بعض رواياته من ذكر الماء من دون الحجارة ، وعلى القول بنديته فالعدد كونه وتراً مندوب أيضاً وذهب الشافعي^٨ إلى أنه مخير بين الماء والحجارة ، وأيهما فعل في الاستنجاء أجزأه ، فإذا استنجى بالحجر فلا بد من إزالة عين النجاسة وثلاث مسحات ، ولو زالت النجاسة بدونها ، وبه قال أحمد وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ، وقال مالك وداود : إذا حصل الإنقاء بدون الثلاث أجزأ ، ولو كانت الحجر لها ثلاثة أركان ومسح بكل ركن أجزأ ، ويجب

^١ - البحر الزخار (١ : ٤٥) وشرح الأزهاري (١ : ٧٦) .

^٢ - البيان الشافعي .

^٣ - المجموع (٢ : ٨٠) .

^٤ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٥٦) .

^٥ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٥٦) والمجموع (٢ : ٨٠) .

^٦ - هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي عالم الأندلس رأساً في فقه المالكية (١٨٤-٢٣٨هـ) من كتبه (حروب الإسلام وطبقات الفقهاء والواضحة) الديباج المذهب (ص: ١٥٤) .

^٧ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٥٦) والمجموع (٢ : ٩٥) وشرح الأزهاري (١ : ٧٧) .

^٨ - الحديث رقم (١١٣) .

^٩ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٥٦ - ١٥٧) .

التلث في القبل والدبر ، فتكون ستة أحجار ، أو حجر له ستة أحرف ، وإذا لم يحصل الإنقاء بالثلاثة وجب الزيادة على ذلك حتى ينقى ، ويستحب الإيتار ويقوم عن الحجر مما يشابهه في الإنقاء مقامه خلافاً لبعض الظاهرية تمسكاً بظاهر الدليل ، وأجيب بأن ذكرها إنما هو لكونها الغالب المتيسر ، ويدل على ذلك نهيه عن العظم والبرج والرجيع ، ولو كان الحجر متعيناً لنهى عما سواه فيجوز الاستجاء بكل جماد طاهر منقٍ لآحرمه له وقوله : (أو أن يستجي برجيع أو عظم)^١ نيه ﷺ بذكر الرجيع على أنه لايجزئ بالنجس ، فإن الرجيع هو النجس ، وأما العظم فلكونه طعاماً للجن وقد نبه به على جنس المطعومات ، وكذا الحممة^٢ لحديث أبي داود^٣ (أنه أمتك أن يستجوا بعظم أو روثة أو حُممة ، فإن الله جعل لنا فيها رزقاً ، فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك) وورد في كفيته مارواه الدارقطني^٤ وحسنه من حديث أبي بن العباس ابن سهل بن سعد عن أبيه عن جده ، قال : (سئل رسول الله ﷺ عن الاستطابة ، فقال : أولاً يجد أحدكم ثلاثة أحجار للصفحتين وحجر للمسربة^٥) وفي قوله : (ولكن شرقوا أو غربوا)^٦ المراد في حق من لم تكن قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب كأهل المدينة ، وأما من كانت قبلته إلى هذا سمت فإنه ينحرف إلى الجنوب أو الشمال .

فائدة

نقل ابن التين^٨ عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي ﷺ استجى بالماء وادعى الأصيلي متعنناً على البخاري أن قوله في حديث أنس (يستنج بالماء) أنه كان من قول أبي الوليد أحد الرواة عن شعبة ، قال^٩ : وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم

^١ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٥٧) .

^٢ - الحممة : بضم الحاء وفتح الميمين الفقم وما أحرق من الخشب والعظام .

^٣ - في سننه رقم (٣٩) .

^٤ - في سننه (١ : ٥٦) وضعفه الدارقطني وأخرجه البيهقي (١ : ١١٤) .

^٥ - هو أبي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري ضعفه ابن معين والدارقطني ، وقال أحمد : منكر الحديث . تهذيب التهذيب (١ : ١٦٣) والتاريخ الكبير ترجمة رقم (٦١٧) أما أبوه فقد وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما . تهذيب التهذيب (٥ : ١٠٤) .

^٦ - المسربة : بسين مهملة وراء مضمومة أو مفتوحة مجرى الحدث من الدبر . (من المخطوط) .

^٧ - شرح النووي على مسلم (٣ : ١٥٨) .

^٨ - هو عبد الواحد بن التين الصفاقسي المغربي المالكي (ت ٦١١ هـ) فقيه محدث مفسر من كتبه (المخبر الصحيح في شرح البخاري الصحيح) وقد أخذ منه ابن حجر في الفتح كثيراً . هدية العارفين (١ : ٦٣٠) ونيل الإبتهاج بهامش الديباج (ص : ١٨٨) .

^٩ - أي الأصيلي .

يذكرها ، قال : فيحتمل أن يكون إعداد الماء لوضوئه ، وقيل : إن قوله : (يستنجي) مدرج^١ من قول عطاء^٢ الراوي عن أنس ، فيكون مرسلًا فلا حجة فيه ، وأجيب عن ذلك بأن البخاري أخرج من طريق روح بن القاسم^٣ عن عطاء ابن أبي ميمونة (إذا تبرز أتيته بماء فيغسل به)^٤ ومسلمًا من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس (فخرج علينا وقد استنجى بالماء)^٥ وأخرج البخاري^٦ من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال : (يستنجى بالماء) والإسماعيلي^٧ من طريق عمرو بن مرزوق^٨ عن شعبة (فانطلقت أنا و غلام من الأنصار معنا إداوة فيها ماء يستنجى منه النبي ﷺ) فإن هذه الروايات تدل على أنه من قول أنس وأنها تثبت أن النبي ﷺ وقع منه الاستنجاء بالماء^٩ .

الأمر بالاستتار عند الغائط

١٠٥- وعن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ قال : (من أتى الغائط فليستتر) رواه أبو داود^{١٠} .

تخريج الحديث

الحديث نسبه في السنن إلى أبي هريرة ، وكذا في التلخيص^{١١} ، وقال : مداره على أبي سعيد الخبراني الحمصي^{١٢} ، وفيه اختلاف ، وقيل : إنه صحابي ولا يصح ،

- ١ - المدرج هو الذي كان في متنه أو إسناده زيادة ليست منه ، تدريب الراوي (١: ٢٦٨) .
- ٢ - هو عطاء بن أبي ميمونة أخرج له الجماعة إلا الترمذي وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي ، وقال أبو حاتم : لا يحتج بحديثه لأنه قدي .
- ٣ - هو الحافظ الحجة روح بن القاسم التميمي أخرج له الجماعة إلا ابن ماجه وثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان . أعلام النبلاء (٦: ٤٠٤) .
- ٤ - صحيح البخاري رقم (٢١٧) .
- ٥ - صحيح مسلم رقم (٢٧٠) .
- ٦ - صحيح البخاري رقم (١٥٢) .
- ٧ - أي من طريقه فتح الباري (١: ٢٥١) .
- ٨ - هو عمرو بن مرزوق الباهلي أخرج له البخاري وأبو داود وثقه أحمد وابن معين وابن حبان . تهذيب التهذيب (٨: ٨٧) .
- ٩ - انتهى مانقله من فتح الباري شرح الحديث رقم (١٥٠) .
- ١٠ - في سننه رقم (٣٥) وابن ماجه رقم (٣٣٧ و ٣٤٩٨) وأحمد (٢: ٣٧١) وابن حبان في الإحسان رقم (١٤١٠) والبيهقي (١: ٩٤) وهو من رواية أبي هريرة عندهم .
- ١١ - التلخيص الحبير (١: ١٠٢ - ١٠٣) .
- ١٢ - يقال : أبو سعيد الخبراني الحميري الحمصي ، ويقال : أبو سعد الخير ، وقيل : إنهما اثنان ، واختلف في صحبته ، وقال جماعة به على أنه أبو سعيد الخير ، وأما أبو سعيد قتاعي كما جزم ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢: ١٢٠) .

والراوي عنه حصين الحبراني^١ ، وهو مجهول ، وقال أبو زرعة : شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات^٢ ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل^٣ .

فقه الحديث

قوله : (فليستتر) أمر بالاستتار ما أمكن ، حتى يكون قعوده حيث يقع عليه أبصار الناظرين ، أو يهب عليه الريح فيصيبه البلل ، فليوث ثيابه وبدنه .

وتمام الحديث (فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيباً من رمل فليستدبره ، فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم ، من فعل فقد أحسن ومن فلا حرج) ومعنى قوله : (فإن الشيطان .. الخ) أن الشيطان يحضر الرجل إذا قضى حاجته ، لأن الرجل في هذا الوقت لا يذكر الله تعالى ، فإذا خلا من ذكر الله تعالى يحضره الشيطان ويأمره بالسوء ، فكذاك عند قضاء الحاجة ، يأمره بكشف العورة ، وبالبول في الموضع الصلب ومستقبل الريح ليصيبه رشاش البول ، وكل ذلك لعب الشيطان ببني آدم ، فأمر النبي ﷺ أمته بستر العورة مخالفة للشيطان ، لأنه إذا لم يستتر يمكن الشيطان من وسوسة الغير للنظر إلى مقعدته^٤ .

الدعاء بعد قضاء الحاجة

١٠٦ - وعنها^٥ (أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط ، قال : غفرانك) أخرجه الخمسة وصححه الحاكم وأبو حاتم^٦ .

فقه الحديث

قوله : (غفرانك) الغفران مصدر كالمغفرة منصوب بتقدير : أسأل غفرانك والمصدر مفعول به ، ويحتمل أنه مفعول مطلق ، أي اغفر غفرانك ، قيل : إنه استغفر من ترك ذكر الله تعالى وقت الخلاء ، فإنه كان يذكر الله على كل أحواله إلا

^١ - هو حصين الحميري ويقال الحبراني ، أخرج له أبو داود وابن ماجه ، قال الذهبي : لا يعرف . تهذيب (٢ : ٣٣٨) .

^٢ - الثقات (٦ : ٢١١) .

^٣ - علل الدارقطني (٨ : ٢٨٤) .

^٤ - قال الخطابي في معالم السنن بهامش سنن أبي داود (١ : ٣٣) ما قلته : معناه أن الشياطين تحضر تلك الأمكنة وترصدها بالأذى والفساد لأنها مواضع يهجر فيها ذكر الله وتكشف فيها العورات وهو معنى قوله : (إن هذه الحشوش محتضرة) فأمر عليه الصلاة والسلام بالتستر ما أمكن وأن لا يكون قعود الإنسان في براح من الأرض تقع عليه أبصار الناظرين فيتعرض لانتهاك الستر أو تهب عليه فيصيبه نشر البول عليه فليوث بدنه أو ثيابه وكل ذلك من لعب الشيطان به وقصده إياه بالأذى والفساد .

^٥ - أي عائشة

^٦ - أصحاب السنن وأحمد ، فأخرجه أبو داود رقم (٣٠) والترمذي رقم (٧) والنسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٧٩) وابن ماجه رقم (٣٠٠) وابن حبان في الإحسان رقم (١٤٤٤) والحاكم في المستدرک (١ : ١٥٨) وصححه ووافقه الذهبي .

حال قضاء الحاجة ، فجعل هجران الذكر في تلك الحال معصية أو عده على نفسه ذنباً ، فتدارك بالاستغفار ، وقيل : معناه : التوبة من تقصيره في شكر نعمته التي أنعم الله بها عليه ، فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروج الأذى منه ، فرأى شكره قاصراً عن بلوغ حق هذه النعم ، ففزع إلى الاستغفار منه ، وهذا أنسب ليوافق حديث أنس ، قال : (كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء ، قال : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني)^١ فإن فيه الحمد على هذه النعمة العظيمة ، وماورد في وصف نوح عليه السلام بقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾^٢ وكان من جملة شكره أن يقول بعد الغائط : (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى ولو شاء لحبسه في)^٣ .

لايجوز الاستنجاء بالروث

١٠٧ - وعن ابن مسعود ؓ قال : (أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرتين ، ولم أجد ثالثاً فأتيته بروثة فأخذهما وألقى الروثة ، وقال : إنها ركس) أخرجه البخاري وزاد أحمد والدارقطني (اتني بغيرها)^٤ .

تخريج الحديث

الحديث أخرجه البخاري ، وبين أن إسناده صحيح متصل ، وفيه رد على من زعم أن فيه تدليساً خفياً ، فليرجع إلى الصحيح وشرحه الفتح^٥ ، والحديث استدل به الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة ، قال : لأنه لو كان مشروطاً لطلب ثالثاً ، وغفل رحمه الله تعالى عن هذه الزيادة من طريق أحمد في مسنده أخرجه من طريق معمر عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود ، وتابع أيضاً معمرأ عليها أبو شيبه الواسطي^٦ ، وهو ضعيف ، أخرجه الدارقطني^٧ وتابعهما أيضاً عمار بن زريق^٨ أحد

^١ - أخرجه ابن ماجه رقم (٣٠١) .

^٢ - (الإسراء : ٣) .

^٣ - أخرجه الطبراني في الكبير رقم (٥٤٢٠) والطبري في تفسيره (١٥ : ١٩) بلفظ قريب .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١٥٦) والترمذي رقم (١٧) وابن ماجه رقم (٣١٤) والنسائي (١ : ٣٩) وأحمد (٤٢٩٦) والدارقطني (١ : ٥٥) .

^٥ - فتح الباري (١ : ٢٥٧) ومقدمة الفتح (ص : ٣٤٨) ففيها الرد على من قال فيه تدليساً وانظر نصب الراية (١ : ٢١٥) .

^٦ - هو إبراهيم بن عثمان بن خواستي أبو شيبه الواسطي (ت ١٦٩ هـ) قاضي واسط أخرجه له الترمذي وابن ماجه ضعفه ابن معين وأحمد وأبو داود . تهذيب التهذيب (١ : ١٢٥) .

^٧ - في سننه (١ : ٥٥) .

^٨ - هو عمار بن زريق الضبي التميمي أبو الأحوص الكوفي أخرجه له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (ت ١٥٩ هـ) تهذيب التهذيب (٧ : ٣٥٩) .

الثقات عن أبي إسحاق ، وقد قيل : إن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة ، لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكرابيسي وعلى تقدير أن يكون أرسله ، فالمرسل حجة عند قوم ، وعند الشافعي إذا اعتضد^١ وفي استدلاله أيضاً نظر لاحتمال أن يكون اكتفى بالأمر الأول في طلب الثلاثة أو اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث ، وقال أبو الحسين القصار المالكي^٢ : روي (أنه أتاه بثالث) لكن لا يصح ، ولو صح فقد اكتفى بالثلاثة في الموضعين ففي كل موضع أقل من ثلاثة وفيه نظر ، لجواز أنه لم يكن الخارج إلا من سبيل واحد ، أو اكتفى في القبل بمسحه في الأرض ، أو مسح من كل منهما بطرفين وزاد ابن خزيمة في رواية له لهذا الحديث (أنها كانت روثه حمار)^٣ ونقل التيمي^٤ أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ، وقوله : (إنها ركس)^٥ بكسر الراء وإسكان الكاف ، قيل : لغة في رجس ، وفي بعض نسخ البخاري (رجس) وكذا في رواية ابن ماجه وابن خزيمة ، وقيل : الركس الرجيع ، لأنه رد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة ، أو من حالة الطعام إلى حالة الروث ، وفي رواية الترمذي (ركس) يعني نجساً ، وهو يؤيد الأول ، وقال النسائي وقد أغرب : الركس طعام الجن ، وهو بعيد من الإشكال^٦ .

النهى عن الاستنجاء بالعظم

١٠٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ نهى أن نستنجي بعظم أو روث ، وقال : إنهما لا يطهران) رواه الدارقطني وصححه^٧ .

تخريج الحديث

ورواه أيضاً ابن خزيمة بهذا اللفظ^٨ ، ورواه البخاري في باب الطهارة بلفظ (ولا تأتني بعظم ولا روث)^٩ وزاد في باب المناقب في هذا الحديث أن أبا هريرة قال له

^١ - تدريب الراوي (١ : ١٩٨) .

^٢ - هو علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الفقيه المالكي يعرف بابن القصار كان ثقة (ت ٣٩٧هـ) تاريخ بغداد (٤١ : ١٢) .

^٣ - في صحيحه رقم (٧٠) .

^٤ - هو محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أخرج له الستة وهو ثقة . تهذيب التهذيب (٩ : ٦) .

^٥ - فتح الباري (١ : ٢٥٨) .

^٦ - عبارة الفتح (١ : ٢٥٧ - ٢٥٨) (وهذا إن ثبت فهو مريح من الإشكال) .

^٧ - في سننه (١ : ٥٦) وقال : الإسناد صحيح ، وابن عدي في الكامل (٣ : ١١٧٩) .

^٨ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ١٠٩) لابن خزيمة ولم أجده في المطبوع .

^٩ - في صحيحه رقم (١٥٥) وفي المناقب رقم (٣٨٦٠) .

لما أن فرغ : (مابال العظم والروث ؟ قال : هي من طعام الجن) وأخرجه البيهقي^١ مطولاً ، وهو عند مسلم من حديث ابن مسعود ، وكذلك عند أبي داود والدارقطني والنسائي والحاكم من طرق عنه^٢ ، وهو مشهور بجميع طرقه ، وفي الباب عن الزبير ابن العوام ، رواه الطبراني بسند ضعيف^٣ ، وعن سلمان رواه مسلم^٤ ، وعن جابر كذلك بلفظ (أن يتمسح بعظم أو بعز) وعن رويغ ، رواه أبوداود والنسائي^٥ ، وعن سهل بن حنيف ، رواه أحمد^٦ ، وإسناده واهي ، وعن رجل من الصحابة ، رواه الدارقطني^٧ ، وزاد فيه (أو جلد) وقال : لا يصح ذكر الجلد فيه .

فقه الحديث

والحديث فيه تصريح بأنه لايجزئ الاستجمار بالعظم والروث ، لقوله : (إنهما لايطهران) قيل : والعلة في ذلك ، أن العظم لزج لا يكاد يتماسك فيقلع النجاسة وينشف البلة ، وقيل : لأنه لا يكاد يعرى من بقية دسم قد علق به ، ونوع العظم قد يتأتى فيه الأكل لبني آدم ، لأن الرخو الرقيق منه قد يؤكل في الرفاهة والغليظ الصلب منه يدق ويستف عند المجاعة والشدة ، وقد حرم الاستجمار بالمطعوم ، وثالثها : كونه طعام الجن ، وأما الروث : فلأنه نجس ، لايزيل النجاسة بل يزيدها ، وإما لأنه طعام دواب الجن ، قال الحافظ أبو نعيم في دلائل النبوة : (إن الجن سألوا هدية منه ﷺ فأعطاهم العظم والروث)^٨ فالعظم لهم والروث لدوابهم ، فإن لا يستجى بهما ، وإما لأنه طعام الجن أنفسهم . روى أبو عبد الله الحاكم في الدلائل (أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود ليلة الجن : أولئك جن نصيبين جافوني فسألوني الزاد فمتعتهم بالعظم والروث فقال : وما يغني عنهم ذلك يا رسول الله ؟ قال : إنهم لا يجدون عظماً إلا وجدوا عليه لحمه الذي كان عليه يوم أخذ ، ولا وجدوا روثاً إلا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل ، فلا يستجى أحد بعظم ولا روث) وفي الحديث رد على من زعم أن

^١ - في سننه (١ : ١٠٧-١٠٨) .

^٢ - مسلم رقم (٤٥٠) وأبوداود رقم (٣٩) والدارقطني (١ : ٥٦-٥٥) والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٧ : ١١٢) والحاكم (٢ : ٥٠٣-٥٠٤) والترمذي رقم (١٨) .

^٣ - المعجم الكبير رقم (٢٥١) وفيه ثلاثة مجاهيل ، وقد حسنه الهيثمي في المجمع (١ : ٢١٠) .

^٤ - في صحيحه رقم (٢٦٢) وعن جابر رقم (٢٦٣) وأخرجه أبو داود رقم (٣٨) واحمد في الفتح الربيعي (١ : ٢٨٠) .

^٥ - أبوداود رقم (٣٦) والنسائي في الزينة رقم (٥٠٧٠) .

^٦ - (٣ : ٤٨٧) .

^٧ - في سننه (١ : ٥٦) .

^٨ - دلائل النبوة له (٢ : ٤٧١) رقم (٢٦٢ و ٢٦٣) .

الاستنجاء بهما يجرى مع الكراهة وعلى كون العلة هي أنهما من طعام الجن ويلتحق بهما جميع المطعومات التي للأدميين قياساً من باب الأولى ، وكذا مطعوم سائر الحيوان، وكذا المحترقات ككتب الهداية وأوراقها ، ومن قال : علة النهي عن الروث النجاسة ، ألحق به كل نجس ومنتجس ، وعن العظم لكونه لا ينقى ، ألحق به مافي معناه كالزج الأملس^١ .

الاستنزاه من البول

- ١٠٩ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (استنزها من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه) رواه الدارقطني^٢ .
- ١١٠ - وللحاكم^٣ (أكثر عذاب القبر من البول) وهو صحيح الإسناد والحديث صححه ابن خزيمة^٤ .

فقه الحديث

والاستنزاه: الابتعاد، مأخوذ من النزّه وهو البعد، وقوله : (فإن عامة عذاب) عامة الشيء معظمه، أي أكثر أسباب عذاب القبر هو ذلك، وهو يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية، واستدل ابن بطال بهذا الحديث^٥، ويحدث الصحيحين (مر على قبرين، فقال: إنهما يعذبان وما يعذبان في كثير .. الحديث)^٦ على أن التعذيب لا يختص بالكبائر، بل قد يقع على الصغائر، قال: لأن الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد ، يعني قبل هذه القصة ، وتعقب بأنه ورد في تمام قصة القبرين في الصحيحين أيضاً (بلى كان أحدهما لا يستنزّه من بوله) أي بلى إنه كبير وقد صرح بهذا التفسير البخاري^٧ في الأدب من الحديث، ولم يخرجها مسلم (فهو كبير) فالتعذيب مختص بالكفار، وقد اختلف في قوله : (وما يعذبان في كبير)^٨ ثم قيل : (بلى إنه كبير) فقيل : إنه قال ذلك

^١ - انتهى مناقله من فتح الباري (١ : ٢٥٦) .

^٢ - في سننه (١ : ١٢٧)

^٣ - في المستدرک (١ : ١٨٣) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وأخرجه أحمد (٢ : ٣٢٦) وابن ماجه رقم (٣٤٨) .

^٤ - نقل ابن حجر في التلخيص (١ : ١٠٦) تصحيحه عن ابن خزيمة .

^٥ - فتح الباري (١ : ٣١٧) .

^٦ - أخرجه البخاري رقم (٢١٦) ومسلم رقم (٢٩٢) وأبو داود رقم (٢٠) والنسائي رقم (٣١) والترمذي رقم (٧٠) وابن ماجه رقم (٣٤٧) وأحمد (١ : ٢٢٥ و ٣٥ : ٣٥) والموصلي رقم (٢٠٥٠) .

^٧ - في صحيحه برقم (٦٠٥٥) .

^٨ - فتح الباري (١ : ٣١٨) .

معتقداً أنه ليس كبيراً، ثم أوحى إليه أنه كبير فاستدرك ذلك، ورد بأنه يستلزم النسخ في الخبر وهو لا يجوز^١، وأجيب بأن النسخ إنما هو للإخبار بذلك لا لمضمونه، وفيه نظر، إذ ذلك للمضمون، وقيل: إنه ليس بكبير في الصورة، وهو كبير في الذنب، وقيل: ليس بكبير في اعتقادهما، أو في اعتقاد المخاطبين، وهو عند الله كبير، كقوله تعالى: ﴿وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم﴾^٢ وقيل: ليس بكبير في مشقة الاحتراز وهذا جزم به البغوي، ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة، وقيل: ليس بكبير بمجرد، وإنما صار كبيراً بالمواظبة عليه، ويدل على ذلك كان والمضارع وقيل: إنه كذلك، وقد روى البخاري (لا يستبرئ) أي لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه، فيخرج منه بعد وضوئه، واختلفوا في إزالة النجاسة^٣، فقال مالك: إزالتها ليست بفرض، وقال أبو حنيفة: إزالتها فرض مازاد على مقدار الدرهم، واحتج من أوجب الإزالة مطلقاً بأنه ﷺ أخبر بأن عذاب القبر بسبب البول، وذلك وعيد، واعتذر لمالك عنه بأنه يحتمل أنه عذب فيه لأنه كان يدع البول يسيل عليه فيصلي بغير طهور، لأن الوضوء لا يصح مع وجوده ويحتمل أنه يفعله على عمد لغير عذر، ومن ترك سنة النبي ﷺ لغير عذر فهو آثم وفي الحديث دلالة على إثبات عذاب القبر، والتحذير من ملابس البول ويلتحق به غيره من النجاسات في البدن والثوب ولو لغير الصلاة.

فائدة: القبران كانا بالمدينة، ووقع شك من جرير، فقال: أو بمكة والأول هو الأصح، ولم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما، والظاهر أن ترك التسمية على عمد من الرواة لقصد الستر عليهما، وهو مستحسن وينبغي أن لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يذم به وقد جزم أبو موسى المدني أنهما كافران^٤، واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة (أن النبي ﷺ مر على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية، فسمعهما يعذبان في البول والنميمة)^٥ قال أبو موسى: هذا وإن كان ليس بقوي، لكن معناه صحيح لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته إلى أن تيسر الجريدتان معنى ولأطلق الشفاعة ولكنه لما رآهما يعذبان، أدركته الرحمة واللطف، وما تعود من المواهب العامة أن يشفع لهما إلى المدة المذكورة، وجزم ابن القطان في

١ - يقول الدكتور شعبان إسماعيل في نظرية النسخ له (ص: ١٣٦): وأما مدلولات الأخبار المحضة فلأن نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في أحد خبريه الناسخ أو المنسوخ وهو محال عقلاً ونقلاً، ثم قال: نعم إن نسخ لفظ الخبر دون مدلوله جائز بإجماع من قالوا بالنسخ.

٢ - (النور: ١٥).

٣ - فتح الباري (١: ٣١٨).

٤ - فتح الباري (١: ٣٢١).

٥ - نسبه ابن حجر في الفتح (١: ٣٢١) لأبي موسى المدني.

شرح العمدة^١ بأنهما كانا مسلمين ، قال المصنف^٢: أما هذا حديث الباب فالظاهر أنهما كان مسلمين ، ففي رواية ابن ماجه^٣ (مر بقبرين جديدين) وفي حديث أبي أمامة ، عند أحمد (أنه ﷺ مر بالبقيع ، فقال : من دفنتم اليوم ها هنا ؟) فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين ، وفي رواية أبي بكرة ، عند أحمد^٤ (بلى وما يعذبان إلا في الغيبة والبول) وما حكاه القرطبي في التذكرة^٥ وضعفه عن بعضهم أن أحدهما سعد ابن معاذ ، فهو قول باطل ، لا ينبغي ذكره إلا مقرونا ببيانه ويدل على بطلان ذلك ، أن النبي ﷺ حضر دفن سعد بن معاذ وإنما ذكرت هذه الفائدة ذباً عن هذا السيد الذي سماه النبي ﷺ سيداً ، فقال : (قوموا إلى سيدكم)^٦ وقال : (إن عرش الرحمن اهتز لموته)^٧ إلى غير ذلك ولعل الواهم هذا الوهم ، لما ورد في ضمة القبر ، وانه لو سلم منها أحد لسلم منها سعد بن معاذ^٨ وذكر شدتها ، وأنها سئلت امرأته ، فقالت : كان لا يستنزه من البول ، فتوهم من ذلك ، والله سبحانه أعلم^٩.

^١ - انظر كلام ابن القطان في الفتح (٣٢١:١) .

^٢ - اي ابن حجر في الفتح (٣٢١:١) .

^٣ - أخرجه ابن ماجه برقم (٣٤٧) .

^٤ - المسند (٥: ٢٦٦) و (٥: ٣٥) .

^٥ - انظر كلام القرطبي في الفتح (٣٢٠:١) .

^٦ - أخرجه البخاري برقم (٦٢٦٢) ومسلم برقم (١٧٦٨) وأبو داود برقم (٥٢١٥) وأحمد (٢٢:٣) وابن الطبراني في الكبير برقم (٥٣٢٣ و ٥٣٢٤) .

^٧ - أخرجه البخاري برقم (٣٨٠٣) ومسلم برقم (٢٤٦٦) والترمذي برقم (٣٨٤٨) والنسائي (١٠٠:٤) وابن ماجه برقم (١٥٨) وأحمد (٢٤:٣) والطبراني في الكبير برقم (٥٣٣٢) .

^٨ - أخرجه النسائي (١٠٠:٤ و ١٠١) والطبراني في الكبير برقم (٥٣٤٦) .

^٩ - فائدة : نقل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على سنن الترمذي عن الخطابي ما لفظه : وقوله : لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا ، فإنه من ناحية التبرك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالتخفيف عنهما ، وكأنه صلى الله عليه وسلم جعل مدة بقاء الندوة فيهما حدا لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس ، والعامه في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم ، وأراهم ذهبوا الى هذا وليس لما تعاطوه من ذلك وجه . وصدق الخطابي ، وقد ازداد العامة إصراراً على هذا العمل الذي لا أصل له وغلوا فيه خصوصاً في بلاد مصر ، تقليداً للنصارى ، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ويتهادونها بينهم ، فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحية لهم ، ومجاملة للأحياء وحتى صارت عادة شبيهة بالرسمية في المجاملات الدولية ، فجدد الكبراء من المسلمين إذا نزلوا بلدة من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها أو إلى قبر من يسمونه (الجندي المجهول) ووضعوا عليها الزهور ، وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لاتدأو فيها تقليداً للإفرنج واتباعا لسنن من قبلهم ولا ينكر ذلك عليهم العلماء أشباه العامة بل تراهم أنفسهم يصنعون ذلك في قبور موتاهم ، ولقد علمت أن أكثر الأوقاف التي تسمى أوقافاً خيرية موقوف ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع في القبور وكل هذه بدع ومنكرات لا أصل لها في الدين ولا مستند لها من الكتاب والسنة ويجب على أهل العلم أن ينكروها وأن يبطلوا هذه العادات ما استطاعوا . انظر سنن الترمذي تحقيق الشيخ شاكر (١٠٣:١) .

كيفية الجلوس عند قضاء الحاجة

١١١ - وعن سراقه بن مالك رضي الله عنه قال : (علمنا رسول الله ﷺ في الخلاء أن نقعد على اليسرى وننصب اليمنى) رواه البيهقي^١ بسند ضعيف^٢.

ترجمة الراوي

هو : أبو سفيان سراقه بن مالك بن جعشم ، بضم الجيم ، وسكون العين وضم الشين المعجمة المدلجي الكناني^٣ يعد في اهل المدينة ، وهو الذي ألبسه عمر سواري كسرى بوعد النبي ﷺ له .

روى عنه ابنه محمد وجابر بن عبد الله وابن عباس ، وابن المسيب وطاؤوس وعطاء، مات سنة أربع وعشرين وقيل : إنه مات بعد عثمان .

تخريج الحديث

والحديث أخرجه الطبراني والبيهقي من طريق رجل من بني مدليج عن أبيه قال : (مر بنا سراقه بن مالك) فذكره .

قال الحازمي^٤ : لا نعلم في الباب غيره ، وفي إسناده من لا يعرف، وادعى ابن الرفعة في المطلب أن في الباب عن أنس فالله أعلم^٥ .

فقه الحديث

قيل : والحكمة في ذلك أنه أعون على خروج الخارج ، إذ المعدة في الجانب الأيسر^٦ .

وقيل : ليكون معتمدا على اليسرى، ويقال مع ذلك استعمال اليمنى لشرفها^٧.

^١ - سنن البيهقي (٩٦:١) والطبراني في الكبير برقم (٦٦٠٥) .

^٢ - لأن فيه رجلين لم يسميا كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٦:١) .

^٣ - الإصابة (١٨:٢) والاستيعاب بهامشها (١١٨:٢) .

^٤ - انظر كلام الحازمي في التلخيص الحبير (١٠٧:١) .

^٥ - التلخيص الحبير (١٠٧:١) .

^٦ - هذا الكلام ليس دقيقا من الناحية العلمية إذ المعدة في الإنسان من الناحية اليمنى .

^٧ - المجموع شرح المذهب (٨٩:٢) .

كيفية التطهير

١١٢ - وعن عيسى بن يزداد ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا بال أحدكم فلينثر ذكره ثلاث مرات) رواه ابن ماجه ^١ بسند ضعيف ^٢.

ترجمة الراوي

هو : عيسى بن يزداد ، ^٣ قليل : إنه بياض موحدة ، وراء مهملة ، ودالين مهملتين بينهما ألف ، وقد وجد في ضبطه بالقلم بياض باثنتين من أسفل وزاي معجمة ودالين مهملتين .

تخريج الحديث

ورواه أحمد في مسنده والبيهقي وابن قانع ^٤ وأبو نعيم في المعرفة وأبو داود في المراسيل ، والعقيلي ^٥ في الضعفاء كلهم من رواية عيسى بن يزداد ، ويقال : أزداد بن فساة اليماني عن أبيه ، وفي رواية (أن النبي ﷺ كان إذا بال نثر ذكره ثلاثاً) ويزداد ، قال أبو حاتم : حديثه مرسل ^٦ وقال في العلل : لا صحة له ، وبعض الناس يدخله في المسند ، وقال ابن حبان في الثقات ^٧ : يزداد ، يقال : إن له صحبة ذكره البخاري ^٨ وقال : لا يصح ، وابن عدي في التابعين ^٩ قال ابن معين ^{١٠} : لا يعرف عيسى ولا أبوه ، وقال العقيلي ^{١١} : لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به ، وقال النووي في شرح المذهب ^{١٢} : اتفقوا على أنه ضعيف .

فقه الحديث

والحكمة في ذلك المذكور في الحديث ، ليحصل الظن بأنه لم يبق في المخرج ما كان من خروجه ، ومعنى هذا في الصحيحين في حديث القبرين ، من رواية ابن

^١ - أخرجه ابن ماجه برقم (٣٢٦) .

^٢ - لأن فيه زمة بن صالح وهو ضعيف انظر الضعفاء الكبير (٩٤:٢) وتهذيب التهذيب (٢٩٢:٣) ويزداد : لا تصح له صحبة كما قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٧٤:١-١٧٥) .

^٣ - تهذيب التهذيب (٢١٢:٨) والتاريخ الكبير (٣٩٢:٢:٣) وضعفاء العقيلي (٣٨١:٣) .

^٤ - هو الإمام الحافظ القاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي البغدادي صاحب كتاب معجم الصحابة (٢٦٥ - ٣٥١هـ) أعلام النبلاء (١٥ : ٥٢٦) .

^٥ - سنن البيهقي (١١٣:١) واحمد (٤ : ٣٤٧) وضعفاء العقيلي (٣٨٢:٣) وعزه ابن حجر في التلخيص (١٠٨:١) لابن قانع في معجم الصحابة ولأبي نعيم في المعرفة ، ولأبي داود في المراسيل ولم أجده فيها .

^٦ - التلخيص الحبير (١٠٨:١) .

^٧ - ثقات ابن حبان (٤٤٩:٣) والإصابة (٤٤:١) .

^٨ - التاريخ الكبير (٦ : ٣٩١) .

^٩ - كما قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٧٥:١) والتلخيص الحبير (١٠٨:١) .

^{١٠} - انظر المرجعين السابقين .

^{١١} - التلخيص الحبير (١٠٨:١) وفي ضعفاته (٣٨١:٣-٣٨٢) .

^{١٢} - المجموع (٩١:٢) .

عساكر^١ (كان لا يستبرئ من بوله)^٢ بموحدة ساكنة ، أي لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه ، فيخرج منه بعد وضوئه ، وقد أوجب بعضهم الاستبراء لحديث القبرين ، وهذا المذكور أيضاً في الباب شاهد ، قال في النهاية^٣ : الاستبراء الذي يذكر مع الاستجاء في الطهور هو أن يستفرغ بقية البول وينقي موضعه ومجراه ، حتى يبراء منه أي يبينه عنهما كما يبرأ من الدين والمرض ، وعده الإمام شرف الدين^٤ في الأئمار^٥ من المندوبات .

يستحب الاستجاء بالحجارة ثم بالماء

١١٣ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ سأل أهل قباء فقال : إن الله يثني عليكم ، فقالوا : إنا نتبع الحجارة الماء) رواه البزار^٦ بسند ضعيف^٧ وأصله في أبي داود والترمذي^٨ .

١١٤ - وصححه ابن خزيمة^٩ ، من حديث أبي هريرة ، بدون ذكر الحجارة .

تخريج الحديث

قال البزار^{١٠} : لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز^{١١} ، ولا عنه إلا ابنه^{١٢} . انتهى .

^١ - هو الإمام الحافظ محدث الشام أبو القاسم الدمشقي الشافعي ابن عساكر (٤٩٩ - ٥٧١هـ) صاحب المصنفات وأشهرها تاريخ دمشق . سير أعلام النبلاء (٢٠ : ٥٥٤) .

^٢ - انظر رواية ابن عساكر في الفتح (٣١٨:١) .

^٣ - النهاية (١١٢:١) .

^٤ - هو : الإمام شرف الدين .

^٥ - الأئمار مخطوط في مكتبة الأوقاف بصنعاء .

^٦ - عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١٢:١) للبزار وقال : فيه محمد بن عبد العزيز وضعفه البخاري والنسائي وغيرهما .

^٧ - لضعف محمد بن عبد العزيز .

^٨ - أبو داود برقم (٤٤) والترمذي برقم (٣١٠٠) .

^٩ - وأخرجه برقم (٨٣) وأخرجه ابن ماجة برقم (٣٥٧) وأحمد في الفتح الرباني (٢٨٤:١) .

^{١٠} - انظر كلام البزار في التلخيص الحبير (١١٢:١) .

^{١١} - هو : محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف القاضي قال البخاري : منكر الحديث وقال النسائي : متروك ، وقال الدارقطني : ضعيف . ضعفاء العقيلي (١٠٤:٤) .

^{١٢} - هو : إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف . قال ابن عدي : عامة حديثه منكر ، وقال البخاري : سكتوا عنه ، وقال ابن حبان : تغرد بأشياء لا تعرف حتى خرج عن حد الاحتجاج به مع قلة تيقظ . انظر الكامل (٢٥٠:١) ولسان الميزان (٩٧-٩٨) .

ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم ، فقال ^١ : ليس له وإخوانه عمران وعبد الله حديث مستقيم ، وقد روى الحاكم ^٢ أصل هذا الحديث عن ابن عباس وليس فيه إلا ذكر الاستنجاء بالماء ، قال النووي ^٣ : المعروف أنهم كانوا يستنجون بالماء فقط ، وبهذا قال ابن الرفعة والمحب الطبري ^٤ ، وقد روي نحو هذا من طرق متعددة وفي الكل مقال مستوفي في التلخيص ^٥ .

فقه الحديث

وفي الحديث دلالة على جواز الاكتفاء بالحجارة ، فإن ذلك الفعل كان خاصاً بأهل قباء ، ولذلك أتى عليهم ، فلو كان واجباً لشاركهم الغير فيه والله سبحانه أعلم .

^١ - التلخيص الحبير (١: ١١٢) .

^٢ - المستدرک (١: ١٨٧) وقال : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

^٣ - في المجموع (٢: ١٠٠) وانظر التلخيص الحبير (٢: ١١٢) .

^٤ - هو: أحمد بن عبد الله بن محمد محب الدين الطبري الشافعي (٦١٠-٦٩٤ هـ) استدعا المظفر صاحب اليمن ليرسم عليه الحديث فتوجه إليه وأقام عنده مدة ، من كتبه : (الأحكام ، والقرى لسكان أم القرى وذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى) . طبقات الشافعية (٥: ٨-٩) .

^٥ - التلخيص الحبير (١: ١١٢-١١٣) ومجمع الزوائد (١: ٢١٢-٢١٣) .

٨- باب الغسل وحكم الجنب

الغسل : بضم الغين ، اسم للاغتسال ، وقيل : إذا أريد به الماء فهو مضموم وأما المصدر ، فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره وقيل : المصدر بالفتح ، والاغتسال بالضم، وقيل : الغسل بالفتح ، فعل المغتسل وبالضم الماء الذي يغتسل به ، وبالكسر : ما يجعل مع الماء كالأسنان ، وحقيقة الغسل جريان الماء على الأعضاء ، واختلف في وجوب ذلك فأوجبه الهادي والمؤيد وأبو طالب وغيرهم من الأئمة ونقل عن مالك والمزني ، واحتج ابن بطال بالإجماع على إمرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها ، فيجب ذلك في الغسل قياساً لعدم الفرق بينهما ، وأجيب بأن من لم يوجب ذلك ، أجازوا غمس اليد في الماء للمتوضئ من غير إمرار قبطل الإجماع ، وانتفت الملائمة^١ وذهب أبو حنيفة والشافعي وهو قول الأكثر إلى عدم وجوبه^٢ ، وقال الناصر ومحمد بن الحسن ورواه في الزوائد^٣ عن زيد بن علي : إن جري الماء على الأعضاء في الغسل غير واجب ، وإنما الواجب الإمساس بالماء وفرقوا بين الغسل والمسح أن المسح لا يجب فيه الاستيعاب ، والغسل يجب فيه استيعاب البدن^٤.

وجوب الغسل من الجنابة

١١٥ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (الماء من الماء) رواه مسلم ، وأصله في البخاري^٥.

تخريج الحديث

وحديث (الماء من الماء) رواه مسلم في قصة عتبان بن مالك^٦ والبخاري ذكر القصة وفيها (إذا أعجلت أو قحطت فعليك الوضوء)^٧ ولم يذكر (الماء من الماء)

^١ - فتح الباري (٣٥٩:١) .

^٢ - شرح الأزهري (١١٦:١) والبحر الزخار (١٠٦:١) وضوء النهار (٢٧٧:١) .

^٣ - هي كتاب للشيخ محمد الجيلي الناصري .

^٤ - شرح الأزهري (١١٦:١) .

^٥ - أخرجه البخاري برقم (١٨٠) ومسلم برقم (٣٤٣) وأبو داود برقم (٢١٧) وابن ماجه برقم (٦٠٦) وأحمد (٢٩:٣) وابن حبان برقم (١١٦٨ و ١١٧١) وابن خزيمة برقم (٢ و ٢٣٣) .

^٦ - هو : عتبان بن مالك الخزرجي الأنصاري من أهل بدر كان إمام قومه بني سالم مات في خلافة معاوية بعد أن كبر . الإصابة (٤٤٥:٢) .

^٧ - البخاري برقم (١٨٠) .

ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ الباب ، ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه والطبراني من حديث أبي أيوب ^١ ، ورواه أحمد من حديث رافع بن خديج ، ومن حديث عتبان بن مالك ^٢ ، والطحاوي من حديث أبي هريرة وابن شاهين في ناسخه من حديث أنس ^٣ ، وقد جمع طرقه الحازمي وقبله ابن شاهين ^٤ .

فقه الحديث

والحديث يدل بمفهوم الحصر أنه لا يجب الغسل إلا من الإنزال فقط والاجماع منعقد في هذه الأعصار على ترك العمل بذلك المفهوم ، وأنه يجب الغسل من النقاء الختاني وإن لم ينزل ، بعد وقوع الخلاف من جماعة من الصحابة فروي عن عثمان (أنه يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره ، وقال : سمعته من رسول الله ﷺ) ^٥ وقال زيد بن خالد الجهني : فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله له وأبي بن كعب رضي الله عنهم ، فأمرؤه بذلك وروي عن أبي أيوب أنه سمع من رسول الله ﷺ ذلك وروي مثل ذلك ، من حديث أبي بن كعب ، أخرج ذلك كله في صحيح البخاري ^٦ ، وذهب الجمهور من العلماء الى أن ما دل عليه حديث الباب منسوخ بحديث أبي هريرة الآتي ^٧ ، وحديث عائشة (فعلته أنه ورسول

^١ - أحمد (٤١٦:٥-٤٢١) والنسائي (١١٥:١) وابن ماجه برقم (٦٠٧) والطبراني في الكبير (١٣١:٤) والدارمي (١٩٤:١) .

^٢ - أحمد (٢١:٣) و (١٤٣:٤) والمعجم الكبير للطبراني (٢٦٧:٤) .

^٣ - ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص:٤٢) .

^٤ - ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص:٣٨) وبعدها (والحازمي في الاعتبار (ص:٣٠) وبعدها (والناسخ والمنسوخ لابن الجوزي مخطوط في مكتبي (ص ١٢ وبعدها) .

^٥ - البخاري رقم (١٧٩) ومسلم رقم (٣٤٧) وأحمد (٦٣:١) وابن حبان رقم (١٧٢) .

^٦ - أما حديث أبي أيوب فنذكره كل من ذكر حديث عثمان بعد حديث عثمان ، وأخرجه الدارمي (١٩٤:١) وابن ماجه برقم (٦٠٧) وأحمد (٤١٦:٥-٤٢١) والنسائي (٢٦٧:٤) والطبراني في الكبير (١٣١:٤) والطحاوي (٥٤:١) .

وأما حديث أبي بن كعب فأخرجه البخاري برقم (٢٩٣) ومسلم برقم (٣٤٦) وأحمد (١١٣:٥) والبيهقي (١٦٤:١) وابن أبي شيبه (٩٠:١) وابن شاهين في ناسخه (ص:٤٣) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٦٩) .

^٧ - انظر الحديث رقم (١١٦) .

الله فاعتسلنا^١) ويدل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل ابن سعد حدثني أبي بن كعب (أن الفتيا التي كانوا يقولون : (الماء من الماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ، ثم أمر بالاعتسال بعد) صححه ابن خزيمة وابن حبان^٢ ، وقال الإسماعيلي : هو صحيح على شرط البخاري له علة من حيث الاختلاف في كون الزهري سمعه من سهل بن سعد^٣ ، وقد أخرجه أبو داود وابن خزيمة^٤ أيضا ، من طريق أبي حازم^٥ عن سهل ، ولهذا الإسناد أيضا علة أخرى ، ذكرها ابن أبي حاتم^٦ ، وفي الجملة هو صالح لأن يحتج به ، وهو صريح في النسخ ، على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لأنه منطوق^٧ ، وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس ، أنه حمل حديث (الماء من الماء) على ما يقع في المنام من رؤية الجماع^٨ ، وقال البخاري^٩ : الغسل أحوط واستشكله ابن العربي^{١٠} وقال : ايجاب الغسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وماخالف فيه إلا داود ولا عبرة

^١ - مسلم برقم (٣٥٠) والترمذي برقم (١٠٨) وابن ماجه برقم (٦٠٨) وأحمد (٦٨:٦) وابن حبان برقم (١١٧٥) والبيهقي (١٦٤:١) والنسائي في الكبرى كما في التحفة (٢٧٢:١٢) .

^٢ - أحمد (١١٥:٥ و١١٦) وصحيح ابن خزيمة برقم (٢٢٥ و٢٢٦) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٧٣ و١١٧٩) وأخرجه الترمذي برقم (١١١) والبيهقي (١٦٥:١) وابن ماجه برقم (٦٠٩) وابن الجارود برقم (٩١) والحازمي في الاعتبار (ص:٣٤) وأبو داود برقم (٢١٤) والطبراني برقم (٥٦٩٦) وابن شاهين في ناسخه (ص:٤٥) .

^٣ - انظر كلام الإسماعيلي في فتح الباري (٣٩٧:١) .

^٤ - سنن أبي داود برقم (٢١٥) وابن خزيمة برقم (٢٢٦) والدارقطني (١٢٦:١) والدارمي (١٩٤:١) والطبراني برقم (٥٣٨) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٧٩) .

^٥ - هو : أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج أخرجه له التتة وثقة أحمد وأبو حاتم والعجلي والنسائي مات في خلافة أبي جعفر بعد (١٤٠هـ) . تهذيب التهذيب (١٢٦:٤) .

^٦ - انظر فتح الباري (٣٩٧:١) وعلته كما ذكرها ابن خزيمة بعد الحديث فقال : في القلب من هذه اللفظة التي ذكرها محمد بن جعفر (أعني قوله : أخبرني سهل بن سعد) وأهاب أن يكون هذا وهما من محمد بن جعفر أو ممن دونه ، لأن ابن وهب روى عن عمرو بن الحارث عن الزهري قال : أخبرني من أرضي عن سهل ابن سعد عن أبي بن كعب ثم قال : وهذا الرجل الذي لم يسمه عمرو بن الحارث يشبه أن يكون أبا حازم سلمة ابن دينار ، لأن ميمرة بن إسماعيل روى هذا الخبر عن أبي غسان محمد بن مطرف عن أبي حازم عن سهل عن مسلم بن الحجاج .

^٧ - فتح الباري (٣٩٧:١) .

^٨ - ابن أبي شيبة (١ : ٧٧) والترمذي برقم (١١٢) والطبراني في الكبير برقم (١١٨١٢) .

^٩ - أخرجه البخاري برقم (٢٩٣) .

^{١٠} - انظر كلام ابن العربي في الفتح الباري (٣٩٨) وتحفة الأحوذى (١ : ٣٠٧) .

بخلافه، وقال : يحتمل أنه أراد الأحوط أي في الدين^١ ، وتَعَقَّب ابن العربي بدعوى إجماع الصحابة ، بأنه قال به جماعة من الصحابة^٢ ومن التابعين الأعمش وتبعه عياض وقد ثبت الخلاف بعد الصحابة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وهو في سنن أبي داود^٣ ، عن عطاء أنه قال : (لا تطيب نفسي إذا لم أنزل حتى أغتسل من أجل اختلاف الناس)^٤ وقال الشافعي^٥ : فخالفنا بعض أهل ناحيتنا يعني من الحجاز، فقالوا : لا يجب الغسل حتى ينزل فعرف بهذا أن الخلاف كان بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم^٦ والله أعلم ، وفي قوله : (الماء من الماء)^٧ فيه من البديع الجنس التام^٨ ، والمراد بالماء الأول الغسل ، والثاني المني .

وجوب الغسل من الجماع

- ١١٦ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها وجب الغسل) متفق عليه^٩ .
١١٧ - زاد مسلم (وإن لم ينزل)^{١٠} .

لغة الحديث وفقهه

الضمير في (جلس)^{١١} عائد إلى الرجل ، وفي (شعبها وجهدها) البارز إلى المرأة ، والمستكن إلى الرجل ، وجاز الضمير وإن لم يسبق المرجع للعلم به وقد وقع مصرحاً به في رواية لابن المنذر من وجه آخر ، عن أبي هريرة قال : (إذا غشي

^١ - انتهى كلام ابن العربي .

^٢ - أبو سعيد الخدري ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت . البحر الزخار (١: ٩٩-١٠٠) .

^٣ - أخرجه أبو داود برقم (٢١٧) وكلام أبي داود بعده فقد قال : وكان أبو سلمة يفعل ذلك .

^٤ - مصنف عبد الرزاق برقم (٩٤٥) وفتح الباري (١: ٣٩٩) .

^٥ - في اختلاف الحديث (٩١: ٧) وانظر فتح الباري (١: ٣٩٩) .

^٦ - سقطت العبارة التالية بعد كلمة بعدهم وهي (لكن الجمهور على إيجاب الغسل) .

^٧ - فتح الباري (١: ٣٩٨) .

^٨ - الجنس هو تشابه الكلمتين في اللفظ واختلافهما في المعنى وهو تام وناقص . انظر البلاغة الواضحة لعلي الجارم (ص : ٢٦٥) .

^٩ - أخرجه البخاري برقم (٢٩١) ومسلم برقم (٣٤٨) وابن ماجه برقم (٦١٠) وأبو داود برقم (٢١٦) والنسائي (١١٠: ١) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٧٤) وأحمد (٢: ٢٣٤) .

^{١٠} - مسلم برقم (٣٤٨) .

^{١١} - فتح الباري (١ : ٣٩٥) .

الرجل امرأته ، فقد بين شعبها الأربع الحديث)^١ والشعب^٢ جمع شعبة ، وهي القطعة من الشيء ، قيل : المراد به هنا يداها ورجلاها ، وقيل : رجلاها وفخذاها ، وقيل : ساقيها وفخذاها ، وقيل : فخذاها وإسكتاها ، وقيل : فخذاها وثغراها ، وقيل : نواصي فرجها الأربع ، قال الازهري : الإسكتان : ناحيتا الفرج ، والشفران : طرف الناحيتين ، ورجح القاضي عياض الأخير واختار ابن دقيق العيد الأول ، قال : لأنه الأقرب إلى الحقيقة أو هو حقيقة في الجلوس ، وهو كناية عن الجماع فاكتفى به عن التصريح ، (وجهد) بفتح الجيم والهاء ، يقال : جهد وأجهد ، أي بلغ المشقة ، قيل : معناه : كدها بحركته ، وبلغ جهدها في العمل بها ، ولمسلم رواية (ثم اجتهد)^٣ ورواه ابو داود عن قتادة بلفظ (وألرزق الختان بالختان)^٤ وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الجماع ، قال النووي^٥ : معنى الحديث : أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال وتعقب بأنه يحتمل أن يراد بالجهد غايته ، وهو الإنزال ، ولكن رواية مسلم (وإن لم ينزل) تدفع التعقب ، والزيادة رواها أيضاً ابن أبي خيثمة في تاريخه^٦ عن عفان^٧ ، ثنا همام وأبان^٨ ، قالوا : ثنا قتادة به ، وزاد في آخره (أنزل أو لم ينزل) وكذا رواه الدارقطني^٩ وصححه ، وذكره أبو داود الطيالسي^{١٠} عن حماد بن سلمة عن قتادة^{١١} .

^١ - نسبه ابن حجر في الفتح (٣٩٥:١) لابن المنذر .

^٢ - النهاية في غريب الحديث (٤٧٧:٢) .

^٣ - مسلم برقم (٣٤٨) من رواية شعبة .

^٤ - سنن أبي داود برقم (٢١٦) .

^٥ - شرح النووي على مسلم (٤٠:٤) وفتح الباري (١: ٣٩٦) .

^٦ - نسبه ابن حجر في الفتح (٣٩٦:١) لابن أبي خيثمة أيضاً .

^٧ - هو : عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار أبو عثمان البصري أخرج له الستة سكن بغداد وثقه المعجلي وابن سعد وابن قانع وغيرهم . تهذيب التهذيب (٢٠٥:٧) .

^٨ - هو : أبان بن يزيد المطار أبو يزيد البصري أخرج له الستة إلا ابن ماجه والترمذي وثقه ابن معين والنسائي وابن المديني والمعجلي . تهذيب التهذيب (٨٧:١ و ٨٨) .

^٩ - أخرجه الدارقطني (١١٢:١-١١٣) .

^{١٠} - أخرجه الطيالسي (٥٩:١) .

^{١١} - فتح الباري (٣٩٦:١) .

المرأة تحتلم كالرجل

١١٨ - وعن أنس رضي الله عنه قال : (قال رسول الله ﷺ في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، قال : تغتسل) متفق عليه ^١.

١١٩ - زاد مسلم ، فقالت أم سلمة : (وهل يكون هذا ؟ قال : نعم ، فمن أين يكون الشبه ؟) ^٢.

تخريج الحديث

الحديث اتفق الشيخان على إخرجه من طرق عن أم سلمة ^٣، وعن عائشة وعن أنس ^٤، ووقع أن أم سلمة التي راجعت أم سليم السائلة وفي رواية عائشة قال النووي ^٥: يحتل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا على أم سليم وهو جمع حسن . وقال في شرح المذهب ^٦ : يجمع بين الروايات ، بأن أنساً وعائشة وأم سلمة حضروا القصة .

والذي يظهر أن أنساً لم يحضر القصة وإنما تلقاها من أمه أم سليم ، وروى أحمد من حديث ابن عمر نحو هذه القصة ^٧ وإنما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها، وقد سألت عن هذه القصة أيضاً خولة بنت حكيم ، عند أحمد والنسائي وابن ماجه ^٨، وسهلة بنت سهيل ^٩، عند الطبراني ^{١٠}، وبسره بنت صفوان ، عند ابن أبي شيبة ^{١١}.

^١ - أخرجه مسلم برقم (٣١١) والنسائي (١١٢:١) وأحمد (١٢١:٣) وابن ماجه برقم (٦٠١) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٦٤) .

^٢ - انظر رواية مسلم برقم (٣١٤) .

^٣ - انظر طرق البخاري في أطراف الحديث رقم (١٣٠) وأخرجه مسلم رقم (٣١٣) والترمذي رقم (١٢٢) والنسائي (١١٤:١) وابن ماجه رقم (٦٠٠) وأحمد (٢٩٢:٢) و(٣٠٢:٦) وابن حبان رقم (١١٦٥) .

^٤ - أخرجه مسلم برقم (٣١٤) وأبو داود برقم (٢٣٧) والنسائي (١١٢:١) وأحمد (٩٢:٦) وابن حبان برقم (١١٦٦) .

^٥ - شرح النووي على مسلم (٢٢٠:٣) وفتح الباري (٣٨٨:١) .

^٦ - المجموع (١٣٨:٢) .

^٧ - المسند (٣: ١٢١ ، ١٩٩ ، ٢٨٢ و ٦: ٣٠٦ ، ٣٧٦ ، ٤٠٩) أو الفتح الرباني (١١٨:٢) .

^٨ - انظر المسند (٤٠٩:٦) أو الفتح الرباني (١١٩:٢) والنسائي (١١٥:١) وابن ماجه برقم (٦٠٢) والطبراني في الكبير (٢٤٠:٢٤) .

^٩ - هي : سهيلة بنت سهيل بن عمرو القرشية أسلمت قديماً وهاجرت إلى الحبشة وقد روت عن رسول الله ﷺ الرخصة في إرضاع الكبير . الاصابة (٣٢٩:٤) .

^{١٠} - المعجم الكبير (٢٩٢:٢٤) قال في مجمع الزوائد (٢٦٧:١) : وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف .

^{١١} - المصنف (١: ٧٩ - ٨٠) وفتح الباري (٣٨٨:١) .

فقه الحديث

والمراد في الحديث (ترى ما يرى الرجل) المراد إنزال الماء عند رؤيا الجماع ، وقد صرح بهذا في رواية البخاري ، قال : (نعم ، إذا رأيت الماء)^١ أي المني بعد الاستيقاظ ، وفي الحديث رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز وفي رواية (هن شقائق الرجال)^٢ ما يدل دلالة صريحة على أن ذلك غالب من حال النساء كالرجال ، وإنما يمنعهن من إظهاره الحياء ، وقوله : (فمن أين يكون الشبه)^٣ معناه أن الولد متولد من ماء الرجل وماء المرأة ، فأيهما غلب كان الشبه له ، ويقال : شَبَّه وشَبَّه لغتان مشهورتان ، أحدهما بكسر المعجمة وسكون الموحدة ، وثانيتها بفتحهما .

بعض ما يجب أو يستحب له الغسل

١٢٠ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت : (كان رسول الله ﷺ يغتسل من أربع : من الجنابة ، ويوم الجمعة ، ومن الحجامة ، ومن غسل الميت) رواه أبو داود^٤ ، وصححه ابن خزيمة^٥ .

تخريج الحديث

ورواه أحمد والبيهقي^٦ ، وفي إسناده مصعب بن شيبة^٧ ، وفيه مقال وضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري .

فقه الحديث

والحديث يدل على شرعية الغسل في الأربعة الأحوال ، الجنابة الأمر ظاهر فيه ، وأما الجمعة ، فقد وقع الخلاف في وقته وحكمه^٨ ، أما وقته : فهو من طلوع الفجر

^١ - صحيح البخاري برقم (٢٨٢) وانظر هذا الكلام في فتح الباري (١: ٣٨٩) .

^٢ - أخرجه أبو داود برقم (٢٣٦) والترمذي برقم (١١٣) وابن ماجه برقم (٦١٢) وأحمد برقم (٩٧٤) والموصلي برقم (٤٣٩٥ و ٤٦٩٤) .

^٣ - شرح النووي على مسلم (٢٢٢:٣) .

^٤ - أخرجه أبو داود برقم (٣٤٨ و ٣١٦٠) وقال : حديث مصعب بن شيبة ضعيف .

^٥ - وأخرجه برقم (٢٥٦) والحاكم (١٦٣:١) والدارقطني (١١٣:١) .

^٦ - أحمد (١٥٢: ٦) أو الفتح الرباني (١٤٥:٢٣) وسنن البيهقي (٢٩٩:١) .

^٧ - هو : مصعب بن شيبة بن جبير بن عبد الدار العبدي أخرج له مسلم والأربعة ضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري وقال النسائي : منكر الحديث ، ووثقه العجلي وابن حسين . تهذيب التهذيب (١٠: ١٤٧) .

^٨ - المغنى والشرح الكبير (٢: ١٩٩) وبعدها (والمجموع (٢: ٢٠١) وبعدها (و ٥٣٢:٤ وبعدها) والبحر الزخار (١٠٩: ١١٠) وشرح الأزهري (١١٨: ١١٩) والكلام منقول عنه .

الى عصر ذلك اليوم ، لأنه مشروع ليوم ، ولم يشرع بعد العصر للإجماع على أنه لا يشرع بعد خروج وقت صلاة الجمعة ، ذكره في زوائد الإبانة^١ ، وعند الشافعي^٢ ، أنه مشروع للصلاة فلا يشرع بعدها ، وفي ظواهر الأحاديث ما يشعر بالأول ، وأما حكمه : فقال أئمة أهل البيت والفريقان^٣ : إنه مسنون ، وعن داود وبعض أصحاب الحديث ، ورواية عن مالك ، أنه واجب لقوله : (غسل الجمعة واجب) وسيأتي^٤ قلنا : معارض بقوله : (ومن توضأ فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالفصل أفضل)^٥ فيحمل قوله (واجب) بأنه متأكد الشرعية حتى أشبهه الواجب ، وأما الحجامة : فكذاك هو سنة^٦ ، وقد روى عن علي عليه السلام : (الغسل من الحجامة سنة ، وإن تطهرت أجزأك)^٧ وأما من غسل الميت^٨ ، فهذا يدل على الشرعية ، وقوله ﷺ : (من غسل ميتاً فليغتسل) أخرجه أحمد والبيهقي من حديث أبي هريرة^٩ ، وأخرجه أيضاً الترمذي وابن ماجه من طريق أخرى عن أبي هريرة^{١٠} ، وابن حبان من طريق أخرى عنه وأبو داود وأحمد من أخرى عنه^{١١} ، وقد خرج من طرق كثيرة بعضها موقوف^{١٢} حتى قيل : إن له مائة وعشرين طريقاً ، وفي الكل مقال ، ولكنه قيل بأن الأمر منسوخ ، أجاب به أحمد ، وجزم به أبو داود^{١٣} ، ويدل على ذلك حديث ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : (ليس عليكم في غسل ميتكم غسل ، إذا غسلتموه ، إن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم) أخرجه البيهقي^{١٤} وضعفه والأولى

^١ - مخطوط في مكتبة الأوقاف بصنعاء.

^٢ - المجموع (٢ : ٢٠١ وبعدها و ٤ : ٥٣٢ وبعدها) والأم (١ : ٣٨ و ٢٣١) .

^٣ - الفريقان في اصطلاح صاحب الأزهار الشافعية والحنفية . شرح الأزهار (١ : ١١٨ ، ١١٩) .

^٤ - الحديث رقم (١٢٢) .

^٥ - أخرجه أبو داود برقم (٣٥٤) والترمذي برقم (٤٩٧) وابن خزيمة برقم (١٧٥٧) والنسائي (٩٤ : ٣) وأحمد (١١ : ٥) والموصلي برقم (٤٠٨٦) .

^٦ - البحر الزخار (١ : ١١١) وشرح الأزهار (١ : ١٢٠) والمجموع (٢ : ٢٠٣) والمغني (١ : ٢١٢) .

^٧ - مجموع الإمام زيد وشرحه الروض النضير (١ : ٢٢٢) ونيل الأوطار (١ : ٢٩٩) .

^٨ - البحر الزخار (١ : ١١١) وشرح الأزهار (١ : ١٢٠) والمجموع (٥ : ١٨٥) والمغني (١ : ٢١٠) وشرح السنة (٢ : ١٦٩) .

^٩ - مسند أحمد (٢ : ٢٨٠ و ٤٥٤ و ٤٧٢) والبيهقي (١ : ٣٠٠ - ٣٠١) .

^{١٠} - سنن ابن ماجه برقم (١٤٦٣) والترمذي برقم (٩٩٣) .

^{١١} - سنن أبي داود برقم (٣١٦١ و ٣١٦٢) أحمد (٢ : ٤٣٣ و ٤٥٤ و ٤٧٢) والطيالسي برقم (٢٣١٤) وابن أبي شيبة (٣ : ٢٦٩) والبخاري برقم (٣٣٩) وابن حزم في المحلى (١ : ٢٥٠) وعبد الرزاق برقم (٦١١٠) والإحسان برقم (١١٦١) .

^{١٢} - التلخيص الحبير (١ : ١٣٦ - ١٣٧) .

^{١٣} - التلخيص الحبير (١ : ١٣٧) وسنن أبي داود برقم (٣١٦٢) .

^{١٤} - أخرجه البيهقي (١ : ٣٠٦) و (٣ : ٣٩٨) والمستدرک (١ : ٣٨٦) .

أن الإسناد حسن، ويجمع بينه وبين حديث أبي هريرة بأن يحمل الأمر على النذب ، إذا المراد غسل الأيدي ويدل عليه حديث ابن عمر (كُنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ، ومنا من لا يغتسل) أخرجه الخطيب^١ من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ، واختلف الفقهاء في ذلك^٢ فمذهب الهادي وأحد قولي الناصر ، وأحد قولي الشافعي : إنه سنة لما مر وذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قول المؤيد بالله ، وأحد قولي الشافعي : لا يستحب ذلك ، لحديث ابن عباس المار ، والجواب بأنه معارض بحديث أبي هريرة ، والجمع بالتأويل أولى وعن علي وأبي هريرة ، وهو أحد قولي الناصر : إنه واجب ، لحديث أبي هريرة ، قلنا : محمول على النذب ، للجمع بينه وبين حديث ابن عباس ، ويؤيد ذلك ما أخرجه في الموطأ^٣ (أن أسماء بنت عميس ، امرأة أبي بكر ، غسلته حين توفي ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين ، فقالت : إني صائمة وإن هذا اليوم شديد البرد ، فهل علي من غسل ؟ قالوا : لا) مع أنه وارد في حديث أبي هريرة (ومن حمله فليتوضأ) فكان يلزم من العمل به أن يوجبوا الوضوء على من حمله ، هم لا يقولون به بل يحملونه على الوضوء اللغوي وهو غسل اليد ، والله أعلم .

اغتسال الكافر إذا أسلم

١٢١ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ثمامة بن أثال^٤ ، عندما أسلم (وأمره النبي ﷺ أن يغتسل) رواه عبد الرزاق^٥ ، وأصله متفق عليه^٦.

فقه الحديث

والحديث يدل على شرعية الغسل بعد الإسلام ، وسواء كان قد أصابته جنابة حال الكفر أولا .

^١ - تاريخ بغداد (٤٢٤:٥) وسنن البيهقي (٣٠٦:١) .

^٢ - البحر الزخار (١١١:١) وشرح الأزهار (١٢٠:١) والمجموع (١٨٥:٥) والمغنى (٢١٠:١) وشرح السنة للبيهقي (١٦٩:٢) .

^٣ - الموطأ (ص: ١٧٩) .

^٤ - (من المخطوط) ثمامة : بضم التاء وتخفيف الميمين ، وأثال : بضم الهمزة ، وتخفيف التاء المثناة وباللام ، وهو ثمامة بن أثال بن النعمان سيد أهل اليمامة ، ثم أتى النبي ﷺ فأسلم وحسن إسلامه ، روى عنه أبو هريرة وابن عباس . الإصابة (٢٠٤:١) والاستيعاب (٢٠٥:١) وبعدها (وقصته في صحيح مسلم برقم (١٢٣٩) .

^٥ - المصنف برقم (٩٨٣٤) .

^٦ - أخرجه البخاري برقم (٤٦٢) ومسلم برقم (١٧٦٤) وأبو داود وبرقم (٢٦٧٩) والنسائي (١٠٩:١-١١٠) وأحمد (٤٥٣:٢ و ٨٢:٣) وابن حبان برقم (١٢٣٨) .

واختلف العلماء في ذلك^١ فمذهب الهادي وجماعة من الأئمة أنه إذا كان قد أجنب في حال كفره ، وجب عليه الغسل ، وإن كان قد اغتسل لعدم صحة الغسل منه ، وعند أبي حنيفة، أنه إذا كان قد اغتسل حال كفره ، لم يجب عليه إعادة الغسل وعن المنصور والشافعي، أنه لا يجب الغسل على الكافر بعد إسلامه من جنابة أصابته قبل إسلامه: لقوله ﷺ: (الإسلام يَجِبُ ما قبله)^٢ وأما إذا لم يكن قد أجنب ، فمذهب الهادي أنه يستحب الغسل له ، وقال الشافعي: أحب أن يغتسل، فإن لم يكن جنباً أجزأه أن يتوضأ، وفي قوله : (أجزأه) يحتمل استحباب الاغتسال ، ومع الإيجاب يكون الاستحباب أكد وذهب أحمد إلى وجوب الغسل عليه مطلقاً ، وظاهر الحديث معه ، وكذلك ما أخرجه أبو داود^٣ من حديث قيس بن عاصم^٤ قال : (أتيت رسول الله ﷺ أريد الإسلام ، فأمرني أن اغتسل بماء وسدر) وأخرجه الترمذي والنسائي بنحوه^٥ وظاهر الأمر الإيجاب ، ولذلك قال مالك : لم يبلغنا أنه ﷺ أمر أحداً إذا أسلم بالغسل ، فلو بلغه لقال به، وفي الصحيحين لم يذكر أنه ﷺ أمره بالاغتسال بل فيهما أنه اغتسل .

وجوب غسل الجمعة

١٢٢ - وعن أبي سعيد^٦ (أن رسول الله ﷺ قال : غسل الجمعة واجب على كل محتلم) أخرجه السبعة^٧ .

فقه الحديث

تقدم الكلام في حكمه ، وحينئذ فمن أوجب الغسل ، قال بظاهره ، ومن لم يوجبه ، قال: واجب مجاز عن تأكيد شرعيته^٨ وفي قوله: (محتلم) أي بالغ وذكر الاحتلام لظنيته .

^١ - المغنى والشرح الكبير (٢٠٦:١) والمجموع (١٥٢:١) وبعدها (وشرح الأزهري (١٢٠:١) وضوء النهار (٢٨٧-٢٨٦:١) .

^٢ - أخرجه أحمد في المسند (١٩٩:٤ و ٢٠٤ و ٢٠٥) .

^٣ - أخرجه أبو داود برقم (٣٥٥) وابن خزيمة برقم (٢٥٤ و ٢٥٥) وأحمد (٦١:١) وابن حبان في الإحسان برقم (١٢٤٠) .

^٤ - هو : قيس بن عاصم بن سنان التميمي المنقري كان قد حرم الخمر على نفسه في الجاهلية ثم وفد على رسول الله ﷺ في وفد بني تميم وأسلم كان سيداً جواداً عاقلاً حليماً وهو الذي يضرب به المثل في الحكم . الإصابة (٢٤٢:٣) .

^٥ - أخرجه الترمذي برقم (٦٠٥) والنسائي (١٠٩:١) .

^٦ - هم أصحاب الكتب الستة وأحمد ، فأخرجه البخاري برقم (٨٥٨) وأطرافه ومسلم برقم (٨٤٦) وأبو داود برقم (١٠٨٩) وأحمد (٦٠/٣) والنسائي (٩٢:٣) وأخرجه مالك (ص: ٩٧-٩٨) وابن حبان في الإحسان برقم (١٢٢٨ و ١٢٣٣) .

^٧ - فتح الباري (٣٥٧:٢) .

استحباب غسل الجمعة

١٢٣- وعن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فإغسل أفضل) رواه الخمسة ^١ ، وحسنه الترمذي ^٢ .

ترجمة الراوي

هو : أبو سعيد ، ويقال : أبو عبد الله ، ويقال : أبو سليمان ، ويقال : أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الرحمن سمرة بن جندب الفزاري ^٣ حليف الأنصار نزل الكوفة وولي البصرة ، وعداده في البصريين ، وكان يستخلفه زياد على الكوفة ستة أشهر ، وعلى البصرة ستة أشهر ، فما مات زياد ، وكان على البصرة فأمره معاوية عليها عاما ثم عزله ، وكان شديداً على الحرورية ^٤ ، وهو من الحفاظ الكثيرين ، روى عنه ابنه سليمان ^٥ ، وعمران بن الحصين ، والحسن البصري والشعبي ، وعلي بن ربيعة ^٦ ، مات بالبصرة آخر سنة تسع وخمسين وقيل : ثمان ، وقيل : ستين .

تخريج الحديث

والحديث حسن عند الترمذي ، وقال في الإمام ^٧ : من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال يصحح هذا الحديث ^٨ . قال المصنف ^٩ رحمه الله : وهو مذهب علي بن المديني ، كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم . وقيل : لم يسمع منه إلا حديث العقيقة وهو قول البزار ^{١٠} . وقيل : لم يسمع منه شيئاً وإنما حدث من

^١ - هم أصحاب السنن وأحمد ، فأخرجه أبوداود برقم (٣٥٤) والترمذي برقم (٤٩٧) والنسائي (٩٤:٣) وابن ماجه برقم (١٠٩٠) وأحمد (١١:٥) .

^٢ - فقال بعد الحديث رقم (٤٩٧) : حديث سمرة حديث حسن .

^٣ - الإصابة (٧٧:٢) والاستيعاب (٧٥:٢) .

^٤ - هم الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه .

^٥ - هو : سليمان بن سمرة بن جندب الفزاري أخرج له أبوداود . تهذيب التهذيب (١٧٣:٤) .

^٦ - هو : علي بن ربيعة الوالبي الأسدي أبو المغيرة الكوفي أخرج له السنة وثقة النسائي والعجلي وابن سعد . تهذيب التهذيب (٢٨١:٧) .

^٧ - هو لابن دقيق العيد .

^٨ - انظر ما نقله ابن حجر من الإمام في التلخيص الحبير (٦٧:٢) .

^٩ - أي ابن حجر في التلخيص الحبير (٦٧:٢) .

^{١٠} - التلخيص الحبير (٦٧:٢) وسنن النسائي (٩٤:٣) .

كتابه، وقد روي عن أبي هريرة^١، وعن أنس^٢، وعن جابر^٣ وعن ابن عباس^٤، وعن أبي سعيد^٥، وفي الكل ضعف بينها في التلخيص^٦ وقوله : (فبها ونعمت) معناه : فبالسنة أخذ ونعمت السنة ، قاله الأصمعي وحكاها الخطابي^٧ أيضاً ، قال : إنما أنت لإضمار السنة ، وقال غيره : ونعمت الخلعة ، وقيل : نعمت الرخصة ، لأن السنة الغسل ، وقال بعضهم : فبالفريضة أخذ ، ونعمت الفريضة ، والحديث فيه تصريح بعدم وجوب غسل الجمعة ، وإنما هو متأكد ، ويقويه حديث مسلم^٨ (من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة ، فاستمع وانصب غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة ، وزيادة ثلاثة أيام) والله أعلم .

الجنب لا يقرأ القرآن

١٢٤ - وعن علي رضي الله عنه قال : (كان رسول الله ﷺ يقرنا القرآن ما لم يكن جنباً) رواه أحمد والأربعة^٩ ، وهذا لفظ الترمذي وحسنه^{١٠} ، وصححه ابن حبان .

تخريج الحديث

وصححه ابن حبان ، وحكم الترمذي بصحته وابن السكن وعبد الحق والبغوي في شرح السنة^{١١} ، وروى ابن خزيمة^{١٢} بإسناده عن شعبة ، قال : هذا الحديث ثلث رأس

^١ - أخرجه مسلم برقم (٨٥٧) وابن ماجه برقم (١٠٩٠) وأبوداود برقم (١٠٥٠) والترمذي برقم (٤٩٨) وأحمد (٤٢٤:٢) .

^٢ - أخرجه ابن ماجه برقم (١٠٩١) والطحاوي في معاني الآثار (١١٩:١) وأبو نعيم في الحلية (٣٠٦:٥-٣٠٧) والبيهقي (٢٩٦:١) والطيالسي برقم (٦٨٥) وأبو يعلى (٤٠٨٦) .

^٣ - أخرجه الطحاوي في معاني الآثار (١١٩:١) والبزار في كشف الأستار (٣٢:١) برقم (٦٢٩) وعزاه ابن حجر في التلخيص (٦٧:٢) لابن راهويه ولابن حميد .

^٤ - أخرجه البيهقي (٢٩٥:١) .

^٥ - أخرجه البيهقي (٢٩٦:١) .

^٦ - التلخيص الحبير (٦٧:٢) .

^٧ - انظر معالم السنن بهامش سنن أبي داود (٢٥١:١) والتلخيص الحبير (٦٧:٢) .

^٨ - أخرجه برقم (٨٥٧) .

^٩ - أخرجه أحمد (٨٣:١ و ٨٤ و ١٠٧ و ١٢٤) وأبو داود برقم (٢٢٩) والنسائي (١٤٤:١) وابن ماجه برقم (٥٩٤) والترمذي برقم (١٤٦) والدارقطني (١١٩:١) والبيهقي (٨٨:١) .

^{١٠} - قال الترمذي بعد أن أخرجه : حسن صحيح .

^{١١} - وأخرجه برقم (٧٩٩ و ٨٠٠) في الإحسان وعزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (١٣٩:١) فقد نقل ابن حجر عن هؤلاء تصحيحهم للحديث .

^{١٢} - صحيح ابن خزيمة بعد حديث رقم (٢٠٨) التلخيص الحبير .

مالي ، وقال الدارقطني ^١ : قال شعبة : ما أحدث بحديث أحسن منه ، وقال الشافعي في سنن حرملة ^٢ : إن كان هذا الحديث ثابتاً ففيه دلالة على تحريم القرآن على الجنب ، وقال في جماع كتاب الطهور : أهل الحديث لا يثبتونه ، قال البيهقي ^٣ : إنما قال ذلك لأن عبد الله بن سلمة راويه كان قد تغير ، وإنما روى هذا الحديث بعدما كبر ، قاله شعبة ، وقال الخطابي ^٤ : كان أحمد يوهن هذا الحديث ، وقال النووي في الخلاصة ^٥ : خالف الترمذي الأكترون ، فضعفوا هذا الحديث ، وروى الدارقطني ^٦ عن علي موقوفاً : (اقرؤوا القرآن ما لم تصب أحدكم جنابة ، فإن أصابته جنابة فلا ولا حرفاً واحداً) وهذا يعضد الحديث لكن قال ابن خزيمة ^٧ : لا حجة في الحديث لمن منع الجنب من القراءة ، لأنه ليس فيه نهي ، وإنما هي حكاية فعل ، ولم يبين النبي ﷺ أنه إنما امتنع من ذلك لأجل الجنابة ، وذكر البخاري ^٨ عن ابن عباس (أنه لم ير بالقرآن للجنب بأساً) .

فقه الحديث

والحديث يدل على منع قراءة القرآن للجنب ، فإنه يفهم منه أنه كان دأبه ﷺ تعليم القرآن والإرشاد للعبر ، ويمتنع منه حال الجنابة ، فما ذاك إلا لتحريم القراءة عليه ، وإلا لما ترك الواجب عليه من التعليم ، وفي بعض روايات الحديث (لم يكن يحجب النبي ﷺ عن القرآن شيء سوى الجنابة) ^٩ وفي رواية (يحجز) وهما أصرح في الدلالة على المقصود ، وهو مخصوص بما روى من حديث ابن عباس (لو أن أحدكم إذا أتى أهله ، قال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقنا فيقضي بينهما ولد ، لم يضره) ^{١٠} فإن التسمية من القرآن ، وإن كان يحتمل التأويل ، بأنه إذا أراد ، ولكن يدفعه ما رواه ابن أبي شيبه (وكان إذا غشي أهله فأنزل ، قال :

^١ - سنن الدارقطني (١١٩:١) .

^٢ - التلخيص الحبير (١٣٩:١) .

^٣ - التلخيص الحبير (١٣٩:١) .

^٤ - معالم السنن للخطابي بهامش سنن أبي داود (١٥٦:١) والمراجع السابق .

^٥ - الخلاصة .

^٦ - أخرجه الدارقطني (١١٨:١) وأحمد (٩١:١ و ١١٢) وأبو يعلى برقم (٨٧) والبيهقي (٧٩:١) والهيثمى في مجمع الزوائد (٢٧٦:١) .

^٧ - التلخيص الحبير (١٣٩:١) .

^٨ - صحيح البخاري كتاب الحيض باب رقم (٧) تقضي الحائض المناسك .

^٩ - أخرجه أبو داود برقم (٢٢٩) والنسائي (١٤٤:١) وابن ماجه برقم (٥٩٤) وابن حبان في الإحسان برقم (٧٩٩ و ٨٠٠) وأبو يعلى برقم (٢٨٧) .

^{١٠} - أخرجه البخاري برقم (١٤١) ومسلم برقم (١٤٣٤) وأبو داود برقم (٢١٦١) والترمذي برقم (١٠٩٢) وابن ماجه برقم (١٩١٩) وأحمد (٢١٧:١ و ٢٢٠) .

اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقتني نصيباً^١ فإنه يدل على أن الذكر في أثناء الجماع، وإن وقع الاختلاف في كفيته ، والخلاف في هذا تقدم .

الوضوء لمن يريد معاودة أهله

١٢٥ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إذا أتى أحدكم أهله ، ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً) رواه مسلم^٢ .
١٢٦ - زاد الحاكم^٣ (فإنه أنشط للعود) .

فقه الحديث

والحديث يدل على شرعية الوضوء إذا أراد العود الى الجماع والحديث الثاني يدل على جواز النوم بعد الجنابة من غير ان يمس ماءً، وفي الصحيحين أحاديث تخالفه^٤ . وحاصل الأحاديث الواردة فيهما، أنه يتوضأ ويغسل فرجه لقصد النوم والأكل والشرب والجماع اذا لم يغتسل ، واختلف العلماء هل ذلك واجب ، أو غير واجب^٥ ؟ فذهب الجمهور من العلماء إلى أن ذلك غير واجب قالوا : يدل على عدم الوجوب حديث عائشة المذكور وحديث (طوافه على نسائه بغسل واحد)^٦ فإن ذلك يدل على الجواز ، ولكن الغسل مستحب ، ونقل الطحاوي عن أبي يوسف عدم الاستحباب^٧ ، قال : لحديث (من غير أن يمس ماءً) وتعب بأن الحفاظ قالوا : إن أبا إسحاق غلط فيه أو أنه لبيان الجواز كما تقدم ، ويتأكد الاستحباب إذا عاود غير من كان جامعها ، وذهب

^١ - مصنف ابن أبي شيبة (٣ : ٥٦٠ و ٦ : ٩٢) وقد عزاه ابن حجر في الفتح (١ : ٢٤٢) له .

^٢ - أخرجه مسلم برقم (٣٠٨) وأبو داود برقم (٢٢٠) والترمذي برقم (١٤١) والنسائي (١ : ١٤٢) وابن ماجه برقم (٥٨٧) وابن حبان في الإحسان برقم (١٢١٠) وأحمد (٣ : ٢٨) .

^٣ - المستدرک (١ : ١٥٢) وأخرجه البيهقي (١ : ٢٠٤) والبيهقي برقم (٢٧١) وابن خزيمة برقم (٢٢١) وابن حبان في الإحسان برقم (١٢١١) والخطيب في تاريخه (٧ : ١٨٣) .

^٤ - كحديث عائشة (أنها سألت : أكان النبي ﷺ يرقد وهو جنب ؟ قالت : نعم . ويتوضأ) أخرجه البخاري برقم (٢٨٦) ومسلم برقم (٣٠٥ و ٣٠٧) وحديث عمر أنه سأل رسول الله ﷺ (أيرقد أحدنا وهو جنب ؟ قال : نعم إذا توضأ أحكم فليرقد وهو جنب) أخرجه البخاري برقم (٢٨٧) ومسلم برقم (٣٠٦) .

^٥ - فتح الباري (١ : ٣٩٤) .

^٦ - أخرجه البخاري برقم (٢٦٨) ومسلم برقم (٣٠٩) وأبو داود برقم (٢١٨) والنسائي (١ : ١٤٣) وأحمد (٣ : ٩٩ و ١٦٠ و ١٨٥ و ٢٥٢) والترمذي برقم (١٤٠) وابن ماجه برقم (٥٨٨) وابن حبان في الإحسان برقم (١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩) .

^٧ - فتح الباري (١ : ٣٩٤) .

ابن حبيب من أصحاب مالك وداود الظاهري ، وقواه ابن العربي إلى وجوبه ^١ ، وبوب عليه أبو عوانة في صحيحه (إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم) ^٢ ولكن أبا عوانة وابن خزيمة استدلا على عدم وجوب الوضوء بعد ذلك ، بحديث ابن عباس مرفوعاً (إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة) ^٣ وحجة الظاهري ما ورد في الصحيحين وغيرهما من الأمر بالوضوء ^٤ ، وفي بعضهما بصيغة الشرط ^٥ ، فافتضى الوجوب ، والجواب أنه ورد ما يدل على عدم الوجوب ^٦ والواحب الجمع بين الأدلة ما أمكن ، فحمل على الاستحباب لذلك ، واختلفوا أيضاً هل يتوضأ الوضوء الشرعي الكامل ، أو مطلق التنظيف ^٧ ؟ فالجمهور على الأول ، وقد ورد مصرحاً به في رواية مسلم (توضأ وضوءه للصلاة) ^٨ وذهب الطحاوي إلى الثاني ، واحتج بأن ابن عمر راوي الحديث ، وهو صاحب القصة (كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله) ^٩ وهو معارض بأنه قد ثبت من روايته تقييد الوضوء بأنه كوضوء الصلاة ، ولعله ترك غسل الرجلين لعذر والحكمة في الوضوء ^{١٠} ، أن فيه تخفيف الحدث برفع الجنباء عن الأعضاء ، وقد ورد ذلك فيما رواه ابن أبي شيبه ^{١١} بسند رجاله ثقات ، عن شداد ابن أوس الصحابي ، قال : (إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام ، فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنباء) وقيل : ليبيت على إحدى الطهارتين ، فعلى هذا يقوم التيمم مقامه ، وقد روى البيهقي ^{١٢} ، بإسناد حسن ، عن عائشة (أنه ﷺ كان إذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم) ويحتمل أن يكون التيمم عند تعسر وجود الماء ، وقيل :

^١ - فتح الباري (١: ٣٩٤) .

^٢ - مسند أبي عوانة (١ : ٢٣٢) وفتح الباري (١: ٣٩٤) .

^٣ - صحيح ابن خزيمة كتاب الوضوء باب رقم (١٧١) .

^٤ - كحديث عمر (أنه ذكر لرسول الله ﷺ أنه تصيبه الجنباء من الليل فقال له رسول الله ﷺ : توضأ واغسل ذكرك ثم نم) أخرجه البخاري برقم (٢٩٠) ومسلم برقم (٢٥/٣٠٦) .

^٥ - كحديث عمر أيضاً (أنه استفتى النبي ﷺ : أينام أحدنا وهو جنب ؟ قال : إذا توضأ) أخرجه البخاري برقم (٢٨٧ و ٢٨٩) ومسلم برقم (٣٠٦) .

^٦ - وهو حديث عائشة رقم (١٢٦) .

^٧ - فتح الباري (١ : ٣٩٤) .

^٨ - أخرجه مسلم برقم (٣٠٥) والبخاري برقم (٢٨٨) .

^٩ - الموطأ (ص: ٥٧) والبيهقي (١: ٢٠٠) والفتح الرباني (٢: ١٤٠) .

^{١٠} - فتح الباري (١: ٣٩٤-٣٩٥) .

^{١١} - مصنف ابن أبي شيبه (١: ٦٢) حديث رقم (٦٦٣) .

^{١٢} - سنن البيهقي (١: ٢٠٠) .

الحكمة فيه ، أنه ينشط إلى العود ، وقد صرح به في رواية الحاكم ^١ ، وقيل : أنشط إلى الغسل ، ونص الشافعي على أن الحائض ليس عليها ذلك إذا انقطع دمها ^٢ وفي الحديث دلالة على أن غسل الجنابة ليس على الفور وإنما يتصيق عند القيام إلى الصلاة واستحباب التنظيف عند النوم ، قال ابن الجوزي ^٣ : والحكمة فيه أن الملائكة تبعد عن الوسخ والريح الكريهة ، بخلاف الشياطين ، فإنها تقرب من ذلك والله أعلم ^٤ .

جواز النوم للجنب

١٢٧ - وللأربعة^٥ عن عائشة رضي الله عنها (كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماءً) وهو معلول .

تخريج الحديث

وقوله في حديث عائشة : (وهو معلول) ^٦ قال أحمد : إنه ليس بصحيح ^٧ وقال أبو داود ^٨ : وهم ، وقال يزيد بن هارون ^٩ : هو خطأ ^{١٠} ، وأخرج مسلم ^{١١} الحديث دون قوله : (ولا يمس ماءً) وكأنه حذفها عمداً ، لأنه عللها في كتاب التمييز ، وقد بين المصنف في التلخيص ^{١٢} وجه العلة ، بأنه من رواية أبي إسحاق عن الأسود ، عن

^١ - المستدرک (١: ١٥٢).

^٢ - فتح الباري (١: ٣٩٥) وعبارته هكذا (نص الشافعي رحمه الله على أن ذلك ليس على الحائض ، لأنها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب ، لكن إذا انقطع دمها استحبت لها ذلك) .

^٣ - فتح الباري (١: ٣٩٥) .

^٤ - انتهى الكلام المنقول من فتح الباري (١: ٣٩٥) .

^٥ - فأخرجه أبو داود برقم (٢٢٨) والترمذي برقم (١١٨) وابن ماجه برقم (٥٨١) والنسائي في الكبرى (٥: ٣٣٢) .

^٦ - التلخيص الحبير (١: ١٤٠-١٤١) .

^٧ - أي حديث عائشة . انظر المرجع السابق .

^٨ - انظر كلام أبي داود في سننه بعد الحديث رقم (٢٢٨) (١: ١٥٤-١٥٥) .

^٩ - هو يزيد بن هارون بن زاذي الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو خالد السلمى مولاهم الواسطي الحافظ (١٨- ٢٠٦ هـ) . سير أعلام النبلاء (٩: ٣٥٨) .

^{١٠} - التلخيص الحبير (١: ١٤٠) وقد نقل أبو داود في سننه (١: ١٥٤-١٥٥) .

^{١١} - صحيح مسلم برقم (٧٣٩) والبيهقي (١: ٢٠٢) .

^{١٢} - التلخيص الحبير (١: ١٤١) .

عائشة ، وقال ابن مفوز^١ : أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحاق ، كذا قال^٢ مع أن البيهقي^٣ صححه ، وقال : إن أبا إسحاق قد بين سماعه من الأسود فبرواية زهير عنه ، وجمع بينهما^٤ ابن سريج^٥ ، وقال الدارقطني في العلل^٦ : يشبه أن يكون الخبران صحيحين ، قاله بعض أهل العلم وقال الترمذي^٧ : يرون أن هذا غلط من أبي إسحاق ، وعلى تقدير صحته فيحمل على أن المراد ، لا يمس ماءً للغسل ، ويؤيده رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، عند أحمد^٨ بلفظ (كان يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة حتى يصبح ولا يمس ماءً) وكان يفعل الأمرين لبيان الجواز ، وبهذا جمع ابن قتيبة في اختلاف الحديث^٩ ويؤيده ما رواه هشيم^{١٠} ، عن عطاء ، عن عائشة ، مثل رواية أبي إسحاق ، عن الأسود ، وما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما^{١١} عن ابن عمر ، أنه سأل النبي ﷺ (أينام أحدنا وهو جنب؟ قال : نعم ويتوضأ إن شاء) وأصله في الصحيحين^{١٢} ، دون قوله : (إن شاء).

صفة غسل النبي ﷺ

١٢٨ - وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة ، يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ ،

^١ - هو : الحافظ البارع المجود أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري الشاطبي كان حافظاً للحديث وعلله عالماً بالرجال متقناً أدبياً شاعراً فصيحاً نبيلاً (٤٦٣ - ٥٠٥ هـ) . سير أعلام النبلاء (١٩ : ٤٢١) .

^٢ - التلخيص الحبير (١ : ١٤١) .

^٣ - سنن البيهقي (٢٠٢ : ١) .

^٤ - فقال في الجمع بينهما : الحكم بهما جميعاً ، أما حديث عائشة ، فإنما أرادت أن النبي ﷺ كان لا يمس ماءً للغسل ، وأما حديث عمر ، فمفسر ذكر فيه الوضوء وبه تأخذ . انظر هذا الجمع لابن سريج في سنن البيهقي (٢٠٢ : ١) .

^٥ - هو الإمام شيخ الإسلام فقيه العراقيين أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي القاضي الشافعي صاحب المصنفات (٢٤٩ - ٣٠٦) . سير أعلام النبلاء (١٤ : ٢٠١) .

^٦ - التلخيص الحبير (١ : ١٤١) .

^٧ - في سننه بعد حديث رقم (١١٩) .

^٨ - المسند (٦ : ٢٢٤) .

^٩ - مختلف الحديث لابن قتيبة (ص : ٣٠٦) .

^{١٠} - التلخيص الحبير (١ : ١٤١) .

^{١١} - أخرجه ابن خزيمة برقم (٢١١) وابن حبان في الإحسان برقم (١٢١٦) وأحمد (٢٤ : ١) والدارمي (١٩٣ : ١) والطحاوي (١ : ١٢٧) .

^{١٢} - أخرجه البخاري برقم (٢٨٧ و ٢٨٩) ومسلم برقم (٣٠٦) .

ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، ثم حفن على رأسه ثلاث حفن ثم أفاض على سائر جسده ، ثم غسل رجله (متفق عليه ^١ واللفظ لمسلم .

١٢٩- ولهما ^٢ من حديث ميمونة (ثم أفرغ على فرجه ، وغسله بشماله ثم ضرب بها الأرض) .

١٣٠- وفي رواية (فمسحها بالتراب) وفي آخره (ثم أتيت به بالمنديل فردته) وفيه (وجعل ينفذ الماء بيده) .

فقه الحديث

قوله : (إذا اغتسل) ^٣ أي شرع في الفعل (ومن) في (من الجنابة) سببية .
وقوله : (يبدأ فيغسل يديه) أي يغسلهما قبل إدخالهما في الإناء ، وقد ورد مصرحاً به في رواية ^٤ وغسل الفرج ، ظاهره مطلق الغسل ، فيكفي مرة وهذا المعنى يفهم من حديث ميمونة أظهر ، إذ ضرب الأرض بيده لأجل إزالة الرائحة من اليد ، ولم يذكر أنه أعاد غسل الفرج بعد ذلك ، مع أنه إذا كانت الرائحة في اليد ، فهي باقية أيضاً ، وهذا ما يفهم من الحديث ، ثم غسل جسده ثم تتحى فيغسل رجله ، وبدل أيضاً على أن الماء الذي يطهر به محل النجاسة طاهر مطهر ، وعلى صحة تشريك النية للغسلة التي تزيل النجاسة برفعها الحدث ، وهي مسألة خلاف ، صحح النووي جواز ذلك ^٥ ، وقد استدل بهذا على نجاسة المنى ، إذ ذلك اليد بالأرض لإزالته ويحتمل أن يكون ذلك للتنظيف ويستدل به على أن بقاء رائحة النجاسة بعد غسل المحل لا يضر ، واستدل البخاري بهذا ، على أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة ^٦ .

وقوله : (ثم يتوضأ) أي يغسل أعضاء الوضوء ، وقد ورد به مصرحاً في رواية البخاري (كما يتوضأ في الصلاة) وهذا يحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل

^١ أخرجه البخاري برقم (٢٤٨) وأطرافه) ومسلم برقم (٣١٦) وأخرجه مالك (ص: ٥٤) والنسائي (١٣٤:١) و (٢٠٠) وأبو داود وبرقم (٢٤٢) والترمذي (١٠٤) وابن ماجه برقم (٥٧٤) وأحمد (١٠١:٦) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٩١ و ١١٩٦) .

^٢ أي للبخاري ومسلم ، فأخرجه البخاري برقم (٢٤٩) وأطرافه) ومسلم برقم (٣١٧) وأبو داود برقم (٢٤٥) والترمذي برقم (١٠٣) والنسائي (١٣٧:١) وابن ماجه برقم (٥٧٣) وأحمد (٣٢٩:٦ و ٣٣٠ و ٣٣٥ و ٣٣٦) .

^٣ فتح الباري (١ : ٣٦٠) .

^٤ أخرجه الترمذي رقم (١٠٤) .

^٥ فتح الباري (١ : ٣٦٢-٣٦٣) .

^٦ فتح الباري (١ : ٣٦٢) .

الغسل بنية مستقلة، بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد، ويحتمل أنه يكفي بغسلها في الوضوء عن إعادته، وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أول جزء، وإنما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفاً له ولتحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى^٢، قد اختلف العلماء في دخول الطهارة الصغرى تحت الكبرى، وفي أجزاء الوضوء قبل إزالة الحدث الأكبر^٣، فذهب العترة وأحد أقوال الشافعي وأبو ثور وداود إلى أنه لا يدخل الوضوء في الغسل بل يجبان وذهب زيد بن علي وقول للشافعي ورواية عن أبي حنيفة إلى أنهما يتداخلان، فيجزئ الغسل مرة وإن لم يرتب، ونقل ابن بطال الإجماع على ذلك وقول الشافعي: إذا توضأ مرتباً ثم غسل ما بقي أجزأ لهما وقول له: إن سبقت الجنابة تداخل لطرؤ الأصغر لا العكس، حجة القول الأول واجبان تغاير سببهما وصفتهما، فلم يتداخل، وروي عن علي عليه السلام أنه قال: (من اغتسل من جنابة ثم حضرت الصلاة فليتوضأ) وكان عليه السلام يفعله^٤ وروى الهادي في الأحكام عن أبيه عن جده (أن النبي ﷺ أعاد وضوءاً بعد اغتساله من الجنابة) رواه في الشفاء^٥، وأجيب بالمعارضة بحديث عائشة وميمونة فإنهما لم يذكرنا إعادة وضوء، وأورد عليه بأن ذلك يد على أنه يكفي في رفع الجنابة ما وصفناه من فعله، لا أنه يغني عن الوضوء لعدم ذكر الصلاة بعده، ودفع بما في سنن أبي داود^٦ من حديث عائشة (كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماءً) وحديث الأحكام لا يعارض ذلك لجواز حصول ناقض بعد الغسل وهذه المعارضة في حجة المذهب الثاني، ومسألة أجزاء الوضوء قبل إزالة الحدث الأكبر الخلاف فيها^٧، ذهب الهادي والقاسم إلى أنه لا يجزئ تقديم الوضوء على الغسل، لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾^٨ فأوجب الوضوء عند إرادة القيام إلى الصلاة ولم يفصل، والفاء تقتضي التعقيب من دون تراخ ولا تنافي بينهما، وذهب المؤيد بالله والإمام يحيى إلى أنه

^١ - في الفتح (سنة مستقلة) .

^٢ - فتح الباري (١: ٣٦٠) .

^٣ - البحر الزخار (١: ١٠٧) وفتح الباري (١: ٣٦٠) .

^٤ - نسبه ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١: ١٠٨) للشفاء .

^٥ - نسبه ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١: ١٨٠) للأحكام والشفاء .

^٦ - أخرجه أبو داود برقم (٢٥٠) والترمذي برقم (١٠٧) وابن ماجه برقم (٥٧٩) .

^٧ - البحر الزخار (١: ١٠٨) .

^٨ - (المائدة: ٦) .

مخير قالوا : معارض مفهوم الآية قول علي عليه السلام المتقدم، فرجع إلى التخيير^١ قوله : (ثم يدخل أصابعه في أصول الشعر)^٢ أي شعر رأسه ويدل عليه رواية البيهقي (يخلل بها شق رأسه الأيمن ، فيتبع بها أصول الشعر ، ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك)^٣ وقال القاضي عياض : احتج به بعضهم على تخليل شعر اللحية^٤ في الغسل ، إما لعموم الشعر أو قياساً على شعر الرأس ، وفائدة التخليل ليصل الماء إلى الشعر والبشرة ، وهذا التخليل غير واجب اتفاقاً إلا إذا كان الشعر متلبداً بحيث لا يصل الماء إلى أصوله ، وفي قوله : (حفن على رأسه)^٥ وفي رواية للبخاري (ثلاث غرفات) وفيه دلالة على استحباب التثليث في الغسل ، قال النووي^٦ : ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما تفرد به الماوردي ، فإنه قال : لا يستحب التكرار في الغسل والحفنة : ملء الكفين جميعاً ، وفي رواية الطبري (ثلاث حفنات ملء كفيه) وإن كان رواية الأكثرين لصحيح مسلم (ملء كفه) بالافراد للجنس ، وهذه الرواية مفسرة للمراد ، وقوله : (ثم أفاض)^٧ الإفاضة : الإسالة ، وقد استدل به على عدم وجوب الدلك ، وقال الماوردي^٨ : لا حجة في ذلك ، فإن أفاض بمعنى غسل ، والخلاف قائم في حقيقة الغسل ، وقال القاضي عياض^٩ : لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار قال المصنف^{١٠} رحمه الله تعالى : بل ورد ذلك من طرق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي ، من رواية أبي سلمة ، عن عائشة أنها وصفت غسل النبي ﷺ من الجنابة ، الحديث وفيه (يتمضمض ثلاثاً ، ويستنشق ثلاثاً ، ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً)^{١١} وقوله : (على سائر جسده)^{١٢} يدل على أنه لم يعد غسل أعضاء الوضوء ، وقوله : (ثم غسل رجليه) يدل على تأخير غسل الرجلين ،

١ - انتهى ما نقله من البحر الزخار (١: ١٠٨).

٢ - فتح الباري (١: ٣٦٠).

٣ - سنن البيهقي (١: ١٧٥) وفيها (يتبع بها أصول الشعر) .

٤ - في الفتح (١: ٣٦٠) (شعر الجسد) .

٥ - فتح الباري (١: ٣٦١) .

٦ - شرح النووي على مسلم (٤: ٩) وفتح الباري (١: ٣٦١) .

٧ - فتح الباري (١: ٣٦١) .

٨ - في الفتح (المازري) .

٩ - فتح الباري (١: ٣٦١) .

١٠ - المرجع السابق .

١١ - أخرجه النسائي (١: ١٣٤) والبيهقي (١: ١٧٤) وأحمد (٦: ٩٦ و ١٤٣ و ١٧٣) ومسلم برقم (٣٢١)

والطيالسي (١: ٦٠) وابن أبي شيبة (١: ٦٣) .

١٢ - فتح الباري (١: ٣٦١) .

وأن الوضوء الأول بدون غسل الرجلين ، وهذه رواية مسلم ^١ لحديث عائشة ، من رواية أبي معاوية عن هشام ، وقد تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام ، قال البيهقي ^٢ : غريبة صحيحة ، قال المصنف ^٣ رحمه الله تعالى : في رواية أبي معاوية ، عن هشام فقال : نعم له شاهد من رواية أبي سلمة ، عن عائشة ، أخرجه أبو داود الطيالسي وفيه (إذا فرغ غسل رجله) ^٤ وسائر الرواة لحديث عائشة لم يذكروا غسل الرجلين بعد ذلك ، ولكن هذا محتمل أن يكون أعاد غسل الرجلين بعد أن كان غسلهما في الوضوء فيوافق رواية البخاري لحديث عائشة لم يذكروا غسل الرجلين بعد ذلك ، ولكن هذا محتمل أن يكون أعاد غسل الرجلين بعد أن كان غسلهما في الوضوء فيوافق رواية البخاري ، لحديث عائشة ، فإن فيه (يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) ثم قال : ثم يفيض الماء على جلده كله ^٥ والشافعي اختار إكمال الوضوء قبل الغسل ^٦ ، وأبو حنيفة اختار تأخير غسل الرجلين وفي كتب مالك له أو لبعض أصحابه ، فرق بين أن يكون الموضع وسخاً فيؤخر غسلهما لئلا يحصل إسراف في الماء بإعادة غسلهما ، وبين أن يكون طاهراً فيقدم غسلهما ، وقد أخذ من هذا جواز التفريق بين أعضاء الطهارة ، وقوله في حديث ميمونة : (ثم أتيتها بالمنديل) فروى بكسر الميم ، وهو معروف ، قال ابن فارس : لعله مأخوذ من الندل وهو النقل وقال غيره : هو مأخوذ من الندل ، وهو الوسخ ، لأنه يندل به ويقال : تندلت بالمنديل ، وقال الجوهري : ويقال أيضاً : تندلت به ، وأنكره الكسائي وفي رده دلالة على استحباب ترك تشفيف الأعضاء ، وفي ذلك خمسة أوجه :

أشهرها : أن المستحب تركه ، ولا يقال : فعله مكروه ، والثاني : أنه مكروه والثالث : أنه مباح ، يستوي فعله وتركه ، وهذا اختيار النواوي قال : لأن المنع والاستحباب يحتاج إلى دليل واضح ، والرابع : أنه مستحب ، لما فيه من الاحتراز عن الأوساخ ، والخامس : يكره في الصيف دون الشتاء ، وهذه الوجوه لأصحاب الشافعي ، وللصحابة والتابعين ثلاثة أقوال :

١ - أخرجه مسلم برقم (٣١٧) .

٢ - فتح الباري (٣٦١ : ١) وسنن البيهقي (٣٢١ : ١) .

٣ - فتح الباري (٣٦١ : ١) .

٤ - مسند الطيالسي (٢٠٧ : ١) حديث رقم (١٤٧٤) وفيه (إذا فرغ غسل قدميه) .

٥ - صحيح البخاري برقم (٢٤٨) .

٦ - فتح الباري (٣٦٢ : ١) .

الأول : أنه لا بأس به في الوضوء والغسل ، وهو قول أنس بن مالك ومالك والثوري ، **والثاني :** أنه مكروه فيهما ، وهو قول ابن عمر وابن أبي ليلى **والثالث :** يكره في الوضوء دون الغسل ، وهو قول ابن عباس ، والوارد عن النبي ﷺ في ترك التنشيف هذا ^١ ، وحديث في الصحيح (أنه ﷺ اغتسل وخرج ورأسه يقطر ماء) ^٢ وأما فعل التنشيف ^٣ ، فقد رواه جماعة من الصحابة ، لكن قال الترمذي ^٤ : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ وقوله : (وجعل ينفض الماء بيده) ^٥ فيه دلالة على أن النفض لا بأس به وفيه وجوه :

أحدها : أن المستحب تركه ، ولا يقال : إنه مكروه ، **والثاني :** إنه مكروه **والثالث :** إنه مباح يستوي فعله وتركه ، وقد ورد في إباحته هذا الحديث ^٦ ، وفي النهي عنه ، قوله : (لا تنفضوا أيديكم فإنها مراوح الشيطان) ^٧ وهو ضعيف لا يقاوم هذا الصحيح .

حكم ضفائر المغتسلة

١٣١ - وعن أم سلمة رضي الله عنها ، قالت : (قلت : يا رسول الله إني امرأة أشد شعر رأسي ، أفأنقضه لغسل الجنابة ؟) (وفي رواية : والحیضة) فقال : لا ، إنما يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حنثات) رواه مسلم ^٨ .

فقه الحديث

قوله : (أشد شعر) لفظ مسلم (أشد ضفر رأسي) وكأن المصنف رواه بالمعنى ، وضفر : بفتح الضاد وإسكان الفاء ^٩ ، وهذا هو المشهور عند المحدثين والفقهاء

^١ - أي هذا الحديث .

^٢ - أخرجه البخاري برقم (٢٧٥) ومسلم برقم (٦٤٢) وأبو داود برقم (٢٣٣) .

^٣ - شرح النووي على مسلم (٢٣٢:٣) .

^٤ - العلل المتناهية (١ : ٣٥٣) و شرح النووي على مسلم (٢٣٢:٣) .

^٥ - المرجع السابق وفتح الباري (٣٦٢:١) .

^٦ - أي حديث الباب .

^٧ - نسبه ابن حجر في الفتح (٣٦٣:١) لابن حبان في الضعفاء ولابن أبي حاتم في العلل .

^٨ - أخرجه مسلم برقم (٣٠٣) وأخرجه أبو داود برقم (٢٥١) والترمذي برقم (١٠٥) والنسائي (١٣١:١) وابن

ماجة برقم (٦٠٣) وأحمد (٢٨٩:٦) وابن حبان في الاحسان برقم (١١٩٨) .

^٩ - شرح النووي على مسلم (١١:٤) .

وغيرهم ، ومعناه : أحكم فتل شعري ، وقال الإمام ابن بري^١ ، في الجزء الذي صنفه في لحن الفقهاء : من ذلك قولهم في حديث أم سلمة : (أشد ضفر رأسي) يقولونه بفتح الضاد ، واسكان الفاء ، وصوابه بضم الضاد والفاء ، جمع ضفيرة ، كسفينة وسفن ، قال النووي^٢ رحمه الله : وهذا الذي أنكره ليس بصحيح ، بل الصواب جواز الأمرين ، ولكل منهما وجه صحيح ، ولكن يترجح الأول ، لأنه المسموع في الروايات الثابتة المتصلة .

وقوله : (أفأنقضه .. إلى آخره) فيه دليل على أنه لا يجب عليها نقض الشعر ، وظاهر الحديث وإن لم يصل الماء إلى باطنه ، وسواء كان اجتماعه باختيارها أو بغير اختيارها .

والحكمة في ذلك التيسير عليها ، لما في ذلك من الحرج ، وفي المسألة أقوال^٣ : ذهب الهدوية ، وهو مذهب الحسن البصري وطاووس إلى أنه لا يجب النقض في الجنابة دون الحيض والنفاس ، فيجب فيهما لقوله ﷺ لعائشة : (انقضّي شعرك واغتسلي)^٤ وأجيب بأن ذلك معارض بحديث أم سلمة ، وهذا ممكن حمل الأمر على الندب فيجب المصير إلى التأويل جمعاً بين الحديثين وحديث أم سلمة لا يحتمل مثل هذا ، وذهب الجمهور من الشافعية وغيرهم والامام يحيى إلى أنه لا يجب نقض الشعر مطلقاً بشرط أن يصل الماء إلى باطن الشعر فيبله وإلا وجب النقض ، لقوله ﷺ : (بلوا الشعر)^٥ ولم يفرق ، قالوا : حديث أم سلمة محمول على أنه عرف خفة شعرها ، فكان الماء يصل الى جميعه ، ويمكن الجواب بأن حديث أم سلمة خاص بنقض أحوال الشعر وهو ماكان مشدوداً وحديث (بلوا) وقد عرفت الجواب عنه ، وذهب أبو يوسف إلى أنه يجب في الجنابة دون الحيض ، قال : إذ هي من الكتاب لا الحيض إذ هو من السنة ولتأكيد الجنابة ، بقوله : (بلوا) والجواب عنه حديث أم سلمة .

^١ - هو : الإمام العلامة نحوي وقته أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري المقدسي ثم المصري النحوي الشافعي (٤٩٩-٥٨٢ هـ) . أعلام النبلاء (٢١ : ١٣٦) .

^٢ - في شرحه على صحيح مسلم (١١:٤) .

^٣ - شرح النووي على صحيح مسلم (١٢:٤) والبحر الزخار (١٠٨:١) وشرح الأزهار (١١٧:١) والمغنى (٢٢٥:١) والمجموع (١٨٦:٢-١٨٧) .

^٤ - أخرجه البخاري برقم (٣١٦) ومسلم برقم (١٢١١) والنسائي برقم (٢٧٦٤) وأبو داود برقم (١٧٧٨) وابن ماجه برقم (٢٩٦٣) .

^٥ - أخرجه الترمذي برقم (١٠٦) وابن ماجه برقم (٥٩٧) وأبو داود برقم (٢٤٨) والبيهقي (١٧٥:١) وانظر الحديث رقم (١٠٧) .

وقوله : (تحثي على رأسك ثلاث حثيات) 'هي بمعنى الحفنات والحفنة ملء الكفين من أي شيء كان ، ويقال : حثيت وحثوت ، بالواو والياء لغتان مشهورتان .

لا يجوز للجنب والحائض المكث في المسجد

١٣٢ - وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : (إنني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب) رواه أبو داود^١ ، وصححه ابن خزيمة^٢ .

تخريج الحديث

أخرجه أبو داود من حديث جصرة^٣ عن عائشة ، وفيه قصة ، وابن ماجه والطبراني^٤ ، من حديث جصرة عن أم سلمة ، وحديث الطبراني أتم ، وقال أبو زرعة : الصحيح حديث جصرة عن عائشة^٥ ، وضعف هذا الحديث كان من رواية أفلت بن خليفة^٦ ، وهو مجهول الحال ، وقد ذكر ابن الرفعة : أنه متروك^٧ ورد عليه بأن أحمد ، قال : لا أرى به بأساً وقد صححه ابن خزيمة ، وحسنه ابن القطان^٨ .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد بكل حال ، وهو مذهب الأكثر^٩ ، وقال داود والمزني : إنه يجوز لهما ذلك ، قياساً على العبور ، وأجيب بأن الأصل ممنوع وإن سلم ، فالعبور خصصته الآية^{١٠} وبقي ما عداه داخلاً تحت مفهوم الحديث ، وذهب أحمد وإسحاق إلى أنه يجوز للجنب ، إن غسل ما يباشر

^١ - شرح النووي على مسلم (١١ : ٤) .

^٢ - أخرجه أبو داود برقم (٢٣٢) والبيهقي (٤٤٢ : ٢) والبخاري في الكبير (٢ : ١) .

^٣ - وأخرجه في صحيحه برقم (١٣٢٧) .

^٤ - هي جصرة بنت نجاجة العامرية الكوفية أخرج لها أبو داود والنسائي وابن ماجه . تهذيب التهذيب (٤٣٥ : ١٢) .

^٥ - ابن ماجه رقم (٦٤٥) والطبراني في الكبير (٢٣ : ٢٧٣) .

^٦ - علل أبي زرعة (١ : ٩٩) تحقيق الخطيب ، والتلخيص الحبير (١ : ١٤٠) .

^٧ - هو أفلت بن خليفة العامري أخرج له أبو داود والنسائي . تهذيب التهذيب (١ : ٣٢٠) .

^٨ - التلخيص الحبير (١ : ١٤٠) .

^٩ - المرجع السابق .

^{١٠} - إعلام الساجد في أحكام المساجد (ص : ٣١٤-٣١٥) والمجموع (١٧٢ : ٢) والمغنى (١٣٥ : ١) والبحر

الزخار (١٠٤ : ١) وشرح الأزهري (١٠٩ : ١) وضوء النهار (٢٦٩ : ١) .

^{١١} - وهي قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا

عابري سبيل حتى تغتسلوا ﴾ (النساء : ٤٣) .

به المسجد لا الحائض فتمنع للتنجيس ، الجواب الحديث لم يفصل ، وذهب العترة أيضاً وأبو حنيفة وأصحابه ومالك ، الى أنه لا يجوز للجنب أن يعبره للحديث وكالحائض ، وذهب ابن مسعود وابن عباس والشافعي وأصحابه ، إلى جواز ذلك قالوا : لقوله تعالى : ﴿إلا عابري سبيل﴾^١ وأراد موضع الصلاة ، بدليل الاستثناء ، وأجيب بأن الآية محمولة على من أجنب في المسجد ، فإنه يخرج منه للغسل أو على أن معنى ﴿عابري سبيل﴾ مسافرين وفقد تم الماء ، فتيمموا لفقدان الماء ، وذكر السفر لأن غالب فقد الماء فيه ، وإن كان ذلك الحكم يجرى في الحضر عند عدم الماء ، أو يحمل على أن الطريق إلى الماء إنما هي في المسجد ، أو كان الماء في المسجد ، ذكره الزمخشري^٢ ، وهو يجوز من دون تيمم عند الحنفية في الأخيرين والله أعلم .

اغْتَسَال الرجل والمرأة من إناء واحد

١٣٣ - وعنهما رضي الله عنها ، قالت : (كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ في إناء واحد ، تختلف أيدينا فيه من الجنابة) متفق عليه^٣ ، زاد ابن حبان (وتلتقي أيدينا)^٤ .

فقه الحديث

الحديث يدل على جواز اجتماع المرأة والرجل في الاغتسال من إناء واحد وقد تقدم ما في هذه المادة من الكلام ، وكل هذا الحديث في اللائق به في باب المياہ والله أعلم .^٥

وجوب إتمام الغسل

١٣٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إن تحت كل شعرة جنابة ، فاغسلوا الشعر ، وأنقوا البشر) رواه أبو داود والترمذي^٦ وضعفاه .

^١ - (النساء : ٤٣) .

^٢ - الكشاف (٢٧٠ : ١) .

^٣ - أخرجه البخاري برقم (٢٦١) ومسلم برقم (٣٢١) والنسائي (٢٠١ : ١) وأحمد (١٩٢ : ٦) وأبو داود برقم (٢٣٨) وابن ماجه برقم (٣٧٦) وابن حبان في الإحسان برقم (١١٠٨) .

^٤ - الإحسان برقم (١١١١) والبيهقي (١٩٤ : ١) .

^٥ - انظر الحديث رقم (٩ و ١٠) .

^٦ - أبو داود برقم (٢٤٨) والترمذي برقم (١٠٦) وابن ماجه برقم (٥٩٧) والبيهقي (١٧٥ : ١) .

تخريج الحديث

الحديث ضعفاً لأنه من رواية الحارث بن وجيه^٣ ، قال أبو داود : حديثه منكر ، وهو ضعيف^٤ ، وقال الترمذي^٥ : غريب لا نعرفه إلا من حديث الحارث وهو شيخ ليس بذاك ، وقال الدارقطني^٦ : إنما يروى هذا عن مالك بن دينار^٧ عن الحسن^٨ مرسلاً ، ورواه سعيد بن منصور^٩ ، عن هيثم ، عن يونس^{١٠} عن الحسن ، قال : (نبئت أن رسول الله ﷺ يذكره) ورواه أبان العطار^{١١} ، عن قتادة عن الحسن ، عن أبي هريرة من قوله ، وقال الشافعي^{١٢} : هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي^{١٣} : أنكره أهل العلم بالحديث البخاري وأبو داود وغيرهما .

وفي الباب عن أبي أيوب ، رواه ابن ماجه^{١٤} من حديث فيه (من أداء الأمانة غسل الجنابة ، فإن تحت كل شعرة جنابة) واسناده ضعيف ، وعن علي مرفوعاً (من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل كذا وكذا) الحديث واسناده صحيح ، فإنه من رواية عطاء بن السائب^{١٥} وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط ، أخرجه أبو داود وابن ماجه^{١٦} من حديث حماد ، لكن قد قيل : إن الصواب وقفه علي ﷺ^{١٧} .

^١ - المسند (١١١:٦ و ٢٥٤) أو الفتح الرباني (١٣٤:٢) .

^٢ - قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٢:١) رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح إلا أنه فيه رجل لم يسم .

^٣ - هو : الحارث بن وجيه الراسبي أبو محمد البصري، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه، قال البخاري: في حديثه بعض المناكير، وقال ابن حبان: كان قليل الحديث ولكنه تفرد بالمناكير عن المشاهير. تهذيب التهذيب (١٤١:٢) .

^٤ - في سننه بعد الحديث المذكور (١٧٣:١) وانظر التلخيص الحبير (١٤٢:١) .

^٥ - في سننه بعد الحديث المذكور (١٧٣:١) وانظر التلخيص الحبير (١٤٢:١) .

^٦ - في العلل كما قال ابن حجر في التلخيص (١٤٢:١) .

^٧ - هو : مالك بن دينار السامي الناجي أبو يحيى البصري الزاهد أخرج له البخاري في التعاليق والأربعة وتقه النسائي وابن سعد . تهذيب التهذيب (١٣:١٠) .

^٨ - هو البصري مرت ترجمته .

^٩ - نسبه ابن حجر في التلخيص (١٤٢:١) لسعيد بن منصور .

^{١٠} - هو : يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري أخرج له الستة كان من سادات أهل زمانه علماً وفضلاً وحفظاً وإتقاناً مع التقشف الشديد والفقه في الدين والحفظ الكثير. تهذيب التهذيب (٣٨٩:١١) .

^{١١} - نسبه ابن حجر في التلخيص (١٤٢:١) لأبان العطار .

^{١٢} - التلخيص الحبير (١٤٢:١) .

^{١٣} - معرفة السنن والآثار له (٤٣١:١-٤٣٢) والتلخيص الحبير (١٤٢:١) .

^{١٤} - سنن ابن ماجه برقم (٥٩٨) .

^{١٥} - هو : عطاء بن السائب بن مالك الثقفي أخرج له البخاري في الأدب المفرد والأربعة قال النسائي : ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير وكذلك قال الحاكم والطبراني وابن سعد . انظر تهذيب التهذيب (١٨٣:٧) .

^{١٦} - أبو داود برقم (٢٤٩) وابن ماجه برقم (٥٩٩) والبيهقي (١٧٥:١) وأحمد (٩٤:١) والطيالسي (٩٤:١) والدارمي (١٩٢:١) وأبو نعيم في الحلية (٢٠٠:٤) .

^{١٧} - انتهى الكلام المنقول من التلخيص الحبير (١٤٢:١) قلت: ذكر الغصاري في الهداية تخريج أحاديث البداية المطبوع بهامشها (١٦:٢) فهذه الشواهد ترفع الحديث إلى الصحة وترفع ما يتطرق إليه من جهة الحارث ابن وجيه .

فقه الحديث

وفي الحديث دلالة على أنه يجب غسل جميع البدن في الجنابة ، ولا يعفى عن شيء منه ، والظاهر أنه إجماع الا المضمضة والاستنشاق ففيهما خلاف الناصر والشافعي وأصحابه ومالك^١ ، قالوا : لقوله في حديث أم سلمة : (إنما يكفيك أن تحثي .. الحديث)^٢ ولم يذكرهما .

قلنا : حديث (أنقوا البشر) والبشر عام ومن جزئياته بشرة الفم والأنف ، وقد قال ثعلب : البشرة هي الجلد التي تقي اللحم من الازى ، فتبين عموم البشرة ، وأجيب بأن الحديث ضعيف فلا يقاوم حديث مسلم^٣ المتقدم ، ويجب أن له شاهداً ، وهو ما تقدم من حديث (يتوضأ وضوءه للصلاة)^٤ والأحاديث بأن وضوءه للصلاة كان بالمضمضة والاستنشاق ، ويؤيد أيضاً بحديث علي عليه السلام فإنه صريح في التعميم ، وحديث عائشة رضي الله عنها (كان إذا اغتسل من الجنابة تمضمض واستنشق)^٥ .

وعن ابن عباس ، عن خالته ميمونة ، قالت : (وضعت لرسول الله ﷺ غسلاً فتتمضمض) أخرجه البخاري ومسلم وابوداود^٦ ، قال سفيان بن عيينة : المراد بقوله : (وأنقوا البشر) غسل الفرج وتنظيفه ، كنى عنه بالبشرة ، قال ابن وهب : ما رأيت أعلم بتفسير الأحاديث من ابن عيينة ، ذكره في شرح الترمذي^٧ .

فعرفت بمجموع ذلك أنه يجب غسل الفم والانف ، والله سبحانه أعلم .

^١ - البحر الزخار (١٠٦:١) .

^٢ - الحديث رقم (١٣١) .

^٣ - حديث رقم (١٣١) .

^٤ - حديث رقم (١٢٨) .

^٥ - الحديث رقم (١٢٨) .

^٦ - صحيح البخاري برقم (٢٥٤ و ٢٥٩ و ٢٦٥ و ٢٦٦) ومسلم برقم (٣١٧) وأبو داود برقم (٢٤٥) والترمذي برقم (١٠٣) والنسائي برقم (٢٥٤) وابن ماجه برقم (٥٧٣) .

^٧ - عارضة الأحوذى شرح الحديث .

٩- باب التيمم

التيمم في اللغة^١ : القصد ، قال امرؤ القيس^٢ :

تيممها من أذرعات ... البيت^٣

أي قصدتها .

وفي الشرع : القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها ، وقال ابن السكيت : فتيمموا : أي أقصدوا ثم كثر استعماله حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب انتهى ، فعلى هذا هو مجاز لغوي وعلى الاول حقيقة شرعية .

واختلف في التيمم ، هل هو عزيمة أو رخصة ؟ وفصل بعضهم بأنه لعدم الماء عزيمة ، وللعذر رخصة^٤ .

جواز التيمم

١٣٦- عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأيما رجل أدركته الصلاة فليصل ... وذكر الحديث)^٥ .

^١ - فتح الباري (٤٣١:١) والموسوعة الفقهية الكويتية (٢٤٨:١٤) والمجموع (٢٠٦:٢) والمغنى (٢٣٣:١) .

^٢ - هو : امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي شاعر جاهلي أشهر شعراء العرب على الإطلاق كان أبوه ملك أسد وغطفان قال الشعر وهو غلام :

^٣ - تيممها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي

^٤ - قال أصحاب الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٤٩:١٤) ما لفظه :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن التيمم رخصة للمسافر والمريض .

وقال الحنابلة وبعض الشافعية : إنه عزيمة .

واختلف المالكية في التيمم للمسافر، فظاهر قول الرسالة: إنه عزيمة، وفي مختصر ابن جماعة: إنه رخصة.

وقال الشاذلي: والحق عندي أنه عزيمة في حق العادم للماء، رخصة في حق الواجد العاجز عن استعماله.

ومن ثمرة الخلاف ما لو تيمم في سفر معصية لفقد الماء، فإن قلنا رخصة وجب القضاء، وإلا لم يجب .

^٥ - صحيح البخاري برقم (٣٣٥) ومسلم برقم (٥٢١) والنسائي (٢١٠:١) والدارمي (٣٢٢:١) والبيهقي (٢١٢:١) وأحمد في الفتح الرباني (١٨٧:٢) .

١٣٧- وفي حديث حذيفة رضي الله عنه عند مسلم^١ (وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم يجد الماء) .

١٣٨- وعن علي رضي الله عنه عند أحمد^٢ (وجعل لي التراب طهوراً) متفق عليه^٣ .
وتمامه (وأحللت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس عامة) قاله رضي الله عنه في غزوة تبوك كما بينه البخاري^٤ من رواية عمرو بن شعيب .

فقه الحديث

وقوله : (أعطيت خمساً)^٥ من لا يثبت مفهوم العدد لا اشكال عليه بأنه قد ورد غير ذلك ، ومن أثبتته يرد عليه .

وطريق الجمع أن يقال : لعله اطلع أولاً على بعض ما اختص به ، ثم اطلع غيره من بعد ، أو المفهوم غير مقصود هنا بقرينة ذكر غيره .

وقد ورد غير هذه الخمس ، كما في حديث أبي هريرة عند مسلم^٦ (فضلت على الانبياء بست) ولم يذكر الشفاعة ، وزاد خصلتين وهما (وأعطيت جوامع الكلم ، وختم بي النبيون) ولمسلم^٧ من حديث حذيفة (فضلت^٨ على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة) وذكر خصلة الأرض قال : وذكر خصلة أخرى أبهما وقد بينها ابن خزيمة والنسائي^٩ وهي (وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش) يشير إلى ما حطه الله تعالى عن أمته من الاصر وتحمل ما لا طاقة لهم به ، ورفع الخطأ والنسيان^{١٠} .

^١ - صحيح مسلم برقم (٥٢٢) والبيهقي (٢١٣:٢) .

^٢ - المسند (١ : ١٥٨) أو الفتح الرباني (٢ : ١٨٨) والبيهقي (١ : ٢١٣-٢١٤) .

^٣ - أي من حديث جابر .

^٤ - البخاري لم يخرج رواية عمرو بن شعيب ، وإنما أخرجهما أحمد ، وفي عبارة ابن حجر في الفتح (١ : ٤٣٦) لا يوجد فيها (البخاري) ولكن كتبها الناسخ سهواً والله أعلم .

^٥ - فتح الباري (١ : ٤٣٦) .

^٦ - صحيح مسلم برقم (٥٢٣) .

^٧ - صحيح مسلم برقم (٥٢٢) .

^٨ - في المطبوع (فضلنا) .

^٩ - صحيح ابن خزيمة برقم (٢٦٣-٢٦٤) والنسائي في الكبرى (٥ : ١٥) .

^{١٠} - وهي قوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن سئنا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾ (البقرة : ٢٨٦) .

ولأحمد^١ من حديث علي عليه السلام (أعطيت أربعاً لم يعطهن أحد من أنبياء الله أعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعلت أمتي خير الأمم) وذكر خصلة التراب ، فصارت الخصال اثنتي عشرة^٢ .

وقد نظم بعضهم الخمس في حديث جابر فقال :

جاء بالخمس ثم خص بخمس	بعد سبع عددن للتلاء
قله الأرض مسجد وطهور	لمصل وعاجز عن ماء
وأحلت له الغنائم يمضي	حكمه في التتفيل الاصطفاء
وعوموم البعث الذي خصه منه	بما يشاء أطف اللطفاء
نصره الله في مسيرة شهر	يقذف الرعب في قلوب العداء
وله في غد بكبرى الشفاعات	مقام يشفي من الأصداء

وقلت في نظم السبع المذكورة :

هذه الخمس واحفظ السبع تحظى	بشئى الخلال للكملاء
فهو للرسول أجمعين ختام	ولكلمه جوامع الأنبياء
ومقام الصلاة خص بصف	كصفوف الملائك الأمناء
وبآيات كنز من نخر العرش	خواتيم السورة الزهراء
ثم سماه أحمد فهو في	معنييه ^٣ لأحمد الأسماء
وبإعطائه المفاتيح للأرض	فسما قدره عن الأدناء
وبتفضيلنا على أمم الرسل	رحمة من أرحم الرحماء

وقد ورد غير ذلك ، ففي حديث البزار^٤ عن أبي هريرة رفعه (فضلت على الأنبياء بست ، غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر ، وجعلت أمتي خير الأمم وأعطيت الكوثر ، وإن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة ، تحته آدم فمن

^١ - المسند (١ : ٩٨ و ١٥٨) أو الفتح الرباني (٢ : ١٨٨) .

^٢ - انتهى المنقول من فتح الباري (١ : ٤٣٩) .

^٣ - والمعنيان : احتمال التفضيل من كونه أكثر حمداً فيكون من المبني للفاعل أو أكثر محمودية فيكون من المبني للمفعول .

^٤ - عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٨ : ٢٦٩) للبزار وابن حجر في الفتح (١ : ٤٣٩) .

دونه) وذكر ثنتين مما تقدم ، وله^١ من حديث ابن عباس رفعه (فضلت على الأنبياء بخصلتين كان شيطاني كافراً ، فأعاني الله عليه فأسلم ، قال : ونسيت الأخرى) .

وقد ذكر أبو سعيد النيسابوري^٢ في كتاب شرف المصطفى: أن الخصائص ستون ، قال السيوطي^٣ : ثم لما صنفت كتاب المعجزات والخصائص تتبعتها فزادت على المائتين^٤ .

وظاهر الحديث يدل على أن كل خصلة من هذه لم تكن لأحد قبله ، فقوله : (نصرت بالرعب مسيرة شهر)^٥ نصب على أنه مفعول فيه بتقدير في ، وفي حديث أحمد^٦ ، عن أبي أمامة (يقذف في قلوب أعدائي) وفي الطبراني^٧ عن ابن عباس (بالرعب على عدوه مسيرة شهرين) وأخرج^٨ عن السائب بن يزيد مرفوعاً (نصرت بالرعب شهراً أمامي ، وشهراً خلفي) وهو جامع بين حديث شهر وشهرين ، وإنما جعل الغاية الشهر^٩ ، لأنه لم يكن بينه وبين أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصلة له ، وإن لم يكن معه عسكر ، وهل هي حاصلة لأمته ؟ فيه احتمال .

^١ - أي للبزار عزاه في مجمع الزوائد (٨ : ٢٢٥) للبزار وهو عن أبي هريرة وليس ابن عباس ، وفيه إبراهيم ابن صرمة وهو ضعيف وانظر فتح الباري (١ : ٤٣٩) .

^٢ - هو : أبو سعيد عبد الملك بن محمد النيسابوري الخركوشي المتوفي سنة (٤٠٦) واعظ محدث مفسر حافظ من كتبه (البشارة والندارة وتهذيب الأسرار في طبقات الأخيار والزهد ودلائل النبوة وشرف المصطفى في ثمانى مجلدات) . معجم المؤلفين (٢ : ٣٢١) .

^٣ - هو الحافظ العالم عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن عثمان السيوطي (٨٤٩-٩٠١) صاحب التصانيف الكثيرة منها (الإكليل في استنباط التنزيل والإتقان والدرر الكامنة وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك) وغيرها معجم المؤلفين (٢ : ٨٢-٨٣) .

^٤ - قال السيوطي في شرحه على سنن النسائي (١ : ٢١٠) ما لفظه : فأفردتها في مؤلف سميتها (نموذج اللبيب في خصائص الحبيب) وقسمتها قسمين ، ماخص به عن الأنبياء ، وما خص به عن الأمة وزادت عدة القسمين على ألف خصيصه .

^٥ - فتح الباري (١ : ٤٣٧) .

^٦ - المسند (٥ : ٢٢٨) أو الفتح الرباني (٢ : ١٨٧ و ٢١ : ٢٨١-٢٨٢) .

^٧ - في الكبير (١١ : ٦١) لفظ الأول : (نصرت بالرعب حتى إن العدو ليخافوني من مسيرة شهر أو شهرين) ولفظ الثاني : (نصرت بالرعب يرعب مني عدوي على مسيرة شهر) .

^٨ - أي الطبراني في الكبير (٧ : ١٥٥) .

^٩ - فتح الباري (١ : ٤٣٧) .

وقوله : (وجعلت لي الأرض مسجداً) ^١ أي موضع سجود ، لا يختص السجود فيها بموضع دون غيره ، ويحتمل أن قد يراد بالمسجد المسجد المبني للصلاة فيكون الكلام تشبيهاً بليغاً ، وهذه لم تكن لغیره ، كما صرح به في رواية عمرو بن شعيب بلفظ (وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنائسهم) ^٢ وفي حديث البزار ^٣ من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه (ولم يكن أحد من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه) وبهذا الوارد يندفع ما قيل : إن الخصوصية مجموع الامرين مسجداً وطهوراً ، قال : لأن عيسى يسبح ويصلي حيث أدركته وما قيل : إن من قبله أبيح لهم الصلاة في اماكن يتقنون طهارتها : بخلاف هذه الأمة ، فإن لهم أن يصلوا فيما لا يتقنون نجاسته .

وقوله : (وطهوراً) ^٤ يحتمل أن يكون معنى الطهور الطاهر في نفسه ولكنه لا يبقى فيه معنى الخصوصية ، إذ هي طاهرة له ولغيره ، ويحتمل أن يكون معناه أنه مطهر لغيره ، وهذا هو المراد ، ويؤيده حديث ابن المنذر وابن الجارود ^٥ ، بإسناد صحيح عن أنس مرفوعاً (جعلت لي الأرض طيبة مسجداً وطهوراً) ومعنى طيبة : طاهرة ، فلو كان طهوراً بذلك المعنى لكان تكريراً .

وفهم من الحديث أن التيمم يرفع الحدث كالماء ، لاشتراكهما في هذا الوصف وعلى أن التيمم جائز لجميع أجزاء الأرض، وفي رواية أبي أمامة برواية مسلم ^٦ (وجعلت تربتها طهوراً) ويجاب عنه بأن ذكر حكم بعض ما يتناوله العام ، لا يخصص كما هو المختار ، والمفهوم مفهوم لقب ، لا يعمل به .

وقد يجاب بأن الحديث عند مسلم ^٧ ، من حديث حذيفة (وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم يجد الماء) فوق التعميم ، والتأكيد بكلها في

^١ - فتح الباري (١ : ٤٣٧) .

^٢ - مسند أحمد (٢ : ٢٢٢) أو الفتح الرباني (٢ : ١٨٨) .

^٣ - عزاه البيهقي في المجمع (٨ : ٢٢٥) للبزار .

^٤ - القول هذا لابن التين كما نقله ابن حجر في فتح الباري (١ : ٤٣٧) .

^٥ - فتح الباري (١ : ٤٣٨) .

^٦ - أخرجه ابن الجارود برقم (١٢٣) وعزاه ابن حجر في الفتح (١ : ٤٣٨) لابن المنذر ، وأخرجه مسلم برقم (٥٢٣) وأحمد (٢ : ٢٢٢ و ٤١٢ و ٥ : ٤٥ و ١٤٨ و ١٦١) .

^٧ - صحيح مسلم برقم (٥٢٢ و ٥٢٣) فإنه لم يخرج حديث أبي أمامة وإنما أخرجه البيهقي (١ : ٢٢٢) وأحمد (٥ : ٢٢٨) واللفظ المذكور لمسلم من حديث حذيفة رقم (٥٢٢) .

^٨ - صحيح مسلم برقم (٥٢٢) والبيهقي (١ : ٢١٣) .

جعلها مسجداً دون المعطوف ، يدل على عدم التعميم في المعطوف والا لكان العطف على نسق واحد ، ويجب عنه بما تقدم ، إلا أنه يدفع بقوله تعالى : ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾^١ قال الزمخشري^٢ : فإن قلت : لا يفهم أحد من العرب من قول القائل : مسحت برأسي من الوهن أو غيره إلا معنى التبويض ، قلت : هو كما يقول ، والإذعان للحق خير من المراء انتهى^٣ .

وقوله : (فأيا رجل)^٤ أي شرطية ، وهي في محل رفع مبتدأ ولفظ (ما) زائدة للتأكيد وهي للعموم ، وقوله : (فليصل) هذا هو الجزاء ، والمعنى فليصل على كل حال وإن لم يكن متوضئاً ولم يجد المسجد ، والمراد فليصل بالتيمم وحديث جابر^٥ مختصر ، ويدل على ذلك رواية أبي أمامة عند البيهقي^٦ (فأيا رجل من أمي أتى الصلاة فلم يجد ماء ، وجد الأرض طهوراً ومسجداً) وعند أحمد^٧ مقيدة (طهوره ومسجده) قوله : (وأحلت لي الغنائم)^٨ وفي رواية الكشميهني^٩ (المغائم) وهي رواية مسلم^{١٠} .

قال الخطابي^{١١} : كان من تقدم على ضربين ، منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغائم ، ومنهم من أذن لهم فيه لكن إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه ، وجاءت نار فأحرقته ، وقيل : المعنى أحل لي التصرف فيها بالتنفيل والاصطفاء والصرف في الغنائم كما قال تعالى : ﴿ قل الأنفال لله والرسول ﴾^{١٢} قوله : (وأعطيت الشفاعة)^{١٣} الشفاعة الأخروية الثابتة له ﷺ ستة أنواع بعضها مختلف فيه ، وبعضها متفق عليه وبعضها مختص به ، وبعضها غير مختص .

^١ - (المائدة : ٦) .

^٢ - في الكشاف (٢٧٠ : ١) .

^٣ - ما نقله من الكشاف .

^٤ - فتح الباري (٤٣٨ : ١) .

^٥ - وهو حديث الباب .

^٦ - انظر سنن البيهقي (٢٢٢ : ١) .

^٧ - المسند (٥ : ٢٢٨) أو الفتح الرباني (١٨٧ : ٢) .

^٨ - فتح الباري (٤٣٨ : ١) .

^٩ - هو المحدث أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع بن هارون المروزي الكشميهني حدث بصحيح البخاري مرات وكان صدوقاً (٣٨٩) أعلام النبلاء (١٦ : ٤٩١) .

^{١٠} - فتح الباري (٤٣٨ : ١) أشار ابن حجر لرواية الكشميهني وانظر صحيح مسلم برقم (٥٢١) .

^{١١} - انظر كلام الخطابي في فتح الباري (٤٣٨ : ١) .

^{١٢} - (الأنفال : ١) .

^{١٣} - فتح الباري (٤٣٨ : ١) فقد ذكر أنواع الشفاعة .

فالأولى : الشفاعة العظمى^١ في إراحة العباد من طول القيام في المحشر وهذه مختصة به كما ورد التصريح بذلك ، ولا خلاف فيها .

والثانية : في إدخال قوم الجنة^٢ من دون حساب، وهذه أيضاً قد وردت لنبينا ﷺ ، ولا أعلم الاختصاص فيها أو عدمه .

والثالثة : الشفاعة لقوم قد استوجبوا النار^٣، فيشفع في عدم دخولهم وفيها الخلاف، والظاهر أنها غير مختصة عند من أثبتها .

والرابعة: الشفاعة لقوم دخلوا النار، فيشفع في خروجهم^٤، وهي مختلف فيها والقائلون بها يقولون: هي غير مختصة لورودها في حق الملائكة والأنبياء والمؤمنين والأطفال .

والخامسة : الشفاعة في زيادة الدرجات لمن في الجنة^٥ وهذه متفق عليها ولعلها غير مختصة .

والسادسة : ذكرها القرطبي^٦، وهي الشفاعة لعمه أبي طالب في التخفيف عنه كما في حديث مسلم (لعله تنفعه شفاعتي فيجعل في ضحضاح من نار يبلغ كفيه يغلي فيه دماغه)^٧ وفي حديث العباس (لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار)^٨ والضحضاح : الماء القليل استعير للنار وشبهت به في القلة وهذه مختصة به ﷺ .

والسابعة : الشفاعة لمن مات بالمدينة^٩ .

والثامنة : في البخاري^{١٠} عن جماعة من صلحاء المؤمنين في تقصيرهم في العبادة ذكرها القزويني^{١١} في العروة الوثقى^{١٢} .

^١ - صحيح البخاري برقم (٦٥٦٥) وصحيح مسلم برقم (١٩٣) .

^٢ - فتح الباري (٤٢٨: ١١) ودليلها قوله تعالى في جواب قوله ﷺ : (أمتي أمتي : أدخل الجنة من أمتك من لا حساب عليهم) .

^٣ - فتح الباري (٤٢٨: ١١) ودليلها: حديث حذيفة (ونيكم على الصراط يقول: رب سلم) أخرجه مسلم برقم (١٩٥) .

^٤ - فتح الباري (٤٢٨: ١١) و (٤٣٧) ودليلها حديث أنس (يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله) أخرجه البخاري برقم (٤٤) وحديث ثابت عند أحمد (٣: ٢٤٧) (فأقول : أي رب أمتي أمتي فيقول : أخرج من كان في قلبه مقال ذرة ، ثم قال : مقال حية من خردل) .

^٥ - فتح الباري (٤٢٨: ١١) ودليلها حديث أنس عند مسلم (أنا أول شفع في الجنة) .

^٦ - فتح الباري (٤٢٨: ١١) .

^٧ - أخرجه البخاري برقم (٦٥٦٤) ومسلم برقم (٢١٠) .

^٨ - أخرجه البخاري برقم (٨٣٨٣) .

^٩ - سنن الترمذي برقم (٣٩١٧) .

^{١٠} - ليست في البخاري وإنما هي في شرحه . والظاهر أنه سقط كلمة (شرح) حتى تستقيم العبارة .

^{١١} - لم أستطع الوقوف على اسمه .

^{١٢} - نسبها ابن حجر في الفتح (٤٢٨: ١١) للقزويني .

والتاسعة : شفاعته لمن صبر على لأواء المدينة ^١ .

والعاشرة : شفاعته لفتح باب الجنة رواه مسلم ^٢ .

والحادية عشرة : شفاعته لمن زاره رواه ابن خزيمة في صحيحه ^٣ عن ابن عمر .

والثانية عشرة : شفاعته لمن أجاب المؤذن وصلى عليه ، لما في الصحيحين من قوله ﷺ : (حلت له شفاعتي) ^٤ قال ابن دقيق العيد ^٥ : والظاهر أن المعنى في الحديث هي الشفاعة الأولى ، إذ هي مختصة ، ولعله قد كان سبق من النبي ﷺ الإخبار بها ، يقصد المعهودة ، فيكون العهد خارجياً وأقول : لعله يحمل على الاستغراق ومجموع ذلك مختص به ﷺ ولا حاجة الى التكلف المذكور .

وقوله : (وكان النبي يبعث إلخ) ^٦ فيه تصريح باختصاصه بذلك دون سائر الأنبياء ، وقد يرد أن نوحاً كان بعد الطوفان مبعوثاً إلى أهل الأرض لأنه لم يبق الا من كان مؤمناً به وقد كان مرسلأ اليهم ، ويدفع بأن ذلك لم يكن في بعثته ، وانما اتفق بالحدث ، وقول أهل الموقف : (أنت أول رسول الى أهل الأرض) ليس المراد عموم البعثة ، بل أولية الرسالة إلى أهل الأرض ، وهو صادق بالنسبة الى البعض ، وقال ابن دقيق العيد ^٧ : يجوز أن تكون شريعته عامه بالنسبة إلى التوحيد وإن كانت خاصة بالنسبة إلى فروع الدين، ولذلك عم الهلاك ، ويحتمل أن عدم عمومها عدم بقاءها بعده لنسخها بالشرائع بعدها، وأما عموم بعثة نبينا ﷺ فهي بقاءها إلى يوم القيامة ، وقال الداودي : المختص بالنبي ﷺ مجموع الخمس ، لا كل واحدة منها ، فلا يرد ذلك ، وقد غفل ، قال في هذه الخصوصية الأخيرة : تصريح بالاختصاص فالوجه أحد ما قيل ^٨ .

^١ - سنن الترمذي برقم (٣٩١٨) ومسلم برقم (١٣٦٣) ومالك في الموطأ (ص:٧٧٧) وأحمد (١:١٨٨) و(١١٣:٢) .

^٢ - صحيح مسلم برقم (١٩٧) .

^٣ - لم أجده .

^٤ - صحيح البخاري برقم (٦١٤) ومسلم برقم (٣٨٤) وأبو داود برقم (٥٢٣) والنسائي (٢:٢٥) والترمذي برقم (٣٦١٤) .

^٥ - فتح الباري (١:٤٣٨) .

^٦ - صحيح البخاري برقم (٦٥٦٥) وهو حديث الشفاعة .

^٧ - فتح الباري (١:٤٣٧) .

^٨ - كلام الداودي في الفتح (١:٤٣٧) .

وفي هذا الحديث من الفوائد^١

مشروعية تعدد نعم الله ، وإلقاء العلم قبل السؤال ، وأن الأصل في الأرض الطهارة ، وأن الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك .

وحديث (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) ضعيف أخرجه الدارقطني^٢ من حديث جابر .

وقال صاحب المبسوط من الحنفية :^٣ فيه إظهار كرامة الآدمي ، قال : لأن الآدمي خلق من ماء وتراب ، وهما طهوران^٤ .

صفة التيمم

١٣٩ - وعن عمار بن ياسر ، رضي الله عنهما ، قال : (بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجنبت ، فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه) متفق عليه^٥ واللفظ لمسلم .

١٤٠ - وفي رواية للبخاري^٦ (وضرب بكفيه الأرض ، ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه) .

ترجمة الراوي

هو : أبو اليقظان عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي^٧ ، مولى بني مخزوم وحليفهم ، حالف ياسر بعد قدومه من اليمن وسكونه في مكة أبا حذيفة المغيرة بن

^١ - فتح الباري (١: ٤٣٩) .

^٢ - في سننه (١: ٤١٩-٤٢٠) .

^٣ - هو : محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي شمس الأئمة ، كان إماماً في فقه الحنفية علامة سجن في جب بسبب نصيحة لبعض الأمراء فأملئ كتابه المبسوط على طلابه من الجب ومن كتبه (شرح السير والكبير والأصول) وغيرها . الفوائد البهية (ص : ١٥٨) .

^٤ - فتح الباري (١: ٤٤٠) .

^٥ - فأخرجه البخاري رقم (٣٣٨) وأطرافه ، ومسلم رقم (٣٦٨) وأبو داود رقم (٣٢١) والنسائي (١٦٩) وابن ماجه رقم (٥٦٩) وأحمد (٢: ٢٦٥) وابن حبان في الإحسان رقم (١٣٠٤) وابن خزيمة رقم (٢٦٦) .

^٦ - صحيح البخاري برقم (٢٣٨) .

^٧ - الإصابة (٢: ٥٠٥) والاستيعاب (٢: ٤٦٩) .

مخزوم ، فزوجه أمة له ، يقال لها : سمية ^١ فولدت عماراً ، فأعتقه أبو حذيفة ، فهو مولى لأبي حذيفة أسلم عمار قديماً، وعذب في مكة، وأحرق بالنار ، وكان يمر النبي ﷺ به ، فيمر يده عليه ، ويقول : (يا نار كوني برداً وسلاماً على عمار كما كنت على إبراهيم) ^٢ وهاجر إلى الحبشة وإلى المدينة وصلى إلى القبلتين ، وهو من الأولين ، وشهد بدرأ والمشاهد كلها وأبلى فيها بلاء حسناً ، وسماه رسول الله ﷺ (الطيب والمطيب) ^٣ قتل بصفين مع علي بن أبي طالب ؓ سنة سبع وثلاثين ، وهو ابن ثلاث وتسعين سنة ، روى عنه علي بن أبي طالب وابن عباس ، ومن أولاده محمد ^٤ وأبو عبيدة .

فقه الحديث

قوله : (فأجنب) أي صرتجنباً ، يقال : أجنب أي صارجنباً ولا يقال : أجنبت بصيغة المجهول ، وإن وقع في كتب الفقهاء ، كذا بينه شراح الحديث .
وقوله : (فتمرغت) ^٥ وفي رواية للبخاري (فتمكت) والمعنى واحد أي تقلبت ، وكان عماراً استعمل القياس ، وهو أنه لما كان نائباً عن الغسل فحقه أن يعم ، وقوله : (إنما كان يكفك) ^٦ فيه دلالة على أن هذه هي الصفة المشروعة وأنه الواجب المجزئ ، ودل على أنه يكفي ضربة واحدة وأنه يكفي من اليد الكفين والراحتين ، حيث قال : (مسح الشمال على اليمين وظاهر الكفين) وأفهم أن الترتيب بين اليدين والوجه غير واجب ، وإن كان هذا اللفظ محتملاً وقد عطفه في رواية البخاري (ثم) فقال : (ثم مسح وجهه) بعد أن ذكر حكم الكفين وفي رواية أيضاً لأبي داود ^٧ ، ولفظه (ضرب بشماله على يمينه وبيمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه) وفي رواية للإسماعيلي ^٨ ما هو أصرح من ذلك ، ولفظه (أنما يكفك أن تضرب بيدك

^١ - هي : سمية بنت خياط مولاة أبي حذيفة والدة عمار كانت سابعة سبعة في الإسلام عذبا أبو جهل وطعنها فماتت، فكانت أول شهيدة في الإسلام وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر على هذه الأسرة الكريمة وهم يعذبون في الله فيقول لهم: (صبراً آل ياسر موعدكم الجنة) الإصابة (٣٢٧:٤) والاستيعاب (٣٢٤:٤) .

^٢ - فتشّت الصحاح والسنن والمسائيد والمصنفات ثم انتقلت إلى التراجم فلم أجد هذا الحديث والله أعلم .

^٣ - أخرجه الترمذي برقم (٣٧٩٨) وابن ماجه برقم (١٤٦ و١٤٧) وأحمد (١: ١٢٣، ١٠٠) .

^٤ - هو : محمد بن عمار بن ياسر أخرجه له أبو داود ، قتله المختار لأنه امتنع من التحديث بالكذب عن أبيه .
تهذيب التهذيب (٣١٩:٩) .

^٥ - فتح الباري (٤٤٤:١) .

^٦ - فتح الباري (٤٤٤:١) و٤٥٦ و٤٥٧ .

^٧ - سنن أبي داود برقم (٣٢١) .

^٨ - فتح الباري (٤٥٧:١) .

على الأرض ، ثم تنفضهما ، ثم تمسح بيمينك على شمالك وشمالك على يمينك ، ثم تمسح على وجهك (ودل الحديث أيضاً على أن التيمم مشروع في حق من أجنب ، وفي هذه الأطراف الأربعة خلاف ^١ .

فالطرف الأول ، وهو أنه يكفي ضربة واحدة ، ذهب إليه عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر ، ونقله عن جمهور العلماء ، وقال به عامة أهل الحديث وأشار إلى القول به البخاري ^٢ ورواه في البحر ^٣ عن الصادق والإمامية ، وحبثهم هذا الحديث ، وذهب إلى أنه لا تكفي الضربة الواحدة وأنه لا بد من ضربتين علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر والحسن البصري والشعبي وسالم بن عبد الله وسفيان الثوري وجمهور العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحاب الرأي والشافعي وغيرهم ، قالوا : لحديث (ضربتان) وسأيت من حديث ابن عمر ^٤ ، وحديث عمار أنكر عليه عمر روايته ^٥ ، وابن مسعود لم يعمل به ^٦ ، وأجيب بأن حديث عمار أصح ما ورد في صفة التيمم ^٧ ، ومثله حديث أبي جهيم ^٨ ولم يذكر فيه زيادة (على أنه أتى الجدار فمسح بوجهه ويديه) ^٩ والظاهر أنه واحد ، وما عداهما ضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح وقفه ، وإنكار عمر لا يقدر ، فلعله نسي القصة ، وأما ابن مسعود فقد روي عنه الرجوع الى الحديث وغاية الأمر أن ما زاد على الضربة الواحدة فغير واجب ، وفي قوله : (يكفيك) إيماء إلى أنه الواجب الذي لا يجزئ دونه وروي عن ابن سيرين أنه لا يجزئ أقل من ثلاث ضربات ، ضربة للوجه وضربة لكفيه وضربة لذراعيه ^{١٠} والله أعلم .

^١ - شرح النووي على مسلم (٥٦: ٥٧) وفتح الباري (٤٥٦: ٤٥٧) والبحر الزخار (١٢٨: ١) .

^٢ - صحيح البخاري كتاب التيمم باب (التيمم ضربة) رقم (٨) .

^٣ - البحر الزخار (١٢٨: ١) .

^٤ - انظر الحديث رقم (١١٠) .

^٥ - كما في البخاري ومسلم وغيرهما ، صحيح البخاري برقم (٣٣٨) ومسلم برقم (٢٦٨) .

^٦ - قصة ابن مسعود وأبي موسى من حديث عمار في الصحيحين وغيرهما ، صحيح البخاري برقم (٣٤٧) ومسلم برقم (٣٦٨) وقد أجاب ابن حجر في الفتح (٣٤٨) فقال : أما ابن مسعود فلا عذر له في التوقف عن حديث عمار ، فلماذا جاء عنه أنه رجع عن الفتيا بذلك ، كما أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٥ : ١) رقم (١٦٦٩) بإسناد فيه انقطاع عنه .

^٧ - فتح الباري (٤٤٤ : ١) .

^٨ - هو أبو جهيم بن الحارث بن الصمة بن عمرو بن عتيك بن عمرو بن ميثول بن عامر بن مالك بن النجار الأنصاري وقيل : اسمه عبد الله . الإصابة (٧ : ٧٣) .

^٩ - أخرجه البخاري برقم (٣٣٧) ومسلم برقم (٣٦٩) تعليقا والنسائي (١٦٥ : ١) وأبو داود برقم (٣٢٩) وأحمد (١٦٩ : ٤) والبيهقي (٢٠٥ : ١) وابن حبان في الإحسان برقم (٨٠٥) .

^{١٠} - شرح النووي على مسلم (٥٦: ٤) .

الطرف الثاني : أنه يكفي من اليد الكفان والراحتان، وفي المسألة أقوال^١ :

فالأول : ما في الحديث ، وقد ذهب إليه أحمد بن حنبل وإسحاق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة، ونقله ابن الجهم^٢ عن مالك ، ونقله الخطابي عن أصحاب الحديث ، وقال النووي^٣ : رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم ورواه في البحر^٤ عن علي والصادق والناصر وغيرهم ، وأشار البخاري^٥ إلى قوة القول به ، قالوا : لحديث عمار في الصحيحين^٦ وقد ورد من حديث عمار في السنن بذكر (المرفقين)^٧ وفي رواية (إلى نصف الذراع)^٨ وفي رواية (إلى المناكب والآباط من بطون أيديهم)^٩ إلا أن في رواية المرفقين ، وكذا نصف الذراع مقال ، وأما رواية الآباط ، فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ له وإن كان بغير أمره فالحجة فيما أمر به ، ولكن رواية الصحيحين تنقوياً بأن عماراً كان يفتي بذلك بعد النبي ﷺ وراوي الحديث أعرف بالمراد منه من غيره ، ولا سيما الصحابي المجتهد^{١٠}.

القول الثاني : أنه يجب مسح اليدين مع المرفقين^{١١} ، وهو قول القاسم والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب والفريقين^{١٢} ، قالوا لحديث ابن عمر^{١٣} الآتي وفيه (اليدين إلى المرفقين) وقياساً على الوضوء ، وقد يجاب عنه ، بأن حديث ابن عمر ، الأصح

^١ - فتح الباري (٤٤٥:١) وشرح النووي على مسلم (٥٦:٤-٥٧) .

^٢ - هو : محمد أبو بكر بن أحمد بن محمد بن الجهم بن حبيش ويعرف بابن الوراق المروزي (ت ٣٢٩) له كتب كثيرة على مذهب مالك (الرد على محمد بن الحسن وبيان السنة ومسائل الخلاف والحجة لمذهب مالك) وغيرها . الديباج المذهب (١ : ٢٤٣) .

^٣ - شرح النووي على مسلم (٤ : ٥٦) .

^٤ - البحر الزخار (١ : ١٢٧) .

^٥ - صحيح البخاري كتاب التيمم باب التيمم (للوجه والكفين) رقم (٣٣٩) .

^٦ - صحيح البخاري برقم (٣٣٨) ومسلم برقم (٣٦٨) وهو حديث الباب .

^٧ - سنن أبي داود برقم (٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٨) والنسائي (١ : ١٧٠ و ١٧٦) .

^٨ - سنن أبي داود برقم (٣٢٢ و ٣٢٣) والنسائي (١ : ١٦٨) .

^٩ - سنن أبي داود برقم (٣٢٠) والنسائي (١ : ١٦٧-١٦٨) وابن ماجه برقم (٥٦٥ و ٥٦٦) والترمذي ذكره بعد حديث رقم (١٤٤) وفيه مقال .

^{١٠} - انتهى ما نقله من فتح الباري (٤٤٥:١) .

^{١١} - البحر الزخار (١ : ١٢٧) وشرح النووي على مسلم (٤ : ٥٦) .

^{١٢} - أي الشافعية والحنفية في اصطلاح صاحب البحر .

^{١٣} - انظر الحديث رقم (١٤١) وانظر تخريجه هناك .

فيه الوقف وللاجتهاد فيه مسرح فلا حجة ، وأما القياس على الموضوع ، فهو قياس خالفه النص فلا يصح وهو أيضاً معارض بالقياس على القطع في السرقة ^١.

القول الثالث : للزهري ، انه يجب المسح إلى المنكبين ^٢ ، لأن ذلك اسم لليد إذا أطلقت ، ولحديث عمار إلى الآباط ، والجواب أن حديث عمار أقوى في بيان الواجب من البدر ، ورواية الآباط ، قد عرفت ما فيها ، وقد روي عن ابن سيرين ، أنه يجب مسح الذراعين وقد حكى عن بعض ، أن الواجب أربع أصابع فقط والله سبحانه أعلم .

الطرف الثالث : وهو أن الترتيب بين الوجه واليدين غير معتبر ^٣ وإن يمس اليدين قبل الوجه ، والقائل به من قال : إن التيمم ضربة واحدة كما هو صريح حديث عمار ، والعطف في الآية الكريمة بالواو فلا تعارض الحديث ، والخلاف في ذلك المراد ، وفي قوله : (ثم ضرب بيديه) في رواية فيه دلالة على أن المشروع هو الضرب ^٤.

وأما وضع التراب ، فذهب الهادي والناصر إلى أنه لا يجزئ لهذا ، وقال الشافعي : بل وضع التراب وكذا الضرور يجزئ لحديث ابن عمر (وضع يده على الحائط) في رواية ، وفي رواية (ضرب بيده على الحائط) أخرجه أبو داود ^٥ ، وحديث عمار في دلالة على الإجزاء ، إذ عمار تمعك في التراب ، ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة ، وإنما قال له : (يكفيك) فهو يدل على أن هذا الواجب ، لا أن غيره لا يجزئ .

وقال الإمام يحيى ^٦ : لو مَكَكَ وجهه ويديه أجزاء ، لحصول المقصود ولحديث عمار وقوله : (ونفخ فيهما) ^٧ وفي رواية (أدناهما من فيه) ^٨ وفي رواية (تغل فيهما) ^٩ والتغل دون البزاق ، والنفث دونه ، وهو يدل على تخفيف التراب ، وقال الهادي والشافعي ^{١٠} : النفخ مندوب لهذا ، وقال الناصر : لا يندب إذ في حديث عمار ، لم ينفصوا من التراب شيئاً ، ويجب أنه لا ينفي الندب الوارد وقال الإمام يحيى : إن كثر

^١ - فتح الباري (٤٤٦:١) وسنن الترمذي برقم (١٤٥) .

^٢ - البحر الزخار (١٢٧:١) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - البحر الزخار (١٢٤:١) .

^٥ - سنن أبي داود برقم (٣٣٠ و٣٣١) .

^٦ - البحر الزخار (١٢٤:١) .

^٧ - فتح الباري (٤٤٤:١) .

^٨ - صحيح البخاري برقم (٣٣٩) .

^٩ - صحيح البخاري برقم (٣٤٠) .

^{١٠} - البحر الزخار (١٢٥:١) .

التراب نفخ وإلا فلا يصح جمعاً بين الروایتين^١ ، وقد يستدل به على جواز التيمم بالصخر^٢ ، وماليس عليه تراب ، وفيه ما تقدم وفي الحديث دلالة على أن التيمم كان في حق الجنب ، ويقاس عليه الحائض والنفساء ولم يخالف فيه أحد من الخلف والسلف إلا ما يقال عن عمر وعبد الله بن مسعود وحكي مثله عن إبراهيم النخعي ، وقيل : إن عمر وابن مسعود رجعا عنه^٣ وأما كونه يرفع الجنب^٤ ، فالعبرة وأكثر الفقهاء لا يرفعها ، لقوله في حديث عمرو بن العاص : (صليت وأنت جنب)^٥ وقال داود وبعض المالكية وبعض الشافعية : بل يرفع ، لقوله : (وظهرأ) وقد تقدم .

حديث آخر في صفة التيمم

١٤١ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : (التيمم ضربتان ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين) رواه الدارقطني^٦ ، وصحح الأئمة وقفه^٧.

تخريج الحديث

أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي^٨ ، من حديث علي بن ظبيان^٩ عن عبيد الله بن عمر^{١٠} عن نافع ، عن ابن عمر ، قال الدارقطني : وقفه يحيى

^١ - انتهى ما نقله من البحر الزخار (١٢٥:١) .

^٢ - شرح النووي على مسلم (٥٧:٤) .

^٣ - شرح النووي على مسلم (٥٧:٤) .

^٤ - شرح النووي على مسلم (٥٧:٤) وفتح الباري (٤٤٠:١) والبحر الزخار (١٢٠:١) .

^٥ - أخرجه أبو داود برقم (٣٤٥ و٣٤٤) وأحمد (٢٠٣:٤-٢٠٤) وعلقه البخاري في كتاب التيمم باب رقم (٧) إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت . والدارقطني (١٧٩:١) والحاكم (١٧٧:١) والبيهقي (٢٢٦:١) وابن حبان في الإحسان برقم (١٣١٥) .

^٦ - سنن الدارقطني (١٨٠:١) والمستدرک (١٧٩:١) وسنن البيهقي (٢٠٧:١) والموطأ (ص : ٦٢) والكامل (١٨٣٣:٥) .

^٧ - كالثوري والقطان وهشيم كما سيأتي .

^٨ - انظر الفقرة الأولى .

^٩ - هو : علي بن ظبيان بن هلال الكوفي قاضي بغداد أخرج له ابن ماجة وطعن فيه كثير من الأئمة ، وقال الحاكم : صدوق ، (ت ١٧٢ هـ) . تهذيب التهذيب (٣٠٠:٧) .

^{١٠} - هو : عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العدوي أحد الفقهاء السبعة أخرج له الستة كان من سادات المدينة وأشرف قريش فضلاً وعلماً وعبادة وشرفاً وحفظاً وإتقاناً كثير الحديث وكان أثبت الناس في حديث نافع ، مات سنة (١٤٥) تهذيب التهذيب (٣٥٠:٧) .

القطان^١ وهشيم وغيرهما^٢ ، وهو الصواب ، ثم رواه^٣ من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً^٤ ، قال المصنف^٥ رحمه الله تعالى : وعلى بن ظبيان ضعيف ، ضعفه القطان وابن معين وغير واحد ، وأخرجه أبو داود^٦ بسند ضعيف ، مداره على محمد بن ثابت^٧ ، وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم والبخاري وأحمد ، قال أحمد والبخاري^٨ : ينكر عليه حديث التيمم هذا ، قال البخاري^٩ : خالفه أيوب وعبيد الله ، والناس وقفوه على ابن عمر ، وقال الخطابي^{١٠} : محمد بن ثابت ضعيف . ورواه الدارقطني^{١١} من طريق سالم عن ابن عمر مرفوعاً ، لكن فيه سليمان بن أرقم ، وهو متروك ، قال البيهقي^{١٢} : رواه معمر وغيره عن الزهري مرفوعاً^{١٣} ، وهو الصحيح ، ومن طريق^{١٤} سليمان بن داود الحراني^{١٥} وهو متروك أيضاً ، عن سالم ونافع جميعاً ، عن ابن عمر مرفوعاً ، بلفظ (في التيمم ضربتين : ضربة للوجه ، وضربة لليدين الى المرافق) قال أبو زرعة : حديث باطل^{١٦} ، وقد ورد بتثنية الضرب من حديث جابر^{١٧} ، واسناده لا بأس به وصوب الدارقطني وقفه^{١٨} .

١- هو : يحيى بن سعيد القطان التميمي أبو سعيد البصري الحافظ كان من سادات زمانه حفظاً وورعاً وفهماً فضلاً وديناً وعلماً ولد سنة (١٢٠) وتوفي سنة (١٩٨) وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث . تهذيب التهذيب (١٩٠:١) .

٢- كلام الدارقطني في سننه (١٨٠:١) والتلخيص الحبير (١٥١:١) .

٣- أي الدارقطني في سننه (١٨١:١) .

٤- في المطبوع في التلخيص الحبير (١٥١:١) موقوفاً وهو الصواب ، وانظر سنن الدارقطني (١٨١:١) .

٥- أي ابن حجر في التلخيص (١٥١:١) وانظر التعليق المغني على الدارقطني (١٨١:١) .

٦- سنن أبي داود برقم (٣٣٠) .

٧- هو : محمد بن ثابت العبدي أبو عبدالله البصري أخرج له أبو داود وابن ماجه وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم والبخاري وأحمد وانظر تهذيب التهذيب (٧٤:٩) .

٨- التلخيص الحبير (١٥١:١) وتهذيب التهذيب (٧٤:٩) .

٩- التلخيص الحبير (١٥١:١) .

١٠- التلخيص الحبير (١٥١:١) .

١١- سنن الدارقطني (١٨١:١) وسنن البيهقي (٢٠٧:١) .

١٢- في سننه (٢٠٧:١) التلخيص الحبير (١٥٢:١) .

١٣- المطبوع في التلخيص (١٥٢:١) موقوفاً ، وانظر سنن البيهقي (٢٠٧:١) .

١٤- أي أخرجه الدارقطني (١٨١:١) والبيهقي (٢٠٧:١) والمستدرک (١٨٠:١) .

١٥- هو : سليمان بن أبي داود الحراني ضعفه أبو حاتم ، وقال البخاري : منكر الحديث وقال ابن حبان : لا يحتج به . لسان الميزان (٩٠:٣) والمغني في الضعفاء (٢٧٩:١) .

١٦- انظر قول أبي زرعة في التلخيص الحبير (١٥٢:١) .

١٧- أخرجه الدارقطني (١٨١:١) والبيهقي (٢٠٧:١) والحاكم (١٨٠:١) .

١٨- قال الدارقطني بعد ذكر الحديث : والصواب موقوف انظر سنن الدارقطني (١٨١:١) .

وحديث أسلع بن شريك^١، أخرجه الطبراني والدارقطني^٢، وفيه الربيع بن بدر^٣، وهو ضعيف وعن أبي أمامة رواه الطبراني^٤، واسناده ضعيف أيضاً^٥، ورواه البزار وابن عدي^٦ من حديث عائشة مرفوعاً، تفرد به الحريش^٧ عن ابن أبي مليكة عنها، قال أبو حاتم^٨: حديث منكر، والحريش شيخ لا يحتج بحديثه، وعن عمار، قال: (كنت في القوم حين نزلت الرخصة، فأمرنا فضربنا واحدة للوجه، ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين) رواه البزار^٩.

التيمم لمن لم يجد الماء

١٤٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليتق الله وليمسسه بشرفته) رواه البزار^{١٠}، وصححه ابن القطان^{١١}، لكن صوب الدارقطني إرساله^{١٢}.
١٤٣ - وللترمذي عن أبي ذر نحوه^{١٣}، وصححه الحاكم^{١٤} أيضاً.

تخريج الحديث

وأخرج حديث أبي ذر، أبو داود وأصحاب السنن^{١٥}، من رواية خالد الحذاء إلا أن لفظ الترمذي (طهور المسلم)^{١٦} ولكن في روايته اختلاف على أبي قلابة ورواه ابن

- ١- هو: أسلع بن شريك خادم رسول الله ﷺ الإصابة (٥٢:١).
- ٢- المعجم الكبير (٢٩٨:١) وسنن الدارقطني (١٧٩:١) وسنن البيهقي (٢٠٨:١) ومجمع الزوائد (٢٦٢:١).
- ٣- هو الربيع بن بدر التميمي المعروف بعليقة أخرج له الترمذي وابن ماجه وقد ضعفه البخاري وأبو داود وغيرهما. تهذيب التهذيب (٣٠٧:٣-٣٠٨) والكامل (٩٨٨:٣).
- ٤- المعجم الكبير (٢٩٢:٨) رقم (٧٩٥٩).
- ٥- قال في مجمع الزوائد (٢٦٢:١): فيه جعفر بن الزبير، قال شعبة: وضع أربعمائة حديث.
- ٦- عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد للبزار (٢٦٢:١) وأخرجه ابن عدي في الكامل (٨٤٨:٢).
- ٧- هو: الحريش بن الخريت البصري أخرج له ابن ماجه قال البخاري: فيه نظر وقال مرة: أرجو أن يكون صالحاً، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه. تهذيب التهذيب (٢١١:٢) والكامل (٨٤٨:٢).
- ٨- التلخيص الحبير (١٥٣:١).
- ٩- مسند البزار (٢٢٧:٤).
- ١٠- مسند البزار (٢٦١:١).
- ١١- كما قال ابن حجر في التلخيص (١٥٤:١).
- ١٢- في الملل كما قال ابن حجر في التلخيص (١٥٤:١).
- ١٣- سنن الترمذي برقم (١٢٤) وقال: حديث حسن صحيح.
- ١٤- وأخرجه الحاكم (١٧٦:١) وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.
- ١٥- في سننه رقم (٣٣٢) والنسائي (١٧١:١) والدارقطني (١٨٦:١) والبيهقي (٢١٢:١) وعبد الرزاق رقم (٩١٣) وأحمد (١٥٥:٥) وابن أبي شيبة (١٥٦:١) والطيالسي رقم (٤٨٤).
- ١٦- سنن الترمذي برقم (١٢٤).

حبان والحاكم^١ من طريق خالد الحذاء ، وصححه أيضاً أبو حاتم^٢ ومدار طريق خالد ، على عمرو بن بجدان^٣ ، وقد وثقه العجلي^٤ ، وغفل ابن القطان ، فقال : إنه مجهول^٥ .

فقه الحديث

قوله : (**الصعيد**)^٦ الصعيد عند الأكثرين هو التراب ، وقال الزجاج : هو وجه الأرض ، تراباً كان أو غيره ، وإن كان صخراً لا تراب عليه لو ضرب المتيمم يده عليه ومسح لكان ذلك طهوره ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ولكن قوله تعالى : (منه)^٧ والظاهر من لفظ (من)^٨ هو التبعض وهو لا يتأتى في الصخر يقتضي أن المراد به التراب ، وجوابهم بأن (من) لا ابتداء الغاية متعسف لا يتبادر إليه ، كما لا يتبادر في قولك : (مسحت من الدهن ومن الماء) وقوله : (وضوء المسلم)^٩ فيه إرشاد إلى أنه يرفع الحدث كالوضوء ، وقدموا الكلام فيه ، وقوله : (إذا لم يجد الماء .. الخ) ذكر العشر للمبالغة لأنه بحسب الأغلب لا يكاد يعدم الماء ذلك القدر ، وقوله : (فإذا وجد الماء .. الخ)^{١٠} فيه إرشاد إلى أنه يجب عليه الإعادة ، فأما في الوقت فهو قول الأكثر ، وعن أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزمه الإعادة رأساً ، وأما بعد الوقت فذلك لا يجب إجماعاً في غير المتيمم في الحضر وأما هو فإذا وجد الماء بعد الوقت وكان لعذر العدم ففيه خلاف الشافعي والمؤيد بالله ، لكونه من الأعذار النادرة ، وهذا إذا لم يكسب ثم نجاسة على المتيمم ، وأما إذا كان نجاسة ، فقال النووي في شرح مسلم^{١١} : إذا جامع الرجل زوجته ، وكانا عادمين للماء ، فيغسلان فرجيهما ويبتيممان ويصليان ، ويجزيهما التيمم على حاله ، فإن قلنا : رطوبة فرج المرأة نجسة ، لزمه إعادة الصلاة وإلا فلا يلزمه الإعادة ، وأما إذا كان على بعض أعضاء المحدث نجاسة ، فأراد التيمم

^١ - كما مر .

^٢ - كما قال ابن حجر في التلخيص (١ : ١٥٤) .

^٣ - هو : عمرو بن بجدان العامري أخرج له الأربعة ، قال المجلي : بصري تابعي ثقة وقال أحمد وابن القطان : لا يعرف وذكره ابن حبان في ثقاته (٥ : ١٧١) وانظر تهذيب التهذيب (٨ : ٧) وثقات المجلي (ص : ٣٦٢) رقم الترجمة (١٢٥٠) .

^٤ - هو : أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الإمام الحافظ المتقن الزاهد الورع (١٨٢ - ٢٦١ هـ) في طرابلس المغرب . تاريخ بغداد (٤ : ٢١٤) وشذرات الذهب (٢ : ١٤١) .

^٥ - التلخيص الحبير (١ : ١٥٤) .

^٦ - شرح النووي على مسلم (٤ : ٥٧ و ٦٠) وفتح الباري (١ : ٤٣١) .

^٧ - من الآية الكريمة (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) (المائدة : ٦) .

^٨ - فتح الباري (١ : ٤٤٧) .

^٩ - فتح الباري (١ : ٤٤٦) .

^{١٠} - شرح النووي على مسلم (٤ : ٥٧ و ٦٠) .

^{١١} - شرح النووي على مسلم (٤ : ٥٧) .

بدلاً عنها ، فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء أنه لا يجوز ، وقال أحمد : يجوز أن يتيمم إذا كان على ثوبه ^١ ، واختلف أصحابه في وجوب إعادة هذه الصلاة ، وقال ابن المنذر : كان الثوري والأوزاعي وأبو ثور ، يقولون : يمسح موضع النجاسة بتراب ويصلي ، والله أعلم انتهى ^٢ ، وقوله : (ليمسه بشرته) أي ليتوضأ به .

من تيمم وصلى لا يعيد الصلاة إن وجد الماء

١٤٤- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : (خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيمما صعيداً طيباً، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء، ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، فقال للذي لم يعد: أصبت السنة وأجزأتك صلاتك، وقال للآخر : لك الأجر مرتين) رواه أبو داود والنسائي ^٣ .

تخريج الحديث

الحديث فيه مقال من حيث الإرسال والوصل^٤، فرواه النسائي مسنداً ومرسلاً^٥ ورواه الدارقطني^٦ موصولاً، ثم قال : تفرد به عبد الله بن نافع^٧، عن الليث عن بكر ابن سودة^٨، عن عطاء عنه موصولاً ، وخالفه ابن المبارك فأرسله^٩ وكذا قال الطبراني في الأوسط^{١٠} : لم يروه متصلاً إلا عبد الله بن نافع تفرد به المسيبي^{١١} عنه ، وقال موسى بن هارون فيما حكاه محمد بن عبد الملك بن أيمن^{١٢} عنه : رفعه وهم من

^١- عبارة النووي في شرحه على مسلم ما يلي: يجوز أن يتيمم إذا كانت النجاسة على بدنه ولم يجز إذا كانت على ثوبه .

^٢- أي ما نقله من شرح النووي على مسلم (٥٧:٤) .

^٣- أبو داود برقم (٣٣٨) والنسائي (٢١٣:١) والدارمي (١٩٠:١) والحاكم (١٧٨:١) وقال : حديث صحيح ووافقه الذهبي والدارقطني (١٨٩:١) .

^٤- التلخيص الحبير (١٥٦:١) .

^٥- سنن النسائي (٢١٣:١) .

^٦- سنن الدارقطني (١٨٩:١) .

^٧- هو : عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة وثقه العجلي والخليلي والنسائي . تهذيب التهذيب (٤٦:٦) .

^٨- هو : بكر بن سودة بن ثمامة الجذامي أخرج له البخاري في التعاليق والخمسة وثقه ابن معين والنسائي . تهذيب التهذيب (٤٢٤:١) .

^٩- انتهى كلام الدارقطني في السنن ، وانظر المستدرک (١٧٩:١) .

^{١٠}- كلام الطبراني في التلخيص الحبير (١٥٦:١) وانظر سنن أبي داود وحديث رقم (٣٣٨) .

^{١١}- هو : محمد بن إسحاق المسيبي أخرج له مسلم وأبو داود وقد وثقه جماعة مات سنة (٢٣٦) تهذيب التهذيب (٣٤-٣٣:٩) .

^{١٢}- هو : محمد بن عبد الملك .

ابن نافع ، وقال أبو داود^١ : رواه غيره عن الليث عن عميرة بن أبي ناجية^٢ عن بكر عن عطاء مرسلًا ، وهذه الطريق رواها ابن السكن في صحيحه^٣ من طريق أبي الوليد الطيالسي عن الليث عن عمرو بن الحارث ، وعميرة بن أبي ناجية جميعاً عن بكر موصولاً ، وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه إسحاق في مسنده (أن النبي ﷺ بال ثم تيمم ، فقل له : إن الماء قريب منك ، فقال : فلعلي لأبْلِغُه)^٤ والله أعلم .

فقه الحديث

والحديث يدل على أنه لا يجب الإعادة في الوقت بعد الفراغ من الصلاة^٥ ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ، وذهب الأكثر وهو قول الهادي والمؤيد بالله وأبي طالب إلى وجوب الإعادة في الوقت لإطلاق ، قوله : (فإذا وجد الماء .. الحديث) ولقوله : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) والخطاب متوجه مع بقاء الوقت ، وقد أمكن التأدية في وقتها ، وأجيب بأن حديث (فإذا وجد الماء) مطلق فيمن وجد بعد الوقت ، ومن وجد قبل خروجه ، وحال الصلاة وبعدها وهذا صريح فيمن وجد في الوقت ، فيحمل المطلق على المقيد كما هو الواجب وأيضاً فإنه لم يذكر فيه إعادة الصلاة ، وإنما ذكر فيه إمساس البسرة ، واحتج الإمام يحيى على عدم الإعادة بقوله : (لاظهران في يوم)^٦ ولتأديتها صحيحة ويجاب عنه بأنه ظهر واحد ، فإن الأول انكشف وأن الصحة بطلت بالوجود لتجدد الخطاب ، وأجاب الإمام المهدي في البحر^٧ عن جانب الأكثر بأن الحديث محمول على أنهما وجدا بعد الوقت ، وهذا التأويل باطل ، إذ الحديث مصرح بأنهما وجدا في الوقت ، وقوله : (أصبت السنة) أي الشريعة الواجبة والسنة تطلق على السيرة محمودة كانت أو مذمومة ، وقوله : (وأجزأتك صلاتك)^٨ أي كفتك

^١ - في سننه بعد حديث رقم (٣٢٨) .

^٢ - هو عميرة بن ناجية (ت ١٥٣هـ) أخرج له أبو داود والنسائي . تهذيب التهذيب (٨ : ١٣٦) .

^٣ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ١٥٦) لابن السكن .

^٤ - عزاه ابن حجر في التلخيص (١ : ١٥٦) لإسحاق .

^٥ - البحر الزخار (١ : ١١٤) والمغني (١ : ٢٤٣) والمجموع (٢ : ٣٠٥) .

^٦ - قال ابن حجر في التلخيص (١ : ١٥٦) : لم أره بهذا اللفظ ، لكن روى الدارقطني (لا تصلوا صلاة في يوم

مرتين) وعزاه ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١ : ٢٩) للشفا .

^٧ - البحر الزخار (١ : ١٢٩) .

^٨ - نقل ابن قدامة في المغني (١ : ٢٤٣) عن ابن المنذر قوله : أجمع أهل العلم على أن من تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد خروج وقت الصلاة أن لا إعادة عليه ، وإن وجده في الوقت لم يلزمه أيضاً إعادة سواء ينس من وجود الماء في الوقت أو غلب على ظنه وجوده فيه . ثم قال : وبهذا قال أبو سلمة والشعبي والنخعي والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وقال عطاء وطاوس والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة : يعيد الصلاة .

عبادتك عن القضاء ، والإجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطاً لوجوب إعادة العبادة ،
وقوله : (لك الأجر مرتين) أي حظان من الأجر .

التيمم بدل الاغتسال

١٤٥ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، في قوله تعالى : (وإن كنتم مرضى
أو على سفر) قال : إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله تعالى أو القروح
فيجنب، فيخاف أن يموت إن اغتسل تيمم (رواه الدارقطني موقوفاً ورفع البزار ،
وصححه ابن خزيمة والحاكم ^١ .

تخريج الحديث

الحديث رواه الدارقطني من طريق عطاء بن السائب عن سعيد عن ابن عباس
موقوفاً ، ورفع البزار وابن خزيمة والحاكم والبيهقي من طريقه مرفوعاً وقال
البزار^٢ : لانعلم رفعه كذا عند عطاء من الثقات إلا جريراً ، وذكر ابن عدي عن ابن
معين أن جريراً سمع من عطاء بعد الاختلاط^٣ .

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على شرعية التيمم في حق الجنب ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه
وذكر فيه سبباً وهو خوف التلف وإما لخشية الضرر ، فالعتره ومالك وأبو حنيفة وأحد
قولي الشافعي وأحمد إن لم يخش التلف فكالصحيح، قلنا : الحرج ألحقه بخائف التلف،
وأما المرض الذي يأمن معه الضرر فلا يبيح التيمم لخفة الجرح ، وقد ذهب إلى هذا
العتره والحنفية والشافعية وأحمد، وقال داود ومالك والمنصور : يبيح لظاهر قوله تعالى :
﴿وإن كنتم مرضى﴾ وهو معارض بـ ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾ ولا حرج في ذلك
وبقوله : ﴿وإذا أمرتم بأمر فاتوا منه ما استطعتم﴾ وهو مستطاع، وأما شين الخلقة
فالفاحش منه كالضرر لا اليسير كأثر الجدري والجرب، وأما لعذر العدم فكذلك^٤ والله
أعلم .

^١ - أخرجه الدارقطني (١: ١٧٧) والحاكم (١: ١٦٥) وابن خزيمة رقم (٢٧٢) والبيهقي (١: ٢٢٤) وعزاه ابن حجر في التلخيص (١: ١٤٦) للبزار .

^٢ - التلخيص الحبير (١: ١٤٦) .

^٣ - الكامل (٥: ١٩٩٩) .

^٤ - (النساء : ٤٣) .

^٥ - (المائدة : ٦) .

^٦ - أخرجه البخاري رقم (٧٢٨٨) ومسلم رقم (١٣٣٧) والنسائي (٥: ١١٠) وابن ماجه رقم (١) والترمذي رقم (٢٦٧٩) وأحمد (٢: ٢٥٨) .

^٧ - البحر الزخار (١: ١١٥) والمغني مع الشرح (١: ٢٦١) والمجموع (٢: ٢٨٢) .

المسح على الجبيرة

١٤٦ - وعن علي عليه السلام قال : (انكسرت إحدى زندي ، فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن أمسح على الجبائر) رواه ابن ماجة وسنده واه جداً ^١ .

تخريج الحديث

الحديث رواه ابن ماجة والدارقطني من حديث عمرو بن خالد ^٢ ، وهو كذاب ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين آخرين أو هن منه ، وقال الشافعي في الأم والمختصر ^٣ : لو عرفت إسناده بالصحة لقلت به ، وهذا مما أستخير الله فيه وتكلم فيه احمد وأغلظ ، وانكره يحيى بن معين ، وقال : إن كان معمر حدث بهذا من حديث عبد الرزاق فهو حلال الدم ^٤ ، وفي الباب عن ابن عمر رواه الدارقطني ^٥ ، وقال : لا يصح إسناده ، وفي إسناده أبو عماره محمد بن أحمد وهو ضعيف جداً ^٦ ، وقال البيهقي ^٧ : لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء وأصح ما فيه حديث عطاء يعني الآتي عن جابر ، وقال النووي ^٨ : اتفق الحفاظ على ضعف حديث علي .

فقه الحديث

والحديث يدل على وجوب المسح على الجبيرة ولا يخلها ^٩ ، وقد ذهب إلى هذا المؤيد بالله وأحد قولي الهادي ، وعن أبي حنيفة وذهب إليه الفقهاء السبعة فمن بعدهم ، وقال به الشافعي ، لكن بشرط :

١- أن توضع على طهر ، كما في الخفين .

٢- وأن لا يكون تحتها من الصحيح إلا مما لا بد منه وإلا وجب نزاعها إن أمكن فإن لم يمكن مسح عليها للضرورة ووجب القضاء .

^١ - أخرجه ابن ماجة رقم (٦٥٧) والدارقطني (١ : ٢٢٧) والبيهقي (١ : ٢٢٨) .

^٢ - هو عمرو بن خالد الواسطي أخرج له ابن ماجة اتفاق أئمة الحديث على أنه كان وضاعاً وهو السذي روى مجموع زيد بن علي . تهذيب التهذيب (١ : ٢٥) والكمال (٥ : ١٧٧٤) .

^٣ - الأم (١ : ٤٤) .

^٤ - التلخيص الحبير (١ : ١٤٦) .

^٥ - في سننه (١ : ٢٠٥) .

^٦ - هو أبو عماره محمد بن أحمد بن المهدي بن مالك المطار قال الدارقطني : ضعيف جداً . الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣ : ٣٨) .

^٧ - في سننه (١ : ٢٢٨) .

^٨ - المجموع (٢ : ٣٢٤) .

^٩ - شرح الأزهار (١ : ١٤١) والمجموع (٢ : ٣٢٤) والمغني مع الشرح (١ : ٢٧٩) .

والمسح المذكور إنما هو بالماء لابلتراب لأنه ضعيف ، قالوا : لهذا الحديث وهو وإن كان واهي الإسناد فهو معتضد بما يأتي من حديث جابر وحديث ابن عمر وهو (أنه توضأ وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصابة وغسل ماسوى ذلك)^١ ولأنه عضو تعذر مسه ، فمسح مافوقه كشعر الرأس ، والمسح جزء من الغسل فلا يسقط بتعذر ذلك ، وذهب أبو العباس وأبو طالب وهو أحد قولي الهادي وعن أبي حنيفة إلى أنه لايمسح ولايحل ، بل يسقط كعبادة تعذرت ولأن الجبيرة كعضو آخر ، وأن الوضوء لم يتناول المسح ، والجواب أن النص يبطل ذلك ، وأما إذا خشي من حل الجبيرة سيلان الدم فقط ، فقال الحقيني : إنه لايمسح ولايحل بل يترك ، إذ خلل البعض أخف من خلل الكل^٢ ، وقال المؤيد بالله والإمام يحيى^٣ : العضو قطعي ونقض الدم للوضوء ظني فيجب الحل به .

حديث آخر في الجبيرة

١٤٧ - وعن جابر رضي الله عنه في الرجل الذي شج فاغسل فمات (إنما يكفيه أن يتيمم، ويعصب على جرحه خرقة ، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده) رواه أبو داود بسند فيه ضعف ، وفيه اختلاف على رواته^٤ .

تخريج الحديث

الحديث أخرجه أبو داود من حديث الزبير بن خريق^٥ عن عطاء عن جابر قال ابن أبي داود : تفرد به الزبير^٦ ، وكذا قال الدارقطني ، قال : وليس بالقوي وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس ، قال المصنف رحمه الله : وهو الصواب ، ورواه أبو داود من حديث الأوزاعي ، قال : بلغني عن عطاء عن ابن عباس ، ورواه الحاكم من حديث الأوزاعي حدثني عطاء ، قال الدارقطني : اختلف فيه على الأوزاعي ، والصواب أن الأوزاعي أرسل آخره عن عطاء ، وهي رواية ابن ماجة ،

^١ - البيهقي (١: ٢٢٨) وقال : صحيح

^٢ - شرح الأزهار (١: ١٤٢) .

^٣ - ما ذكره دليلهما ، وأما قولهما فهو : (هو بالخيار إن شاء ترك الحل) شرح الأزهار (١: ١٤٢) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (٣٣٦ و ٣٣٧) والدارقطني (١: ١٩٠) وابن ماجة رقم (٥٧٢) والحاكم (١: ١٧٨) .

^٥ - هو الزبير بن خريق الجزري أخرج له أبو داود والدارقطني وضعفاه ، تهذيب التهذيب (٣: ٢٧١) .

^٦ - التلخيص الحبير (١: ١٤٧) .

وقال أبو زرعة وأبو حاتم : سمعه الأوزاعي من إسماعيل بن مسلم عن عطاء^١ ، ونقل ابن السكن عن أبي داود أن حديث الزبير بن خريق أصح من حديث الأوزاعي إلا أنه لم يقع في رواية عطاء هذه عن ابن عباس ذكر للتيمم فيه ، فثبت أن الزبير بن خريق تفرد بسياقه نبه على ذلك ابن القطان ، ولم يقع في رواية عطاء أيضاً ذكر المسح على الجبيرة ، فهو أيضاً من أفراد الزبير بن خريق^٢ .

فقه الحديث

والحديث بهذه الرواية يدل على أنه يجمع بين التيمم والمسح والغسل ، ولعله يحمل على أن أعضاء التيمم جريحة والشج كما ذكر في غيرهما ، فالمسح عليها بالماء لذلك وسائر الأعضاء صحيحة فيغسلها ، ويدل على شرعية التيمم في حق واجد الماء ، فإنه صرح بالجمع ، وذهب طاووس إلى أنه لا يشرع لقوله : (وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا) فشرط العدم مع المرض والجواب هذا الحديث وحديث عمرو ، ومفهوم الشرط إنما يعمل به مع عدم العارض ، وقد وجد ، والله سبحانه أعلم .

المتيمم يصلي فريضة واحدة بتيممه

١٤٨ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : (من السنة أن لا يصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة واحدة ، ثم يتيمم للصلاة الأخرى) رواه الدارقطني بإسناد ضعيف جداً^٣ .

تخريج الحديث

الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الحسن بن عمار^٤ عن الحكم عن مجاهد^٥ عنه ، والحسن ضعيف جداً .

^١ - المرجع السابق .

^٢ - هو الزبير بن خريق الجزري مولى بني قشير وروى عن أبي أمامة وعطاء بن أبي رباح وقال أبو داود والدارقطني : ليس بالقوي . تهذيب التهذيب (٣ : ٢٧١) .

^٣ - أخرجه الدارقطني (١ : ١٨٥) والبيهقي (١ : ٢٢٢) .

^٤ - هو الحسن بن عمار بن المضرب البجلي أخرج له البخاري في التعاليق والترمذي وابن ماجه أحد قضاة بغداد للمنصور ، وهو متهم بالوضع ، تهذيب التهذيب (٢ : ٢٦٣) .

^٥ - هو مجاهد بن جبر المكي أخرج له الستة (٢١ - ١٠٢) وهو ثقة كان أعلم أهل زمانه بالتفسير عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة . تهذيب التهذيب (١٠ : ٣٨) .

وفي الباب موقوفاً عن علي وابن عمر وعمرو بن العاص ، أما علي فرواه الدارقطني^١ وفيه حجاج بن أرطاة^٢ والحارث الأعور ، وأما ابن عمر ، فرواه البيهقي^٣ عن الحاكم من طريق عامر الأحول^٤ عن نافع عن ابن عمر ، قال : (يتيم لكل صلاة وإن لم يحدث) قال البيهقي: هو أصح ما في الباب ، ولانعلم له مخالفاً من الصحابة^٥ ، وأما عمرو بن العاص ، فرواه الدارقطني^٦ من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة (أن عمرو بن العاص كان يتيم لكل صلاة) وبه كان يفتي قتادة ، وهذا فيه إرسال شديد بين قتادة وعمرو^٧ .

فقه الحديث

والحديث يدل على أن التيمم لا يكفي لصلاتين دلالة صريحة ، إذ قوله : (من السنة) يتبادر من سنة النبي ﷺ كما هو المختار ، وهو وإن كان إسناده ضعيفاً فقد تأيد بما روي في الباب كما تقدم ، ولقوله تعالى : (إذا قمتم) فظاهرها الوجوب لكل صلاة^٨ ، وخص الوضوء بالإجماع وفعل النبي ﷺ يوم الفتح فبقي التيمم ، وقد ذهب إلى هذا الهادي والقاسم والمؤيد وأبو طالب وزيد بن علي وأحد قولي الناصر والشافعي وغيرهم من الصحابة والتابعين ، وذهب الإمام يحيى وأحد قولي الناصر وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن صالح إلى أنه يصلي بالتيمم الواحد ماشاء كالوضوء وكانوا قبل والجواب أن الوضوء يرفع الحدث والنوافل مخفف حكمها ، فتصلي على الراحلة ونحو ذلك ، والعموم مخصص بما ذكرنا ، وقال أبو ثور : تصح به الفريضة المجتمعتان ، لأن الجمع يصيرها كالواحدة ، والجواب أن ذلك غير معتبر ، إذ العبرة بتغايرهما ذاتاً لا وقتاً .

^١ - في سننه (١ : ١٨٤) والبيهقي (١ : ٢٢١) .

^٢ - هو حجاج بن أرطاة النخعي أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة (ت ١٤٥هـ) كان يدلس وهو

صدوق . تهذيب التهذيب (٢ : ١٧٢) .

^٣ - في سننه (١ : ٢٢١) والدارقطني (١ : ١٨٤) .

^٤ - هو عامر بن عبد الواحد الأحول أخرج له البخاري في جزء القراءة والخمسة وثقه أبو حاتم . تهذيب التهذيب (٥ : ٦٧) .

^٥ - التلخيص الحبير (١ : ١٥٥) .

^٦ - في سننه (١ : ١٨٤) والبيهقي (١ : ٢٢١) .

^٧ - انظر هذا الكلام في التلخيص الحبير (١ : ١٥٥) لأن قتادة ولد سنة (٦١هـ) وعمرو توفي بين (٤٠ - ٥٠) على خلاف في سنة وفاته .

^٨ - البحر الزخار (١ : ١٢١) والمعني مع الشرح (١ : ٢٦٦) والهداية في تخریج أحاديث البداية (٢ : ١٥١) والمجموع (٢ : ٢٩٣) .

١٠- باب الحيض

الحيض معناه لغة^١ : السيلان ، وهو اسم لخروج الدم من الفرج في الحيوانات على أي صفة كان من آدمية أو غيرها ، حتى قالوا : حاضت الأرنب إذا خرج من فرجها الدم ، وقد يسمون ما يخرج من الشجر من الصمغ الأحمر حيضاً ، فيقولون : حاضت الشجرة إذا خرج منها ذلك ، وفي الشرع : الدم وما في حكمه الخارج من رحم المرأة في وقت مخصوص قال أهل اللغة : يقال : حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحاضاً ، فهي حائض بلا هاء ، وحكى الجوهري عن الفراء حائضة بالهاء ، ويقال : حاضت وتحيض ودرست وطمئت وعركت وضحكت ونفست كله بمعنى واحد، وزيد : أكبرت وأعصرت بمعنى حاضت .

صفة دم الحيض ووقته

١٤٩ - عن عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض ، فقال رسول الله ﷺ : (إن دم الحيض دم أسود يعرف ، فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم^٢ ، واستنكره أبو حاتم .

ترجمة الراوي^٣

هي فاطمة بنت أبي حبيش بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء وبالشين المعجمة بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية روى عنها عروة ابن الزبير وقيل : عروة عن عائشة وأم سلمة وهي زوجة عبد الله ابن جحش .

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على أنه يعتبر التمييز بصفة الدم^٤ ، بقوله : (دم أسود يعرف) أي يعرفه النساء ، وقد ذهب إلى هذا الناصر والشافعي في حق المبتدئة قوله :

^١ - لسان العرب مادة (حيض) وشرح النووي لمسلم (٣ : ٢٠٤) والمجموع (٢ : ٣٤١) وشرح الأزهري (١ : ١٤٩) والموسوعة الفقهية الكويتية (١٨ : ٢٩١) .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٢٨٦) والنسائي (١ : ١٢٣) والحاكم (١ : ١٧٤) وابن حبان في الإحسان رقم (١٣٤٨) .

^٣ - الإصابة (٤ : ٣٦٩) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٣٧١) .

^٤ - شرح النووي لمسلم (٣ : ٢٠٤ و ٤ : ١٧) وفتح الباري (١ : ٢٣٢ و ٤٠٩) .

(تستحاض) الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة من غير أوانه وهو يخرج من عرق يسمى العاذل بالعين المهملة وكسر الذال المعجمة ، ثم العرق الذي يسيل منه في أدنى الرحم دون قعره ، قالوا : ودم الحيض يخرج من قعر الرحم .

حديث آخر

١٥٠ - وفي حديث أسماء بنت عميس عند أبي داود^١ (ولتجلس في مكرن فإذا رأت صفرة فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً ، وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً واحداً ، وتتوضأ فيما بين ذلك) .

ترجمة الراوي^٢

أسماء بنت عميس^٣ خثعمية وفي نسبها اختلاف كثير ، هاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب^٤ فولدت هناك محمد وعبد الله وعوناً ثم هاجرت إلى المدينة فلما قتل جعفر تزوجها أبو بكر فولدت له محمداً^٥ ، فلما مات أبو بكر تزوجها علي بن أبي طالب فولدت له يحيى ، روى عنها ابنها عبد الله بن جعفر وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن شداد .

فقه الحديث

وقوله في حديث أسماء : (لتجلس في مكرن)^٦ هو بكسر الميم الإجانة التي تغسل فيها الثياب ، والميم زائدة وهي التي تخص الآلات^٧ ، وقوله : (صفرة) أي صفرة الشمس ، وفي نسخة صفارة ، أي إذا زالت الشمس وقربت من العصر ، حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه صفارة ، لأن شعاعها يتغير ويقل فيضرب إلى صفرة ، وأسماء بنت عميس سألت النبي ﷺ وقالت : (إن فاطمة بنت أبي حبيش استحاضت منذ كذا وكذا فلم تصل ، فقال ﷺ : سبحان الله ، إن هذا من الشيطان

^١ - أخرجه أبوداود رقم (٢٩٦) والبيهقي (١ : ٣٥٣) وقال : المشهور رواية الجمهور عن الزهري عن عروة عن عائشة في شأن أم حبيبة بنت جحش .

^٢ - الإصابة (٤ : ٢٢٥) والاستيعاب بهامشها (٤ : ٢٣٠) .

^٣ - (من المخطوط) عميس بضم العين المهملة وفتح الميم وسكون الياء وبالسين المهملة .

^٤ - هو الصحابي الجليل جعفر بن أبي طالب أحد السابقين إلى الإسلام هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة عام خيبر استشهد في مؤتة مقبلاً غير مدبر كناه رسول الله بأبي المساكين لمحبهته لهم وهو أشبه الناس بخلق وخلق رسول الله . الإصابة رقم (١١٦٧) .

^٥ - هو محمد بن أبي بكر الصديق ولد عام حجة الوداع كان والياً على مصر وكان مع علي في صفين قتله معاوية بن خديج سنة (٣٧هـ) وقيل : عمرو بن العاص ، تهذيب التهذيب (٩ : ٧٠) .

^٦ - شرح النووي لمسلم (٤ : ٢٥٠) .

^٧ - لسان العرب (١٣ : ١٨٦) والنهاية في غريب الحديث (٢ : ٢٦٠) .

لتجلس .. الحديث) وقد جاء في حديث عائشة في شأن أم حبيبة بنت جحش (فكانت تغتسل في مكن في حجرة أختها زينب بنت جحش ، حتى تغسل حمة الدم الماء)^١ والمراد به أنها تجلس في مكن وتصب عليها الماء فيختلط الماء المتساقط عنها بالدم فيحمر الماء ثم إنه لابد أنها كانت تتنظف بعد ذلك عن تلك الغسالة المتغيرة^٢ ، وهذا لا ينافي تشبيه صفه فوق الماء بصفرة الشمس ، لأنهما بالنظر إلى جمع الصلاتين في آخر الوقت ، وهذا معنى آخر مذكور في هذه الرواية ، وفي هذه الرواية الأمر بالاغتسال للصلاة ، وفي حديث حمزة الآتي^٣ ، وهو مروي عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح ، فقالوا : يجب عليها الاغتسال لكل صلاة ، وروي هذا أيضاً عن علي وابن عباس ، وروي عن عائشة أنها قالت : (تغتسل كل يوم غسلاً واحداً)^٤ وعن ابن المسيب والحسن قالا : تغتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر دائماً ، وقد بوب أبو داود لهذه الأقوال في السنن ، وذكر الأحاديث الواردة في ذلك^٥ ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب عليها ذلك^٦ ، وإنما يجب عليها عند إقبال الظهر ، قالوا : لأن الأصل عدم الوجوب ، فلا يجب إلا ماورد الشرع بإيجابه ، ولم يصح عن النبي ﷺ أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها ، وهو قوله ﷺ : (إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي) وفي حديث أم حبيبة الآتي وإنما ذكر فيه أنها كانت تغتسل لكل صلاة ، ولم يأمرها بذلك ، وهذا لا يقتضي إلا ما ذكر ، وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي ﷺ أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت ، وقد بين البيهقي ضعفها والصحيح ما في الصحيحين من حديث أم حبيبة المذكور ، قال الشافعي رحمه الله تعالى^٧ : إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتغسل ، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة ، قال : ولا أشك إن شاء الله أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به ، وذلك واسع لها ، هذا كلام الشافعي بلفظه ، وكذلك قال شيخه سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما ، وعباراتهم متقاربة والله أعلم . انتهى^٨ .

١ - أخرجه البخاري رقم (٣٢٧) ومسلم رقم (٣٣٤) وأبو داود رقم (٢٧٩) والسنن (١ : ١١٩) وأحمد (٦ : ٢٨) .

٢ - شرح النووي لمسلم (٤ : ٢٥٠) .

٣ - برقم (١٥١) .

٤ - أخرجه البيهقي (١ : ٣٥١) .

٥ - سنن أبي داود كتاب الطهارة الأبواب رقم (١١١ إلى ١١٦) .

٦ - شرح النووي لمسلم (٤ : ١٩) وفتح الباري (١ : ١٢٧) .

٧ - الأم (١ : ٥٣) وشرح النووي لمسلم (٤ : ٢٠) . وسنن البيهقي (١ : ٣٤٩) .

٨ - ما نقله من شرح النووي لمسلم (٤ : ٢٠) .

وقال الطحاوي^١ : حديث أم حبيبة^٢ منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش^٣ ، لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل ، والجمع بين الحديثين بحمل الأمر في حديث فاطمة على الندب أولى والله أعلم .

حديث آخر

١٥١ - وعن حمنة بنت جحش ، قالت : (كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة فأتيت النبي ﷺ أستفتيه ، فقال : إنما هي ركضة من الشيطان ، فتحيضي ستة أيام أو سبعة ثم اغتسلي ، فإذا استنقأت فصلي أربعة وعشرين أو ثلاثة وعشرين وصومي وصلي ، فإن ذلك يجزئك ، وكذلك افعلي كما تحيض النساء ، فإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر ثم تغتسلي حين تطهرين ، وتصلين الظهر والعصر جميعاً ، ثم تؤخرين المغرب والعشاء ، ثم تغتسلين ، وتجمعين بين الصلاتين فافعلي ، وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال : وهو أعجب الأمرين إليّ) رواه الخمسة^٤ إلا النسائي وصححه^٥ الترمذي وحسنه البخاري^٦ .

ترجمة الراوي^٧

حمنة^٨ بنت جحش أخت زينب زوج النبي ﷺ الأسدية من أسد خزيمه والصحيح أن هذا اسمها ، وقيل : إن اسمها حبيبة أو أم حبيبة ، وكانت تحت مصعب بن عمير^٩ ، فقتل عنها يوم أحد فتزوجها طلحة بن عبيد الله ، وروى عنها ابنها محمد بن طلحة ، وكانت تستحاض هي وأختها أم حبيبة .

^١ - فتح الباري (١: ٤٢٨) .

^٢ - وهو الحديث رقم (١٥٢) الآتي .

^٣ - وهو الحديث رقم (١٤٩) السابق .

^٤ - هم أصحاب السنن وأحمد ، فأخرجه أبو داود رقم (٢٨٧) والترمذي رقم (١٢٨) وابن ماجه رقم (٦٢٢) وأحمد (٦: ٤٣٩) .

^٥ - قال في سننه بعد حديث رقم (١٢٨) : هذا حديث حسن صحيح .

^٦ - نقل ابن حجر في التلخيص الحبير (١: ١٦٣) عن البخاري تحسينه للحديث ، وكذلك الترمذي في سننه بعد الحديث المذكور .

^٧ - الإصابة (٣: ٢٦٦) .

^٨ - (من المخطوط) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وبالنون .

^٩ - هو الصحابي الجليل مصعب بن عمير أحد السابقين إلى الإسلام وكنم إسلامه خوفاً من أمه فلما علمت أمه وأهله وتقوه وحبسوه وبقي كذلك حتى هرب إلى الحبشة مهاجراً بدينه ثم رجع بعد فترة إلى مكة فأرسله رسول الله إلى المدينة معلماً قبل الهجرة . الإصابة (٣: ٤٠١) .

تخريج الحديث

والحديث أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم^١ من طريق عبد الله ابن محمد بن عقيل^٢ عن إبراهيم بن محمد بن طلحة^٣ عن عمه عمران ابن طلحة^٤ عن أمه حمنة بنت جحش ، قال البيهقي^٥ : تفرد به عقيل ، وهو مختلف في الاحتجاج به ، وقال ابن مندة : لا يصح بوجه من الوجوه ، لأنهم أجمعوا على ترك حديث ابن عقيل ، كذا قال ، وتعقبه ابن دقيق العيد ، واستكر منه هذا الإطلاق ، قال المصنف رحمه الله : لكن ظهر لي أن مراد ابن مندة بذلك من خرج الصحيح وهو كذلك^٦ ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فوهنه ولم يقر إسناداه^٧ .

فقه الحديث

وقوله : (إنما هي ركضة) الركض : الضرب بالرجل ، والمعنى أن الشيطان قد وجد طريقاً إلى التلبس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها ذلك عاداتها ، وصار في التقدير كأنها ركضة بآلة منه ، كذا في النهاية^٨ وإطلاق الركضة على التلبس مجاز ، لأن التلبس فعل من أفعاله ، وقد حصل أثر التلبس ، فشبّه بالركض الذي هو فعل حسي له أثر قوي ، مبالغة في تحقيق الأثر ، وخص الركض من بين الأفعال للدلالة على الاستحكام ، وأنه لامدافعة من المنقول ، وقوله : (ستة أيام او سبعة) ليس للتخيير ولأن الشك من الراوي وإنما هو لما كان العددين هما الغالب ، ردها إلى الأوثق منهما ، فعادات النساء المماثلات لها في السن المشاركات لها في

^١ - أخرجه أحمد (٦: ٣٨١) وابن ماجه رقم (٦٢٢) والدارقطني (١: ٢١٤) والحاكم (١: ١٧٢) والبيهقي (١: ٣٣٨) .

^٢ - هو عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب (ت ١٤٥هـ) أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبوداود والترمذي وابن ماجه قال ابن معين : لا يحتج بحديثه وقال أحمد : منكر الحديث . تهذيب التهذيب (١٣: ٦٠) .

^٣ - هو إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التميمي أخرج له البخاري في الأدب المفرد والخمسة وثقه المعجلي وابن حبان . تهذيب التهذيب (١: ١٣٣) .

^٤ - هو عمران بن طلحة بن عبيد الله أخرج له البخاري في الأدب المفرد والأربعة إلا النسائي وثقه المعجلي وابن حبان . تهذيب التهذيب (٨: ١١٨) .

^٥ - في المعرفة كما في الجوهر النقي (١: ٣٣٨) بهامش سنن البيهقي والتلخيص الحبير (١: ١٦٣) .

^٦ - التلخيص الحبير (١: ١٦٣) .

^٧ - في العلل (١: ٥١) والتلخيص الحبير (١: ١٦٣) .

^٨ - النهاية في غريب الحديث (٢: ٢٥٩) ومعالم السنن بهامش سنن أبي داود (١: ٢٠٠) .

المزاج بسبب القرابة والمسكن وقوله : (قال : وهو أعجب الأمرين إلي) من كلام النبي ﷺ وقال أبو داود^١ : وفي رواية عمرو بن ثابت^٢ ، قال : (قالت حمنة : فقلت : هذا أعجب الأمرين إلي) ولكن هذا عمرو رافضي رجل سوء .

واعلم أن الحديث المذكور يدل بظاهره على أن النبي ﷺ أمرها ، فكان قرينة على أنه رخصة ، وليس بعزيمة في حقها ، ويدل على ذلك ما في صدر هذا الحديث (أمرك بأمرين أيهما صنعت أجزأ عنك من الآخر)^٣ .

الشك في دم الحيض

١٥٢ - وعن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة بنت جحش شكت إلى رسول الله ﷺ الدم ، فقال : (امكثي قدر ماكانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وكانت تغتسل لكل صلاة) رواه مسلم^٤ .

١٥٣ - وفي رواية للبخاري^٥ (وتوضئي لكل صلاة) وهي لأبي داود^٦ وغيره من وجه آخر .

ترجمة الراوي

وهي أم حبيبة بنت جحش الأسدية ، قال الدارقطني : قال إبراهيم الحربي : الصحيح أنها أم حبيب بلا هاء ، واسمها حبيبة ، قال الدارقطني : قول الحربي صحيح ، وكان من أعلم الناس بهذا الشأن ، قال غيره : وقد روي عن عمرة عن عائشة أن أم حبيب .

وقال أبو علي الغساني : الصحيح أن اسمها حبيبة قال : وكذلك قال الحميدي عن سفيان ، وقال ابن الأثير : يقال لها أم حبيبة وقيل : أم حبيب ، والأول أكثر ، وكانت

^١ - في سننه بعد الحديث رقم (٢٨٧) وتهذيب التهذيب (٨ : ٩) .

^٢ - هو عمرو بن ثابت بن هرمز البكري أخرج له أبو داود وابن ماجه في التفسير ، قال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، وقال النسائي : متروك . تهذيب التهذيب (٨ : ٩) .

^٣ - سنن أبي داود رقم (٢٨٧) . وانظر من خرجه في بداية الحديث .

^٤ - في صحيحه رقم (٢٣٤ / ٦٦) والبخاري رقم (٣٢٧) .

^٥ - في صحيحه رقم (٢٢٨) وأطرافه .

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (٢٧٩) والنسائي (١ : ١١٨) وأحمد (٦ : ٨٣) والحاكم (١ : ١٧٣) وابن حبان في الإحسان رقم (١٣٥٣) .

مستحاضة، قال : وأهل السير يقولون : المستحاضة أختها حمنة ، قال ابن عبد البر^١ : الصحيح أنهما كانتا تستحاضان وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، ووقع في الموطأ^٢ أن زينب بنت جحش هي زوج عبد الرحمن ، فقيل : وهم ، وقيل : بل صواب، وأن اسمها زينب وكنيتها أم حبيبة، ولا ينافيه أن اسم أختها أم المؤمنين ذلك ، لأنه لم يكن اسمها الأصلي ، وإنما اسمها برة ، فغيره النبي ﷺ وفي أسباب النزول ذلك، وأن تغييره بعد زواجه بها، فسمّاها النبي ﷺ باسم أختها، لكون أختها غلب عليها أم حبيبة ، فأمن اللبس، ولم ينفرد الموطأ بتسمية أم حبيبة زينب ، فقد روى أبو داود الطيالسي^٣ في مسنده عن ابن أبي ذئب الحديث ، فقال: زينب بنت جحش .

فقه الحديث

والحديث يدل على أن المستحاضة إذا كانت لها عادة رجعت إليها ثم تغتسل بعد مضيتها ، وقوله : (فكانت تغتسل لكل صلاة) تقدم الكلام عليه .

وقوله: (وفي رواية البخاري^٤ ، وقوله : وهي لأبي داود .. الخ) رواه أبو داود^٥ عن عبد الصمد عن سليمان بن كثير^٦ ، قال : (توضئي لكل صلاة) .

قال أبو داود : وهذا وهم من عبد الصمد ، والقول فيه قول أبي الوليد^٧ .

واعلم أن المستحاضة لها أحكام مفصلة في كتب الفقه مستوفاة^٨ ، والأحاديث الواردة فيها مختلفة مضطربة ، ففي حديث فاطمة بنت قيس ما يدل على أنه يعتبر التمييز بصفة الدم مطلقاً كما في حديث الباب من غير استقصال لما هي عليه من كونها مبتدئة أو معتادة ، ذاكرة العادة أو ناسية ، وفي حديثها عند مسلم والبخاري (فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي)^٩ وهذا فيه

^١ - الاستيعاب بهامش الإصابة (٤ : ٤٢٣) .

^٢ - الموطأ (ص : ٦٥) . وشرح النووي لمسلم (٤ : ٢٣) وفتح الباري (١ : ٤٢٧) .

^٣ - في مسنده (١ : ٢٠٣ و ٢٢١) رقم (١٤٣٩ و ١٥٨٣) .

^٤ - رقم (٢٢٨) وأطرافه

^٥ - في سننه رقم (٢٩٢) والنسائي (١ : ١٨٥) .

^٦ - هو سليمان بن كثير العبدي (ت ١٣٣هـ) أخرج له الستة قال ابن معين : ضعيف ، وقال النسائي : ليس به بأس وقال العجلي : جازئ الحديث . تهذيب التهذيب (٤ : ١٨٩) .

^٧ - هو الطيالسي .

^٨ - شرح النووي لمسلم (٤ : ١٧) والمجموع (٢ : ٣٥٠) والبحر الزخار (١ : ١٣٥) والمغني مع الشرح (١ : ٣١٤) .

^٩ - أخرجه البخاري رقم (٢٢٨) ومسلم رقم (٣٣٣) .

دلالة على أن المعتادة ترجع إلى عاداتها ولا تعتبر صفة الدم إلا أنه يمكن الجمع بين الحديثين بأن المراد بقوله : (إذا أقبلت حيضتك) التي تميزت لك بصفة الدم ، فيكون التمييز بصفة الدم ، وحديث حمدة^١ فيه دلالة على أنها ترجع إلى الحالة الأغلبية للنساء مطلقاً ، ولعله يقرب تأويله بأنها مبتدئة لم تثبت لها عادة ، إذ رجوعها إلى ما تعودته أغلب موافقة للظن من رجوعها إلى عادة غيرها ، وفي صدر حديثها ما يدل على أنه يجب عليها دفع الدم بما أمكن حيث قال لها : (أنعت لك الكرسف فإنه يذهب الدم ، قالت : هو أكثر من ذلك قال : فتلجمي^٢ ، قالت : هو أكثر من ذلك ، قال : فاتخذي ثوباً قالت : هو أكثر من ذلك ، إنما أتج ثجاً .. الحديث) ثم اعلم أن المستحاضة لاتصلي بطهارة واحدة أكثر من فريضة واحدة وماشاعت من النوافل عند الشافعي^٣ ، وحكي عن عروة بن الزبير وسفيان الثوري واحمد وأبي ثور لما تقدم في رواية البخاري (وتوضني لكل صلاة)^٤ وفي حديث أسماء (وتتوضأ فيما بين ذلك)^٥ ولأنها طهارة ضرورية لاستمرار الحدث فتقتصر ، وذهب العترة وأبو حنيفة إلى أن طهارتها مقدرة بالوقت ، فلها أن تجمع بين فريضتين تأدية ، وماشاعت من القضاء والنفل ، واحتج الإمام المهدي في البحر^٦ على ذلك بقوله ﷺ في حديث فاطمة : (وتوضني لوقت كل صلاة)^٧ وقد عرفت أن الرواية (وتوضني لكل صلاة) بدون ذكر الوقت . قال المصنف رحمه الله في الفتح^٨ : وعلى قولهم المراد بقوله : (لكل صلاة) لوقت كل صلاة ، فتكون من مجاز الحذف ويحتاج إلى دليل ، وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا بحدث آخر ، وقد تقدم في نواقض الوضوء^٩ .

فائدة^{١٠} : النسوة المستحاضات في زمنه ﷺ عشر، بنات جحش الثلاث، زينب أم المؤمنين وحمدة وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وسودة بنت زمعة ذكرها

^١ - مر برقم (١٥١) .

^٢ - (من المخطوط) التلجم : هو شد الفرج بثوب وهو مثل الاستتار ، وقد تقدم في نواقض الوضوء حديث رقم (٧٣) .

^٣ - شرح النووي لمسلم (٤ : ١٨) وفتح الباري (١ : ٤٠٩) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (٢٢٨) .

^٥ - حديث رقم (١٥٠) .

^٦ - البحر الزخار (١ : ١٤٣) .

^٧ - الحديث رقم (١٤٩) .

^٨ - فتح الباري (١ : ٤١٠) .

^٩ - في حديث رقم (٧٣) .

^{١٠} - فتح الباري (١ : ٤١١) .

العلاء بن المسيب^١ عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، وذكره أبو داود تعليقاً^٢، وذكر البيهقي^٣ أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً، وهو مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يذكر من حدثه به وأم سلمة قال المصنف رحمه الله تعالى^٤ : قرأت في السنن لسعيد بن منصور^٥ ثنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا خالد هو الحذاء عن عكرمة (أن امرأة من أزواج النبي ﷺ كانت معتكفة وهي مستحاضة) قال : وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة (أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة ، وربما جعلت الطيب تحتها) وأسماء بنت عميس حكاه الدارقطني^٦ من رواية سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها ، قال المصنف رحمه الله^٧ : وهو عند أبي داود^٨ على التردد، هل هو أسماء أو فاطمة بنت أبي حبيش؟ وسهلة بنت سهيل ذكرها أبو داود^٩ أيضاً، وأسماء بنت مرثد^{١٠} ذكرها البيهقي^{١١} وغيره ، وبادية بنت غيلان^{١٢} ذكرها ابن منذة^{١٣}، وفاطمة بنت أبي حبيش ، وحديثها في الصحيحين، وهي بنت قيس ، لأن اسم أبي حبيش قيس فهو لاء عشرة ، وقد روى البيهقي أن زينب بنت أم سلمة^{١٤} استحاضت ، ولكنها كانت صغيرة في زمنه ﷺ لأنه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع ، وقيل : إن رملة بنت أبي سفيان^{١٥} زوج النبي ﷺ استحاضت ، وأنها المبهمة في البخاري^{١٦} والله أعلم .

١ - هو العلاء بن المسيب بن رافع الأسدي أخرج له الستة إلا الترمذي وهو موثق، تهذيب التهذيب (٨ : ١٧١) .

٢ - سنن أبي داود بعد حديث رقم (٢٨١) وفتح الباري (١ : ٤١١) .

٣ - سنن البيهقي (١ : ٣٣٥) .

٤ - أي ابن حجر في فتح الباري (١ : ٤١٢) .

٥ - عزاه ابن حجر في الفتح (١ : ٤١٢) لسعيد ولم أجده في المطبوع الموجود .

٦ - الدارقطني (١ : ٢١٥ و ٢١٦) وهي السائلة وليست المستحاضة .

٧ - أي ابن حجر في الفتح (١ : ٤١٢) .

٨ - في سننه رقم (٢٩٦) .

٩ - في سننه رقم (٢٩٥) .

١٠ - هي أسماء بنت مرثد الحارثية أمت النبي ﷺ تسأله عن استحاضتها . الإصابة (٤ : ٢٢٧) .

١١ - في سننه (١ : ٣٣) .

١٢ - هي بادية بنت غيلان بن سلمة النخعي أسلمت مع أبيها . الإصابة (٤ : ٢٤٢) .

١٣ - عزاه ابن حجر في الفتح (١ : ٤١٢) وفي الإصابة (٤ : ٢٤٢) لابن منذة .

١٤ - سنن البيهقي (١ : ٣٥١) .

١٥ - هي رملة بنت أبي سفيان أم المؤمنين تكنى أم حبيبة كانت زوجة لعبيد الله بن جحش فأسلموا وهاجرا إلى الحبشة ثم تنصر وفارقها ثم تزوجها رسول الله وهي بالحبشة وأصدقها النجاشي (ت ٤٤٤هـ) الإصابة (٤ : ٢٩٨) .

١٦ - أخرجه البخاري رقم (٣١٠) .

حكم الكدرة والصفرة

١٥٤ - وعن أم عطية رضي الله عنها ، قالت : (كنا لاتعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً) رواه البخاري وأبو داود واللفظ له^١ .

ترجمة الراوي^٢

أم عطية هي نسيبة^٣ بنت كعب ، وقيل : بنت الحارث الأنصارية ، بايعت النبي ﷺ روى عنها اسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية^٤ ، ومحمد بن سيرين وأخته حفصة^٥ ، وعبد الملك بن عمير^٦ ، وعلي بن الأرقم^٧ ، وكانت من كبار الصحابات ، وكانت تغزو كثيراً مع رسول الله ﷺ فتمرض المرضى وتداوي الجرحى قدمت البصرة وحصل حديثها عندهم .

فقه الحديث

والحديث يدل على أن الكدرة كلون الماء الكدر الوسخ^٨ ، والصفرة هو الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار إذا روي بعد الطهر لا يعد حيضاً ، لأن قولها : (كنا) أي في زمن النبي ﷺ مع علمه بذلك ، وهو يعطى حكم المرفوع وبهذا قال البخاري وجزم الحاكم وغيره بذلك خلافاً للخطيب^٩ ، والمراد بالطهر تمام الحيض ، واختلفوا بما يعرف به تمامه ، فقيل : يعرف بالجفوف ، وهو أن يخرج ماتحتشي به جافاً ، وقيل : بالقصة البيضاء وإليه ميل البخاري وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت للنساء : (لاتعجلن حتى ترين القصة^{١٠} البيضاء تريد بذلك الطهر)^{١١} شبهت

^١ - البخاري رقم (٣٢٦) وأبو داود رقم (٣٠٧) والنسائي (١: ١٨٦) وابن ماجه رقم (٦٤٧) .

^٢ - الإصابة (٤: ٤٥٥) .

^٣ - (من المخطوط) بضم النون وفتح السين المهملة وسكون الياء وفتح الباء الموحدة .

^٤ - هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية أخرج له أبو داود حديثاً واحداً .

^٥ - هي حفصة بنت سيرين أم الهذيل الأنصارية أخرج لها الستة (ت ١٠١هـ) تهذيب التهذيب (١٢: ٤٣٨) .

^٦ - هو عبد الملك بن عمير بن سويد القرشي المعروف بالقبيكي أخرج له الستة . تهذيب التهذيب (٦: ٣٦٤) .

^٧ - علي بن الأرقم الوادعي الهمداني الكوفي روى عن أبي الأحوص في الصلاة والفتن روى عنه أبو عيسى وشعبة . رجال مسلم (٢: ٥٢) .

^٨ - فتح الباري (١: ٤٢٦) .

^٩ - قال السيوطي في تدريب الراوي (١: ١٨٥) : قول الصحابي : كنا نقول كذا ، أو نفعل كذا ، أونرى كذا ، إن لم يصفه إلى النبي فهو موقوف كذا قال ابن الصلاح تبعاً للخطيب وأطلق الحاكم والرازي والآمدي أنه مرفوع ، وقال ابن الصباغ : إنه الظاهر وصححه العراقي .

^{١٠} - (من المخطوط) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة .

^{١١} - أخرجه البخاري في كتاب الحيض باب رقم (١٩) معلقاً ومالك في الموطأ (ص: ٦٣) .

الرطوبة النقية الصافية بالجنس ، وقيل : شيء كالخيط الأبيض بعد انقطاع الدم كله ، وإذا انقطع الدم وقت عاداتها عاملت نفسها معاملة الطاهرة ، وإن لم تر ذلك ، واختلف العلماء^١ في حكم الصفرة والكدرة والحمرة ونحوها مما ليس بدم أسود غليظ محتدم ، فذهب زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة ومحمد ومالك وجماعة ورواية عن القاسم وعن الناصر — أنها حيض وقت إمكانه مطلقاً سواء توسطها الأسود أم لا ، وبعده أو قبله في وقت العادة أو في غيرها ، قالوا : لأنه أذى ، لقوله تعالى : ﴿ حتى يطهرن ﴾^٢ ولقوله لحمنة : (واستنقيت فصلي)^٣ وعن القاسم ليس بحيض إذا توسطه الأسود ، لقوله في حديث فاطمة : (إذا رأيت الدم الأسود فأمسكي عن الصلاة إذا كان الصفرة فتوضئي وصلي ، فإنه دم عرق)^٤ وحديث أم عطية المذكور ، وعن الشافعي وهو مذهب أبي يوسف إنها حيض بعد الدم إذ هما من آثاره لاقبله ، وعن الشافعي إن رأتها قبل العادة فحيض وإلا فلا^٥.

تحريم جماع الحائض

١٥٥ — وعن أنس رضي الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها فقال النبي ﷺ : (اصنعوا كل شيء إلا النكاح) رواه مسلم^٦.

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على أنه يجوز مؤكلة الحائض وملامستها ومضاجعتها ومباشرتها إلا النكاح ، والمراد به الوطء مجازاً من إطلاق السبب على المسبب واتفق العلماء على تحريم الوطء^٧ ، فمن فعله عالماً عصي ، ومن استحلّه كفر لأنه يحرم بنص القرآن^٨ ، ولا يرتفع التحريم إلا بقطع الدم والاعتسال عند الأكثر وقوله : (اصنعوا كل

^١ - البحر الزخار (١ : ١٣١) والمغني مع الشرح (١ : ٣٤٩) .

^٢ - (البقرة : ٢٢٢)

^٣ - مر الحديث قريباً رقم (١٥١)

^٤ - مر الحديث رقم (١٤٩)

^٥ - انتهى مانقله من البحر الزخار .

^٦ - في صحيحه رقم (٣٠٢) وأبو داود رقم (٢٥٨) والترمذي رقم (٢٩٨١) والنسائي (١ : ١٥٢) وابن ماجه رقم (٦٤٤) وأحمد (٣ : ١٣٢) .

^٧ - شرح النووي لمسلم (٣ : ٢٠٤) والبحر الزخار (١ : ١٣٧) والمغني مع الشرح (١ : ٣١٤) والمجموع (٢ : ٣٥٨) وفتح الباري (١ : ٤٠٤) .

^٨ - قال تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) (البقرة : ٢٢٢) .

شيء) يعني من المضاجعة والمؤاكله ونحوها، وهو تفسير للآية، إذ الحديث المذكور مختصر، والحديث بتمامه في مسلم^١، قال: (إن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها، ولم يجامعوهن في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ: فأنزل الله تعالى: (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى) فقال رسول الله ﷺ: (اصنعوا كل شيء إلا النكاح) فبلغ ذلك اليهود، فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه فجاء أسيد بن حضير^٢ وعباد بن بشر^٣، فقالا: يا رسول الله إن اليهود تقول: كذا وكذا، فلا نجامعهن، فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى ظننا أن قد وجد عليهما، فخرجنا فاستقبلتهما هدية من لبن إلى النبي ﷺ فأرسل في آثارهما فسقاها، فعرفا أنه لم يجد عليهما) انتهى .

وقوله: (لم يجامعوهن في البيوت) أي لم يخالطوهن ولم يسكنوهن في بيت واحد، وقوله: (فسأل أصحاب النبي ﷺ) هل يجانبوهن في الأكل والشرب ونحوهما؟ كما فعلت اليهود، فأنزل الله الآية، وقوله تعالى: ﴿يسألونك عن المحيض﴾ أي عن حكم زمان الحيض (قل: هو أذى) أي قدر نجس تتأذى أزواجهن بمجامعتهم في ذلك الوقت، (فاعتزلوا) أي ابعدوا منهن في المحيض، أي في مكان الحيض، وهو الفرج، يعني الحيض أذى يتأذى الزوج من مجامعتها فقط، وليس أذى في سائر الأعضاء، حتى يخرجها الزوج من فراشه ومجلسه، ويترك مؤاكلتها كفعل اليهود .

مباشرة الحائض

١٥٦ - وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: (كان رسول الله ﷺ يأمرني فأترز فيبأشرني وأنا حائض) متفق عليه^٤.

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على جواز مباشرة الحائض وقد تقدم في الحديث الأول إلا أنه زاد هنا الاتزار، فأفهم أن مباشرته فيما دون الإزار، ولكنه لا يدل على الوجوب بل

^١ - برقم (٣٠٢) .

^٢ - هو أسيد بن حضير من بني عبد الأشهل كان من السابقين إلى الإسلام وأحد النقباء ليلة العقبة وأبلى بلاء حسناً يوم أحد . الإصابة (١: ٦٤)

^٣ - هو عباد بن بشر من بني عبد الأشهل شهد بدرًا واستشهد بالبيعة وهو ابن خمس وأربعين سنة وكان ممن الذين قتلوا كعب بن الأشرف . الإصابة (٢: ٢٥٤) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (٣٠٠) ومسلم رقم (٢٩٣) وأبو داود رقم (٢٦٨) والترمذي رقم (١٣٢) والنسائي (١: ١٥١) وابن ماجه رقم (٦٣٥) وأحمد (٥٥: ٦) .

على الاستحباب لاسيما مع عموم الحديث الأول ، وأمرها بالاتزار انتقاء عن موضع الأذي ، والمباشرة أريد بها المفهوم من ظاهر اللفظ وهو الإفضاء بالبشرتين دون الكناية عن الجماع ، والمعنى أنه كان يدخل معي في اللحاف فتمس بشرته بشرتي ، واعلم أن مباشرة الحائض على ضربين^١ :

ضرب مجمع على جوازہ إلا ما يحكى عن عبدة السلماني^٢ من أنه لا يباشر شيئاً منها بشيء منه ، لكنه شاذ منكر غير معروف ولا مقبول مسبوق بالإجماع محجوج بالأحاديث الصحيحة ، والضرب الثاني : فيما داخل الإزار ، وهو ما بين السرة والركبة في غير الفرجين ، فذهب الهادي ومالك ومحمد^٣ أن ذلك جائز غير مكروه ، وقال القاسم : إن ذلك مكروه ، وقال أبو حنيفة وأحد قولي الشافعي : إن ذلك محظور والقول الأول أقوى ، لقوله : (اصنعوا كل شيء إلا النكاح) وقد عرفت وجه اقتصار النبي ﷺ وممن ذهب إليه من السلف عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأصبغ وإسحاق ابن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وأبو داود ، وممن ذهب إلى التحريم من السلف سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة وقول لأصحاب الشافعي إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج ويثق من نفسه باجتنابه إما لضعف شهوته وإما لشدة ورعه جاز وإلا فلا ، وهذا وجه حسن وهذا هو الذي أشارت إليه عائشة رضي الله عنها حيث قالت : (وأيكم يملك إربه)^٤.

كفارة من أتى حائضاً

١٥٧ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما (عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض ، قال : يتصدق بدينار أو نصف دينار) رواه الخمسة^٥ وصححه الحاكم وابن القطان^٦ ، ورجح غيرهما وقفه .

^١ - شرح النووي لمسلم (٣: ٢٠٥) والبحر الزخار (١: ١٣٧) وشرح الأزهري (١: ١٥٧)

^٢ - هو عبدة بن عمرو السلماني الكوفي أخرج له الستة أسلم قبل وفاة النبي ﷺ ولم يلقه (ت ٧٤هـ) تهذيب التهذيب (٧: ٧٨) .

^٣ - أي محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (٢٩٦) ومسلم رقم (١١٠٦) وأبو داود رقم (٢٧٣) .

^٥ - أي أصحاب السنن وأحمد فأخرجه أبو داود رقم (٦٤) والترمذي رقم (١٣٦) والنسائي (١: ١٥٣) وابن ماجه رقم (٦٤٠) وأحمد (٥: ١٤) .

^٦ - أخرجه الحاكم (١: ١٧١) وقال : هذا حديث صحيح ووافقه الذهبي ، ونقل ابن حجر تصحيحه عن ابن القطان في التلخيص الحبير (١: ١٦٥) .

تخريج الحديث

الحديث فيه أربع روايات :

- ١- فرواية يتصدق بدينار إن جامع في إقبال الدم ، وبنصفه إن جامع في إداره^١ .
- ٢- ورواية إذا وطئها في إقبال الدم فدينار ، وإن وطئها في إدار الدم بعد انقطاعه وقبل الغسل فعليه نصف دينار^٢ .
- ٣- ورواية إذا وقع بأهله وهي حائض إن كان دماً أحمر فليتصدق بدينار وإن كان أصفر فليتصدق بنصف دينار^٣ .

٤- ورواية من أتى حائضاً فليتصدق بدينار أو نصف دينار^٤ .

وهذه الروايات الأربع مدارها على عبد الكريم بن أمية ، وهو مجمع على تركه^٥ إلا أنه توبع في بعضها ، وأعلت الطرق كلها بالاضطراب إلا الرابعة فكل روايتها مخرج لهم في الصحيح ، وقد استوفى الكلام على ما فيها في التلخيص فليرجع إليه^٦ .

فقه الحديث

والحديث يدل على وجوب الكفارة ، وقد قال بذلك الحسن البصري وسعيد وهي عتق رقبة^٧ ، لأنه وطئ محرم فأشبهه المجمع في رمضان ، وروي أيضاً عن ابن عباس ، وقيل : دينار ونصف دينار على اختلاف بينهم في الحال الذي يجب فيه الدينار أو نصف الدينار ، وذهب مالك والجديد من قولي الشافعي وأبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه وجماهير السلف أنه لا كفارة عليه ، قال الشافعي في أحكام القرآن^٨ : لو كان هذا الحديث ثابتاً لأخذنا به . انتهى .

١ - أخرجه البيهقي (١ : ٣١٦) .

٢ - أخرجه البيهقي (١ : ٣١٧) .

٣ - أخرجه الترمذي رقم (١٣٧) والبيهقي (١ : ٣١٧) والدارقطني (٣ : ٢٨٧) وأبو يعلى رقم (٢٤٣٢) .

٤ - وهي حديث الباب .

٥ - ادعى قوم أنه عبد الكريم الجزري أبو سعيد وهو ثقة وأخرج له الستة ، ومن هؤلاء الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على سنن الترمذي (١ : ٢٤٥) وقد سبقه المزي في تحفة الأشراف (٥ : ٢٤٧) ولكن الظاهر أنه ابن أبي المخارق أبو أمية البصري لأن البيهقي في سننه (١ : ٣١٦) والطبراني في الكبير (١١ : ٤٠٢) والدارقطني في سننه (٣ : ٢٨٧) وابن حجر في التلخيص (١ : ١٦٥) كلهم صرح بذلك .

٦ - التلخيص الحبير (١ : ١٦٥) .

٧ - المجموع (٢ : ٣٦٠) البحر الزخار (١ : ١٣٧) والمغني مع الشرح (١ : ٣٥١) ومعالم السنن بهامش سنن أبي داود (١ : ١٥٧) وشرح الأزهري (١ : ١٥٧) .

٨ - التلخيص الحبير (١ : ١٦٦) .

قال المصنف رحمه الله ^١: الاضطراب في إسناد هذا الحديث ومثته كثير جداً قال الخطابي ^٢: قال أكثر أهل العلم لاشيء عليه ، وزعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس ، قال : والأصح أنه متصل مرفوع لكن الذمم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها ، وقال ابن عبد البر ^٣ : حجة من لم يوجب الكفارة اضطراب هذا الحديث ، وأن الذمة على البراءة ، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لمدفع فيه ولا مطعن عليه ، وذلك معدوم في هذه المسألة ، وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث ، والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه ، وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الإمام ، وهو الصواب ، فكم من حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر من هذا ؟!! وفي هذا رد على النووي في دعواه في شرح المذهب ^٤ والتتقيح والخلاصة ، أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيح ، وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم ، وتبع النووي في ذلك ابن الصلاح والله أعلم ^٥.

الحائض لاتصلي ولا تصوم

١٥٨ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم) متفق عليه ^٦ في حديث تمامه (فذلك من نقصان دينها) .

تخريج الحديث

ورواه مسلم ^٧ من حديث ابن عمر بلفظ (تمكث الليالي ماتصلي ، وتفطر في شهر رمضان ، فهذا نقصان دينها) ومن حديث أبي هريرة كذلك ^٨ ، وفي المستدرک ^٩ من حديث ابن مسعود نحوه ، ولفظه (فإن إحدانك تقعد ماشاء الله من يوم وليلة فلا تسجد لله سجدة) .

^١ - أي ابن حجر في التلخيص الحبير (١: ١٦٦) .

^٢ - في معالم المتن بهامش سنن أبي داود (١: ١٨١) والمرجع السابق .

^٣ - التلخيص الحبير (١: ١٦٦) .

^٤ - المجموع (٢: ٣٦٠) .

^٥ - انتهى الكلام المنقول من التلخيص الحبير (١: ١٦٦) .

^٦ - أخرجه البخاري رقم (٣٠٤) ومسلم رقم (٨٠/٧٩) .

^٧ - في صحيحه رقم (٧٩) وأبو داود رقم (٤٦٧٩) وابن ماجه رقم (٤٠٠٣) .

^٨ - أخرجه مسلم رقم (٨٠/٧٩) والترمذي رقم (٢٦١٣) .

^٩ - المستدرک (٢: ٢٠٧) والدارمي (١: ٣٧) .

فقه الحديث

وفي الحديث دلالة على أن الحائض لا يجب عليها الصلاة والصوم^١، إذ خروج اللفظ مخرج الإخبار عن الحالة التي بنيت عليها الحائض واستقر أمرها عليه وهذا أمر مجمع عليه في أنهما لا يجبان عليها في حال الحيض، وأنه لا يجب عليها قضاء الصلاة إلا عند الخوارج، وأن الصوم يجب قضاؤه عليها قال العلماء^٢: والفرق بينهما أن الصلاة كثيرة متكررة فيشق قضاؤها بخلاف الصوم فإنه يجب في السنة مرة، واختلف العلماء في أن القضاء، هل هو بأمر جديد، أو بأمر الأداء؟ والصحيح أنه بأمر مجدد، وهو حديث عائشة (كنا نحيض مع النبي ﷺ ولا يأمرنا به) وفي إحدى روايات مسلم (كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة)^٣ وفي رواية للترمذي والدارمي (فيأمرنا بقضاء الصوم، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة)^٤ وقال: حسن.

لا يجوز الطواف للحائض

١٥٩- وعن عائشة رضي الله عنها (لما جئنا سرف^٥ حضت، فقال النبي ﷺ: افعلي مايفعل الحاج غير أن لاتطوفي بالبيت حتى تطهري) متفق عليه^٦ في حديث.

فقه الحديث

وفي الحديث دلالة على أن الحائض والنفساء والمحدث يصح منهم جميع أفعال الحج وأقواله إلا الطواف وركعتيه^٧، وهذا مجمع عليه، واختلف في علة عدم صحة الطواف، فمن اشترط في الطواف الطهارة^٨، قال: العلة كونها ممنوعة من اللبث في

^١ - المجموع (٢: ٣٥٠) والمغني مع الشرح (١: ٣١٤) والبحر الزخار (١: ١٣٥).

^٢ - فتح الباري (١: ٤٢٢).

^٣ - أخرجه البخاري رقم (٣٢١) ومسلم رقم (٣٣٥) وأبو داود رقم (٢٦٢) والترمذي رقم (١٣٠) وابن ماجه رقم (٦٣١) والنسائي رقم (٣٨٢).

^٤ - أخرجه مسلم رقم (٣٣٥/٦٩).

^٥ - أخرجه الترمذي رقم (١٣٠) والدارمي (١: ٢٥٠).

^٦ - سرف بفتح السين المهملة وكسر الراء وهو ما بين مكة والمدينة بقرب مكة على أميال منها قيل: ستة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثني عشر ميلاً.

^٧ - أخرجه البخاري رقم (٢٩٤) ومسلم رقم (١٢١١) وأبو داود رقم (١٧٧٨) والنسائي (٥: ١٦٥) وابن ماجه رقم (٢٩٦٣) وأحمد (١: ٣٦٤ و٦: ١٦٣) وابن حبان رقم (٣٧٩٧).

^٨ - فتح الباري (٣: ٥٠٥) والموسوعة الفقهية الكويتية (١٧: ٧٠).

^٩ - المجموع (٨: ١٧) والبحر الزخار (٢: ٣٤٦).

المسجد والله أعلم ، والحديث لفظه في البخاري ، قالت : (خرجنا مع النبي ﷺ لا يذكر إلا الحج ، فلما جئنا سرف طمئت ، فدخل النبي ﷺ وأنا أبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ قلت : لوددت والله أنني لم أحج العام ، قال : لعلك نفست ؟ قلت : نعم ، قال : فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم ، فافعلي مايفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري) .

ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض

١٦٠ - وعن معاذ ﷺ أنه سأل النبي ﷺ ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض ؟ قال : ما فوق الإزار (رواه أبو داود وضعفه^١ .

ترجمة الراوي^٢

هو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي الجشمي أحد السبعين الذين شهدوا العقبة من الأنصار ، وأخى رسول الله ﷺ بينه وبين عبد الله بن مسعود ، وقيل : جعفر بن أبي طالب ، شهد بدرأ ومابعدا من المشاهد ، وبعثه إلى اليمن قاضياً ومعلماً^٣ ، وجعل إليه بعض الصدقات من العمال باليمن ، روى عنه عمر وابن عمر وابن عباس وابن عمرو وأنس وغيرهم ، كان إسلامه وهو ابن اثني عشرة سنة في قول ، استعمله عمر على الشام بعد أبي عبيدة فمات من عامه ذلك في طاعون عمواس سنة ثمانئى عشرة ، وقيل : سبع عشرة ، وله ثمان وثلاثون سنة ، وقيل : ثلاث أو أربع وثلاثون ، وقيل : غير ذلك .

تخريج الحديث

الحديث وضعفه أبو داود ، وقال : ليس بالقوي^٤ ببقية عن سعيد بن عبد الله^٥ الأغطس ، ورواه الطبراني^٦ من رواية اسماعيل بن عياش عن سعيد بن عبد الله الخزازي ، فإن كان الأغطس فقد توبع .

^١ - في سننه رقم (٢١٣) وأحمد (١٤ : ١) .

^٢ - الإصابة (٣ : ٤٠٦) والاستيعاب بهامشها (٣ : ٣٣٥) .

^٣ - فنعم المرسل ونعم المرسل ، ودخل اليمن في أول رجب من ذلك العام فاحتفل الناس في أول جمعة من وصوله ولا يزال أهل اليمن يحتفلون إلى الآن بالجمعة الأولى من رجب كل عام ونعمت الفرحة بهذه المناسبة الطيبة المباركة .

^٤ - سنن أبي داود بعد الحديث رقم (٢١٣) والتلخيص الحبير (١ : ١٦٦) .

^٥ - هو سعيد بن عبد الله الأغطس الخزازي أخرج له أبو داود وضعفه وضعفه عبد الحق ووثقه ابن حبان ، تهذيب التهذيب (٣ : ١٣) .

^٦ - في المعجم الكبير (٢٠ : ٩٩) .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على انه يحرم مباشرة محل الإزار ، وهو ما بين السرة وتحت الركبة ، إذ الإزار مجاز عن ذلك ، وهو معارض بحديث (اصنعوا كل شيء إلا النكاح) وقد عرفت ما فيه وتقدم الكلام على فقه الحديث والخلاف في ذلك .

مدة النفاس

١٦١ - وعن أم سلمة رضي الله عنها (كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله ﷺ بعد نفاسها أربعين) رواه الخمسة^١ إلا النسائي واللفظ لأبي داود .
١٦٢ - وفي لفظ له^٢ (ولم يأمرها النبي ﷺ بقضاء صلاة النفاس) وصححه الحاكم^٣ .

تخريج الحديث

أخرجوه من حديث أبي سهل كثير بن زياد^١ عن مسة الأزدية^٢ ، وله ألفاظ وفيه من الزيادة (وكنا نطلي وجوهنا بالورس^٣ والزعفران من الكلف^٤) وأبو سهل وثقه البخاري وابن معين وضعفه ابن حبان ، ومسة مجهولة الحال ، قال الدارقطني : لا تقوم بها حجة ، وقال ابن القطان : لا يعرف حالها ، وأغرب ابن حبان فضعه بكثير ابن زياد فلم يصب^٥ ، وقال النووي^٦ : قول جماعة من مصنفى الفقهاء : إن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم ، وله شاهد أخرجه ابن ماجه^٧ 'من طريق سلام'^٨ عن

^١ - أي أصحاب السنن وأحمد فأخرجه أبو داود رقم (٣١١) والترمذي رقم (١٣٩) وابن ماجه رقم (٦٤٨) وأحمد (٦: ٣٠٠) والبيهقي (١: ٣٤١) والدارقطني (١: ٢٢٢) .

^٢ - أي لأبي داود رقم (٣١٢)

^٣ - وأخرجه في المستدرک (١: ١٧٥) ووافقه الذهبي .

^٤ - هو كثير بن زياد البرساني الأزدي أخرجه له أبو داود والترمذي وابن ماجه وثقه ابن معين وأبو حاتم .
تهذيب التهذيب (١٢: ٤٧٩) .

^٥ - هي مسة الأزدية أم بسه أخرجه لها أبو داود والترمذي وابن ماجه وهي مجهولة الحال وقال الدارقطني : لا تقوم بها حجة . تهذيب التهذيب (١٢: ٤٧٩) .

^٦ - الورس : بفتح الواو وإسكان الراء هو نبت أصفر يصبغ به ويتخذ منه صباغاً للوجه لتحسين لون البشرة .

^٧ - الكلف : بالكاف واللام المفتوحتين نقاط لونها بين السواد والحمرة تظهر على وجه النفساء بعد الولادة .

^٨ - التلخيص الحبير (١: ١٧١) .

^٩ - المجموع (٢: ٤٧٨) والمرجع السابق .

^{١٠} - برقم (٦٤٩) والدارقطني (١: ٢٢٠) والبيهقي (١: ٣٤٣) وأبو يعلى (رقم ٣٧٩١) .

^{١١} - هو سلام بن سلم الطويل أخرجه له ابن ماجه وهو متروك . تهذيب التهذيب (٤: ٢٤٧) .

أنس (أن رسول الله ﷺ وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك) قال : لم يروه عن حميد غير سلام، وهو ضعيف ورواه عبد الرزاق^١ من وجه آخر عن أنس موقوفاً، وروى الحاكم^٢ من حديث الحسن عن عثمان بن أبي العاص^٣ ، قال : (وقت رسول الله ﷺ للنساء في نفاسهن أربعين يوماً) قال : صحيح إن سلم من أبي بلال الأشعري^٤، قال المصنف رحمه الله^٥ : وقد ضعفه الدارقطني، والحسن عن عثمان بن أبي العاص منقطع^٦، والمشهور عن عثمان موقوف عليه .

فقه الحديث

النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة^٧، واشتقاقه من تنفس الرحم بالدم، أو خروج النفس وهو الولد، يقال: نفست المرأة بضم النون وبفتحا إذا ولدت فهي نفساء بضم النون وفتح الفاء والمد ، وهي صاحبة النفاس ، ويقال في الحيض : نفست بفتح النون لا غير ، والفاء مكسورة في الكل ، وكله مأخوذ من النفس بسكون الفاء ، وهو الدم ، وسمي الولد لأن قوام الحيوانات كلها بالدم ، وحكمه حكم الحيض غالباً^٨ ، والحديث يدل على أن النفاس أربعون يوماً فما زاد عليها فليس بنفاس^٩، وأما دون الأربعين إذا انقطع الدم فبدلالة حديث أنس (إلا أن ترى الطهر)^{١٠} فأفهم أن التوقيت بذلك ، إنما هو مع استمرار الدم ، فإذا انقطع الدم أو لم تر رأساً فلا يلزمها ذلك الحكم ، والقول بذلك للأكثر ، وعن اسماعيل وموسى ابني جعفر وعن الشافعي بل أكثره سبعون يوماً إذ هو أكثر ما وجد، والعنبري^{١١} وأحد أقوال الشافعي وعن مالك بل ستون يوماً ، لمثل ذلك التعليل^{١٢} ، وقيل : بل خمسون لذلك ، وقالت الإمامية : بل نيف

^١ - في المصنف رقم (١١٩٨) والبيهقي (٣٤٣) .

^٢ - في المستدرک (١: ١٧٦) وعبد الرزاق رقم (١٢٠١) والدارقطني (١: ٢٢٠) والبيهقي (١: ٣٤١) .

^٣ - عثمان بين أبي العاص ابن نوفل بن عبد شمس ابن عبد مناف ذكره البلاذري في الأنساب، وقال: قتل أبوه يوم بدر كافراً. الإصابة رقم (٦٢٥١) .

^٤ - هو أبو بلال الأشعري

^٥ - أي ابن حجر في التلخيص الحبير (١: ١٧١) وسنن الدارقطني (١: ٢٢٠) .

^٦ - لأن الحسن البصري لم يسمع من عثمان .

^٧ - المجموع (٢: ٥١٩) ومعالم السنن للخطابي بهامش سنن أبي داود (١: ٢١٧) .

^٨ - المجموع (٢: ٥٢٠) والمغني مع الشرح (١: ٣١٤) والبحر الزخار (١: ١٤٥) .

^٩ - المجموع (٢: ٥٢٤) والمغني مع الشرح (١: ٣٥٨) والبحر الزخار (١: ١٤٦) وشرح الأزهري (١: ١٦٦) .

^{١٠} - عزاه ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١: ١٤٦) للشقاء .

^{١١} - العنبري القاضي البصري، ولي قضاء البصرة بعد سوار بن عبد الله نسب إلى العنبر بن تميم جد من أجداده، قال محمد بن سعد : كان محموداً ثقة عاقلاً، وهو من تابعي التابعين .

^{١٢} - البحر الزخار (١: ١٤٦) وشرح الأزهري (١: ١٦٦-١٦٧) .

وعشرون ، وهم محجوجون بالنص ، وإذا تخلل الأربعين طهر كامل لا ترى فيه الدم فما بعده حيض عند الهدوية والمؤيد وأبي طالب والإمام يحيى، وأحد أقوال الشافعي وعند أبي حنيفة والشافعي بل هو والطهر نفاس، كالنفاء المتوسط للحيض، قلنا: النفاس ليس بطهر تام، ولقوله عليه السلام: (إلا أن ترى الطهر) فاقتضى ارتفاع النفاس به، وعند زيد بن علي إذا لم تر الدم أو رأته عقيب الولادة وانقطع تنتظر ثلاثة قروء فزاد السنتين ثمانية عشر يوماً ، وقس عليه، إذ جعل في العدة كثلاثة قروء، قلنا: يرفعه قوله عليه السلام: (إذا طهرت المرأة حين تضع صلت) ^١ وعند أبي حنيفة وأبي يوسف بل أحد عشر يوماً ، إذ هو أقل الموجود ، وعند بعضهم بل ثلاثة أيام لذلك ^٢ .

^١ - عزاه ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (١: ١٤٥) لانتصار .

^٢ - انتهى مانقله من البحر الزخار .